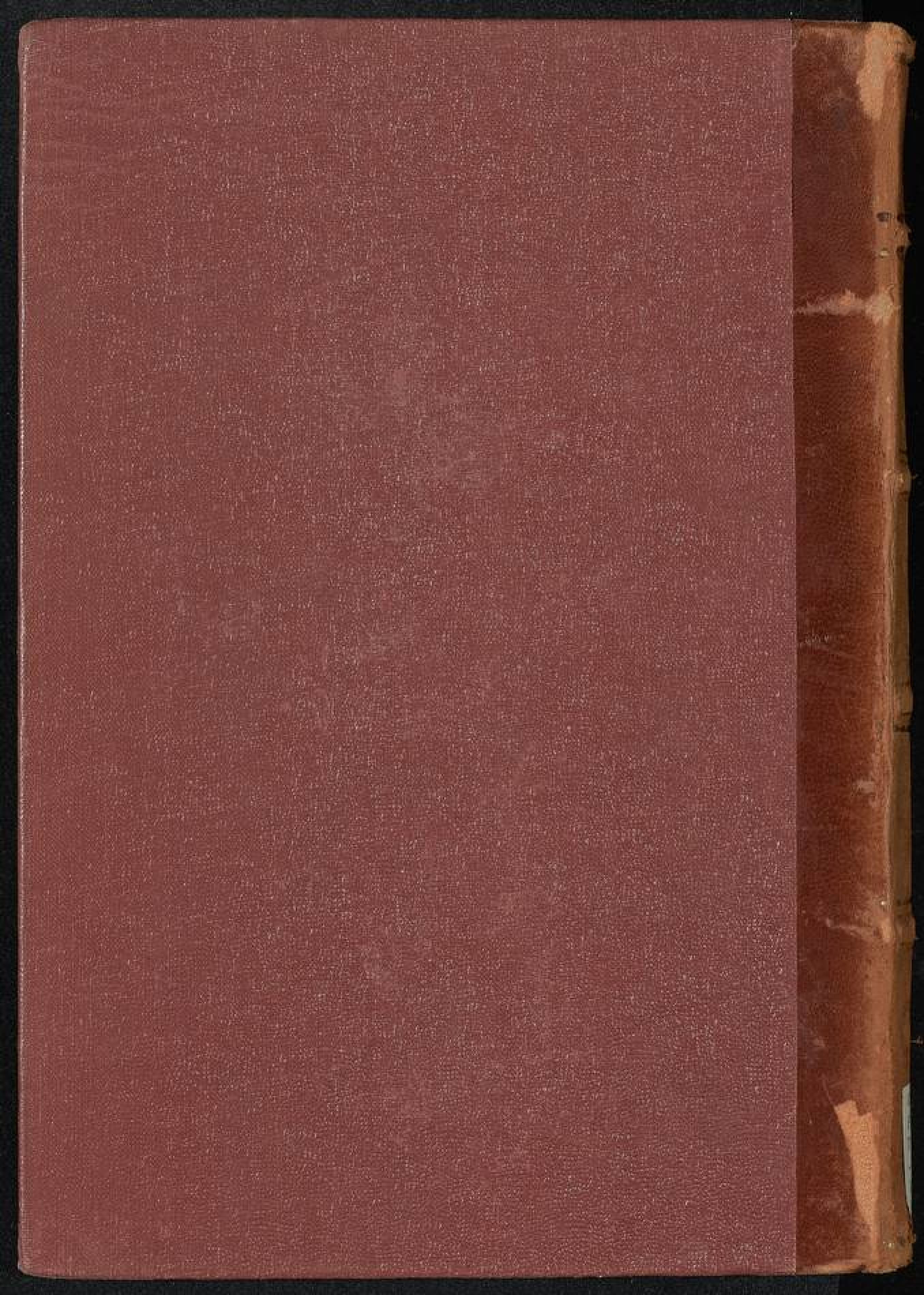
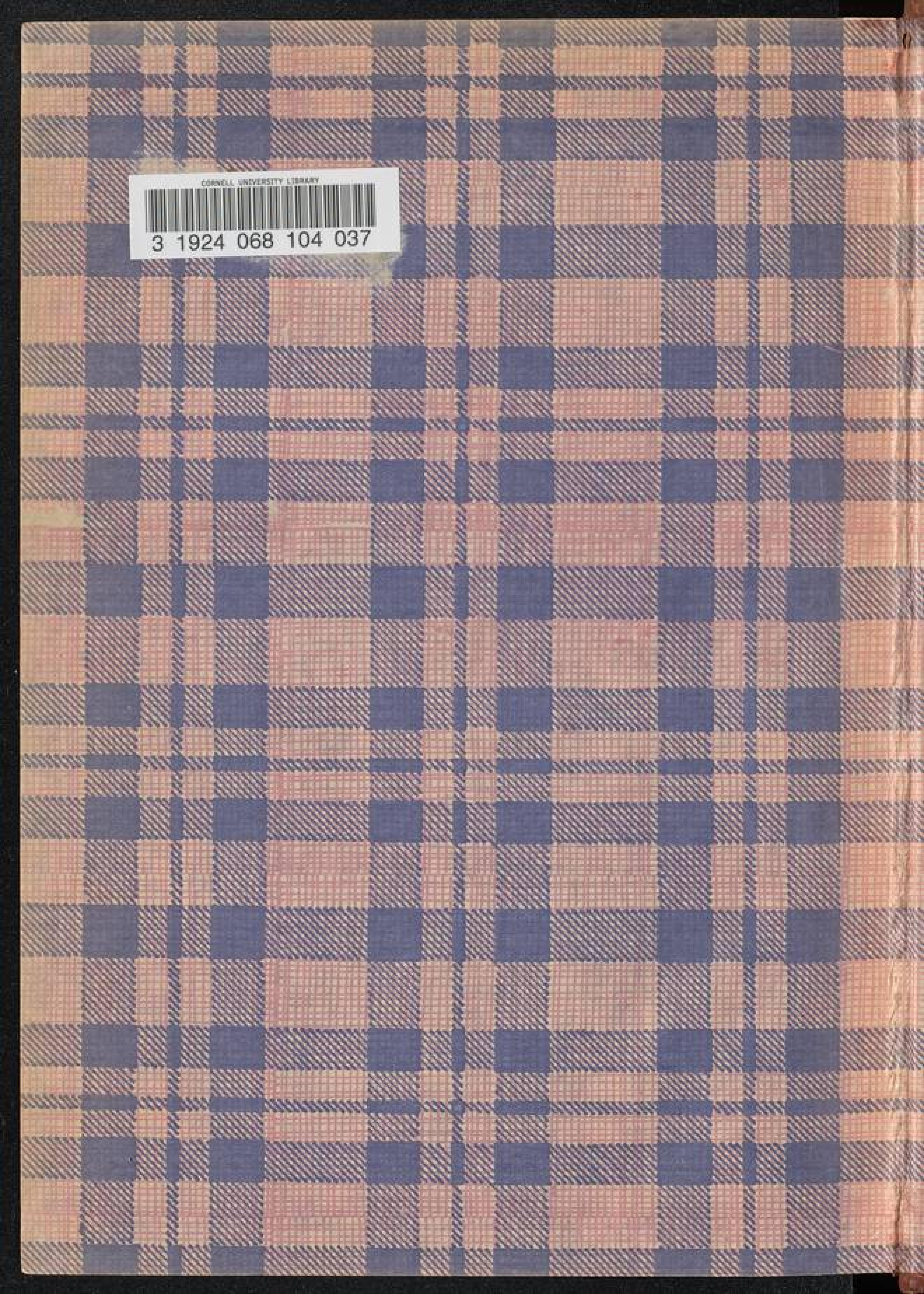






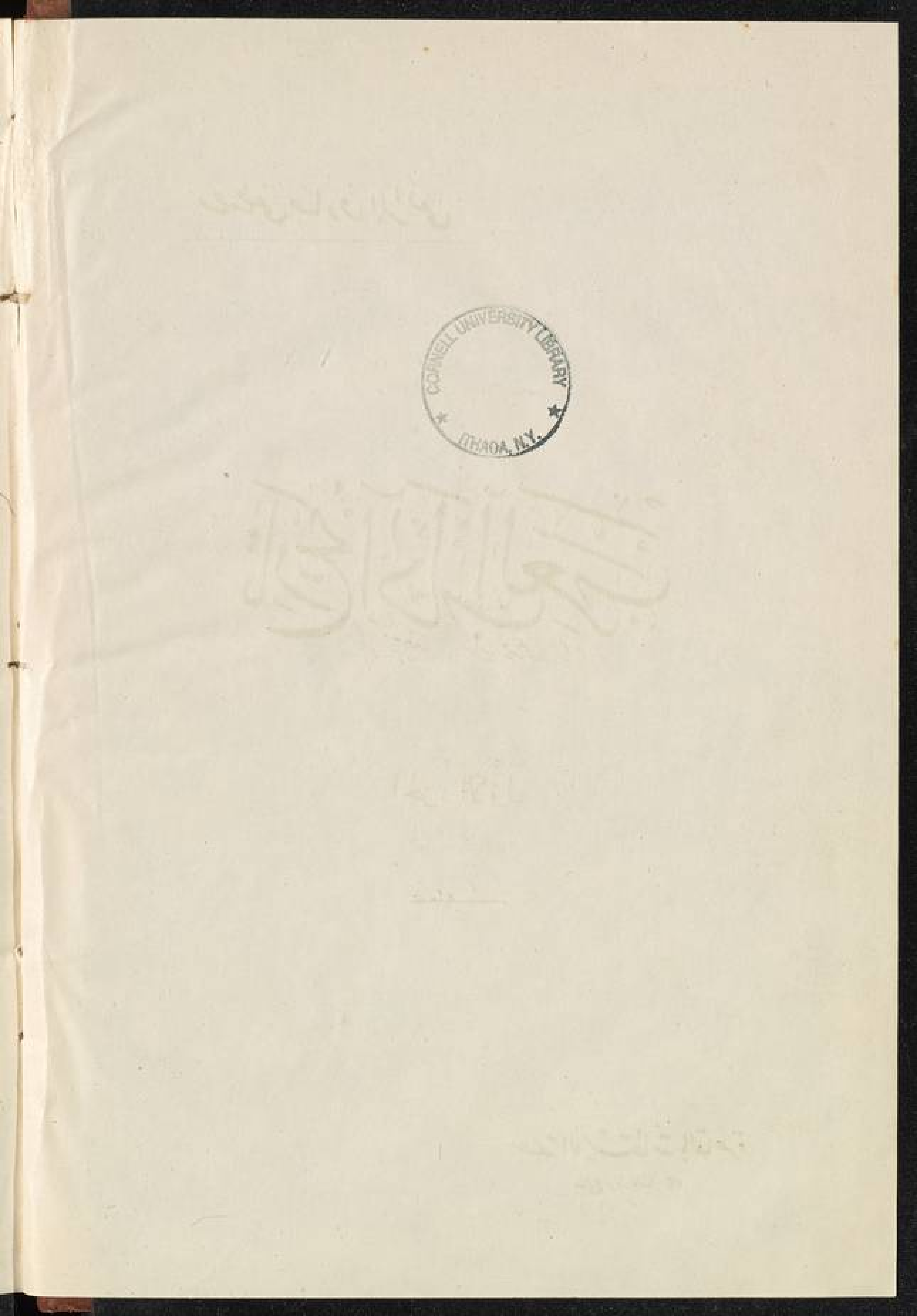
CORNELL UNIVERSITY LIBRARY
3 1924 068 104 037

مصطفى صادق الرافعي

تاريخ آداب العرب

الجزء الأول

مطبعة الاستقامة بالقاهرة
شارع نوبار باشا ١٢



ضبطه وصححه وحقق أصوله

محمد سعيد العريان

يطلب من

المكتبة التجارية الكبرى - شارع محمد على : مصر

الطبعة الثالثة

١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

محمد سعيد العريان (*)

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى سنة ١٣٢٩ هـ — ١٩١١ م، أى منذ ثلاثين سنة تقريبا؛ ولم يُطبع بعدها إلا اليوم، على كثرة طُلابه وشدة الحاجة إليه.

ولقد يكون مما يشوق القارئَ أن يعلم أن مؤلفه قد ألّفه وسنّه ثلاثون سنة، وهى سنٌّ قلما يتهيأ فيها لشاب أن يُحصّل من أبواب العلم باللغة ما اجتمع للرافعى فى هذا الكتاب؛ فضلًا عن أن يكون له فيما حصّل من ذلك رأىٌ وموازنة واستنباط تُهيّئ له أن يؤلّف ويخرج برأيه للناس فى كتاب!

على أنه كتاب أولُ كتابٍ فى فنه: فما رأى قراء العربية كتاباً علمياً فى «تاريخ آداب العرب» قبل هذا الكتاب وكتاب جورج زيدان؛ وإنما كان يكتب الكاتبون من معلمى المدارس فى هذا الفن قبل هذين الكتابين ـ مذكراتٍ لتلاميذهم على نسق خاص يحدده منهج التعليم؛ ليحفظوها فيجوزوا بها الامتحان؛ ولم تكن أبواب هذا الفن محدودة الأصول والفروع على ما يعرف القراء فى هذا الكتاب والكتبِ من بعده، ولكنها كانت تأريخَ وفَياتٍ وبعضَ مختارات من شعر الشعراء ونثر الكاتبين والخطباء، مقسمة على التاريخ الزمنى كما لا يزال إلى اليوم فى بعض دور التعليم.

(*) هذا التصدير كان للطبعة الثانية.

ولم يكن للرافعى فى الأدب قبل هـذا الكتاب رأىٌ ذو خطر أو دراسة ذاتُ أثر أو جَوَلان فى باب من أبواب الكتابة ، وإنما كان مقصوراً على الشعر معنيا به مؤمّلا أن يكون له فيه منزلةٌ تُخمِل ذكرَ فلانٍ وفلان من شعراء عصره ؛ وقد بلغ فى ذلك مبلغاً ، لذلك كان عجيباً أن يحيد الرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى الكتابة والتأليف ، وكان أعجبَ أن يبلغ وهو فى أول الطريق مابَلَغَ بهذا الكتاب !

•••

وإنما لكل شىء سبب ، والسببُ الذى عاج بالرافعى عن مذهبه فى الشعر إلى هذا المذهب فى التأليف — هو إنشاء الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٧ . . .

ويعرف القراء مما ذكرتُ فى « حياة الرافعى » أنه لم يحصّل من الشهادات العلمية غير (الابتدائية) ، إذ قطعته بوادرُ العلة التى وقَرَتْ أذنيه عن المدارس ، فلزم داره يدرس لنفسه ويعلم نفسه حتى حصّل ماحصّل وظل يطلب المزيد ، فلما أنشئت الجامعة المصرية تطلع إلى مايقال هناك فى دروس الأدب ، لعله يجد فيه الجديد الذى يتشوف إليه ويطلبه . . .

ومضى على إنشاء الجامعة سنتان وما استحدثت شيئاً فى الأدب يفتقر إليه الرافعى ، وماتحدث أساتذتها حديثاً فى الأدب لايعرفه الرافعى . . . وأيقن الرافعى من يومئذ أنه شىء . . . فلبث يتربص .

وطار انتظار الرافعى وماستطاعت الجامعة أن تثبت له أن فيها دروسا للأدب ، وماستطاع الرافعى أن يقنع نفسه بأن فى الجامعة أساتذة يدرسون الأدب ، فكتب مقالاً فى (الجريدة) يحمل فيه على الجامعة وعلى

أساتذة الجامعة وعلى منهج الأدب فى الجامعة . ورن المقال رنينه وأحدث أثره ، فاجتمعت اللجنة الفنية للجامعة وسبَقَتْ بين الأدباء جائزةً — مائة جنيه — لتأليف كتاب فى (أدبيات اللغة العربية) — وكذلك كانوا يسمونها — وضربتْ أجلا لتأليف الكتاب سبعةَ أشهر .

وقرأ الرافعى دعوة الجامعة فلم يرض ولم تهدأ نفسه ، فكتب مقالاً ثانياً فى الجريدة ، ينعت فيه الجامعة ولجنة الجامعة ، ويتأبى على الدعوة التى دعتْ ، ويقرر أن الذين دعوا الدعوة إلى وضع الكتاب وجعلوا لذلك العمل إلى فِصاله سبعةَ أشهر — إنما مسَّتْ بهم الحاجة إلى كتاب وأعوزهم مؤلفه فالتمسوه بتلك الدعوة يفتشون عنه فى ضوء الجائزة .

« إنهم على الأغلب سيعهدون بتدريس الكتاب لغير مؤلفه ، فيكون الحاضر لديهم كالغائب عنهم ، ولا فضل لدارِهم إلا أنها مصدر التلقين ، فإذا طبع الكتاب صارت كل مكتبة فى حكم الجامعة ، لأن العلم هو الكتاب لا الذى يلقيه ، وإلا فما بالهم لا يعهدون بالتأليف لمن سيعهدون إليه بالتدريس؟ وهل يقتصرون على أن يكون من كفاية الأستاذ القدرة على إلقاء درسه دون القدرة على استنباط الدرس واستجماع مادته حتى لا يزيد على أن يكون هو بين تلامذته التلميذَ الأكبر ... !

« لم تنفضْ إدارة الجامعة يدها من قوم هم رؤساء الصناعة وظهور مناصبها العالية وألسنة الحكم فيها ، ثم تلتمس من ضعف الأفراد مالم تؤمله فى قوة الجماعة وهى تعلم أن الحمل الذى تتوزعه الأكفُّ يهون

على الرقاب [1] » .

ومضى الرافعى يتجنى ويتدلل ، وعادت الجامعة تفكر فى الأمر ؛ ثم أعادت نشر المسابقة لتأليف الكتاب ، وزادت الجائزة إلى مائتين والمدةَ إلى سنتين وتعهدتْ بطبع الكتاب المختار . وتأهب الرافعى لتأليف كتابه ...

• • •

انقطع الرافعى لتأليف هذا الكتاب فى منتصف ١٩٠٩ ، وفرغ منه وأتم طبعه فى سنة ١٩١١ قبل أن يحل الأجل الذى فرضتْه الجامعة . ولم يكن الرافعى طامعا فى جائزة الجامعة ، ولذلك لم يتقدم لها بكتابه ، ترفعا عن قبول الحكم فيه لجماعةٍ ليس منهم مَن هو أبصرُ منه بالمحكوم فيه ! ... ولعله كان يؤمل يومئذ أملا أكبر من الحصول على جائزة الجامعة ...

وكان أسبق المؤلفات ظهوراً لدعوة الجامعة ، الجزء الأول من كتاب جورج زيدان ، ثم هذا الكتاب الذى بين أيدينا ، « سبقه ذاك بشهر أو شهرين سبقاً مطبعيا ! [2] » .

• • •

هممت أن أتحدث عن هذا الكتاب من حيث آراه وكيف اجتمع لمؤلفه الرأىُ فيه وأىَّ نهجٍ سَلَك ؛ ولكنى آثرت أن أدع لقارئه أن يقول قولَه

---

(١) ما بين الأقواس « » هو من المقال الثانى للرافعى فى الجريدة ، والمقالان منشوران فى كتاب « المعركة تحت راية القرآن » للرافعى فليرجع إليهما من شاء .

(٢) حكاه الرافعى !

مجرداً غير متأثر بثناء صديق أو مذمة ناقد ، وحسبي ماذكرتُ من ذلك فى كتاب « حياة الرافعى » .

° ° °

ويجد القارئ فى ص ١٨ — ١٩ من هذا الجزء ثبتا لأبواب الكتاب فى أجزائه الثلاثة ، وقد رتبها على اثنى عشر بابا ، أما الأبواب الثلاثة الأولى منها فقد صَدَر بها الجزءان الأول والثانى ، وقد سبق طبعهما فى حياة المؤلف ، وأما سائر الأبواب فلى حديث عنها فى صدر الجزء الثالث ؛ إذ خلفه المؤلف على مكتبه ورقاتٍ مخطوطة ، على أنه كان قد فرغ من تأليفه - فيما أحسب - منذ بضع وعشرين سنة ، ثم صرفته بعض شئون الحياة حتى أعجله الموت عن تمام أمره . يرحمه الله !

محمد سعيد العريان

السبت { ١٢ من ربيع الأول سنة ١٣٥٩
٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ }

مقدّمة الطبعة الأولى

للمؤلف

باسمك اللهمّ أقدّم بين يدى فاتحةَ الكتاب ، وبحمدك أتقدّم بين يديك إلى ما تَفتح من الصواب ، وبالصلاة والسلام على نبيّك الحكيم أَسْتَفْتِح من حكمة الألباب هذا الباب ؛ اللهم فاجعل لكتابى من اسمك فائدةَ الذكرِ والبقاء ، واكتب له من حمدك معنى القبول والثناء ، وأَلْقِ عليه من أثر الحكمة بركةَ المنفعة والنَّماء .

أما بعدُ : فإن هذا التاريخ علمٌ قد كثرت عليه الأيدى واضطربت فيه الأقلام ، واستَبقَتْ إليه العزائمُ حتى عثرت بها عَجلةُ الرأى وَلجاجةُ الإقدام ؛ وقد أخصب فى الأوهام ، حتى نَفشَتْ فى واديه كلُّ جَرْباء[1] ؛ وامتزج أمره بالأحلام ، فلم يُمسِ كُتَّابُه علماء حتى أصبح قرّاؤه أدباء ؛ على أنهم تجاذَبوه انتهاباً لجاء واهياً فى وثيقته[2] ، وتَناكروه اهتياباً فخرج ضعيف الشَّبه بين ظاهره وحقيقته[3] ؛ وما منهم إلا من يحسب أنه أمال بالقلم يدَه فمضى مُرخى العنان ، مُخلًّى له عن طريق السبق إلى الرّهان ؛ وإن للقلم لو أطلقوه لَنفرَةً أيسرُ خَطبِها الجِماحُ ، ولكنه مذلَّلٌ والطائرُ أهون ما يَطرِد إذا كان مَهيضَ الجناح[4] .

---

(١) يقال فى الكناية عن الخصب : نفشت العنز لأختها ؛ لأنها تنفش شعرها وتنصب روقيها فى أحد شقيها فتنطح أختها ، وإنما ذلك من الأشر . ويقولون فى أوصافهم : خلفت أرضاً تظالم معزاها : أى تتظالم .

(٢) ضعيف العقدة : كناية عن تراخى التأليف واضطرابه .

(٣) الاهتياب ، والهيبة : بمعنى ، وتناكر الشئ : تجاهله .

(٤) الاطراد : جرى الشئ . والمهيض : المكسور .

كثرت الكتب ، وهى إما أعجمىّ الوضع والنسب ، وإما هَجِينٌ فى نسبته إلى أدب العرب [١] ، يلتفتُ فيها الكلامُ التفاتةَ السارق إلى كل ناحية [٢] ، ويسرع فى مَرِّه إسراعَ السابقِ على كل ناجية [٣] ؛ فلا يحققون ولكن يُخْلِدون إلى سانح الخاطر كيفما خَطَر [٤] ، ولا يُنقِّبون ولكنهم يجدون فى كل حجر أصابوه معنى الأثر ؛ وإذا كتبوا تاريخَ الرجال فكأنهم يكتبونه على ألواح القبور [٥] ؛ ثم ينطلق الكتاب وفى صدره اسم (المؤلف) يسعُل به كما يسعل المصدور ، وهم لو عُلِّموا منطق المعانى لرأوا كلاما كثيراً يدْعوهم أن يَدَعوه ، وكان يرفعهم ، لو أنصفوه ولم يضعوه ؛ ولكنهم يأخذون فى كل جانب ، ويضم ماضَم حَبْل الحاطب [٦] ؛ وإنما العلم كالروض : يَقْصُر بعض أغصانه فيسهل على كل متناوِل ، ويطول بعضُ فروعه فيكد يدَ الفارع المتطاول ؛ وهذا التاريخ قد طُوِىَ فى رءوس أهله فكانت جماجمهم غِلافَ كتابه ، وغابت حقائقه فى القبور كما يغيب أثر الميت فى ترابه ؛ فلم يبقَ إلا إنفاق الأعمار وسيلةً لاستدراك مافات ؛ ولِيكونَ مايموت من عمر الأحياء فداءً لآثار الحياة بعد من مات ؛

---

(١) الهجين : عربى ولد من أمة ؛ المراد استعجام نسق التأليف ، كما ستعرفه فى الفصل التالى .

(٢) كناية عن الاضطراب والأخذ من كل جهة .

(٣) الناجية : السريعة ، وهى من صفات النوق .

(٤) سانح الخاطر : مايعرض لأول وهلة وأكثر مايكون خطأ ؛ وأخلد : مال إليه ، أو لزمه

(٥) لايكتب على هذه الألواح إلا الاسم والتاريخ وشىء من النسب وبعض الأشعار . . .

(٦) من المجاز : هو حاطب ليل ، للمخلط فى كلامه ؛ وحبل الحاطب إنما يضم التخليط

وفى ذلك هم من الكدّ يلحَفُ القلوبَ والأكباد[١] ، وحريةٌ تتلذع حتى فى القلم والصحيفةِ والمِداد ، وضيقٌ يُخَيِّل للباحث أن بين الأوراق ، بحاراً ذاتَ أعماق ؛ وأن رأسه يصطدم من أحرف السطور ، بحروف الصخور ؛ وضجر يتوهم به الكاتبُ أن روحه تثبُ من جسده ، إلى يده ؛ فيجد للقلم حَزًّا كالحزِّ فى الوريد ، ومسًّا من نفسه كمسِّ المِبْرَد للحديد ؛ بل يرى كأن المعانىَ لا تَنْضَج إلا إذا جعل رأسه قِدرَها ، وأوقد من فِكرِهِ جَمْرَها ؛ فيتنسّمُ وكأنه يتنسم بعض دخانها[٢] ، ويزفِر وكأنما يزفر من حرِّ نيرانها !

وأنا أُصوِّر للقارئ هذا الجحيمَ الذى خُلق للكُتَّاب ، ولا ذكرت ما أُعِدّ لهم فيه من أنواع العذاب ، لأدّعىَ أنى الكاتبُ الذى لا يصرِّف غيرُه الأقوال ، ولا أن كتابى يعدّ شيئا إذا الأشياء حصّلت الرجال[٣] ، ولا أن لى محابرَ الأقلام ومدادها ، وبياضَ الصحُف وسوادَها ؛ فإنى لست فى هذا « العصر » ممن تخدعُه الشمس بطول ظِله[٤] ، أو تغره النفس بكثرِه وقُله[٥] ؛ ولكنى رأيت مَن كتبَ فى هذا التاريخ يريد أن يستولى على الأمدِ وادعا فى مكانه ، ويلحقَ الطريدةَ ثانيا من عِنانه ، ويستبدّ بالسبق من قبل أن يجرىَ فى رِهانه ، ومن ألّفَ فقد استهدفَ أيّما استهداف ، والرأى — كما قيل — ميزانٌ لا يَزِنَ الوافىَ لناقصٍ ولا الناقصَ لواف ؛ ولا أكذِبُ الله ؛ فإن كتُبَ القوم فى الأيدى كالثياب

---

(١) أى يلحسها فيشتد عليها

(٢) التنسم : التنفس .

(٣) إذا ميزت الأشياء الرجال وأظهرت صفاتهم ؛ والجملة شطر بيت لذى الرمة

(٤) وقت (العصر) يبلغ ظل كل شئ مثليه ، والتورية فى هذه اللفظة .

(٥) بكثيره وقليله .

المتداعية : كلما حِيصتْ من ناحيةٍ تهتكتْ من ناحية[١] ؛ اقتصروا فيها على تمزيق الأسفار ، فجعلوا القلم كالمقراض[٢] ؛ واختصروا من التاريخ أقبح الاختصار ، فكأنه لم يكن للعرب أمرٌ ماض ؛ وهذا العلمُ إن لم يزاوَلْ بقوة النية خرج ضعيفاً ، والقلمُ غُصن روحىٌّ فإن لم تُرْوِهِ النفس أصبح قصيفا .

لاجرَمَ أن هذا التأليف ليس إلا مدْرَجةَ التلف ، بعد أن أغفله من سلف ، وعفا الله عما سلف ، وقد يقتحِمُهُ رجلُ الهمم ، فلا يلبث من فرَقه ، أن تراه كالصبىّ فى مشيته يتخلَّع[٣] ؛ ويركبه فارس القلم ، فلا يلبث من نَزْوِهِ وقلقهِ ، أن تراه كالجبان فى سرجه يتقلع ؛ فإنما هى حقائقُ بعضها مُتَمَنِّى فات ، وبعضها لا يزال حَملاً فى بطون المؤلفات ؛ فليس الصبر على نفض تراب المناجم ، حتى يخرج معون الذهب ، بأشدّ من الصبر على فضّ الكتب والمعاجم ، حتى يخاص تاريخُ الأدب .

بيدَ أنى وإن طاولتُ التعبَ فيما استطعت من الإتقان والتجويد ، وحسبتُ زمنى فى إغفال حسابه كأنه عمرٌ قديم ليس فيه يوم جديد – لا أقول إنى أتيت منه على آخر الإرادة ، ولا أزعم أنى أوْفَيْتُ على الغاية من الإفادة ، فلذلك أمر تنصرم دونه أعمار ، وللكمال عمر لا يحسب بالسنين ولكن بالأعصار ؛ وجُهْدُ ما بلغتُ من همة النفس أن أكون بنَجْوَةٍ من التقصير ، وأن أدل بما

---

(١) الحوص ، والحياصة : الخياطة ؛ ومنه المثل : إن دواء الشق أن تحوصه

(٢) يسمى ظرفاء (الصحافيين) هذا النوع من النقل : (التحرير بالمقص) !

(٣) تخلع الصبي : تفككه فى مشيه حين يدرج .

جمعته من حوادث التاريخ على أن عمر التاريخ غير قصير ، ولقد رميت فى ذلك المَرْمَى القَصِىّ ، وعالجت منه الطيِّع والعَصِىّ ؛ ولو أن لى قلما ينفض مدادُه شبابا على الأفهام ، ويكون فى جنة هذا التاريخ آدَمَ الأقلام ، لخرج منها وليس عليه من حلته ، إلا مثل ما هبط به آدمُ من «ورق» الجنة فى قلته .

بيْدَ أن الورقة من أحدهما تعدّ فى بركتها بأشجار ، ومن الآخر تُعْدل فى منفعتها بأسفار ؛ وحسبى ذلك عذراً إن جريت على العادة فى تقديم الأعذار .

كلمة فى هـــذا التأليف

لست أريد بما أثبته من هذه الكلمة أن أظهر الاستبصار فيما ألّفت من هذا الكتاب ، أو أستطيلَ بما تهيأ لى من طريقته ؛ فذلك منى جهد المُقِلّ ، وقوة الضعيف الذى لا يَمْضى حتى يكلّ ، وبعد فما أنا وهذا الأمر ؟ وأين أقع منه ؟ وهل ولدت مع التاريخ فأكون شاهدَ نشأتِه ، والقاضىَ فى خصومة أهله ، ومن إليه الكلمة فى الجرح والتعديل ، والطرح والتبديل ؟ وهل أنا إلا رجل يقرأ ليكتب ، ويكتب ليقرأ الناس ؛ فإن أصاب فلهم ولاهُمّ ، وإن أخطأ فعليه وخَلَاهُم ذم .

ولكنى أريد أن أصف الطريقة التى انتهجتها ، وأبيّن لمَ خالفت القوم فى نمط التأليف إلى ما ابتدعته ، وما هو مبلغهم من العلم فيما يتقحمون من تلك الخطة ؛ وأن أنزع فى ذلك بالدليل وأدعى بالبيّنة ، مستعيذاً بالله من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأى وغروره :

اجتمع المتأخرون على جعل التدبير فى وضع «تاريخ أدبيات اللغة العربية»[1] أن يقسموا هذا التاريخ إلى خمسة عصور : الجاهلية ، فصدر الإسلام ، فالدولة الأموية ، فالعباسية إلى سقوطها سنة ٨٥٦ للهجرة ،

---

(١) هذا هو الاسم الذى ضربت به الذلة على كل كتاب عربى ، وقلما يغيرون منه إلا لفظة (أدبيات) يبدلونها بآداب ، وإنى لو لم أكن أعرف أن هذا العلم ينقله الضعفة عن موضوعات اللغات الأعجمية ويحتذون مثالها فيه ، لعرفت ذلك من ركاكة هذه التسمية واختبالها ، فلا أدرى كيف يجعلونها مع فرط ثقلها عنوانا لآداب اللغة التى توزن حروفها بالألسنة !

ثم ما تعاقب من العصور بعد ذلك إلى قريب من هذه الغاية حيث ابتدأت النهضة الحديثة .

وأول من ابتدع هذا التقسيم ، المستشرقون من علماء أوربا ؛ قياساً على أوضاع آدابهم مما يسمونه Litérature فهم الذين تنبهوا لهذا الوضع في العربية ، فجاءوا به كالمنبهة على فرط عنايتهم بفنونها وآدابها ؛ وحسبهم من ذلك صنيعاً[1] !

بيدَ أن تلك العصور إذا صلحت أن تكون أجزاء للحضارة العربية التي هي مجموعة الصور الزمنية لضروب الاجتماع وأشكاله ؛ فلا تصلح أن تكون أبواباً لتاريخ آداب اللغة التي بلغت بالقرآن الكريم مبلغ الإعجاز على الدهر ، ولم تكد تطوى عصرَها الأولَ حتى كان أولُ سطر كتَبَ لها في صفحة العصر الثاني شهادة الخلود وما بعد أسباب الخلود من كمال !

ثم إن تاريخ الآداب ليس فنًّا من الفنون العملية التي يحذو فيها الناس بعضهم حذوَ بعض ، ويأخذ الآخِرُ منها مأخذَ الأول ، وتتساوق فيها الأمم على وضع واحد ؛ لأنها لا تتغير على الجملة في تعرف مادّتها وتصرف أداتها حتى يتعين علينا أن نجعل آداب لغتنا حملة على آداب اللغات الأعجمية ، يفصل على أزيائها وإن ضاقت به وخرج فيها بإذ الهيئة مجموع الأطراف متداخل الأعضاء وكأنه مشدود الوثاق ، أو مأخوذ بالخناق . إنما التاريخ حوادث قوم بعينهم ؛ والآداب اللسانية ليست أكثر من مواضعات يتواطأ

(١) أول من ميز الأدب والفنون بالتاريخ هو « باكون » مؤسس الفلسفة الحديثة - توفي سنة ١٦٢٦ الميلاد - فإنه جعل أقسام التاريخ ثلاثة : التاريخ الديني ، وتاريخ الاجتماع ، وتاريخ الأدب والفنون .

عليها أولئك القوم تخرج منها الحوادث المعنوية التى هى ميراث التاريخ كله فى أيديهم من العادات والأخلاق على أنواعها . فتاريخ الآداب فى كل أمة ينبغى أن يكون مفصلا على حوادثها الأدبية ، لأنها مفاصل عصوره المعنوية ، والشأن فى هذه الحوادث التى يقسم عليها التاريخ أن تكون مما يحدث تغييراً محسوساً فى شكله ، وأن تلحق بمادته تنوعا خاصا بنوع كل حادثة منها ؛ فإذا لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجدداً إلا باعتباره الزمنى فقط ؛ وهذا ليس بشىء ؛ لأن تغير الزمن طبيعة الوجود ؛ من أجل ذلك تجد الأمة التى لا حوادث لها ليس لها تاريخ .

على أن مثل تلك الحوادث التى وصفناها قد تعقم بها الأزمنة المتطاولة فى تاريخ بعض الأمم ، وقد تتساوق فى بعض عصورها الراقية : كآداب اللغات الأوربية ؛ وقد تكون متقطعة كما هى فى تاريخ الأدب العربى .

وهذا التاريخ فضلا عن تداخل أدواره بعضها فى بعض حتى لا حدّ بينها ولا يتعين لأحدها مفصل يبتدئ منه أو ينتهى إليه ، فإنه يمتاز عن كل ماسواه بذهاب الكثير من أصول حوادثه ، لانقطاع متن التأليف من أول عهده ، واضطراب النسق التاريخى فيما ألف بعدَ ذلك بحيث يستحيل أن تُنضّد كل حوادثه فى متعاقب أزمانه ، أو تنزّل على مراتب عصوره .

وهذا الجاحظ إمام الكتاب ، ورأس الآداب ، والذى لا يستعصى عليه من داء القلم إلا مايُعيِي طبَّ أساته ، ويمتنع أن يكون من قدرة كاتب متأخر وضعُ دوائه فى دواته ـ قد حاول بعضَ ذلك مرةً فى باب من كتابه «البيان والتبيين» ؛ فلم يصنع شيئاً ، ورهقه من العجز ماسوّغ له أن يجعل عجزَه فى

معنى استطاعته ، فاكتفى به عذرا !

قال فى باب أسماء الخطباء : «كان التدبير فى أسماء الخطباء وحالاتهم وأوصافهم ، أن نذكر أسماء أهل الجاهلية على مراتبهم ، وأسماء أهل الإسلام على منازلهم ، ونجعل لكل قبيلة منهم خطباء ، وتقسم أمورهم باباً باباً على حدته ، ونقدم من قدمه الله عز وجل ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى النسب ، وفضّله فى الحسب ؛ ولكنى لما عجزت عن نظمه وتنضيده تكلفتُ ذكرَهم فى الجملة » اه [1] .

هذا على أنه فى شباب اللغة وريعان الأدب ، والرواةُ يومئذ متوافرون ، ومادّة العرب لا تزال باقية ؛ فكيف بِنا وقد بعُد العهد ، وانقطعت الأسانيد ، وبليت الصحف ؛ وليس التدبير فى أسماء الخطباء الذى أعجز الجاحظ وهو ما هو ، إلا جزءاً مما يجب من التدبير فى أصول التاريخ كله إذا وسعنا فى الكثير ما ضاق عنه فى القليل ؛ ولكن الذى ينظر أمامه إلى حدّ ، قلما ينتبه إلى مقدار ما وراءه مما لا يُحَدُّ .

وعلى هذه السبيل وُضِعَت الكتبُ فى «تاريخ أدبيات اللغة العربية» ؛ فقد تصوّروا حدوداً معينة من الزمن ، لا يلبث أحدهم أن يمدّ إليها قلمه حتى يتجاوزها ويكاد يؤرخ ما فى الغيب أيضا . .

وقد رأينا لتاريخ الحضارة فى كل أمة راقية أربعة أبواب متفرقة على أركانه : وهى الأدب ، والسياسة ، والدين ، والعلم ؛ فتَلِج الأمة من باب

---

(١) عجز الجاحظ أيضا عن ترتيب شواهد كتاب الحيوان ، كما صرح بذلك فى باب الضب فى المصحف السادس من كتابه ، وإن كان هذا العجز من معانى الفوضى التى اقتضتها طبيعة الأدب يومئذ .

الأدب إلى نوع الكمال فى عواطفها ، ومن باب السياسة إلى مبلغ القوة فى كيانها ، ومن باب الدين إلى درجة السعادة فى أنفسها ، ومن باب العلم إلى ما تعتزّ به فى مجتمعها من هذه الثلاث . بَيْد أن تلك الأركان لا تستوى فى جميعها ضعفاً وقوة ، ولا فى اعتماد أصل التاريخ على بعضها دون بعض ؛ فقد كانت دعامة التاريخ العربى فى قيامه أدبيةً محضة ، ثم جاء الدين فاستتبع السياسة والعلم ، لا جرَم كان للأدب عندهم تاريخ خاص لا يمتزج بالدين ولا بالسياسة ولا بالعلوم ، إلا من جهات معلومة تُعرف بها وجوه الاتصال بين أجزاء تاريخهم فى جملته وإفضاء بعضها إلى بعض فى المخالطة والارتباط .

وبديهىٌّ أنّ تعاقُب ثلاثة عشر قرناً من تاريخ الأدب الإسلامى لم ينشئ لغة أفصح مما نطقت به العرب قبل ذلك ، ولا جاء بشعر يباين أشعارهم فى الجملة ، ولا جعل لأدبائنا مذاهب متميزة فى تكوين الدين والسياسة والعلم ، بل ليس فى تعاقب تلك العصور الأدبية على الأغلب إلا موتُ رجالٍ وقيام رجال ، وإلا أمور عرضية مما يترك فى مادة الأدب آثاراً قليلة تدل على اختلاف القرائح وتباين الغرائز فى أولئك الرجال الذين قاموا عليه ، وتاريخها متعلق بمواقع رجالها من طبقات الزمن ؛ ثم هى من قلّتها بحيث لا تبلغ إلا أن تَلوىَ عليها بعضَ عُرَى التاريخ ويبقى سائره على تفصيله الذى أشرنا إليه آنفا .

إذا تدبرت هذا وأنعمت على تأمله ، علمت السبب فى حشو ما تراه من كتب الأدبيات التى تُرتَّب على العصور بالطَّم والرَّم [1] من تاريخ العلوم

---

(١) كل ما لا يراد منه إلا الكثرة .

الدينية والدنيوية ، وبالتراجم الكثيرة التى تخرج بشطر الكتاب إلى أن يكون سجلّ وَفَيَات ، ثم بتعداد الكتب والمؤلفات التى تلحق شطره الآخر بكتب الفهرست . ومؤلفو هذه الكتب لا يدرون أنهم مرغمون على ذلك بحكم هذه الطريقة العقيمة التى تبنْى ولا تلد ؛ إذ ليس فى تفتيش القبور عن بقايا الحياة إلا العظام ، ومن يرجع الى ورائه لا يقطع شيئا إلا الإمام !

ثم هم يجهلون أن لتاريخ كل أمة تباين غيرَها مباينةً طبيعية — مزاجا معنويا تتعلق به حوادثها ، كما تتعلق أخلاق الفرد بنوع مزاجه الفطرى ؛ ومن أين يكون للعصبي فى أبواب التحمل والأناة والسعة والخفض ما يكون لذى المزاج الليمفاوى مثلا ؟ فأيما امرؤ أجرى على الاثنين حكما واحدا ظلمهما كليهما ، وكذلك الأمر فى أمزجة التاريخ .

وأنت خبير بأن الرجال فى تاريخ الآداب الأوربية هم قِطَعُهُ التى يتألف منها ؛ لأنهم متصرفون فى اللغة كأنها إنما توضع لعهدهم أوضاعا جديدة ، فكل رجل منهم فى طريقته ومذهب فنٌ علم ، أو هو على الحقيقة قطعة متميزة فى تركيب التاريخ العقلى ؛ ولكن الرجال عندنا فى قياسهم بأولئك ينزّلون منزلة التشبيهات من المعانى الأصلية ، إلا ما ندر ؛ ولا حكم للنادر . وذلك لأن فى لغتنا معنى دينيا هو سرُّها وحقيقتها : فلا تجد من رجلٍ رَوَى أو صنّف أو أملى فى فن من فنون الآداب أولَ عهدهم بذلك ، إلا خدمةً للقرآن الكريم ؛ ثم استقلت الفنون بعد ذلك وبقى أثر هذا المعنى فى فواتح الكتب ؛ والقرآن نفسه حادثة أدبية من المعجزات الحقيقية التى لا شبهة فيها ، وإن لم يفهم سرّ ذلك « من لا يفهمونه » .

أفيصلح بعد هذا أن يكون تاريخ الأدب العربى مبنيا على غير حوادثه التى كونته وتعلق بأكثرها رجاله دون أن تتعلق بهم ، كما هو الشأن فى سواه ؟

على أن المستشرقين فيما أرى لم يختاروا ذلك الوضعَ إلا لمكان العجمة منهم ؛ إذ لا سليقة لهم فى العربية وآدابها ، وإن كان منهم رءوس فى بعض فنون التاريخ العربى ؛ ثم لأنهم يتعجلون الفائدة كيف أصابوها ، فأيًّا ما يضموا من ذلك فلهم به فضل ؛ ثم هم يكتبون لأنفسهم ولأقوامهم ، فلا يبالون بما تَفْتِق عليهم هذه الطريقةُ التى يستمرُّون عليها . ولكن ما بالُ أدبائنا « أصلحهم الله » قد أضلوا الحجة وجهلوا موضع الشبهة ، فتابعوا على غير نظر وكانوا جميعاً فى ذلك كإنَّ وأخواتها فيما يعمل وما يكفّ ؟ ... وما بالهم وهم بقية العرب وأهل اللسان وحفظة الكتاب ، لا يأنفون أن يعُدُّوا من « أدبيات اللغة » تاريخَ علم الفلك مثلاً ، وإن كانت روائع الألفاظِ تشبَّه بالنجوم ؛ ولا أن يقرنوا علم الصرف بعلم الكيمياء . وإن كان لكل منهما « وزنٌ » معلوم[1] .

إن صنيع أولئك (المستشرقين) وهؤلاء (المستغربين) لا يعتبر فى حقيقة التأليف إلا توسعاً من ضيق ، وتوفيراً من قلة ، وإغراقا فى الحشد والاجتلاب ؛ والفرق بعيد بين علم يورد منه المؤلف إشباعا لكتاب ، وبين كتاب يفرده

---

(١) كان العرب فى صدر الإسلام يسمون ماعرف يومئذ من العلوم - كالنحو والفرائض - بعلوم الموالى ، ويأنفون منها لأنها غميزة فى سلائقهم ، ثم لما استبحر العلم بعد شباب الدولة العباسية كان العلماء يفرقون بين (أنواع العلوم وأصناف الآداب) كما يؤخـــذ من طبقات الأدباء لابن الانبارى ، وكل ذلك لأن المذاهب العلمية « اختصاص لا اختصار »

إشباعا للعلم نفسه ؛ ولهذا بقى تاريخ آداب العرب محتاجا إلى طريقة أخرى ، لا يُختصر فيها الزمن بسرعة النقل ، ولا يرفّه على الفكر بهذا « الاضطراب الرياضى » فى وثوبه بين الكتب ، ولا يُستر فيها قبح التأليف بحسن التقسيم ، ولا يقوّى ضعفُ المعنى بما يكون من العناية ، ولا تنفتق الفصول الهزيلة سِمناً بما تلبس من الأوراق الكثيرة !

ولم تسقط دولة العقول فى هذه الأمة إلا منذ ابتدأ العلماء يعتبرون العلم فهمَ العلم كما هو ؛ فتهافتوا على ذلك باختصار الكتب وشرحها وتفتيقها بالحواشى والتعاليق « الهوامش » ، وتلخيص المتون ؛ ونحو ذلك مما يورث الاضمحلال ، ويفقد العقل معنى الاستقلال ، ويجعل القرائح كالظل المتنقل : كلّ آونة يقرب إلى الزوال .

وقد بلغ من أثر ذلك أن صار العلماء يجهلون حتى أسماء العلوم التى لم تمسخ على أيديهم ، وخاصة فى مصر ؛ فهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد البر السبكى المتوفى بدمشق سنة ٧٧٧ هـ يقول : إنه يعرف عشرين عِلْما لم يسأله عنها بالقاهرة أحد .

ونقلوا عن القاضى عز الدين بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ — وهو الذى كان يفاخر به المصريون علماء العجم فى كل فن ، ويشيرون إليه فى أنواع المعقول — أنه كان يقول : أعرف ثلاثين عِلْماً لا يعرف أهل عصرى أسماءها !

وكل ذلك من وناء الهمم ، واجتماع العلماء من هذه الشروح على ما يشبه تشريح الرمم ، حتى ليس إلا « قال وقيل ، وإن قلتَ قلت ، وفيها قولان ... »

ولعمرى ما جبل «قاف» إلا جزء من هذه السلسلة ..[١]

وإذا كان عمودُ التاريخ سياقة الحوادث كما أسلفنا ، فلا نُرْغِم هذه الحوادث على أن تقع فى غير وقتها ، وتنفصل عن طبيعتها ، وتتصل بغير طبقتها فى التاريخ ؛ ولذلك رأينا الطريقة المُثلى أن نذهب فى تأليفنا مذهب الضم لا التفريق ، وأن نجعل الكتاب على الأبحاث التى هى معانى الحوادث لا على العصور ؛ فنخصص الآداب بالتاريخ ، لا التاريخ بالآداب كما يفعلون ؛ وبذلك يأخذ كلُّ بحث من مبتدَئه إلى منتهاه ، منقلباً على كل عصوره ، سواء اتسقت أم افترقت ؛ فلا تسقط مادة من موضعها ، ولا تُقتسر على غير حقيقتها ، ولا تُلجأ إلى غير مكانها ، ثم لا يكون بعد ذلك فى التاريخ إلا التاريخ نفسه ، لا ما يُزَيَّنُ به من العبارة المونقَة ، ولا ما توصَّل به الحقائق القليلة من تصورات الخيال وشعر التأليف ، إلى أمثال ذلك من مواضع الاستكراه وضيق المُضطَرَب ؛ وأمثلته فيما بين أيدينا ماثلة لا تحتاج إلى انتزاع ، وهى على نفسها شاهدة فلم يبق فى أمرها نزاع .

وإذا تدبرت طريقتنا هذه ، وقابلت آثارها بما شئت من آثار الطريقة الأخرى ، وأحكمت ذلك بعقل راجح ؛ وأنعمت فيه بنظر غير مدخول —

---

(١) مما نورده تفكهه ، أن بعض العلماء كان لا يقرأ دروسه إلا فى كتب مخطوطة — تحققاً بالعلم — ومن عادتهم فى المخطوطات أن يكتبوا أوائل الكلمات فى الشروح والحواشى بالحمرة ؛ فكان صاحبنا يدفع نسخته لأنبغ طلبته ، يقرأ فيها ثم يشرح هو بعده ، وكان إذا فرغ القارئ من جملة فى المتن ، أعادها الشيخ ومطل بها صوته ونغّم كلماتها حتى يفرغ منها على هذا الوجه ، ثم يبتدئ الشرح بقوله للقارئ : قال إيه ، قال : « شوف عندك الحمرا ياسيدى شوف » . . .

رأيتَ أىّ هذه الكتب أحسن قياماً على تاريخ الأدب ، وأوفى بالحاجة منه ، وأرَدُّ بالفائدة على طالبه ، وتبيَّنتَ أيها أضعف منزَعةً من الرأى والتدبير فى طريقته ، بما يكشف لك خلوّ باطنه من ورم ظاهره ، وما تجده من سرعة الاتصال فى هذا « الفراغ المعنوى » بين أوله وآخره .

نمط الكتاب وأبوابه

قد قلنا فى طريقة الكتاب : أما تأليفه وأسلوبه ونمطه فإننا لم نألُ جهداً فى البحث والتنقيب ، ولم نأخذ فى أمرنا بالرّسلة ، ولا استوطأنا منه الهيّن الهيّن ؛ بل طاولْنا ما طال من التعب ، وصابرْنا ما يعزّ عليه الصبر من الضجر ؛ ومازلنا نردّ النفس على مكروهها حتى استقرتْ ، فلم نترك كتاباً يمكن أن يستفادَ منه حرفٌ مما نحن بسبيله إلا قرأناه فى طلبه [1] ، وحملنا على النفس ما يكون من نَصَبه ؛ وهذا أمر كما ترى مُتطاوِل ، ومنالٌ ولكن لم نجد له لبُعده من متناوِل ؛ ثم إن مواد هذا التاريخ إذا لم يتولّها الكاتب بالذهن الشفّاف ، ولم يعتبرها بالفطنة النّفاذة حتى يكون لغَيْبها كالعرّاف ؛ فقلما تجتمع إلا متفرقةً فى طلب مواضعها ، منازِعةً إلى مَنازعها ؛ لأنها فى

---

(١) اصطلح بعض المتأخرين على أن يذكروا فى مؤلفاتهم أسماء الكتب التى ينقلون عنها ، ويعينون مواضع النقل ليخرجوا من تبعة ما ينقلون إذا كان خطأ ؛ فيلقون ذلك على الكتاب زيادة فى حسنات مؤلفه . . . !

وقد كان سبيل الرواية عند محقق المتقدمين أن يذكر الراوية سنده فى كل ما يرويه للقطع بصحته أو فساده ، إذ العدالة شرط فى الصحة ؛ فإن لم يذكر أنه روى عن فلان عن فلان الخ بسميهم ، لم تعرف عدالة المروى عنهم ، فلان يوثق بصحة ما يرويه ؛ وبذلك لا يكون ذكر السند إلا لإثبات الصحة ، وسيأتيك هذا البحث مستفيضاً . أما نحن فلما لم يكن لنا سند ، وكنا نستهجن أن نثبت شيئاً لا نمخض الرأى فيه ولا نثق بصحته بعد تقدم النظر ، دون أن ننبه عليه إذا مست الضرورة إلى إثباته ـ فقد أهملنا ذكر الكتب ؛ لأن ذلك تطويل من غير طائل ، ولأننا نبسط كل معنى نأخذ فيه ، ولم نعين مواضع ما ننقله لأن علينا تبعته .

أصلها غير كاملة النسق ، ولا قريبة المتَّسق ؛ ومَن تحرى ما تحريناه من ذلك يقف من تاريخ الأدب على غررٍ بعيد .

ولم نبالغ فى تهذيب العبارة ، ولا تدقيقِ المعانى ، ولا تنقيح الألفاظ ؛ إذ كان سبيل التاريخ أن لا يجىء عن طبقة واحدة من الناس ؛ فبالحرىّ لا يوضع لطبقة واحدة منهم ، وحسبنا من البلاغة أن يكون كتابنا مطابقاً لمقتضى الحال . . .

ولم نستكثر من الأمثلة (والمختارات) ؛ رغبة منا عن حشو الكتاب بما لا فائدة فيه إلا تعذيبُ حجمه ، وتذنيبُ نجمه ؛ إذ كان ذلك لا يُغنى شيئا فى مادة التاريخ ، إلا قليلا منه يُستوفَى به حقُّ النقد ، ويُدَلُّ ببعضه على أثر من آثار ما نحن فيه ؛ والأمثلة مطروحة فى طرُق النظر من كل كتاب ، وقد ابتذلها المتأخرون حتى لم يعد من دونها حجاب [1] .

وكذلك ضربنا صفحاً عن الروايات الضعيفة ، والمبالغات السخيفة ، وما اعترضَنا من التكاذيب والتهاويل إلى ما يدل فى تحريف الغالين ، وانتحال المُبْطلين ؛ وبالغْنا فى التثبتِ والتحقيقِ وتصفُّحِ الآراء وتجريح النقَلة والرواة ، مقتصدين فى الثقة بهم ، معتدلين فى التهمة لهم ، لا نتجاوز مقدار الصواب حتى نقبلَ ما لا يُعقَل ، ولا مقدار الوهن حتى نُلحِقَ ما يُقْبَل بما لا يُقبل .

وقد جعلنا أبوابه اثنى عشر باباً تنطوى على جملة المأثور ، ويدور عليها

---

(١) لعلنا نتبع هذا التاريخ بكتاب « القرائح العربية » الذى انتقينا فيه عيون الكلام نظمه ونثره إن شاء الله !

قلت : وكم كان للمؤلف – رحمه الله – من آمال أعجله الموت دون تمامها ؛ ومن بينها هذا الكتاب !

التاريخ كما تدور السنة على عدة الشهور ، وهـذه سياقتها بعد فصلين من التمهيد فى تأريخ الأدب ، وأصل العرب :

(الباب الأول) فى تاريخ اللغة ونشأتها وتفرعها وما يتصل بذلك .

(الباب الثانى) فى تاريخ الرواية ومشاهير الرواة وما تقلب من ذلك على الشعر واللغة .

(الباب الثالث) فى منزلة القرآن الكريم من اللغة وإعجازه وتاريخه ، وفى البلاغة النبوية ونسق الإعجاز فيها .

(الباب الرابع) فى تاريخ الخطابة والأمثال: جاهلية وإسلاماً .

(الباب الخامس) فى تاريخ الشعر العربى ومذاهبه والفنون المستحدثة منه وما يلتحق بذلك .

(الباب السادس) فى حقيقة القصائد المعلقات ودرس شعرائها .

(الباب السابع) فى أطوار الأدب العربى وتقلب العصور به وتاريخ أدب الأندلس إلى سقوطها، ومصرع العربية فيها .

(الباب الثامن) فى تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب وما يجرى هذا المجرى .

(الباب التاسع) فى حركة العقل العربى وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهلية وإسلاماً ، بالإيجاز ، التاريخى .

(الباب العاشر) فى التأليف وتاريخه عند العرب ونوادر الكتب العربية .

(الباب الحادى عشر) فى الصناعات اللفظية التى أولع بها المتأخرون فى النظم والنثر وتاريخ أنواعها .

(الباب الثانى عشر) فى الطبقات وشىء من الموازنات .

هذه هى حوادث التاريخ وأبوابهُ ، ومنها كما ترى فصولُه وكتابُه ؛ وأنا أسأل الله أن يكون قد كتب فيه من السلامة ما يحقق به الفائدة للقرّاء ، وأن يهب له من حسنات أهل الإنصاف ما يكفّر عن سيئات أهل المِراء . والحمد لله على ما أنعم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفصل الأوّل

الأدب — تاريخ الكلمة

تقلبت هذه اللفظة فى العربية على ثلاثة أدوار لغوية ، تدع ثلاث حالات من أحوال التاريخ الاجتماعىّ : فهى لم تكن معروفة فى الجاهلية وصدر الإسلام إلا بما يؤخذ من معناها النفسى الذى ينطوى فيه وزن الأخلاق وتقويم الطباع والمناسبة بين أجزاء النفس فى استوائها على الجملة ، وكلُّ ماهو من هذا الباب ؛ ومنه الحديث الشريف : «أدّبنى ربى فأحسن تأديبى» ولعلَّ ذلك كان توسُّعاً منهم فى أصل مدلول الكلمة الطبيعى ، على ما هو معروف من أمرهم فى اشتقاق اللغة وانتزاع بعضها من بعض ؛ فإنهم يقولون : أدَبَ القومَ يأدِبُهم أدَبا ، إذا دعاهم إلى طعام يتخذه . والقوم أهلُ بادية مُقفرة تأكل فيها الشمس حتى ظِلَّها ، وتشرب نسيمَها وطلَّها ؛ فإذا هلك فيها الزادُ هلك حامله ، وإذا لم يدفع عن نفسه بأسلحةِ فِمه فالجوعُ قاتلَه ؛ ولذلك تمدّحوا من أقدم أزمنتهم بالقِرى وعدّوه من أعظم مفاخرهم ؛ لأنه شريعة الطبيعة التى أدّبتهم هذا الأدب ، بل هو شعرها فى أخلاقهم ، إذ ارتقى بعد ذلك بارتقاء الشعر حتى تخرّقوا فيه ، كما يؤثر عن كرمائهم وأجوادهم مما استوعبته كتب المحاضرات .

فلما كان هذا الُخلُق مظهر الخِيم الصالح فيهم ، وحقيقةَ الأدب الطبيعى منهم ، وأرقى معانى الإنسانية عندهم ؛ لأنه ليس وراء إمساك الحياة على الحى غاية - توسّعوا فيه بمقدار ما بلغوا من رقىّ الآداب ، وجعلوه تعريفاً نفسيا كما مرّ ؛ ولا بد أن يكون ذلك بعد أن ارتقوا فى اجتماعهم ،

واشتبكت العلائق بينهم ، حتى أخذت الفطرة الطبيعية تمتزج فى أكثرهم بما يخالطها من صنعة الاجتماع ، وكان ذلك سبباً فى انتباههم إلى هذا الوضع ؛ لأن الأدب على اختلاف معانيه إنما هو ردُّ النفس إلى حدود مصطلَح عليها اصطلاحا وراثيا .

ثم لما جاء الإسلام ووُضِعَتْ أصولُ الآداب ، واجتمعوا على أن الدين أخلاق يُتَخَلَّق بها ، فشت الكلمة ؛ حتى إذا نشأتْ طبقة المعلمين لعهد الدولة الأموية كما سيجىء ، أطلق على بعض هؤلاء لفظُ المؤدِّبين ، وكان هذا الإطلاق توسعاً ثانياً فى مدلول « الأدب » لأنه اكتسب معنى علميا إذ صار أثراً من آثار التعليم .

ثم استفاضت الكلمة وكانت مادةُ التعليم الأدبى قائمةً بالرواية من الخبر والنسب والشعر واللغة ونحوها ، فأطلقتْ على كل ذلك ، ونُزِّلت منزلةَ الحقائق العُرفية بالإصلاح ؛ وهذا هو الدور الثالث فى تاريخها اللغوى ، وهو أصل الدلالة التاريخية فيها .

وقال ابن خلدون فى حدّ الأدب : « هذا العلم لا موضوع له يُنظَر فى إثبات عوارضه أو نفيها ، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرتهُ ، وهى الإجادة فى فَنَّى المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم ، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملَكةُ ، من شعر عالى الطبقة ، وسجع متساوٍ فى الإجادة ، ومسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة يستقرى منها الناظر فى الغالب معظمَ قوانين العربية ، مع ذكر بعضٍ من أيام العرب ، ليُفهم به ما يقع فى أشعارهم منها ، وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة ، والأخبار العامة ؛ والمقصود بذلك كله أن

لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحى بلاغتهم إذا تصفّحه ... ثم إنهم إذا أرادوا حدّ هذا الفن قالوا : الأدب هو حفظ أشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطَرَف . اه .

فهذا كما ترى ثَبَتٌ لما قررناه ؛ لأن كل ما عدُّوه من موضوع الأدب إنما هو مادة الرواية ؛ وعلى ذلك يستحيل أن يكون معنى الأدب الاصطلاحىُّ جاهليًا ، ولا أن يكون من مصطلحات القرن الأول ؛ لأن الكلمة لم تجئ فى شئ من شعر المخضْرَمين ولا المحدَثِين ، وقد كانوا أهلَها وموّرثيها مَن بعدهم لو أنها اتصلت بهم أو كانت منهم بسبب . والعجيب أنك تجد لهم القوافى الطويلة على الباء وقد استوعبوا فيها الألفاظ ، إلا مادّة الأدب ومشتقاتها ، مع أنه ليس أخف منها عند المتأخرين ولا أعذب ولا أطرب ولا أعجب ، والسبب فى ذلك ما ذكرناه وما نذكره .

بلى ، قد روى صاحب « العقد الفريد » فى باب الأدب من كتابه كلمة أسندها لعبد الله بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ وهى قوله : « كفاك من علم الدين « أن تعلم »[1] ما لا يسع جهله ، وكفاك من علم الأدب أن تروى الشاهد والمثل » ومقتضى ذلك أن « علم الأدب » كان بالغا من الاتساع فى عهد ابن عباس حتى صار أقل ما لا يسع جهله منه رواية الشاهد والمثل للقرآن والعربية ، وهو نهاية الغرابة والشذوذ ، لأن ابن عباس توفى فيما بين سنة ٦٨ و ٧٤ هـ ، على اختلاف أقوال المؤرخين ، ولم يكن يومئذ بالتحقيق ما يصح أن يسمّى علم الأدب .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من نسخ العقد الفريد .

وقد تناقل المتأخرون هذه الرواية عن العقد الفريد دون أن ينتبهوا لما فيها من فساد الدلالة التاريخية ، ولكن الصحيح أن الكلمة لمحمد بن على بن عبد الله بن عباس ، كما أسندها إليه الجاحظ فى كتاب البيان . ومحمد هذا هو أصل الدولة العباسية ؛ لأنه أبو السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وتوفى سنة ١٢٥ وقيل ١٢٦ ؛ ومما يرجّح فسادَ تلك النسبة إلى ابن عباس ، قول عمرو بن دينار فيه : ما رأيت مجلسا كان أجمعَ لكل خير من مجلس ابن عباس : الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر . ولو كان لفظ الأدب معروفا يومئذ لاجتزأ به وطوى فيه الثلاث ؛ فالكلمة إذن من موضوعات القرن الثانى ، أى بعد أن بلغت الدولة الأموية مبلغها من المجد العربى .

أما فى القرن الأول فقد كانوا يسمون ما يقرب من ذلك « علم العرب » كما ذكره المسعودى فى « مروج الذهب » إذ نقل عن المدائنى حديثا تصادر عليه ابن عباس وصعصعة بن صُوحان ، وفيه أن ابن عباس بعد أن سأل الرجل عن قومه وعن الفارس فيهم ونحو ذلك مما يتعلق بالأيام والمقامات قال : أنت يا ابن صُوحان باقرُ علم العرب[1] . وما كان الأدب الاصطلاحى بأكثر من هذا العلم يومئذ .

وبعد أن عُرِفتْ حدودُ الأدب فى القرن الثانى واشتهرت الكلمة ، بقيت لفظة « الأدباء » خاصة بالمؤدّبين ، لا تطلق على الكُتّاب والشعراء ، واستمرت لقباً على أولئك إلى منتصف القرن الثالث ؛ ومن ذلك كان منشأ الكلمة المشهورة « حرفة الأدب » وأول من قالها الخليل بن أحمد صاحب

---

(١) الباقر : المتبحر فى العلم ، وبه سمى محمد بن على بن الحسين رضى الله تعالى عنهم لتبحره

العروض المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وذلك قوله كما جاء فى المضاف والمنسوب للثعالبى : « حرفة الأدب آفة الأدباء » ؛ لأنهم كانوا يتكسبون بالتعليم ولا يؤدّبون إلا ابتغاء المَالة ، وذلك حقيقة معنى الحرفة على إطلاقها[1] .

فلما فشت أسباب التكسب بين الشعراء فى القرن الثالث ، وبطلت العصبية التى كانت تجعل للشعر معنى سياسيًا فاتخذوه حرفة يكدحون بها ، وجعلوه مما يُتَذَرَّعُ به إلى أسباب العيش ، من جائزة خليفة أو منادمة أمير أو ما دون ذلك من الأسباب أيّها كان — انتقل إليهم لقب الأدباء ، للمناسبة بين الفئتين فى الحرفة ، ولم يلبثوا أن استأثروا به لتوسعهم فى تلك الأسباب .

ثم جاء ابن بسّام الشاعر المتوفى سنة ٣٠٣ فجعل « الحرفة » نَبزًا ، وأخرجها عن وضعها اللغوى إلى معنى مجازى غلب على حقيقتها واستبدّ بها فأرسلها مثلا . وذلك فيما رثى به عبد الله بن المعتز حين قتل فى سنة ٢٩٦ ودفن فى خربة بإزاء داره بعد جلال الإمارة وعزة الملك إذ يقول :

لله درُّكَ من مَيْت بمَضْيَعَةٍ ... ناهيك فى العلم والآداب والحسب

ما فيه لوٌّ ولا ليتٌ فتنقصهُ ... لكنما أدركتْه « حرفةُ الأدب »

وهذا هو أصل الكلمة التى تعاورها الأدباء واعتبرها الشعراء ميراثًا دهريا إلى اليوم ، وإنما تناولها ابن بسام من لغة العامة ، وطبعها على شىء من عبث أخلاقه التى بلغت من هجاء الأمراء والوزراء وذوى المكانة من

---

(١) يقال : أحرف الرجل إحرافاً ، إذا نما ماله وكثر ، والاسم الحرفة من هذا المعنى ، قال قطرب : والحرفة عند الناس : الفقر وقلة الكسب ، وليست من كلام العرب ، إنما تقولها العامة .

الناس إلى هجاء أبيه وإخوته وسائر أهل بيته حتى سنها طريقة ، فيقال لمن يقفو أثره فى عبث اللسان : « إنه يجرى فى طريق ابن بسام » .

ثم صارت الآداب من يومئذ تطلق أيضاً على فنون المنادمة وأصولها، وأحسب ذلك جاءها من طريق الغناء ؛ إذ كانت تطلق عليه فى القرن الثالث لأنه بلغ الغاية من إحكامه وجُرِّدت فيه الكتب وأُفردت له الدواوين من مختارات الشعر ، كما سنفصله فى موضعه ، وكانوا يعتبرون معرفة النغم وعلل الأغانى من أرقى فنون الآداب ، وفيها وضع عبيد الله بن طاهر من ندماء الخليفة المعتضد بالله المتوفى سنة ٢٨٩ كتابه « الآداب الرفيعة »[1] . لذلك قال ابن خلدون : إن الغناء فى الصدر الأول كان من أجزاء هذا الفن « الأدب » وكان الكتاب والفضلاء من الخواص فى الدولة العباسية يأخذون أنفسهم به حرصا على تحصيل أساليب الشعر وفنونه .

وقد ألف كشاجم الشاعر الرقيق الذى كان طباخ سيف الدولة ابن حمدان كتابه « أدب النديم » أودعهُ مالا يَستغنى عنه شريف ، ولا يجوز أن يخل به ظريف ؛ وهو مطبوع مشهور . وعلى هذه الجهة قال أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الشجرى من شعراء القرن الرابع أيضا ، وقد جمع « حرَفَ » الآداب :

إن شئت تعلمُ فى الآداب منزلتى
وأننى قد عدَانى العــز والنعمُ

(١) تصلح هذه الكلمة أن تكون تعريباً لما ترجمه المتأخرن (بالفنون الجميلة) beaux arts وعبيد الله هذا كان نادرة فى الغناء ، قال صاحب الأغانى : إنه توصل إلى ماعجز عنه الأوائل من جمع النغم كلها فى صوت واحد تتبعه هو وأتى به .

فالطّرف والسيف والأوهاق تشهد لى
والعود والنرد والشطرنج والقلمُ[1]

وكل ذلك إنما كان فى تاريخ البلديين ، أما الأعراب فلم يجر عليهم حكم الأدب ، ولم يتناولوا الكلمة على اصطلاحها ، وإنما اتخذ بعضهم لقب الأديب يتمدح به على جهة ما ينشأ عنه من معانى الرقة الحضرية التى تقابل فى طباعهم الجفاء ولوثة الأعرابية ، كقول بعضهم ، أنشده الجاحظ .

وإنى على ما كان من عُنْجُهِيَّتى ولوثةِ أعرابِيتى لأديب[2]

ولم ينتصف القرن الرابع حتى كان لفظ « الأدباء » قد زال عن العلماء جملة ، وانفرد بمزيته الشعراء والكتاب فى الشهرة المستفيضة ، لاستقلال العلوم يومئذ وتخصُّص الطبقات بها ، على ما كان من ضعف الرواية ونضوبِ مادتها حتى قالوا : « خُتِم تاريخ الأدباء بثعلب والمبرِّد » وكانت وفاة المبرد سنة ٢٥٨ ، وثعلب سنة ٢٩١ ؛ فيكون ختام تاريخ الأدباء « أى المعلمين » فى أواخر القرن الثالث ، ومن يومئذ أخذ الأدب يتميَّز عن علم العربية ، بعد أن كانوا يعدون « الأدباء » أصحاب النحو والشعر ، وإن كان ذلك بقى موضوع علم الأدب ؛ ومن هذا أنه لما وضع على بن

(١) الطرف : الكريم من الخيل ، والأوهاق : جمع وهق ، قال الليث : هو الحبل المغار يرمى فى أنشوطة فتؤخذ به الدابة والإنسان ، وغرض الشاعر أن يجمع حرف الكدية التى ينال بها ، وسيأتى تفصيل ذلك فى بحث الشعر .

(٢) العنجهية : الحمق والجهل ، واللوثة : الهيج والحمق أيضاً ، والمراد بكل ذلك جفاء الأخلاق .

الحسين المعروف بالباخَرْزى[1] كتابه «دُمْية القصر» الذى جعله ذيلا على اليتيمة للثعالبي ، عقد فيه فصلا «لأئمة الأدب» قال فى أوله : «هؤلاء قومٌ ليس لهم فى دواوين الشعر رسم ، ولا فى قوانين الشعراء اسم» ثم ترجم طائفة من علماء اللغة : كأبى الحسين بن فارس صاحب فقه اللغة ، وابن جنى النحوى ، وأسد العامرى ، والجوهرى صاحب الصحاح ، وتلميذه أبى صالح الوراق[2] ؛ فدل صنيعُه على أن الشعراء يومئذ كانوا هم المستبدين بلقب الأدباء ، ولا يزالون على ذلك إلى اليوم وإلى ما شاء الله ؛ لأن معنى الأدب قد استحجر فعاد لغويا كأنه كذلك فى أصل الوضع ، من جهة الدلالة به على الشعراء والكتاب .

---

(١) نسبة إلى باخرز : ناحية من نواحى نيسابور ، وقتل علىّ هذا فى بعض مجالس الأنس سنة ٤٦٧ .

(٢) وكذلك ألف الفرزدقى القيروانى المتوفى سنة ٤٧٩ فى تراجم اللغويين والنحاة كتابا سماه «شجرة الذهب فى معرفة أئمة الأدب» ، دع عنك كتب طبقات «الأدباء» فى تراجم القوم وهى مشهورة .

المؤدّبون

وقد أشرنا إلى المؤدبين فيما سبق ، ونحن ذاكرون طائفة منهم تدبعنا أسماءهم فيما بين أيدينا من كتب الأدب والتاريخ ؛ لأنهم كانوا مادة هذه الكلمة ، وإنما قيل لهم المؤدّبون تمييزاً لهم من المعلمين الذين اختصوا بإقراء صبيان العامة فى الكتاتيب ؛ فإن هؤلاء لم يكن يطلق على أحدهم إلا لقب المعلّم ، وقد جعلوهم مثلا فى الْحُمْق حتى قالوا : «الحمق فى الحاكة والمعلمين والغزّالين» ثم جعلوا الحاكة والغزالين أقل وأسقط من أن يقال لهم حمق ... لأن الأحمق هو الذى يتكلم بالصواب الجيد ثم يجىء بخطإ فاحش ، وليس عند هؤلاء صوابٌ جيد فى مقال ولا فعال ، فبقى الحمق فى عرفهم خاصا بالمعلمين .

أما المؤدّبون فهم الذين ارتفعوا عن تعليم أولاد العامة إلى تعليم أولاد الخاصة أو أولاد الملوك المرشحين للخلافة ، وأخذهم بفنون الآداب : كالخبر والشعر والعربية ونحوها ، ولذا كانوا يسمّونها «علوم المؤدّبين» .

قال الجاحظ : مرّ رجل من قريش بفتى من وُلْد عتّاب بن أسيد وهو يقرأ كتاب سيبويه ، فقال : أفٍّ لكم ! علم المؤدبين وهمّة المحتاجين [(1)] .

على أن المؤدبين كانوا عندهم على ضربين : أصحاب العلوم ، وأصحاب البيان وكانوا يخصون هؤلاء بالأثرة ، قال ابن عتاب : «يكون الرجل نحويا عروضيا ، وقساما فرضيا [(2)] ، وحسن الكتابة جيد الحساب ، حافظا للقرآن راوية

---

(1) وكانوا يقولون : لا ينبغى للقرشى أن يستغرق فى شىء من العلم إلا علم الأخبار أما غير ذلك فالنتف والشذور .

(2) عالماً بالمواريث .

للشعر ؛ وهو يرضَى أن يعلّم أولادنا بستين درهماً ، ولو أن رجلا كان حسنَ البيان حسن التخريج للمعانى ليس عنده غير ذلك لم يرض بألف درهم » ومن ثم اختص مشاهير العلماء والرواة بتأديب أولاد الخلفاء والأمراء .

فمن المؤدّبين أبو معبد الجهنى ، وعامر الشعبي ؛ كانا يعلمان أولاد عبد الملك بن مروان ، وهما أقدم المؤدبين فيما وقفنا عليه[1] ؛ ويزيد ابن مساحق ، أدّب الوليد بن عبد الملك أيضاً ؛ وعبد الصمد بن الأعلى ، أدب الوليد بن يزيد ، وأدب وُلد عتبة بن أبى سفيان ؛ وصالحُ بن كيسان ، أدب بنى عمر بن عبد العزيز ؛ والجعد بن درهم ، كان يعلم مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ؛ والشرقىُّ بن القطامى ، كان يُؤدب المهدى بن المنصور وأبو سعيد المؤدب ، كان يؤدب موسى الهادى ؛ ومحمدُ بن المستنير المعروف بقطرب ، كان يؤدب المهدى ؛ وأبو عبيدة كان يؤدب الرشيد ؛ والأحمرُ النحوى كان يعلم الأمين ، ثم أدبه الكسائى ؛ وفى طبقات الأدباء أن الكسائى كان يؤدب الرشيد أيضاً واليزيدىُّ النحوى ، كان يؤدب المأمون والفراء كان يؤدب ولدى المأمون ، وقيل إنه نهض يوماً لبعض حوائجه فابتدرا إلى نعله ليقدماها له ، فتنازعا أيهما يقدمها ، ثم اصطلحا على أن يقدّم كل منهما واحدة ؛ ورُفع ذلك إلى المأمون فاستدعاه ، فلما دخل عليه قال له : من أعزُّ الناس ؟ قال : لا أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين ! فقال المأمون : بل من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليّا عهدِ المسلمين حتى يرضى كلٌّ واحد منهما أن يقدّم له فردا ! فقال : يا أمير المؤمنين ،

---

(١) وأقدم من عرف من المعلمين قبل ظهور لقب المؤدب ، أبو الأسود الدؤلى : كان تجتمع له الناس فيعلمهم النحو تعليما .

لقد أردت منعهما عن ذلك ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها ، أو أكسر نفسيهما عن شريفة حرصا عليها ... الخ

وكان المفضل الضبي يؤدب الواثق ، وألزم المتوكل يعقوبَ بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ تأديبَ ابنه المعتز ، قالوا : فلما جلس عنده قال له : يابنى ، بأى شىء يحب الأمير أن يبدأ من العلوم ؟ قال بالانصراف . ثم اختار المتوكل لتأديب المعتز وأخيه المنتصر - أبا جعفر بن ناصح ، وأبا جعفر بن قادم ؛ ومن ذلك العهد بدأ لقب المؤدب ينزل عن رتبته ؛ إذ كانت العجمة قد فشت وضعفت النزعة العربية فى الدولة ؛ نختم تاريخ الأدباء - كما قيل - بثعلب والمبرد اللذين تخرج عليهما عبد الله بن المعتز ، أما مؤدبه فكان أبا جعفر بن عمران الكوفى .

وقد ضربنا صفحاً عن أدباء المعلمين ممن دارسوا أولاد الخاصة والأمراء ؛ لأن فيما قدمناه كفاية على برهان ماذهبنا إليه .

علوم الأدب وكتبه

كان الأدب ـ كما أسلفنا ـ مجموعَ علوم المؤدّبين ؛ فلا جرم حَدُّوه كما رأيت فيما نقلناه عن ابن خلدون ، وهو حدٌّ يطابق أمرهم كل المطابقة ، فلما أرادوا تعيينَ هذه العلوم ، نظروا فى غرض الأدب فجعلوا له غرضين : أحدهما يقال له الغرض الأدنى ، والثانى الغرض الأعلى ؛ فالأول أن يحصل للمتأدّب بالنظر فى الأدب والتمهر فيه قوةٌ يقدر بها على النظم والنثر ، والغرض الأعلى أن يحصل للمتأدب قوةٌ على فهم كتاب الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وبعلم كيف تُبنى الألفاظُ الواردة فى القرآن والحديث بعضها على بعض حتى تستنبط منها الأحكام وتُفَرّع الفروع وتنتج النتائج وتقرن القرائن على ما تقتضيه معانى كلام العرب ومجازاتها .

قال البَطَلْيوسى ـ وهو الذى ننقل عنه هذه الكلمات من شرح أدب الكاتب ـ: والشعر عند العلماء أدنى مراتب الأدب . ثم نظروا فى تعيين العلوم التى تُفضى إلى هذه المقاصد ، فاختلفوا فيها ، ولكنها فى الجملة كانت علومَ العربية ، ولم يعيّنها أحدٌ إلى أواخر القرن الخامس . فلما أُنشئت المدرسة النظامية ببغداد ، أنشأها نظام الملك ـ وزير ملك شاه السلجوقى ـ المتوفى سنة ٤٨٥ ، اختير لتدريس الأدب فيها أبو زكرياء الخطيب التبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ وهو من أئمة اللغة والنحو ، ثم درّسه بعده علىُّ بن أبى زيد الفصيحى ، وكان نحويًا ، ثم عزل « لتهمة التشيع » بأبى منصور الجوَالبقى . وتعاقبُ هؤلاء المدرسين جعل للأدب موضعاً معيناً كان لا يزال مقرراً عند العلماء إلى آخر القرن السادس ، على ما ذكره

ابن الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ فى طبقاته ، فإنه لما ترجم هشامَ بن محمد ابن السائب الكلبي قال : « إنه كان عالمًا بالنسب ، وهو أحد علوم الأدب ؛ فلذلك ذكرناه فى جملة الأدباء ، فإن علوم الأدب ثمانية : النحو واللغة والتصريف والعروض والقوافى وصنعة الشعر وأخبار العرب ، وأنسابهم ... ثم قال » : وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما : علم الجدل فى النحو وعلم أصول النحو[1] » .

إلا أن الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ أراد أن يجعل للأدب حدًا علميًا من الحدود - الجامعة المانعة - على طريقة المتكلمين ، فعرّف علومَ الأدب بأنها علوم يُحترز بها عن الخلل فى كلام العرب لفظاً وكتابةً ، وجعلها اثنى عشر ، منها أصول لأنها العمدة فى ذلك الاحتراز ، وهى : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق ، والنحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع « وجعلوه ذيلا لعلمى المعانى والبيان داخلا تحتهما » والعروض ، والقوافى .

ومنها فروع ، وهى : الخط - أى الإملاء - وقرض الشعر ، والإنشاء ، والمحاضرات ، ومنه التواريخ .

وهذا التقسيم هو المعروف عند العلماء إلى اليوم .

وقال صاحب نفح الطيب : « إن علم الأدب فى الأندلس كان مقصوراً على ما يحفظ من التاريخ والنظم والنثر ومستظرفات الحكايات ، قال : وهو أنبل علم عندهم ، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غُفْل مستثقل » .

أما كتب الأدب فهى على الحقيقة كتب العلوم التى مرّت ، بَيْد أن أهل اللغة كانوا ينتحلون لفظة الأدب فى تسمية كتبهم الخاصةِ بأوضاع اللغة

---

(١) لذلك تفصيل سيأتى فى موضعه عند الكلام على النحو .

وشواهدها ، لأن اللغة أصل المادة ؛ فمن ذلك : ديوان الأدب ، وكتاب ديوان العرب وميدان الأدب ، وروض الآداب ، ومفتاح الأدب ، وسر الأدب ، ومقدمة الأدب ، وعنوان الأدب ؛ وكلها فى اللغة ذكرَ صاحب « كشف الظنون » وغيره ، وبعضها موجود ، كديوان الأدب للفارابى ، ومقدمة الأدب للزمخشرى ؛ ومن هذا القبيل « أدب الكاتب » لابن قُتيبة ولابن دريد ولابن النحاس وغيرهم .

أما الكتب التى هى من شرط الأدب فكثيرة ، وأصولها كما قال ابن خلدون : أربعة دواوين ، وهى : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبى على القالى البغدادى [1] وماسوى هذه الأربعة فتبعٌ لها وفرع عنها .

وإنما عدت هذه الأربعة أصولا لأنها تدور على فنون الرواية ؛ وقد وضعت كتب كثيرة ، وأشهرها كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسى وكتاب الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ، وهو الكتاب الذى استوعب فيه أخبار العرب وأنسابهم وأشعارهم وأيامهم ودولهم ، فكان أفضلَ ما يُتأدَّب به فى العربية ، وكثرت كذلك كتب الأمالى والتذاكر ، وأعظمها أمالى ابن الشجرى ، وتذكرة الصلاح الصفدى ، وللكلام فى ذلك موضع نتولى فيه بسطَه ونوفِّيه قسطَه إن شاء الله .

---

(١) كل هذه الكتب مطبوع مشهور ، وقد شرحت كلها شروحاً مختلفة ، ماعدا البيان والتبيين ؛ ولولا التفادى من الملل لأتينا على تاريخ كل كتاب منها .

الفصل الثانى

العــــرب

هم جيلٌ من الناس تدلت عليه الشمس منذ القدم فى هذه الجزيرة التى كأنها قطعة انخزلت من السماء مع الإنسان الأول ، فلا يزال أهلها أبعد الناس منزعاً فى الحرية الطبيعية ، وأشدّهم منافسة فى مغالبة الهمم ، كأنما ذلك فيهم ميراثُ الطبيعة الأولى ، فهم منه ينبتون وعليه يموتون .

سكان الفيافى وتربية العراء ، ينبسطون مع الشمس ويفيئون مع الظل ويطيرون فى مَهَبّ الهواء ؛ بل أولاد السماء ، ماشئت من أنوف حَمِيَّة ، وقلوب أبيـة ، وطباع سيالة ، وأذهان حِداد ، ونفوس منـكرة ؛ وقد أصبحت بقاياهم الضاربة فى بوادى العربية ومصر وسورية لهذا العهد ، موضعَ العجب لأهل البحث من علماء الطبائع ، حتى أجمعوا على أنه لا ند لهذا الجنس فى جميع السلائل البشرية ، من حيث الصفات التى تتباين فيها أجناس البشر خلقاً وخُلقاً وحتى صرح بعضهم بأن هذه السلالة تسمو على سائر الأجيال ، بالنظر إلى هيئة القحف وسعة الدماغ وكثرة تلافيفه وبناء الأعصاب وشكل الألياف العضلية والنسيج العظمى وقوام القلب ونظام نبضاته . فضلا عما هى عليه من ملاحة السحنة وتناسب الأعضاء وحسن التقاطيع ووضوح الملامح ، وفضلا عما فى طباعها من الكرم والأنفة والأريحية وعزة النفس والشجاعة .

لاجَرَمَ كانوا أهل هذه اللغة المعجزة التى ناسبتهم بأوضاعها فى معانى التركيب ، حتى كأنما كتب لها أن تكون دينَ الألسنة الفطرى ، لتصلح بعد ذلك أن تكون لسان دين الفطرة .

بلاد العرب

العربية شبه جزيرة موقعها إلى طرف الجنوب الغربى من قارة آسيا ، ويحدها من الشمال سورية ، ومن الشرق الفرات حتى مصبه فى خليج العجم وجهة من بحر الهند ، ومن الجنوب بحر الهند أيضا ، ومن الغرب البحر الأحمر ، وكانوا يحدونها قديما بأنها من بحر القلزم « الأحمر » إلى بحر البصرة ، ومن أقصى الحِجْر [1] باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل اليمنُ فى دارهم ولا تدخل فيها الشام ؛ ثم يقسمونها معتبرين الأصل فى ذلك جبلَ السراة الذى تبتدئ سلسلته فى اليمن وتمتدّ شمالا إلى أطراف بادية الشام ، فتجعل العربية شطرين : غربيًّا وشرقيًّا ، يَنحدر الغربى من سفح ذلك الجبل حتى يصل إلى شاطئ البحر وقد صار هابطا ، فيسمونه لذلك : الغَوْر وتهامة ؛ ويرتفع الشرق إلى أطراف العراق والسماوة ؛ فيسمونه نجدا — ومن هذا قولهم: أغارَ وأنجدَ — ويسمون ما فصل بين تهامة ونجد ، بالحجاز ؛ لأنه يحجز بينهما ، ثم يسمون ما ينتهى به نجد فى الشرق حتى يصل إلى خليج فارس من بلاد اليمامة والبحرين وعُمان وما إليها — بالعروض ؛ لاعتراضها بين اليمن ونجد ؛ ويسمون القسم الجنوبى مما وراء الحجاز ، باليمن ؛ لوقوعه عن يمين الكعبة إذا استقبلت المشرق .

فالعربية عندهم خمسة أقسام كبيرة ، اليمن : وهو إلى الجنوب ، يحده البحر من ثلاث جهات ، ويُحد من الجهة الرابعة بتهامة واليمامة والبحرين . ومن هذا القسم حضرموت وعمان والشِّحْر ونجران .

---

(١) والحجر : فى شمال الجزيرة ، وهى ديار ثمود .

وتهامة : وهى شمال اليمن وإلى شرق البحر الأحمر وغرب الحجاز .

والحجاز : وهو جبالٌ انتثرت فيها المدن والقرى ، وأشهر مدنه مكة والمدينة

ونجد : وهو بين الحجاز والعراق العربى غرباً وشرقاً ، وبين اليمامة والشام جنوباً وشمالا ؛ وهـذا القسم أطيب أرض فى بلاد العرب ، ولذا كانت بَواديه من معادن الفصاحة .

واليمامة ، وهى بين اليمن ونجد جنوباً وشمالا ، وبين الحجاز والبحرين غرباً وشرقاً .

وأحسن ما انتهى إلينا مما هو خاص بوصف البلاد العربية على نحو عهدها الجاهلى ، هو كتاب « صفة جزيرة العرب » للهمدانى المعروف بابن الحائك المتوفى سنة ٣٣٤ ، فقد رحل إليها ووصفها كما رآها واستقصى فى ذلك وبالغ إلى حد التحقيق .

أصل العرب

ليس من شأننا فى هذا الكتاب أن نستغرق ما قيل عن العرب وأصلهم ومنشئهم ، وما حققه من ذلك علماء البحث من المتأخرين الذين استثاروا الدفائن واستنطقوا الآثار واستخرجوا تاريخ الحياة من القبور ، ولا أن نستوفى معانى الاجتماع العربى مما يدخل فى العادات والأديان ونحوها ؛ فذلك مما يحتمل المجلداتِ الكثيرة ، وهو منحى تبعدُ الصلة بينه وبين ما نحن بسبيله من آداب اللسان ؛ ولذلك نُلِمُّ بهذا المعنى مكتفين منه بما تمس إليه حاجة التحديد ، وما تُوَفَّى به فائدة هذا التمهيد .

العرب أحد الشعوب الساميّة ، نسبة إلى سام بن نوح ، وهى الأمم التى ذكرت التوراة أنها من نسله ، وتسمّى لغاتُها باللغات السامية أيضاً ؛ كالعربية والعبرانية ، والسريانية ، والحبشية ؛ والآرامية ، وغيرها ؛ وهى تسمية استحدثها بعض المتأخرين من علماء اللغات .

وقد اختلف الباحثون فى منشإ تلك الشعوب الذى امتهدْته وتفرقت منه ؛ فذهب بعضهم إلى أن مهد الساميين الحبشة فى أفريقيا ، وقال آخرون : بأن مهدهم جزيرة العرب . والقائلون بهذا الرأى أكثر نفراً وأعز أنصارا ، ولهم فى ذلك آراء أخرى متنوعة الأدلة ، ولكن مما لا يمترون فيه أن العربية كانت أبعد آفاق التاريخ التى أضاء فيها كوكب الحضارة المشرق ، وقد تحققوا ذلك بما اكتشفوه سنة ١٩٠١ للميلاد فى بلاد السويس من آثار دولة حمورابى وهى المسلة التى دونت عليها الشريعة البابلية فى ٢٨٢ نصا ، وما ثبت لهم من أن هذه الدولة عربية ، وهى تبتدئ سنة ٢٤٦٠ ق م وبهذا الاكتشاف قُضِىَ للجنس العربى أنه أسبق الأمم إلى وضع الشرائع ، وأنه بلغ طبقةً عالية فى الحضارة سقطت دونها الشعوب القديمة ؛ بل يذهب الأستاذ صموئيل لاينج فى كتابه « أصل الأمم » إلى أن الساميين استوطنوا بلاد العرب ، وأنهم حيثما وُجدوا فى غيرها فهم غرباء ، وأنّ تَقَدُّمَهم فى الحضارة مُعْرِقٌ فى القدم ، ربما كان زمن تحوُّلِ العصر الحجرى ، فتحولوا يومئذ عن الصيد والقنص إلى الزراعة والصناعة ، وهو يشير بذلك إلى « الدولة المعينية » التى جاء ذكرها فى سفر الأخبار الثانى ـ الإصحاح ٢٦ عدد ٧ ؛ وقد عثر الباحثون على أمة بهذا الاسم ذكرت فى أقدم آثار بابل سنة ٣٧٥٠ ق . م . على نَصُب من أنصاب النقوش المسمارية .

وبالجملة فإن أصل العرب من أصول التاريخ الإنسانى التى ألحقها الله بغيبه ، فلا يجليها لوقتها إلا هو ، وفوق كل ذى علم عليم .

طبقات العرب

المؤرخون على أن العرب قسمان : بائدة ، وباقية ؛ ويسمون البائدة بالعرب العاربة، على التأكيد للمبالغة ـ كما يقال : ليلٌ لائل ، وصومٌ صائم ، وشعرٌ شاعر : يؤخذ من لفظه فيؤكد به ـ وذلك لرسوخهم فى العروبية كما يقولون .

ويقسمون الباقية إلى قسمين : يسمون الأول بالعرب المستعربة ؛ لأنهم ليسوا بصُرَحاء فى العروبية ولا خلّصا ، بل هم استعربوا بانتقال الصفات العربية إليهم ممن قبلهم ، وهم من بنى حِمْيَرَ بنِ سبأ ؛ ويسمون القسم الثانى بالعرب التابعة للعرب ، وهم من قضاعة وقحطان وعدنانْ وشعبيها العظيمين : ربيعة ومُضر .

وقد يقسمون العرب إلى ثلاث طبقات : بائدة ، وعاربة ، ومستعربة[1] ويريدون بالبائدة القبائلَ الهالكة ، وبالعاربة عربَ اليمن ومَن وَلَد قحطان ، وبالمستعربة أولادَ إسماعيل عليه السلام ؛ لأنه كان عبرانيا فاستعرب بعد

---

(١) يسمى بعضهم البائدة بالعاربة ، والقحطانية بالمتعربة ، والإسماعيلية بالمستعربة ؛ وبعضهم يجعل المتعربة والمستعربة مترادفتين ، ويراد بهما الإسماعيلية ؛ واختلاف المؤرخين فى ذلك إنما جاء من تطبيقهم أقوال علماء اللغة على التاريخ ؛ فإنهم يريدون فى اللغة بالعاربة والعرباء : الخلص ، وبالمتعربة والمستعربة : الدخلاء .

أن اتصل بجُرْهُمَ الثانية من ولد قحطان وأصهر إليهم .

وقد يطلقون على القسم الأول من قسمى العرب الباقية : القحطانية ، السَّبئية ، والحميرية ، والكهلانية ، واليمنية ، والكلبية ؛ وعلى القسم الثانى : الإسماعيلية ، والعدنانية ، والمَعَدّية ، والمضرية ، والقيسية .

العرب البائدة

وهذه يريدون بها القبائل التى بادت واندثرت أخبارها فلم يقع إلى التاريخ شىء منها وهى ؛ عاد : ومسكنهم الأحقاف ؛ وثمود فى الحِجْر ، وأُميم : فى بادية أبار بين عمان والأحقاف ، وعَبيل : فى يثرب ، وطَسْم وجَديس : ومسكنهم اليمامة ، والعمالقة : وهم قبائل عدة مساكنهم عمان والحجاز وتهامة ونجد وتيماء وبطره — وهى التى سماها اليونان بالعربية الصخرية ، غير البتراء المذكورة فى سيرة ابن هشام[١] — وفلسطين ؛ وجاسم : وهى قبيلة تفرعت من العماليق ؛ وجُرهم الأولى : ومسكنهم باليمن — ومن بقاياهم جرهم الثانية الذين هاجروا إلى مكة وتزوج منهم إسماعيل عليه السلام ثم ألحدوا فى الحرم فنزل بهم العذاب — ووبار : ومسكنهم أرض وبار باليمن[٢] .

ومما نذكره للدلالة على بعض مزاعم العرب فى آثار القبائل البائدة ، ماحكاه الجاحظ فى الحيوان قال : « زعم أناس أن من الإبل وحشيا ...

---

(١) ذكرت فى سياق غزوة النبى صلى الله عليه وسلم لبنى لحيان . وأين بنو لحيان من أرض الأنباط .

(٢) عد ابن دريد فى الجمهرة ، العرب العاربة سبع قبائل ، وقال : هى عاد ، وثمود ، وعمليق ، وطسم ، وجديس ، وأميم ، وجاسم وعدهم ابن قتيبة تسعاً كما سيأتى

فزعموا أن تلك الإبل تسكن أرض وبار ؛ لأنها غير مسكونة ، ولأن الحيوان كلما اشتدت وحشيته كان للخلاء أطلب ، قالوا : وربما خرج الجمل منها لبعض ما يعرض فيضرب فى أدنى هجمة من الإبل الأهلية ؛ فالمَهْرِيّة[1] من ذلك النتاج . وقال آخرون : هـذه الإبل الوحشية ... من بقايا إبل وبار ، فلما أهلكهم الله تعالى ... بقيت إبلهم فى أماكنهم التى لا يطرقها أحد ، فإن سقط إلى تلك الجزيرة بعض الخلعاء أو من أضل الطريق ، حثا الجن فى وجهه ، فإن ألحّ خبَلَته » .

وقد حقق أهل البحث من المتأخرين شيئاً من تاريخ بعض القبائل البائدة ، وعينوا أزمنتها ، مستندين فى ذلك إلى التوراة ، وماذكره قدماء الجغرافيين ، ثم إلى ما اكتشفوه آخِراً من الآثار فى طرفى الجزيرة ؛ وليس ذلك من غرضنا فنكتفى بالإيماء إليه .

القحطانية

وهم عرب اليمن ، ينسبونهم إلى يعرب بن قحطان ، وهو المذكور فى التوراة باسم « يارح بن يقطان » وقحطان عند نسّابة العرب بن عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح .

ويعرب هـذا هو الذى يزعم العرب أنه أصـل اللغة الفصحى ، قال حسان بن ثابت :

---

(١) الهجمة من الإبل : الجماعة منها ، وقد اختلفوا فى عددها ، والمهرية إبل منسوبة لمهرة بن حيدان « بفتح الميم والحاء » وهو حى من أحيائهم .

تعلمتمُ من منطق الشيخ يَعْرُبٍ أبِينا ، فصرتم مُعرِبين ذوى نفْر
وكنتم قديماً مابكم غيرَ عُجمة كلامٌ ، وكنتم كالبهائم فى القفر[1]

وفى تاريخ هذه الطبقة القحطانية عند العرب تخليط كثير لا سبيل إلى تخليص الحقيقة منه ، وقد عرف أهل البحث من علماء المتأخرين — بما أصابوه من الآثار فى أطلال اليمن وبعض أطلال أشور وغيرها — أنه قامت فى اليمن ثلاث دول كبرى كلها ذات شأن : وهى المعينية ، والسبئية ، والحميرية . والمعينيون أبعد فى القدم من قحطان ، ولم يعرفهم مورخو العرب ولا عرفوا الدولة السبئية ؛ وهم يرمون مع ذلك تاريخ الحميرية بالسقم والتفكيك لأنهم كانوا فى عصور متعاقبة وأحقاب متطاولة .

---

(١) فى كتاب العرب لابن قتيبة : أن أصل العربية لليمن ، لأنهم من ولد يعرب ابن قحطان قال : وكان يعرب أول من تكلم بالعربية حين تبلبلت الألسن ببابل ، وسار حتى نزل اليمن فى ولده ومن اتبعه من أهل بيته ، ثم نطق بعده ثمود بلسانه ، وشخص حتى نزل الحجر ... إلى أن يقول : حين بوأ الله إسماعيل عليه السلام الحرم وهو طفل : وأنبط له زمزم ، ومرت به من جرهم رفقة فتبركوا بالمكان ونزلوه وضموه إليهم ، فنشأ معهم ومع ولدانهم ، فتكلم بلسانهم ، فقيل نطق باليعربية » أى العربية ، قال : إلا أن الياء زيدت فى الاسم فحذفت فى النسب ، كما تحذف أشياء من الزوائد ، وغير كما تغير أشياء عن أصولها . اه

وابن قتيبة يعد العرب العاربة هم اليمن ، ويسمى غيرهم المتعربة : أى الداخلة فيهم والمتعلمة منهم ، ويقول أيضاً : إن القبائل القديمة تسع : طسم ، وجديس ، وعهينة ، وضجم « بالجيم والحاء » وجعم ، والعماليق ، وقحطان ، وجرهم ، وثمود .

الإسماعيلية

ويبدأ تاريخهم فى القرن التاسع عشر قبل الميلاد ، ولكن العرب لم يُفيضوا فى أخبارهم إلا حوالى التاريخ المسيحى ، أى من نحو سبعة قرون قبل الهجرة ؛ ومنازلهم شمالى بلاد اليمن فى تهامة والحجاز ونجد وما وراء ذلك شمالا إلى مشارف الشام وإلى العراق ، وهم يُنْسبون إلى إسماعيل عليه السلام ، وخبر نزوله بالحجاز مذكور فى التوراة ، وقد تزوج هناك برعلة بنت مضاض أحد ملوك جرهم ، وهى القبيلة التى ذُكر جدُّها فى التوراة باسم «ألموداد».

وأشهر من يعرفه العرب من أعقاب إسماعيل : «عدنان» وهم مختلفون فى عدد الآباء بينهما ، فيعدون من خمسة عشر إلى أربعين أبا ؛ وإلى عدنان ينتهى النسب الصحيح المجمَع عليه الذى لا يتجاوزونه فى عمود النسب النبوى الشريف .

وكان عدنان فى القرن السادس قبل الميلاد ، إذا صحت رواية ابن خلدون من أنه اتى بختنصّر فى غزواته للعربية بذات عرق ، وقد خرج منه عك ومَعَدّ ، وهما فرعا العدنانية ، ونزلت عك نواحى زُبيد إلى جنوبى تهامة ، وبقيت منها بقيّة إلى الإسلام .

أما معدٌّ فهو البطن العظيم الذى تناسل منه عَقِبُ عدنان على ما هو مفصل فى مواضعه من كتب الأنساب ، فارجع إليها إن شئت الاستيعاب .

العرب والأعراب

لعلماء اللغة كلام مسهب فى وجه تسمية العرب بهذا الاسم ؛ وقد استوفى الزبيدى قسماً منه فى شرحه على القاموس ، ولا فائدة فى جمعه ؛ لأن مداره على اشتقاق اللفظة من « عَرَبة » التى قالوا إنها بَاحَة العرب — واختلفوا بين أن تكون مكة أو تهامة — أو ارتجالها كغيرها من أسماء الأجناس ؛ أو هم سُمُّوا كذلك لإعراب لسانهم ، أى إيضاحه وبيانه ، لأنه أوضح الألسنة وأعربها عن المراد بوجوه من الاختصار .

والصحيح أن اللفظة قديمة يراد بها فى اللغات السامية معنى البدو والبادية ، وتلك خصيصة العرب فى التاريخ القديم . وقال بعض الباحثين : إنهم سُمُّوا بذلك حين نزحوا عن أرضهم الأولى — جهة العراق — إلى الجزيرة ؛ لأن نزوحهم كان إلى الغرب ؛ واللغة السامية الأصلية ليس من حروفها العين ، فأصل اللفظة على ذلك « غرب » وهو تخريج على النسبة كالذى خبط فيه علماء اللغة .

ثم حدثت من هذه اللفظة لفظة الأعراب ، وذلك حين تحضرت القبائل . تخصُّوا الكلمة بأهل البادية .

وقال الأزهرى : رجل عربى ، إذا كان نسبه فى العرب ثابتا وإن لم يكن فصيحا ، وجمعه العرب . ورجل أعرابى ، إذا كان بدويا صاحب نجعة وانتواء وارتياد الكَلأ وتتبُّع مساقط الغيث[1] ، وسواء كان من العرب أو من مواليهم ، قال : والأعرابى إذا قيل له يا عربىُّ فرح بذلك

---

(١) المراد بذلك أنه يقيم حيث يجد المرعى ، فإذا أجدب انتجع وذهب فى طلبه ، وهذا التعريف الذى جاء به الأزهرى إنما هو من أمرهم بعد الإسلام .

وهشّ ، والعربى إذا قيل له يا أعرابىُّ غضب ؛ فمن نزل البادية أو جاور البادِينَ فظعن بظعنهم وانتوى بانتوائهم فهم أعراب ، ومن نزل بلادَ الريف واستوطن المدن والقُرى العربية وغيرها مما ينتمِى إلى العرب فهم عرب وإن لم يكونوا فصحاء .

وقد صار لفظ الأعرابى بعد الإسلام مما يراد به الجفاء وغلاظ الطبع ، وكانوا يسمون ذلك فى الرجل أعرابيةً ، فيقولون للجافى منهم : ألم تترك أعرابيتك بعدُ ؟ وبذلك خرجت الكلمةُ عن مطلق معنى البادية إلى معنى خاص يلازمها .

والأعراب يومئذ هم أهل الفصاحة ، يلتمسهم الرواة ويحملون عنهم وَيَرَوْن فيهم بقية اللغة ومادة العرب كما ستقف على تفصيله ؛ وبهذا نزلوا من تاريخ الإسلام منزلة العرب من تاريخ الجاهلية فى المعنى اللغوى .

الباب الأول

أصل اللغات

اللغة بنت الاجتماع ، وليس من السهل أن تُحدَّد الطفولة التاريخية للإنسان ، ولكن العلماء وأهل البحث ممن تقدم نظرهم يهجمون من ذلك على المتشابهات ، ويعقدون من النِّسب المختلفة سلسلةً طويلة يسلكون فيها العصورَ التي جمعها التاريخ ، وينتهون من ذلك إلى طَرَف دقيق يتلمسه التصور ، لأن مادته من الوهم المُصْمَت ، وهذا الطرف هو عندهم أصل الإنسان أو طفولة تاريخه الهَرِم .

منذ خُلق اللسان خُلقت الأصوات ، وهى مادة اللغة ؛ ولكن الطفولة الفردية تدلنا على أن الطفل يبتدئ من أبسط درجات النطق الطبيعى الذى هو محض أصوات مصبوغة بصبغةٍ من الشعور تكون هى حقيقة الدلالة المعنوية فيها ، فيكون كأنما يُلهَم المنطق بهذه الأصوات التى هى لغة روحِه ، ثم يدرك معانىَ تلك الدلالة ويميز بين وجوهها المختلفة ، ثم ينتهى إلى الفهم فيقلِّد مَن حوله فى طريقة البيان عنها بالألفاظ ، متوسعاً فى ذلك على حسب ما يتسع له من معانى الحياة ، إلى أن تنقاد له اللغة التى يحكيها ؛ ولولا التقليد الذى فطر عليه ما بلغ من ذلك شيئاً .

وعلى هذا القياس رجع العلماء إلى طفولة التاريخ ، فمنهم من رأى أن الإنسان كان محاطا بالسكوت المطلق ، فذهب إلى أن اللغة وحىٌ وتوقيف من الله فى الوضع أو فى الموضوع ، وهو مذهب أفلاطون من القدماء ،

به أخذ ابن فارس والأشعرى وأتباعه من علماء العرب .

وفريق آخر ذهب إلى أن الإنسان طفل تاريخى ، فاللغة درس تقليدى طويل مداره على التواطؤ والاصطلاح ؛ وهذا هو المذهب الوضعىُّ ، وبه قال ديودورس وشيشرون ، وإليه ذهب أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى وطائفة من المعتزلة[1] .

وبالجملة فإنه لم يبق من أصول الاستدلال على تحقق هذا الرأى إلا تتبعُ منطق الحيوان الذى يسرح فى حضيض الإنسانية ، وتبيُّنُ وجوه الدلالة فى أموره ، واستقراء مثل ذلك فى الأمم المتوحشة التى لا تزال من نوع الإنسان الأدنى ؛ وقد رأوا أن الحيوان يُفهم بضُروب الحركات والإشارات والشمائل وتباين الأصوات باختلاف معانى الدلالة ، وهذا أمر تحقّقه رُوّاضُ الدواب وسُوّاسُها وأصحاب القنص بالكلاب والفهود ونحوها ، فإنهم يدركون مافى أنفسها الحيوانية باختلاف الأصوات والهيئات والتشوُّف واستحالة البصر والاضطراب وأشباهِ ذلك ؛ ومن ثَمّ قيل إن أول النطق المعقول فى الإنسان كان بدلالة الإشارة كما يصنع الخُرْس ؛ فكأن معانى الحياة لما لم تجد مُنْصرَفا من اللسان فاضت على أعضاء البدن ، وترى أثر ذلك لايزال

---

(١) لما ألف ابن جنى كتاب « الخصائص » تناول فى بعض مواضعه الكلام عن أصل اللغة فأظهر ميله إلى المذهب الوضعى ؛ إلا أنه لم يقطع به ، بل وازن بين أدلة المذهبين ثم قال : « وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به » ثم جزم بهذا الرأى بعد ذلك . وقد أورد السيوطى فى المزهر كلاماً طويلا جمع فيه آراء المتكلمين فى أصل اللغة واستوعب ذلك أتم استيعاب ، ولكن الفصل برمته « من صناعة الكلام »

باقياً فى الدلالة على المعانى الطبيعية الموروثة من أول الدهر : كالتقطيب وتزوية بعض عضلات الوجه واستحالة البصر ، فى الغضب ؛ ثم انبساط الأسارير واستقرار النظر ، فى الرضا والسرور ؛ ونحو ذلك مما تراه لغةً طبيعية فى الخليقة الإنسانية .

ورأوا أيضاً أن لبعض القبائل المتوحشة من سكان أوستراليا وأواسط أمريكا الجنوبية ألفاظاً ، ولكنها محض أصوات لاتدل على المعانى المقصودة منها إلا إذا صحبتْها الإشارةُ والحركة والاضطراب ، بحيث إن العين هى التى تفهمها لا الأُذن ؛ وهم إذا انسدل الليلُ وأُغمدت الألحاظ فى أجفانها حبسوا ألسنتهم وباتوا بحياة نائمة ؛ ومن ثمّ قيل إن الإنسان استعمل الصوتَ للدلالة بعد أن استكمل علم الإشارة ؛ ولذلك بقى الصوت محتاجاً إليها احتياجا وراثيًا ثم ارتقى الإنسان فى استعمال الأصوات بارتقاء حاجاته وساعده على ذلك مرونةُ أوتار الصوت فيه ؛ وبتجدد هذه الحاجات كثرت مخارج الأصوات ، واتسع الإنسان فى تصريف ألفاظه ، فتهيأ له من المخارج مالم يتهيأ لسائر الحيوان ؛ فإن منطق الكلب مثلا قد لايخرج عن العين والواو فى «عَوْ» و«وَوْ» وقس عليه ما يسمع من منطق الغراب والسنور وسائر أنواع الحيوان ؛ ومن ذلك كان منشأ اللغة .

المواضعة على الألفاظ

إذا تدبرت ماتقدم رأيت القول بأن اللغة وحى وتوقيف إنما هو من باب التقوى التاريخية لا أكثر ؛ لأن الإنسان خُلق مستعدا منفرداً ليصير بعد ذلك عالماً مجتمعاً ، وليجرى فى كماله المقسوم له على سنة الله التى لم تتبدل

ولن تجد لها تبديلا ؛ وهذه السُّنَّة هى أن المتغير لا يُوجَد كاملا ، بل لابد له من نشأة يمرّ فى أدوارها حتى يتحقق معنى التغير فيه ؛ ولعل أصل هذا المذهب كان مبالغة فى تصوُّر الاستعداد الإنسانى ، لأنه إلهام لامِرية فيه ولذلك ترى أهله منقسمين : فمنهم من يقول بأن الإنسان أُلهمَ أصول المواضعة ، ومنهم من يقول بأنه أُلهم اللغةَ نفسها .

والحقيقة أن الإنسان ملهَمٌ بفطرته أصول الحياة ، وليست اللغة بأكثر من أن تكون بعضَ أدواتها التى تعين عليها ؛ ولذا تراها فى كل أمة على مقدار ما تبلغ من الحياة الاجتماعية قوةً وضعفاً ، وإذا كان من أصول الحياة : الاجتماع ، فمن أصول الاجتماع : اللغة ، وهذه من أصولها المواضعة .

وأقرب مايصح فى الظن مما لايبعد أن يكون الوجه المتقبل - وإن كان الظن لايغنى من الحق شيئاً - أن الأصوات الحيوانية هى المثالُ المحتذَى فى لغة الإنسان ؛ لأنها محيطة به تتقلب على سمعه كلما سمع ، خصوصاً والإنسان فى أول اجتماعه مضطر لمغالبة الحيوان ، فهو بهذا الاضطرار يتدبر اختلافَ هيآت الصوت الواحد ومعانى مافيه من النَّبر ، ودليله فى ذلك أفعال الحيوان التى تؤدى معانى هذا الاختلاف ، من نحو الغضب والألم والذعر وغيرها .

ومن هنا يتعين أن تكون أوائل الألفاظ التى نطق بها الإنسان وأدارها على معان متنوعة ، هى ألفاظ الإحسان وما يصرح به عن الوجدان ، على الصور البسيطة التى لايزال أكثرُها ميراثاً فى الجنس كله على تباين اللغات وهى التى تشبه فى تركيبها مقاطع الصوت الحيوانى ؛ إذ يكثر فيها الحرف الهاوى الذى هو أخف الحروف ، بل هو الصوت الطبيعى فى الحياة ، وهو

حرف اللين بأنواعه : الألف ، والواو ، والياء ؛ وما عدا هذا الحرف فقلما يكون فيها ، إلا أحرف الحلق : كالعين والغين والهاء والخاء ؛ لأنها قريبة من الحنجرة ، وذلك فى الإنسان نحو : آه ، وأخ ، وأمثالهما من المقاطع الصوتية التى لا يزال يعبر بها عن أنواع من الإحساس إلى اليوم .

ولما أدرك الإنسان حقيقة هذا الاستعمال وتقلب فيه واصطلحت عليه الجماعات منه ، فتق له استعدادُه للإلهام أن يتأمل فى الأصوات الطبيعية الأخرى ، من قصف الرعد ، وانقضاض الصواعق ، وخرير الماء ، وهزيز الريح ، وحفيف الشجر ، واصطكاك الأجسام ، وما إليها من أصوات هذه اللغة الجامدة وهى ربما تبلغ المائة عداً — فقلدها واهتدى بها إلى مخارج حروف أخرى غير التى تتهيأ فى الأصوات الحيوانية ، فدار بها لسانه ، وابتدأ يجمع بينها على طريق المحاكاة ، دالًّا بالصوت على مُحْدِثه . ولا يزال ذلك طبيعةً فى لغة الأطفال ، فهم يسمون الدجاجة : كاكا ، والشاة : ماما ، والسنور : نَوْ.. نَوْ ؛ وذكر الجاحظ فى الحيوان : أن طفلا سئل عن اسم أبيه فقال : وَوْ..وَوْ ، وكان أبوه يسمى كلباً !

وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللغة ، أى حين كانت حاجات الاجتماع قليلة لا تتجاوز الإشارة إلى أمهات المعانى الطبيعية بالمقاطع الثنائية ، كانهمال المطر ، وانفلاق الحجر ، وانكسار الشجر ، وأمثالها ؛ فلما بدأ الاجتماع يرتقى بنسبة أحوال الإنسان يومئذ ، بدأ الاختراع الحقيقى فى اللغة ؛ وأمثل ما يُظن فى ذلك أن الإنسان جعل يقلّب المقاطع الثنائية التى عرفها على كل الوجوه التى تحدثها آلات الصوت ، فلما استتم صورَها ارتجل المقاطع

الثلاثية ، فدارت بها الحروف دورة جديدة ، وفشت ألفاظ أخرى غير التى عَهِدها ، وكان ذلك ابتداء تسلسل اللغة ، فتواضعوا على اعتبار المقطع الثنائى أصلا فى مدلوله : كقطّ مثلا ، حكايةَ صوت القطع ، ثم جعلوا كل صورة تتحصل من زيادة حرف عليه فرعاً من هذه الدلالة ، ثم استفاضوا فى الاستعمال على هذا التركيب بالقلب والإبدال ؛ وبذلك اهتدى الإنسان إلى سر الوضع .

لاجرم أن هذا أبين وجوه الطريقة التى يمكن أن توحِى بها الفطرة فى تاريخ المواضعة على اللغات ، وهى السنّة التى لا تزال تجرى عليها أحكام الخلق فى كل ما يتكون وينشأ ، ثم هى متحققة بما يقطع الريب فى هذا الخلق السوىّ الذى يعقل ويفكر ، وهو الإنسان معجزةُ المخلوقات الذى يتكوّن جنيناً كسائر الأجنّة الحيوانية لا فرق بينه وبينها فى التركيب .

ولكن هذا الذى أتَى على اللغة إنما تم فى دهور متطاولة ، وعلى طريقة وراثية بطيئة ؛ لأن جماعات الإنسان يومئذ لم تكن « أكاديميات » أو مجالس علماء يُبَتُّ فيها الرأى وتُقطع الكلمة ، ولكنها كانت طبيعية ، وأعمال الطبيعة لاحساب لها فى عرف الإنسان ﴿ وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾

ومما نستوفى به « الفائدة الظنية » فى هذا الفصل ، أن علماء طبقات الأرض حققوا بعد ما عانوه من البحث وما تهيأ لهم من أنواع الاكتشاف — أن الحيوانات التى كانت تكتنف الإنسان فى أول نشأته الأرضية ليست من الأنواع التى نعهدها اليوم ، بل كانت غاية فى العِظَم والهول وشدة المراس . لاجرم كانت هذه الحالة مضطرةً للأنسان إلى الاصطلاح فى

مخاطبة نوعه كلما تذر بها ، كما كانت هي الباعثة له على انتقاله من أول أطواره إلى الطَّور الثانى الذى هو بداية تاريخ العقل الاجتماعى الساذج ؛ وذلك أن العلماء يجعلون الزمن من نشأة الإنسان الأرضية إلى بداءة التاريخ ثلاثة عصور : عصر التوحش المطلق ، وعصر الحجر ، وعصر البرنز ؛ ويليها عصر الحديد الذى يبتدئُ مع إنسان التاريخ ، وهذا التقسيم عنه يصح أن يطاق على اللغة أيضا ، فعصر التوحش فيها هو الذى خرجت فيه الأصوات الوجدانية مصحوبة بالإشارات أولًا ثم استقلت هذه عنها ، وعصرها الحجرى هو الذى ابتدأ فيه الإنسان ينحت من المقاطع الحيوانية والطبيعية لغته الأولى ، وعصرها البرنزى الذى يدخل فيه شيء من الصناعة ؛ هو العصر الذى اهتدى فيه الإنسان إلى الزيادة على المقاطع الثنائية وصنعة الألفاظ على هذا الوجه ؛ ثم انقادت له اللغة وتماسكت ، وذلك عصرها الحديدى الذى ابتدأ مع التاريخ .

ومما يستأنس به أن تلك المخلوقات الهائلة التى كانت لعهد النشأة الأولى وانقرضت ، ربما كان فى أصواتها بعض مقاطع متنوعة يتألف من مجموعها «أبجدية» صالحة ، وهى التى ورثها الإنسان وركَّب منها أصول لغته ، وذلك فضلًا عن جهارة الصوت وشدَّته التى تترك له أثرًا فى النفس هنيهة يتمكن فيها الإنسان من استيفاء صنعة التقليد الصوتى على أتم وجوهها . والله أعلم بغيبه .

فاللغات قبل التاريخ بزمن لا يُذكر التاريخُ فى حسابه ، وقد تمشت على سنن الاجتماع وجرت معه فى طريق واحدة ؛ ولا يزال ذلك من أمرها إلى اليوم فى الشعوب المنحطة ، فإن من أهل أوستراليا مَن ليس فى لغتهم من

العدد إلا واحد واثنان «نتات ، نايس» فإذا عدوا ثلاثة جمعوهما ، وإذا أرادوا أربعة كرروا لفظ «نايس» ويكررونه مع لفظ الواحد إذا عدوا خمسة ، فإذا بلغوا الستة كرروه ثلاث مرات ، ثم يقرنون بها لفظ الواحد للسبعة ، وذلك منتهى ما يعدون ؛ أما ماوراء السبعة فيشيرون إليه بلفظ «كثير» . وما كانت لفظة الكثرة لتطلق على الثمانية كما أطلق على الثمانين مثلا إلا لأن ما بين المعنيين من الجزئيات غير مضبوط فى نظام الاجتماع بل هو مطلق فيه ، وكذلك يطلق الاسم عليه .

وقد وجد علماء اللغات أيضاً أن من أولئك من يعبرون عن معنى الصلابة ، بلفظ الحجر ؛ وعن معنى الاستدارة ، بلفظ القمر ؛ وهكذا من المترادفات التى هى أصول طبيعية ثابتة لتلك المعانى المتفرعة .

وذكروا أن أهالى «المكسيك» القدماء لما رأوا السفينة أول مرة سموها «بيت الماء» ، وأن أهل «ميسورى» لم يكن عندهم غير الأدوات المتخذة من الصوان ، فلما جىء إليهم بالحديد والنحاس سموا الأول حجراً أسود والثانى حجراً أحمر ؛ وأن بعض أهالى أمريكا لما رأوا الخيل أول مرة ولم تكن فى أرضهم اختلفوا فى تسميتها ، فبعضهم سمى الجواد «الكلب المسحور» وآخرون سموه «الخنزير الحامل للإنسان» ؛ وكذلك لما رأى أهل «المكسيك» المعزى ولم يكونوا عرفوها من قبل سموها «رأس شجرة وشفة شعر» . ومثل هذا كثير أحصاه علماء اللغات ودلوا عليه بألفاظه فى منطق أهله ، فلابد أن تكون كل اللغات قد جرت فى ارتقائها على هذا النحو الذى حفظه التاريخ فى جملة أدلته ، والذى هو بسبيل ما تخلده الطبيعة مما يعتبر به الآخرون من أمر الأولين .

ولما كانت اللغة كما أسلفنا تابعة لأحوال الاجتماع فى البسط والقبض وما يتقلب عليه ويحدث فيه ، بحيث لا تخرج عن أن تكون مرآةً تظهره كما هو فى نفسه مهما تنوعت أشكاله واختلفت أزياؤه ـ كان لا بد أن تتغير بحسَبه ما دامت مستعملة فيه ، وهذا التغير هو حقيقة الاصطلاح والمواضعة ؛ فالإنسان لما ارتجل المقاطع الثلاثية دل بها على معان محصورة فى حدود نظامه الاجتماعى ، ثم ضرب فى الكلام بمقدار ما يجدُّ من أمره وما يتنبه إليه من حقائق الموجودات التى تكاشفه بنفسها ، وما يقتضيه التبسط فى مناحى المجتمعات شيئاً فشيئا ؛ وذلك على طريقة تكرار الألفاظ وتنويعها للمعانى المختلفة بدلالة القرينة . وهذا النحو لا يزال باقياً فى اللغة الأكادية ؛ فإنهم يدلون بلفظة لا تعدو هجاءً واحداً على خمسة عشر معنى ، وهى لفظة « ga » أو « ca » يدلون بها على الفم والوجه والعين والأذن والشكل والقدم والرجل والنظر والتكلم والمدينة ، وهذا أكثر معانيها .

ثم يعبر الإنسان عن المعانى بما يرادفها من ألفاظ المحسوسات ، كما يعبر أهل المكسيك عن معنى الصلابة بلفظ الحجر ، وكما وجدوا فى الكتابة الهيروغليفية بمصر والصين والمكسيك أيضا ، وهى الكتابة الصُّورية ؛ فإنهم يرسمون الشمس ويريدون بها التعبير عن الضوء ، ويرسمون القمر ويعبرون به عن الليل ، وإذا أرادوا أن يدلوا على المشى مثلا رسموا ساق رُجل فى حال الحركة ، وهلمّ على هذا القياس ، مع أن هؤلاء ، وإن كانوا فى أقدم عهد الكتابة إلا أنهم فى أول عهد التاريخ ، فأحْرِ بالمتكلمين أن يكونوا كذلك فى أول عهدهم بالدلالة المعنوية ؛ ومن هذا القبيل أن زنوج « غريبو » يدلّون على معنى الغضب بما ترجمته :

« قد نتأ عظم فى صدرى » !

ويرتقى الإنسان من ذلك التعبير عن غرائب الاجتماع فى عهده على نحو مارأيت من تسمية الخيل والمعزى ، وكما فعل سكان جزيرة « فاكومن » فإنهم لما رأوا أول رجل أوربى دخل بلادهم سموه بما ترجمته « طويل وجه شعر رجل » ولفظها فى لغتهم « يكبيكو كسالكوس » ثم استمروا يصقلونها ويخففون من ثقلها بمقدار ما تخف هذه الدهشة الأولى ، حتى صارت الكلمة فى لغتهم بعد أن ألفوا الأوربيين « يكبوس » .

ومتى بلغ الإنسان إلى هذه الدرجة فقد صار فى أعلى سلم الاجتماع الطبيعى ، وحينئذ تدخل اللغة فى الطور الصناعى وتجرى عليها أحكام الاشتقاق والنحت والقلب والإبدال ، ويفعل الزمن فعله فيها كما يفعل فى تكوين الجماعات ، وبذلك تتنوع وتنشأ منها اللغات الكثيرة .

تفرع اللغات

الأصل فى تشعُّب اللغات تشعب الجماعات ؛ فإن اللغة كما أسلفنا بنت الاجتماع ، وهى ألفاظ ملك السامع فى الحقيقة لاملك المتكلم ، لأنها لا يُلْغَى بها لَغْوَ الطائر ، ولكنها تُلقى لدلالة خاصة يعينها الاصطلاح العرفىّ بين المتكلم والسامع ، وهذا الاصطلاح عملٌ اجتماعى محض لايتهيأ لفرد فيما بينه وبين ذات نفسه ؛ وليس ما بسطناه فيما تقدم مما يدل على كيفية نشء اللغات فى القِدم وتدرج الإنسان فى استعمال المنطق والتوفيق فى الدلالة بين الصوت وحركة النفس التى هى المعانى القائمة بالفكر - ليس كل ذلك مما تتعين معه دلالة خاصة على كيفية اختلاف اللغات ، فإن هذا الاختلاف لا يتعلق بسر الوضع اللغوى ؛ إذ هو إلهام مخلوق فى فطرة الإنسان ، ولكن اختلاف اللغات عملٌ صناعى تكيفه حالة الاجتماع كما تكيف سائر الأحوال من العادات وأمثالها ؛ ولهذا كانت حقيقة معنى اللغة أنها مجموع العادات الخاصة بطائفة من طوائف الاجتماع[1]

فلا يمكن القطع إذن بأن أصل اللغات كلها لغة واحدة ، إلا إذا نهض الدليل على أن النوع الإنسانى فى أول وجوده لم يكن إلا جماعة واحدة ، أو كان جماعات مختلفة ولكنها تتفق فى حالة جامدة من أحوال الحياة الاجتماعية ، كالحيوان السائم الذى لا يتعدى درجة معينة من الإلهام على تفاضل أنواعه فيما دون ذلك ؛ وهذا - أى نهوض الدليل - بعيد عن اليقين ،

---

(١) هذا هو التعريف المعنوى ، أما تعريف اللغة باللفظ فهو كما يقولون « ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ».

بل هو بعيد عن الظن أيضاً ، لأن « الظن العلمى » أضعف مراتب اليقين .

نقول هذا لنقطع بأنه لايمكن تعيين الأمهات التى ينتهى إليها التسلسل اللفظى ، ولا الحكم بأصالة لغة دون غيرها كالذين يقولون إن آدم الألسنة أو لسان آدم كان سريانيا أو عبرانيا أو نحو ذلك ؛ فإن الإنسان الأول أمرٌ من الأمور الغيبية ، والزمان نفسه لايهتدى الآن إلى موطئ قدمه من الأرض ؛ ولا يعلم الغيب إلا الله .

وإن ما حصره علماء اللغات من ذلك وعدوه أمهات إنما هو خاص بالأزمنة المتأخرة التى أحصاها التاريخ مما يرجع إلى حد من الزمن يختلفون فى تقديره من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ سنة ، على أنهم يقولون إن الإنسان الأول نشأ على ضفاف الفرات ودِجْلة بين العراق وأرمينيا ، فتناسل هناك وكانت ذريته بعضها من بعض ، ثم انساحت الجماعات وتفرقت ، بما يلجئها من الأسباب الطبيعية : كضيق الوطن وبغى بعضهم على بعض ؛ فضربوا فى الأرض ؛ وبهذا تنوعت الجماعات أو دخلت فى أسباب التنوع الذى هو الأصل فى تفرع اللغات .

ومن ذلك ما أشارت إليه التوراة « أقدم كتاب تاريخى » مما يعرف بحكاية تبلبل الألسنة « سفر التكوين ـ الإصحاح الحادى عشر » وذكر تفرق الأمم التى انشعبت من نسل نوح عليه السلام بعد الطوفان ، فكانت لغة كل فئة تنفصل عن أمها ثم تنمو وتتغير بالاستعمال فتصير أمّاً لفروع أخرى ، وهلم جرا .

وقد استدلوا على تحقق هذا التسلسل بتشابه الأسماء الخالدة فى الإنسانية ، وهى التى لايمكن أن تتغير ، لثبوت مدلولها على حالة واحدة فى تاريخ النوع كله : كاسم الأم ، فقد وجدوا أن هذه الميم أصلية فى كل ما عُرف من لغات

العالم ؛ وكذلك وجدوا أن الباء أصلية أيضا فى لفظ الأب . ومهما يكن من الأمر فإن هذا وأمثاله مما يُستأنس به ليس غير .

وعلى الاعتبار الذى أومأنا إليه ، ردّوا اللغات إلى ثلاثة أصول : الأصل الآرىّ ، والسامىّ ، والطورانىّ ؛ وهم يريدون بهذه الأصول ، الأممَ التى تتكلم باللغات الراجعة إليها ، فيقولون إن الأمم التى تنطق اللغات الآرية ترجع إلى أصل واحد فى تاريخ الاجتماع ، وكذلك السامية والطورانية ، ثم انشعب كلّ أصل وانشعبت معه اللغة ، ولكن بقيت المشابهة فى لغاتهم المتفرعة دليلا تاريخيا على وحدة الأصل .

ويعدون من اللغات الآرية : السنسكريتية وما خرج منها : كالهندية : والفارسية ، والأفغانية ، والكردية ، والبخارية ، وغيرها ، وهى اللغات الجنوبية ؛ ثم اللغات الشمالية : ومنها اللاتينية وفروعها : من الفرنساوية ، والإيطالية ، والأسبانية ، والبورتغالية ؛ وكذلك الهيلينية : ومنها اليونانى القديم والحديث ، والوندية ، ومنها لغات روسيا ، وبلغاريا ، وبوهيميا ؛ والتيوتونية ، ومنها لغات انجلترا ، وجرمانيا ، وهولاندا ، والدانمارك ، وإسلاندا .

وسنفرد للغات السامية كلاما ، لأنها أصل ما نحن بسبيله من هذا التأليف ؛ أما الطورانية فيعدون منها الفروعَ التركية التى يُتَكلم بها ما بين آخر حدود النمسا الشرقية وآسيا الصغرى فالتترُ إلى ما وراء أواسط آسيا وشمالا إلا حدود سيبريا ، وهى لغات كثيرة .

وهذا كله وإن كان ليس من حاجتنا ولا نريد التكثر به ، إلا أننا سقناه كما قالوه بياناً لما ذهبوا إليه من الرأى فى تنوع الجماعات ؛ وأصلِ انشعاب اللغات ؛ والله يقول فى مُحكم تنزيله : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ .

علوم اللغـات

عُنِىَ أهل العلم فى أوربا منذ القرن التاسع عشر للميلاد بالبحث فى مظاهر العقل الإنسانى بحثاً علميًا مبنيًا على قواعد وأصول مقررة كسائر العلوم الأخرى ، فدرسوا الأديان والعادات ، ولما أرادوا مقابلة ذلك بعضه ببعض لتعيين المواضع المتداخلة منه ، اضطروا إلى مراجعة اللغات والبحث فيها ؛ فنشأ من ذلك علمان : أحدهما سموه علم اللغات (La philologie) والثانى علم الأساطير ومعارضتها (La mythologie combrése) وبذلك وضع الأستاذان «كريم» و«بوب» علما يبين أصل اللغات وتحوُّلها .

ثم لما وقفوا على لغات الشعوب الصينية وقابلوها بلغات الأمم الفطرية التى درسها «المرسلون» المنبثون فى كل قاصية ، وضع الأستاذ «همبولدت» علماً عامًّا سماه دراسة اللغات (Linguistique) وأول المشتغلين بهذه العلوم وأشهرهم من الألمان ، وإن كان قد فكر فيها قبلهم بعض العلماء من الفرنساويين .

وقد أمكنهم بعد ذلك حين بالغوا فى الاستقراء والتقصُّص ، أن يردوا اللغات إلى أصول وأنواع ، حتى أوقعوا عليها أحكام «المذهب الداروينى فى النشوء والارتقاء ، بالتغير والانتخاب الطبيعى» فبحثوا فى سلسلة التحول لكل لغة ودأبوا على تحصيل الصورة المتوسطة بين الصورتين المتشابهتين ، وهم لا يزالون فى جدّ ذلك وهزله ، ليردوا ما عُرف من لغات البشر كلها إلى أصول قليلة ، ثم ينبشون بعد ذلك «الجَد اللغوى» من قبره القديم فى مغارة التاريخ .

ولم نجد لأحد من علماء العربية فى التاريخ الإسلامى كله بحثاً يشبه

ما وُضع من تلك العلوم ، حتى ولا فى لهجات العرب أنفسهم ومعارضة بعضها ببعض ؛ لأنهم لم ينظروا إلى اللغة بالعين الزمنية «والتاريخ» التى تطمح إلى كل أفق ، بل أخذوها على المعنى الدينى الثابت الذى لا يتغير . وجعلوا عاليها سافلها ، فاعتبروا أصل الفصاحة إسماعيل عليه السلام ، وأن لغته درست من بعده ، ثم كانت فى القرآن الكريم والبلاغة النبوية وهما أفصح ما عرف من الكلام[1] ، إلا أن قليلا منهم : كأبى على الفارسى ، وتلميذه ابن جنى ، والزمخشرى ؛ قد أصابوا من ذلك نحواً جرت فيه أقلامهم ؛ وكان أسبقهم إلى الغاية ابن جنى ، فإنه بحث فى وضع اللغة ونشأتها وحِكَم اشتقاقها ومقابلةِ موادها بعضها ببعض ، وستمر بك أشياء من ذلك فى مواضعها إن شاء الله . على ان هذا القليل الذى جاءوا به ، إنما كان بعد أن استفاضت المقالات واستحر الجدال بين أهل «الألسنة المريضة» من علماء الكلام ، فتحرك المعنى الدينى الثابت الذى سبق الإيماء إليه ، وكان أثر ذلك فى اللغة ما عرفته ، ثم عاد الأمر كما بدأ .

وقد اختلف العلماء فى عدد اللهجات التى يتكلم بها أنواع الإنسان ، فهى عندهم بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ وأحصاها بعضهم فى قارات الأرض ، فعد فى أوروبا ٥٨٧ وفى آسيا ٩٣٧ وفى أفريقيا ٢٧٦ وفى أمريكا ١٦٢٤ فذلك ٣٤٢٤ لهجة .

يريدون باللهجات الأنواع التى نشأت من لغة واحدة بالأسباب الاجتماعية ، كأنواع العربية المتحضِّرة مثلا ، ومنها عامية مصر والشام

---

(١) سنستوفى القول فى هذا النقص عند البحث فى لهجات العرب .

والمغرب الخ . وكذلك أحصى بعضهم عدد الكلمات فى بعض اللغات المعروفة ، فذكروا أن كلمات اللغة الإنجليزية لا تقل فى عهدها الحديث عن (٢٥٠ ألف) كلمة ، وتليها الألمانية (٨٠ ألفاً) فالإيطالية (٤٥ ألفاً) فالفرنساوية (٣٠ ألفاً) ثم الأسبانيولية (٢٠ ألفاً) أما اللغات الشرقية فأوسعها العربية ، وهى تتألف من (٨٠ ألف) كلمة ، ثم الصينية ويستعمل فيها عشرة آلاف علامة يتألف منها (٤٩ ألف) كلمة مركبة ، ثم التركية وهى تحتوى نحوى (٢٣ ألف) كلمة ، ثم لغة هاواى وفيها زهاء (١٦ ألف) كلمة ، ثم لغة الكَفْر وذكروا أنه ليس فيها إلا (٨ آلاف) كلمة ، ثم لغة غالا الجديدة ، وقالوا إنها تتألف من ألفى كلمة لا غير . على أن ذلك كله إنما يقال وينقل تشقيقاً للبيان ، لا تحقيقاً للبرهان .

اللغة العامة

وأصلها العربى فيما يقال

لا يفكر عاقل فى اختلاف اللغات وتعددها — مع وحدة الإنسان فى أصله ، وفى تركيب هذه الجارحة اللسانية ، التى تختلف ألوان المنطق فيها كما يختلف الشجر الذى يُسقَى بماء واحد — إلا خطر له أمر التوحيد واجتماع الناس على لغة عامة . لأن هذا هو الأصل فى حكمة النطق، ولكن الفكر فى الشىء غير معاناته ، فلم ينقل إلينا تاريخ الأمم التى سلفت أن أحداً عمل لهذه الغاية البعيدة . ولا جرم أن هذا إنما يكون عند اشتباك العلائق بين الأمم ، واختصار المسافات التى تفصل فصلا طبيعيا بين الآفاق ، على نحو ما هو فى العصور الحديثة ؛ فإن الإنسان فى هذه الحالة يحتاج إلى اختصار المسافات بين الألسنة أيضاً ، فلا يفصل بين كل لسانين لسانٌ ثالث للنقل والترجمة ؛ ولما كانت الحاجة أمّ الاختراع ، فقد ولدت تلك الحاجة هذه اللغةَ العامة .

ويقال إن أول من عانى هذا الضربَ من الوضع ، الإمام محيي الدين ابن العربى الأندلسى من أهل القرن السادس للهجرة ، وكان من أعلام الحقيقة وأئمة المتصوفة ، فذكر بعضُ علماء المشرقيات من الفرنسيس أنه عثر على أن الشيخ وَضَع لغةً خاصة باستعمال المتصوفة ، أخذ ألفاظَها من العربية والفارسية والعبرانية وسماها « بَلَيْبَلَان » قال : وهذا الاسم من أوضاع اللغة نفسها ، ومعناه « لغة المحي » .

وقيل إن « تيمورلنك » الفاتح التترى الشهير الذى كان فى القرن الثامن ،

لما رأى جيشه طوائفَ من أجناس مختلفةٍ متناكرى الألسنة واللهات ، تقدّم إلى قوم من خاصته بإنشاء لغة عامة تُقتبس من لهجاتهم جميعاً ، فأنشئوا لغة « أوردو » أى الجيش ، وهى التى يتكلم بها الهنود اليوم على اختلاف جهاتهم ، وقد ذكروا أن هذا الخبر التاريخى كان من جملة البواعث التى حملت على وضع اللغة العامة المعروفة فى هذه الأيام « بالاسبرانتو » .

على أنه قبل أن توضع هذه اللغة ، عنى بأمرها عدةٌ من العلماء ، حتى بلغ ما وضعوه من نوعها بضعَ عشرةَ لغة ، وأقدم من حاول ذلك « باكون » الفيلسوف الشهير من أهل القرن السادس عشر للميلاد ، ولكن أول من أفرد هذا الوضع بكتاب ، إنما هو « الأستاذ بِشر » فإنه صنع كتابا استقرى فيه المعانى ، فوضع بإزاء كل معنى اللفظ الدال عليه ؛ ووضع أحكام الصيغ الصرفية والتركيبية ، ثم انسحب على أثره كثيرون ، حتى جاء الأستاذ اللغوى «شِلبير » الألمانى ، فوضع كتابا نشره سنة ١٨٧٩م بعد أن صرف فى تأليفه عشرين سنة ، وسمى لغته « الفولابوك » ، وهو لفظ من أوضاعها معناه « اللغة الجامعة » ولكن هذه اللغة لم تنتشر إلا قليلا ، ثم ذهبت مع القرن التاسع عشر فى مدرجة واحدة من التاريخ وفى أثناء ذلك كان الأستاذ « زامنهوف » المشهور يشتغل بوضع لغته المتداولة ، فقضى اثنتى عشرة سنة ثم نشر رسالة عرض فيها أصول تلك اللغة ، وجعل عنوانها « دكتورو اسبرانتو » أى الأستاذ المؤمل ؛ إشارة إلى يأس العلماء قبله من النجاح فى هذه الأوضاع ، على أن هذا الاسم مالبث أن لزم لغته ولا تزال تعرف به إلى اليوم .

والاسبرانتو تتألف من ٣٢٠٠ مادة ، مقتبسة من جميع لغات أوربا على

نحو اقتباس هذه اللغات نفسها من اللاتينية والجرمانية واليونانية ؛ وكلها فى سبيل واحد من السلاسة والانقياد واطراد القواعد بلا شذوذ ولا استثناء ؛ وقد ألحق بها واضعُها ثلاثين لفظة تركَّب مع سائر ألفاظها فيَدُلُّ بها على نوع المعانى الوصفية ، وسبع عشرة زيادة صيغية تدل على المعانى التصريفية فصارت بذلك من الثروة فى ألفاظها بحيث تنتهى فى التركيب إلى عشرة ملايين من الكلمات .

وقد انتشرت هذه اللغة فى أوربا واطرد استعمالها وكثر أهلها والقائمون عليها ، وكأنها لم تكن إلا حاجة فى نفس الإنسان قضاها ، وإنه لذو علم مما علمه الله .

اللغات السامية

والمراد بها لهجات سكان القسم الجنوبي من غرب آسيا من حدود الأرمن شمالا إلى البحر العربي جنوبا ، ومن خليج العجم شرقا إلى البحر الأحمر غربا ؛ وهي منسوبة إلى سام بن نوح عليهما السلام ، باعتبار أن المتكلمين بها هم في الجملة من نسله ، كما تسمى اللغات الآرية باليافثية أيضاً نسبة إلى يافث .

والذين يزعمون أصالة بعض اللغات في النوع الإنساني لا يعْدُون في زعمهم هذه اللهجات السامية ، لأنهم يذهبون إلى أن مهد الإنسان الأول إنما كان حيث نشأت تلك اللغات على ضفاف الفرات ودجلة . فالعبرانيون والسريان وبعضِ الغُلاة من العرب ، يزعم كل فريق منهم أن لغته أصل اللغات ، وأنها كانت لغة آدم عليه السلام ؛ وهذا على غرابته وانقطاعه من نسب البرهان لا يخلو من بعض المعنى في الدلالة على قِدم اللغات السامية .

وعلماء اللغات يعينون السامية منها في التقسيم ، بحسب موقع أهلها الجغرافي ، كما كانت الشعوب السامية قديما ينسبون بعضهم بعضاً إلى موقعه من شرق الشمس وغربها . وذلك التقسيم أصحّ بيانا في اللغة ، لأن أشد العوامل في تغييرها إنما هو أمر الحضارة لا كرور الزمن وحده ؛ فإن العبرانيين مثلا حينما غلبهم الكلدانيون ، جعلت لغتهم تفنى حتى صارت الآرامية في منطقهم إلا حيث يتعبدون ، فإن لغة العبادة بقيت العبرانية ، ولا تزال إلى اليوم ؛ وكانت لغتهم هي العبرانية وحدها إلى الزمن الذي خرّب فيه

بختنصّر ملك الكلدانيين بيت المقدس وأوقع باليهود وأجلاهم عنها إلى بابل وذلك سنة ٥٨٦ قبل الميلاد .

لذلك يعتبرون اللغات السامية شرقيًا وغربيا ، ومن الشرق اللغتان البابلية والأشورية . والغربى عندهم قسمان : شمالى ، وجنوبى ؛ ويجعلون الشمال منهما قسمين أيضا :

(١) الكنعانى ، ومنه العبرانى والفينيقى ولغة موأب شرق فلسطين وغيرها

(٢) الآرامى ويجعلونه قسمين : غربى ، وهو لسان اليهود المتأخرين فى فلسطين ومصر ، ثم هو لسان أمم أخرى ؛ وشرقى ، وهو لسان اليهود فى بابل ولسان السريان وغيرهم .

وهذا فى القسم الشمالى من الجزء الغربى من اللغات السامية ؛ أما الجنوبى فهو نوعان ، أحدهما لغة القبائل العربية العدنانية — أى العرب المستعربة — والثانى لغة القبائل العاربة ، وهى السبئية والحميرية والحبشية .

ويردون اللغات السامية كلها إلى ثلاثة أصول : الآرامية ، والعبرانية ، والعربية . كما يردون اللغات الآرية إلى ثلاثة أصول أيضا : وهى اللاتينية ، واليونانية ، والسنسكريتية . وكلٌّ من هذين النوعين بأصوله يُرَدُّ عندهم فى الاشتقاق إلى لغة مفقودة يتوهمونها انفصلت عنها هذه اللغات ، فكانت متشابهةً فى أول عهدها ؛ جعلت تتنوع وتتباين حتى قلّت وجوهُ المشابهة إلا ما يكون من قبيل الدلالة التاريخية على وَحْدة الأصل .

والذى يعنينا من هذا البحث أن نكشف عن أصل العربية ، وإنما سقنا ذلك توطئة حتى يجىء الكلام آخذاً بعضُه ببعضه .

الأصل السامى

رجّح علماء الأثر الذين تخاطبهم الأرض بلغتها الحجرية الصامتة فينقلون عنها آثار الأُوَل ، أن الأصل السامى الذى انشقت منه اللغات المتقدمة إنما هو اللسان البابلى القديم ، الذى عثروا على بقيته من آثار دولة حمورابى كما أومأنا إليه فى أصل العرب ؛ لأنهم رأوا مشابهة قريبة بين هذا اللسان وبين العربية ، بل رأوا كلمات فى العربية كأنما نقلت عن البابلية نقلا صريحاً ، مع أنها فى العبرانية والسريانية قد دخلها التحريف . وعللوا ذلك بأن العربية بادية ، فهى قلما تتغير كلغات الحضر التى تتنازعها التبعية لغيرها والاستقلال بنفسها ، على حسب ما يتقلب عليها من أدوار العمران ؛ فمن المشابهة بين البابلية والعربية ، حركات الإعراب ، وهى فى اللغتين واحدة ، ولا وجود لها فى سائر اللغات السامية ، حتى لقد كانوا يذهبون قبل ذلك الاكتشاف إلى أنها من اختراع العرب ، تميزوا بها لرقة ألسنتهم وتوخيهم عذوبة البيان — كما سنفصله فى موضعه .

واللغات تتباين فى سكون الآخر وتحريكه : فالتحريك فى السنسكريتية القديمة ، وفى بعض اللغات الأوربية الحاضرة : كالإيطالية ، والأسبانية ؛ ولكن جميعها خالية من هذا الضبط الموزون بالحركات المتساوقة التى تجدها إعرابا فى العربية ؛ ويقال أيضا إن ما اكتشفوه من لغة بطره وتدمر ، يوجد فيه آثارٌ لحركات الإعراب ، وذلك لأن أهلهما من بقايا العمالقة .

ومن تلك المشابهة : التنوين ، فهو فى البابلية ميم ، وفى العربية نون ، وهما من أحرف الإبدال ؛ ومن العرب من يجوز إبدال أحدهما من الآخر كما سيمر

بك — ومنها علامة الجمع ، فهى فى البابلية الواو والنون كما فى العربية — وفى السريانية الياء والنون ، وفى العبرانية الياء والميم — ومنها أن صيغ الأفعال فى البابلية أقربُ إلى الصيغ العربية منها إلى غيرها من سائر اللغات السامية .

أما الكلمات التى حفظت فى العربية كأنها نقل صريح عن البابلية مع تغيرها فى سواها ، فمنها لفظة « أنف » سقطت نونها فى العبرانية والسريانية دون العربية والبابلية ؛ وكذلك لفظة « عنب » فهى أيضاً ساقطة النون فى تينك دون هاتين .

ولما رجحوا أن البابلية هى اللغة السامية الأصلية ، أو هى بقيتُها بعد أن تنوعت ، قالوا : إن هذا الأصل تفرعت منه سائر اللغات السامية ، ثم انفصلت اللغات الشمالية عن الجنوبية ، وتميزت كل طائفة منها بخصائص بحيث لا يمكن أن تكون إحدى الطائفتين قد أخذت لغتَها عن الأخرى ، لتميز اللغات الجنوبية بخواص لسانية ، ولمخالفة أوثانها لأوثان اللغات الشمالية ؛ لأن اللغة كما قدمنا مجموع العادات .

وقال بعضهم : إذا لم تكن اللغة السامية الأصلية قد نشأت فى شمال جزيرة العرب ، فلا بد أن يكون منشؤها فى وسطها . وقد أفاضوا فى المشابهة بين جميع الفروع السامية ، وأسلسوا عنان الرأى فى الكلام على تاريخها ، مما لا يعدو فى برهانه الظن والاستئناس ؛ ولا يهمنا من ذلك إلا أن نحصل ما يتعلق باللغة العربية .

أصل العربيـــة

لا يذهبنّ عنك أن العلماء إنما يكشفون عن أصول اللغات القديمة بما يعثرون عليه من بقايا الطبقات التاريخية ، وبقيةُ التاريخ فى الدلالة الزمنية غيرُ التاريخ نفسه ؛ وبذلك يجيئون فى أحكامهم بالناسخ والمنسوخ ، وربما كشفوا عن حفرة من الأرض فأحيَوْا منها تاريخاً ميتا ودفنوا فيها تاريخاً حيا ؛ فنحن إن قلنا « أصل العربية » لا نريد أنها فجر اليوم من أمس ، أو نهارٌ يُدَلُّ به على الشمس وإن لم تظهر الشمس ، ولكنه فجر يوم من أيام الله أظهره ثم محاه ، وشهد الأولون تَباشيرَه ثم تعاقبت الأجيال ولا يزال العالَم فى ضُحاه .

بعد أن انشعبت اللغات من البابلية ، ذهب المعينيون ، وهم من القبائل الذين اقتبسوا تمدن السومريين مع الدولة البابلية فى عصر حمورابى ، فنزلوا اليمن وحذوا فى عمارتها حذو بابل ؛ وكانت لغتهم من البابلية فى منزلة العامية من الفصحى ، لِما ثبَتَ فيها من أثر المخالطة والتجول ، وهم الذين اقتبسوا حروف الفينيقيين واستعملوها فى التدوين على طريقة سهّلت للزمن أسبابَ التنويع فيها ، حتى انتهت فى صُوَرِها إلى الخط المسند المشهور ، وهو القلم الحِمْيَرى ؛ واستمرت لغتهم تتباين من البابلية بتقادم الزمن ، حتى لم يعد من الشبه بينهما إلا أثر الدلالة التاريخية فقط ، وقد وجدوا من ذلك علامةً لا توجد من اللغات السامية إلا فى هاتين اللغتين وفى الحبشية أيضاً ، وهى السين التى هى ضمير الغائب فى اللغات الثلاث ؛ وقالوا إن هذه السين ربما كانت دخيلةً فى الأصل السامى من اللغة الطورانية .

ثم نشأت الدولة السبئية ، وهم القحطانيون الذين يسمونهم العربَ

المتعربة ، ويرجح العلماء أن أصلهم من الحبشة ؛ وكان ظهور دولتهم على ما تحققوه من القرن الثامن إلى سنة ١١٥ قبل الميلاد ؛ وقد اقتبسوا لغة المعينيين إلا في ضمير الغائب الذي أشرنا إليه ، ولعل هذا ما ينظر إليه قولُ المؤرخين إنهم أخذوا العربية عن العرب العاربة : وبديهي أن هذه العربية لا يمكن أن تكون لغة مُضَر ، فإنهم يعرفونها — أي العربية — درجات ويعدون منها لغة حِمْيَر ، فلا يكون إذن إلا أنهم أرادوا عربية ذلك الزمن ، وهي أصل في المضرية وغيرها ؛ ولا عبرة بما يتعلق عليه أهل اللغة من أن منطق القحطانيين ومَن قبلهم ، بل ومنطق آدم ، هو العربية الفصحى ؛ فإن ذلك كذب لغوي يحتاج إلى تصحيح[1]

وابتدأت الدولة الحميرية من سنة ١١٥ قبل الميلاد واستمرت إلى سنة ٥٢٥ بعده ، وهو العهد الذي زهت فيه عربية مضر وحفظ أهله بعض خصائص الحميرية كما سنبينه .

أما الأحباش فيرجّح بعضهم أن أصلهم عربٌ هاجروا من اليمن زمن المعينيين ، وأخذوا معهم لغتها ، واستدلوا على أن ذلك من مشابهة لغتهم للمعينية والبابلية في ضمير الغائب « السين » ، ثم من مشابهتها للغة الحميرية حتى إن أحرف الكتابة تكاد تكون واحدة في اللغتين ، غير أن الأحرف الحبشية تُكتَب من اليسار إلى اليمين ، وهم يزيدون رسم الحركات مما لم يكن

(١) بعضهم يغلو في ذلك غلواً كبيراً حتى يقول إن لغة آدم عليه السلام في الجنة كانت العربية ، فلما عصى ربه سلبه العربية وأعطاه السريانية ، ثم لما تاب ردها عليه !

عند الحميريين . هذا غير ما يُرَى من تشابه الملامح فى الأحباش وأهل اليمن ، وتماثل الآثار فى البلادين ، ونحو ذلك مما يرجّح أنهم طارئون على تلك البلاد من اليمن .

وقد أسلفنا أن عرب الشمال المستعربة ، وهم الإسماعيلية ، يبتدئ تاريخهم من القرن التاسع عشر قبل الميلاد ؛ ولكن عدنان الذى ينتهى إليه عمود النسب العربى الصحيح كان فى القرن السادس قبله ؛ فلا بد أن تكون العربية العدنانية قد ابتدأت بعد الحميرية أو قبلها بقليل ، ومهما يكن من ذلك فإن أصل هذه العربية لا بد أن يكون من الحبشية والحميرية ، ثم من اللغات السامية الأخرى ؛ لأن العرب قوم رُحّل ، وقد اختلطوا بأمم كثيرة ، فلا بد أن يكون أثر هذا الاختلاط بينا فى تكوين لغتهم ؛ وتلك سنّة عامة فى اللغات كلها ، حتى لقد تجد فى لغات هذا الزمن ما لا صفة له فى نفسه ، بل هو لغةٌ مركبة كالعروض التجارية : تؤخذ من كل مكان إلى مكان واحد ، وذلك خاص بالبلاد التى عُرفت بتجارة المقايضة على نحو ما كان يصنع العرب . ومن هذا القبيل لغة «البيجيين» فى الشرق الأقصى ، وهى مزيج من الإنجليزية والصينية ؛ ولغة السابير ، وهى تتألف من العربية والفرنسية والإسبانية والإيطالية . وهكذا كانت العربية فى أول نشأتها إلى أن ضربت القبائل فى البادية بعد سيل العرِم ؛ وذلك يرجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد على أبعد تقدير[1] ؛ فاستقلت بعدئذ طريقة

---

(١) ذكرت هذه الحادثة فى سورة سبإ ، ويقال إن سد العرم هذا بنى فى القرن الثامن قبل الميلاد ، كما وجدوا ذلك فى النقوش التى على صدفيه . وأكثر الروايات على أن الحادثة كانت حوالى تاريخ الميلاد .

العربية ، وانصرف أهلها إلى العناية بتشقيقها ، وعلى ذلك لا يمكن الجزم مطلقاً بأن للعربية العدنانية أصلا معينا ، إلا إذا أمكن القطع بأن لهم دولة مستقرة فى التاريخ مميّزة الحضارة ، حتى تقتضى أصالة اللغة ؛ وهذا مما لا يقول به أحد ، لأنه لا مكان له فى التاريخ .

مجانسة العربية لأخواتها

لم يبق من أمهات اللغات السامية إلا ثلاث: العربية، والعبرانية، والسريانية أما الحميرية فقد اندثرت قبل الإسلام غير ألفاظ قليلة، وتولدت منها لهجات مهرة والشحر فى جنوب الجزيرة، وقد عثروا من هذه اللغة على آثار من القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، وتمكنوا من قراءة الخط المسند[1].

أما اللغة البابلية أو الأشورية أو الكلدانية القديمة، فقد وُفِّقوا فى قراءة آثارها، حتى استخرجوا قواعدها ووضعوا فيها المعجمات كأنها من اللغات الحية، وصيغ الأفعال التى وجدوها فى هذه اللغة اثنتا عشرة صيغة أكثرها موجود فى العربية والعبرانية والسريانية، وبعضها غير موجود فى جميعها ولكنه طبيعى فى أصل المنطق، مما يدل دلالة صريحة على أصالة تلك اللغة وتفرع الباقيات عنها، وتلك الصيغ هى:

فَعَل	نِفْعَل	فاعَل	شفْعَل
إفتعَل	إفْتَنْعَل	إتّفْعَل	إتّنفْعَل
إفتاعَل	إفْتَنْعَل	إستفعل	إستَنْفْعل

فصيغتا افتَنْعل واستنفعل لاتوجدان فى غير الأشورية، وفعَل وفاعل لاتوجدان إلا فى هذه اللغة وفى العربية، ونِفْعل واتّفعل مما يوجد فى السريانية والعبرانية دون العربية.

أما المشابهة بين الأخوات الثلاث (العربية والعبرانية والسريانية) فهى

(١) أشهر الباحثين فى الحميرية الأستاذ هالبى الفرنسى، وغلازر الألمانى. وهم اليوم يبحثون فى آثار الحبشة، ويقال إنهم أصابوا فيها بعض مايعين على الكشف عن أصل العربية.

متحققة فى جهات منها تحققاً يقطع الريب ويمتلخُ الشبهة فى أنهن أخوات أو فروع لأصل واحد[١]، وأخصُّ ما يكون ذلك فى الألفاظ الطبيعية التى لا تتغير بتبدل المواطن واختلاف الحالة الاجتماعية ، وهى التى سميناها الألفاظ الخالدة : كالأرض والسماء ، وكثير من ظواهر الطبيعة وأعضاء الإنسان ونحوها فإن مادتها فيهن واحدة على اختلاف قليل فى بعض الأوزان والمقاطع ، مما يرجع أكثره إلى الخصائص المقوِّمة لهيئة كل لغة منها فى منطوقها ؛ وتجد فى الأفعال والأسماء المشتقة دليلا من ذلك فى تناسب الوضع وتدانى اللفظ . أما الألفاظ الثابتة فى اللغة الإنسانية التى هى تَخلَف من لغته الأولى ، وهى الضمائر : فإنها فى اللغات الثلاث باقية على حالة واحدة ، وإن لم تَخْلُ من الفروق العارضة التى لابد منها فى الهيئة المقوِّمة لمنطوق اللغة . والضمائر - كما لا يخفى - مادّة أصلية لا تؤثر فيها زيادة موادّ اللغة أو نقصُها ، وهذا مثال من حقيقة التشابه فيها :

العربية	العبرانية	السريانية
أنا	أنى	أنا
أنتَ	اِته[٢]	انت
أنتِ	ات	انتى
هو	هوا	هو
هى	هيا	هى

---

(١) على هذه المشابهة ووجوهها المختلفة بنى علم مقارنة اللغات السامية .

(٢) ينطق الحرف الذى نضع تحته هذه الكسرة بالإمالة .

العربية	العبرانية	السريانية
نحن	انحنو	حنن
أنتم	اِتم	انتون
أنتنّ	اِتن	انتين
هم	هِم	هنون
هنّ	هِن	هنين

فالمقابلة بين هذه الضمائر كافية فى الدلالة على أن العربية مجانسة لأختيها وأنها أعذب منهما وأخف ، والسبب فى ذلك أنها صُرِّفت على وجوه كثيرة ، لأنها كانت غيرَ مدوَّنة ، بخلاف العبرانية مثلا ، فإنها مدوَّنة من أقدم أزمانها ، والكتابة نصٌّ على النص ، فبقيت ثابتة كما هى ؛ فضلا عما لقى العبرانيون من طول الاغتراب والتقلُّب بين أظهُر الأمم المختلفة، وما ابْتلَوا به من الجوائح السياسية فى متعاقب أزمانهم ؛ وكل ذلك قد خلا منه العرب ، وهم ليسوا من أهل المهن ، ولا أورثتهم الطبيعةُ أسباب التبليد والغِرة والذل .

وبعد ؛ فإن الكلام فى مجانسة العربية لأخواتها من اللغات السامية طويل الذيل عند علماء اللغات ، وقد فصلوه تفصيلا وجاءوا فيه بأشياء كثيرة من الحبشية والحميرية والعبرانية والسريانية والفروع الأخرى التى أومأنا إليها فيما سبق ، مما لا محل لبسطه وتقريره ، لأننا إنما نشير إلى التاريخ وقد يكون المثال الطبيعى برهاناً فيه .

على أنه يخلص من جملة أبحاثهم أن المشابهة بين العربية وباقى اللغات السامية أمرٌ لا ريب فيه ؛ وعلى ذلك فهى إما أن تكون فرعا من الأصل الذى

انفصلن عنه جميعاً ، ويكون أصل الوضع مستصحَبا فى جميعها على السواء ؛ وإما أن تكون مشتقة من بعض تلك الفروع ثم كملت بما تناولته من غيرها إلى أن استقلت طريقتها المقوِّمة لها بعد ذلك . وكلا الرأيين قريب بعضه من بعضه فى النسبة ، غير أنهم يرجحون الرأى الأول كما سلف بيانه .

ومما يحسن ذكره فى هذا الموضع ، أن العدنانية يَعُدُّون أنفسهم متميزين عن القحطانية ، ويقولون إن حميراً تُنْمَى إلى العرب وليست منهم ، وكذلك يرون أن اليهود مع طول معاشرتهم إياهم واختلاطهم بهم ليسوا إلا حُلفاءهم ، فلا يبالون بأنسابهم ولا بِلُغَتهم ، وكأنهم لا يرون أنهم أخذوا من العبرانية أو الحميرية شيئاً وإنما ذلك شعور طبيعتهم السامية .

اللسان العربى فى الشمال

قامت فى شمال الجزيرة دول عربية متحضرة : كالنبط والتدمريين ، وهؤلاء وإن كانوا عرباً فيما حققه العلماء ، بَيْدَ أن عربيتهم غَثَّة غير متوقحة ؛ لأنهم على أطراف البادية مما يلى الحجاز ، وبذلك لا تعرف نسبة لغتهم إلى العربية العدنانية ، وقد كانوا زمن نشأتها ؛ لأن أقدم ما عرف من تاريخ النبط يرجع إلى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانت أطراف مملكتهم تترامى إلى نواحى دمشق ، وهم قوم كانوا يكتبون بالآرامية التى خلفت البابلية فى مدونات السياسة والتجارة ؛ لأن الأحرف العربية لم تكن وضعت يومئذ ، والمُلك من أخص حاجاته الكتابة . على أن ما اكتشفوه من آثارهم الكتابية لا يخلو من ألفاظ شبيهة بعربية العدنانيين ، مما رجح عند العلماء أنها تحوُّلٌ فى الآرامية التى هى مشتقة من البابلية القديمة ، كما خرجت المضرية

بذلك التحول عينه من فروع البابلية ؛ وقد استدلوا بهذا على أن لسانهم كان عربيا على وجه ما حتى أثرت عربيتهُ على لغة الكتابة التى اضطروا إليها بحكم الحضارة ؛ وذلك شبيه بأمر النوبيين الذين يكتبون اليوم بالعربية ، مع أنهم يتكلمون لغةً تكفر بها العربية كفراً لا إيمان له . وفى البلاد العثمانية طوائف من الأرمن والروم يتكلمون التركية ولكنهم يكتبونها بحروفهم القديمة ، وذلك كان شأن بقية العرب فى الأندلس بعد سقوطها ، فإن بعضهم كانوا يكتبون عربيتهم بالأحرف الأسبانية ، وتسمى هذه الكتابة « الخميادو » وكانوا يكتبون بها حتى الفقه والحديث والتصوف ؛ ومن هذا النحو القلم « الكرشونى » عند السريان ، وهو كتابتهم العربية بالأحرف السريانية .

وقد حمل تاريخ النبط منذ صارت مملكتهم ولاية رومانية فى أوائل القرن الثانى للميلاد ، ونَبَه من بعدهم تاريخ التدمريين ، وهم عرب أيضاً ، حذوا حذو النبط فى استعمال الكتابة الآرامية ، ووجد العلماء فى آراميتهم صبغة ضعيفة من العربية ، مما يدل على أنها بسبيل من عربية مَن قبلهم ، لا أثر فيها لأحكام البداوة ولا للغريزة الصحيحة . وقد عثروا على خطوط فيما بين دمشق والعلى وهى من رسم الرعاة خطّوها على الصخور ؛ ومن أغرب مافى عربيتها أن التعريف فيها بالهاء ، إذ قرءوا فى بعضها هذه الكلمات « حامل ابن سلم أخذ هفرس بخمسة أمنى » أى أخذ الفرس ، « وأمنى » نوع من النقود كانوا يتعاملون به ، ويرجع تاريخ بعض ماقرءوه من هذه الخطوط إلى أوائل القرن الثانى للميلاد ؛ لأنهم وجدوا هذه الكلمات فى بعضها « الأنعم ابن فاحش غنم سنة حرب نبط » وهذه الحرب كانت فى أيام طرايانوس

ملك الرومان فى أوائل القرن الثانى .

وثَمَّ كتابةٌ أخرى وجدوها على قبر امرئ القيس بن عمرو من ملوك اللخميين الذين كانوا يتولّون للفرس ، ومقرهم الحيرة على طرف العراق ، ولكنهم اكتشفوا هذا القبر بين آثار الغساسنة فى حوران ، وهم الذين كانوا يتولون للروم على مشارف الشام ، والكتابة بالحرف النبطى ، ويؤخذ منها أنها كتبت سنة ٣٢٨ للميلاد ، وهى لغة عربية تشوبها صبغة آرامية ، وهذه صورتها :

وهذا نصها بالحرف العربى :

(١) تى نفس مر القيس بن عمرو ملك العرب كله ذو اسر التاج .

(٢) وملك الأسدين ونزور وملوكهم وهرب مذحجو عكدى وجاء .

(٣) يزجو فى حبج نجران مدينة شمر وملك معدو ونزل بنيه .

(٤) الشعوب ووكله لفرس ولروم فلم يبلغ ملك مبلغه .

(٥) عكدى هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ بكسول بلسعد ذو ولده .

وترجمتها هذا :

(١) هذا قبر امرئ القيس ملك العرب كلهم ، الذى تقلد التاج .

(٢) وأخضع قبيلتى أسد ونزار وملوكهم ، وهزم مذحج إلى اليوم ، وقاد

(٣) الظفر إلى أسوار نجران مدينة شمر ، وأخضع معدا ، واستعمل بنيه

(٤) على القبائل ، وأنابهم عنه لدى الفرس والروم ؛ فلم يبلغ مَلِكٌ مبلغَه .

(٥) إلى اليوم ؛ هلك سنة ٢٢٣ فى اليوم السابع من أيلول ، وفق بنوه للسعادة [1] .

وهـذه اللغة تكاد تكون الحلقة المتوسطة بين الآرامية والعربية ، أو هى أقدم ما يمكن أن يسمى عربية فى اللغات الشمالية . أما البادية لذلك العهد فلا شك فى أن لغتها كانت أخلص منطقاً وأعذب بياناً وأدنى إلى عهد الجاهلية التى أدركها التاريخ ؛ والفرق فى ذلك بين اللغتين ، طبيعة الفرق بين الجهتين .

---

(١) كان أهل الشام وحوران فى ذلك العهد يؤرخون من دخول بصرى عاصمة حوران فى حوزة الروم سنة ١٠٥ للميلاد ، فإذا أضيف هذا التاريخ إلى سنة ٢٢٣ المذكورة فى الكتابة ، كانت وفاة ذلك الملك سنة ٣٢٨ م .

تهذيب العربيـــة

أردنا بما تقدم الكلامَ فى أوْليَة هذه اللغة ، وكيف نشأتْ وتفرعت ، والقولَ فى وجوه المشابهة بينها وبين غيرها ، لنضمّ أطرافا من التاريخ تحصرُ جهةً معينةً من جهاته ، يَستدل بها الباحثُ على الوضع المكانىّ لهذه اللغة فى التاريخ العام : إذ لا سبيل إلى تعيين موضع من المواضع الدائرة التى تراكمت عليها طبقات الزمان القديم ، إلا بتتبع الآثار التى تومئ إليه ولو إيماء معنويا .

والعرب — أهل هذه اللغة — قومٌ ملكوا الأرض ولم تملكهم ، فلم يؤْثَر عنهم شئ فى جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة : كالكتابة والآثار ونحوها ، ولا دخلوا فى تاريخ أمة من أمم الحضارة فيكون لهم نوع من تلك الدلالة ؛ وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم أيضاً قد ملكت التاريخ ولم يملكها ؛ وهى لابد أن تكون قد تقلبت معهم على وجوه من الإصلاح وجرت على مَنَاحٍ من التهذيب ؛ وتاريخُ ذلك بالطبع غير محقق بالنص ، ولا سبيل إليه إلا تلك الطريقة التى سلكناها من قبل ، وإن كانت هذه الجهة منها قد حفظت بعض الآثار التى يترسمها الباحث وراها كأنما تُركت بالأمس ؛ وذلك لقرب عهد الرواة فى صدر الإسلام بقبائل العرب الذين خلصت من لهجاتهم هذه اللغة المضرية .

وقبل أن نأخذ إلى القصد من هذا التاريخ ، نأتى على شىء من أقوال علماء العرب فى أمر اللغة وتهذيبها ؛ فهم مجمعون على أن إسماعيل عليه السلام أصل العربية المضرية ؛ ولذلك قال صاحب المخصص فى موضع من كتابه

حين أراد أن يدل على أن لغة أهل الحجاز هى الأصل فى جميع لهجات العرب : « وإنما صارت لغتهم الأصل ، لأن العربية أصلها إسماعيل عليه السلام ، وكان مسكنه «مكة» [1] وعندهم أن العربية قحطانية وحميرية وعربية محضة ! وهذه هى التى نزل بها القرآن ، وقد انفتق بها لسان إسماعيل ، قالوا : وعلى هذا يكون توقيف إسماعيل على العربية المحضة يحتمل أمرين : إما أن يكون اصطلاحا بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة ، وإما أن يكون توقيفا من الله تعالى ، وهو الصواب اه .

وقال الجاحظ - يشير إلى فلسفة هذا المعنى وإن لم يقصده ، فى سياق كلامه - : « أما الخواصّ الخُلَّص فإنهم قالوا : العرب كلهم شىء واحد ؛ لأن الدار والجزيرة واحدة ، والأخلاق والشيم واحدة ، وبينهم من التصاهر والتشابك والاتفاق فى الأخلاق وفى الأعراق ومن جهة الخُئُولة المردَّدة والعمومة المشتبكة ، ثم المناسبة التى بنيت على غريزة التربة وطباع الهواء والماء ؛ فهم فى ذلك شئ واحد « فى الطبيعة واللغة » والهمة والشمائل ... فإذا بعث الله عز وجل نبيا إلى العرب فقد بعثه إلى جميع العرب ، وكلهم قومُه ، لأنهم جميعا يدٌ على العجم ، وعلى كل من حاربهم من الأمم ، ولأن تناكحهم لا يعدوهم ، وتصاهُرَهم مقصور عليهم . قالوا والمشاكلةَ من جهة الاتفاق فى الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغَ وأوغلَ من المشاكلة من جهة الرَّحم . نعم ، حتى تراه أغب عليه من أخيه ، لأمه وأبيه ، وربما كان أشبه

---

(١) لهذا يعتبر النحاة مذهب الحجازيين مقدماً ؛ وصاحب المخصص ينقل دائماً عن العلماء ولكنه لايعزو أكثر ماينقله ؛ وستمر بك أقوال فى الكلام على لهجات العرب .

به خَلقا وخلقاً وأدبا ومذهباً ، فيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى حين حوّل إسماعيل عربيًا ، أن يكون كما حوّل طَبْعَ لسانهِ إلى لسانهم وباعده من لسان العجم — أن يكون أيضا حوّل سائر غرائزه ، وسلخ سائر طبائعه فنقلها كيف أحب ، وركّبها كيف شاء ، ثم فضّله بعد ذلك بما أعطاه من الأخلاق المحمودة ، واللسان البيّن بما لم يكن عندهم ، وكما خصه من البيان بما لم يخصهم به ، فكذلك يخصه من تلك الأخلاق ومن تلك الدلائل بما يفوقهم ويروقهم ، فصار بإطلاق اللسان على غير التلقين والترتيب ، وبما نقل من طبائعه إليهم ونقل إليه من طبائعهم ، وبالزيادة التى أكرمه الله بها — أشرفَ شرفا وأكرمَ كرما » .

ولو صح هذا وأمثاله لكان دليلا على أن لغة القرآن متوارثة فى قريش من لدن إسماعيل عليه السلام ، وتكون قد بقيت زهاء خمسة وعشرين قرنا وهى جامدة على واحدة ؛ وهذا الرأى مدفوع فى العقول ، وإنما سوّغه عندهم ما يريدونه من إعطاء هذه اللغة صفة إلٰهيّة لمنزلة القرآن منها ، وما كان إلهيا فهو كذلك إلى الأبد ؛ غير أن التاريخ لا دين له فى نَسَقه الزمنى ، وإنما التحوُّل والتنوُّع من سنن الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

والذى عندنا ، أن المراد بانطلاق لسان إسماعيل بالعربية ، وَضْعُ أصلها بما أضاف من لغة جرهم إلى لغة قومه ؛ وبذلك انطلق لسانه من الكلام فى مذهب أوسع منحًى وأوضح دلالة ؛ وهذا معنى ما ورد فى الحديث من أنه أول من فُتق لسانه « بالعربية المبينة » وذلك أمر خاص بالكمال الفطرى لا يحتاج إلى تمرين ولا تلقين ولا تدريج ، ولا تخريج . هذا إذا صح الحديث ، وإلا فإن إسماعيل عَلَمٌ من أعلام التاريخ الصحيح ، وهو الرأس الذى

أودع المعقول من تأريخ العدنانية أهل هذه اللغة ، لا يتجاوزونه إلا إلى الحدس والتخمين ؛ فلا جرم كان فى الاعتبار أصلَ اللغة ، وكانت كأنها منسوبة إليه نسبة تأريخية ؛ لأن ما وراءه كأنه منقطع عن التاريخ ؛ إذ هو تِيهٌ من الظن لا يعرف فى أى موضع منـــه توجد الحلقة المفصومة من سلسلة التاريخ العربى .

وعلى هذا يصح لنا أن نقول : إن أول تهذيب حقيق فى العربية ، يرجع إلى عهد إسماعيل ؛ أما تنقيح اللغة قبل ذلك فإنما هو درجات من النشوء الزمنى لا يمكن بوجه من الوجوه أن يحدد أو ينسب إلى فرد معين ، كنسبتهم بعضه ليعرب بن قحطان مثلا ، إلا إذا صح التسلسلُ التاريخى حتى ينتهى إليه ، وذلك غير صحيح .

والاستدلالُ على نسبة المنطق العربى إلى يعرب إنما هو استدلال لغوى فقط . تُمَلّيه إليه المجانسةُ اللفظية ؛ وإلا فإن من المؤرخين من يقول إن يعرب هـذا هو المعروف فى التوراة باسم « يارح بن يقطان » وإذا وجدنا دلالة الإعراب — أى الإبانة — فى يعرب ، فلا نجدها فى يارح ، لا بالنص ولا بالتأوُّل .

———

انتشار القبائل العربية

والتهذيب الثانى

خرج أولاد إسماعيل عليه السلام ومنهم انشعبت القبائل بعد أن كانت لغتهم قد اشتدّت وقطعت مسافةً بعيدة من الفرق بينها وبين أصلها الذى اشتُقّت منه ، فابتدأت تأخذ صورة متميزة من الاستقلال .

ومن شأن الكمال فى الاستقلال اللغوىّ استعمالُ القُوى الكامنة فى اللغة نفسها وإعطاؤها الحياة والنموّ من باطنها ، لا تهيئة هذا الكمال بما يُتناوَل من قوَى غيرِها ، فإن ذلك تبعيةٌ لا استقلال ؛ وقد كان هذا الاستعمال الذى أشرنا إليه أصلَ التهذيب الثانى الذى أحدثته القبائل بعد انشعابها ، فإن أعظم الأسباب فى تكوين العربية على هذا النحو من اللين والمطاوعةِ على التغير الذى تعاورَها فى كل عصورها قبل الإسلام ، إنما هو عدم كتابتها ؛ لأن ما كتب لا يتغير كما أومأنا إليه فى محله ؛ وهى قد صادفت من العرب قومًا كما علمتَ فى وصفهم من التركيب الخِلْقِى الصحيح ، والفطرة البدوية السليمة ، والطبيعة العربية السامية ؛ وإذا كنا نرى اختلاف صور الحيوان على قدر اختلاف طبائع الأماكن ، فأحرِ بذلك أن يكون فى الإنسان وفى اللغة المقوّمةِ له .

لا جرم كانت جزيرة العرب وكانت قبائل العرب وكانت لغة العرب سواءً فى سموّ الطبيعة وتميُّز الشأن والنزعةِ إلى الكمال الفطرى فى كل ما هو من معانى الفطرة ؛ وإنما يمتنع الكمال عن اللغات من قِبَل أمور تعرض من الحوادث وأمورٍ فى أصل تركيب الغريزة ، فإذا كفى اللهُ أهلَها تلك

الآفات ، وحصّنهم من تلك الموانع ، ووفر عليهم الذكاء ، وجلب إليهم جياد الخواطر ، وصرف أوهامهم إلى التعرُّف ، وحبّب إليهم التبيُّن — وقد المعرفة وتمت نعمة الكمال ؛ وذلك شأن العرب العدنانية فى كل أدوارهم إلى الإسلام .

ولهؤلاء العرب أسبابٌ خاصة فيهم بالجارحة اللسانية ، وهى التى اتخذوا منها أدواتٍ لتهذيب اللغة وصقلها ، وسنفصل أمرها بعد .

فلما تفرّقت القبائل أخذت اللهجات تتنوّع ؛ والعرب إنما تهجم بهم طباعُهم على حقائق الكلام ، وبذلك لا بد أن تكون قد تعدّدت طرق الوضع فى اللغة بطول المدّة واتساع الاستعمال وتقليب الكلام على وجوه المستحدثة ؛ ومن ثمّ نشأت اللغات الكثيرة التى تشير إلى تاريخ هذا التنوع لأنها مادّته الحقيقية ، وسنكسر عليها باباً مفردا .

وكانت العرب يأخذ بعضها عن بعض بالمخالطة والمجاورة ، فربما انتقل لسان العربى عن لغته إلى لغة قبيلة أخرى ، وربما تداخلت اللغات فنشأت من اللغتين لغةٌ ثالثة ، على أنهم فى ذلك لا يخرج كل منهم عن قياس نفسِه ووزن طبعه ، حتى كأن ألسنتهم تختلف مثلَ الاختلاف ما بين أجسامهم وأذواقهم ؛ فكل منهم يفصّل من الكلام ويتصرف فى وجوه القول على حسب هذا القياس الذى خُلق فيه وركب فى طبعه وكان مظهرَ قريحته ؛ ومن هذه الجهة نشأ بينهم التنافس فى إحكام اللغة والمفاخرة بالبيان وانحراف اللسان عن الشذوذ الذى يعتبرونه خِلقيا فى الألسنة الشاذة ، وساعدتهم على ذلك مواقعهم وأيامهم وأسواقهم التى يقصدونها للتسوُّق والبِياعات والمنافرة والحكومة وغيرها مما هو من طبيعة المخالطة . وهذا هو الدور الثانى من أدوار تهذيب العربية .

الدور الثالث

فى تهذيب اللغة

أما هذا الدور فهو عمل قريش وحدها ، وهى القبيلة الأخيرة فى تاريخ الفصاحة ، بعد أن كان الثانى عمل القبائل جميعا ، وكان الأول عمل القبيلة الأولى ، فتكون اللغة قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعى كل الإحكام ، وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بوادٍ غير ذى زرع ، لا يستقلُّ أهله بتكاليف الحياة ، ولا يرزقون إذا لم تهوِ إليهم أفئدةٌ من الناس ، وكانت الكعبة شرفها الله وِجهةَ العرب وبيت حجهم قاطبة فى الجاهلية ، فكان لكل قبيلة منهم صنم يحجون إليه ، حتى قيل إنهم كانوا يقربون القرابين فى الكعبة من الإبل والغنم لثلاثمائة وستين صنما[1] ، وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينةَ اللهجات ، مختلفة الأقيسة المنطقية المودعة فى غرائزها ، فكان قريش يسمعون لغاتهم ويأخذون ما استحسنوه منها فيديرون به ألسنتهم ويجرون على قياسه ، ولو كانوا بادين كسائر القبائل ما فعلوه ، ولكن نوع الحضارة الذى اكتسبوه من تاريخهم ألانَ من طباعهم وكسر من صلابتهم ، فاتفقت فى ذلك حياتهم اللغوية وحياتهم الاجتماعية القائمة بالتجارة وتبادل العروض مع أصناف الناس . فلما اجتمع

---

(١) هذه رواية هشام بن محمد بن الكلبي عن أبيه محمد هذا ؛ فقد ذكر فى كتاب « الأصنام » أنه لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ، وجد حول البيت ٣٦٠ صنما ، فجعل يطعن بسية قوسه فى وجوهها وعيونها وهى تتساقط على رؤوسها ، ثم أمر بها فأخرجت من المسجد وحرقت ، ولهذا الراوية كلام كثير عن العرب زيفه العلماء وردوه . ولا يخلو عدد الأصنام التى ذكرها من المبالغة كما حققه المتأخرون الذين بحثوا فى تاريخ أصنام العرب وأصلها وأسمائها واهتدوا من ذلك إلى حقائق كثيرة لا محل لبسطها فى هذا الموضع .

لهم هذا الأمر ارتفعت لغتهم عن كثير من مُسْتَبْشَع اللغات ومستقبحها ، وبذلك مَرَنوا على الانتقاد ؛ حتى رقّت أذواقهم ، وسمت طبائعهم ، وقويت سلائقهم ؛ وحتى صاروا فى آخر أمرهم أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلِها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس ؛ وكانت لهم رحلتان فى التجارة كل عام : رحلة الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى بُصْرَى فى حوران ، وهى حاضرة ذلك الجبل ، وكذلك كانوا يضربون فى الأرض إلى فارس وإلى الحبشة ، فسمعوا مناطق الناس وتدبروا وجوه العذوبة فى أعذبها ، وتناولوا كثيراً من ألفاظ تلك الأمم ، فداخلت كلامهم وأعربوها من الرومية والفارسية والعبرانية والحبشية والحميرية ؛ وعلى ذلك صاروا بطبيعة أرضهم فى وسط العرب كأنهم مجمعٌ لغوى يحوط اللغة ويقوم عليها ويشدّ أزرها ويرفع من شأنها ويزيد فى ثروتها ، وبالجملة يُحقّق فيها كلَّ معانى الحياة اللغوية .

ولا يسع المتأمل فى الأدوار التى تعاقبت على قريش فى تهذيبها اللغة ، إلا أن يستسلم للدهشة ، ويحار من أمر هذا التعاقب ، فإنه كالسلّم المدرّجة : تنتهى الدرجة منها إلى درجة ، على نمط متساوق من الرقىّ إن لم يكن عجيباً فى تاريخ أمة متحضرة ، فهو عجيب على الخصوص فى تاريخ العرب ، ولاسيما إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة ، وأنها لا تتجاوز مائة سنة قبل الهجرة إلى مائة وخمسين على الأكثر ؛ فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية من خوارق النظام الطبيعى ، ظهرت نتيجتها بعد ذلك فى نزول القرآن الكريم بلغة قريش ، وهو أفصح الأساليب العربية بلا مِراء ؛ والله يحكم ما يشاء ويقدر .

أسواق العرب

آخر الأدوار التى قامت فيها قريش مقامَها فى تهذيب العربية ، هو الدور العُكاظى ؛ وقد أشرنا إلى أسواق العرب آنفا — ومنها عُكاظ — ونحن نوجز القول فى بيانها لأنها ليست من غرضِ مانحن فيه .

وهى أسواق كانوا يقيمونها فى أشهر السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض فكانوا ينزلون « دَوْمة الجَندل » أول يوم من شهر ربيع الأول ، ثم ينتقلون إلى « هَجَر » بالبحرين فتقوم سوقهم بها فى شهر ربيع الآخر ، ثم يرتحلون نحو « عُمان » فى أرض البحرين أيضاً فتقوم بها سوقهم إلى أواخر جمادى الأولى ، ثم ينزلون سوق « المُشَقَّر » وهو حصن بالبحرين فتقوم سوقهم به أول يوم من جمادى الآخرة ، ثم ينزلون سوق « صُحَار » فيقيمونها خمسة أيام لعشر يمضين من رجب الفرد . وتقوم سوقهم « بالشَّحْر » وهو ساحل بين عُمان وعَدَن فى النصف من شعبان ، ثم يرتحلون فينزلون « عدن أبين » وهى جزيرة فى اليمن أقام بها أبين فنسبت إليه ، ثم تقوم سوقهم فى « حَضْرموت » نصف ذى القعدة ، ومنهم من يجوزها وينزل « صنعاء » فتقوم أسواقهم بها .

ولهم أسواق أخرى غير هذه : « كذى المجاز » بناحية عَرَفَة ، وسوق « مِجَنّة » وهى تقام قرب أيام موسم الحج ويؤُمّها كثير من قبائلهم ، وسوق « حُباشة » كانت فى ديار بارق نحو قَنَوْنا من مكة إلى جهة اليمن ، ولم تكن من مواسم الحج وإنما كانت تقام فى شهر رجب ؛ وأسواق كانت بين دُورهم ودور العجم يلتقون فيها للتسوُّق والبياعات ، وهى التى كانت أوسعَ أبواب

الدخيل والمعرّب فى هذه اللغة ، وذكر منها الجاحظ فى الحيوان سوق الأُبُلّة وسوق لقه « كذا » وسوق الأنبار ، وسوق الحيرة

* * *

عكاظ

أما عكاظ فهى أعظم أسواقهم ، اتخِذت سوقاً بعد عام الفيل بخمس عشرة سنة - ٥٤٠ للميلاد - ثم بقيت فى الإسلام إلى أن نهبها الخوارج الحرورية حين خرجوا بمكة مع المختار بن عوف سنة ١٢٩ للهجرة .

وعكاظ نخل فى واد بين نخلة والطائف ، فكانت تحضره قبائل العرب كلها ، لأنها متوجِّههم إلى الحج الأكبر ، فيجتمعون منه فى مكان يقال له الابتداء ، فتقوم أسواقهم ويتناشدون ويتحاجّون ، لأنه مشهد القبائل كلها ؛ إذ كان كل شريف إنما يحضر سوق ناحيته ، إلا عكاظ فإنهم يتوافون إليها من كل جهة [1] ، وهم كانوا لذلك العهد يتعلقون بالكلمة السائرة والخبر المرسل ، لا يعدلون بذلك شيئاً ؛ لما ركّب فى طباعهم من الفخر وحب المحمدة ، وما انصرفوا إليه من المباهاة بالفصاحة وقوة العارضة وقربِ ما بين اللسان والقلب ، ونحو ذلك مما اقتضته أحوالهم يومئذ .

وفى هذه السوق كان يخطب الشاعر الفحل بقصيدته ، والخطيبُ المصْقَع

(١) كانت هذه السوق تقوم فى ذى القعدة ، فمن كان له أسير يسعى فى فدائه ، ومن كانت له حكومة ، ارتفع إلى الذى يقوم بأمر الحكومة ، وهم ناس من بنى تميم كان آخرهم الأقرع بن حابس على ما نقله القلقشندى فى قبائل العرب ؛ ثم يقفون بعرفة ويقضون مناسك الحج ، ثم يرجعون إلى أوطانهم بما حملوا من آثار هذا الاجتماع .

بكلمته ، كما فعل عمرو بن كلثوم بطو بلته التى سميت بالمعلقة على قول بعضهم إنها مع باقى القصائد السبع المعروفة علّقت فى هذه السوق أو فى الكعبة — وهو من الاكاذيب ، وسنفصل أمره فى موضعه — وكما خطب قس ابن ساعدة الإيادى حكيم العرب خطبتَه المشهورة التى شهدها منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس على جمل أورق . وفيها ضُرِبت للنابغة الذبيانى قبة من أدَم ليتحاكم إليه الشعراء فى أيهم أشعَر ، وقد أنشده فيها الأعشى والخنساء وحسان فى قصة مشهورة[1] .

* * *

ولا يخفى أن مثل هذا الاجتماع العام حالة من أحوال الحضارة ، ولذلك اقتضى الصناعةَ اللسانية ؛ فكان العرب يرجعون إلى منطق قريش ، كما كان هؤلاء يبالغون فى انتقاد اللهجات وانتقاء الأفصح منها . وهذا هو الدور الأخير من أدوار التهذيب اللغوى إذ يدخل فى حالة عامة يشيع فيها المنطق الفصيح وتبلغ بها اللغة درجة عالية من النشوء ليس بعدها إلا موت الضعيف وتحوُّله إلى شكل أثرى لا منفعة فيه للمجموع المكوَّن على هذه الطريقة ولكنه يدل على أصل التكوين .

---

(١) وخلف عكاظ فى هذا المعنى الأدبى بعد الإسلام : مربد البصرة ، وهو من أشهر محالها ، وكان يكون سوق الإبل فيه قديماً ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ، وبه كانت مفاخرات الأشراف ومجالس الخطباء يتوافون إليه ساعة من نهار للحدث والمناشدة والمفاخرة ويجتمع إليهم الناس فيهدر الشعراء ويخطب الخطباء ويتكلم العلماء ، ولهم فيها مقامات مأثورة ومواقف مشهورة ؛ وسنشير إليه فى الكلام على الشعر . ولا يعرف من أسواق الكلام غير المربد وعكاظ .

هذا أثر قريش فى تهذيب اللغة ، وبلغتهم نزل القرآن فتكونت به الوحدة اللغوية فى العرب ، ومنع لغتهم على الدهر أن تضمحل أو تتشعب فتصير إلى ما انتهت إليه لغاتُ الأمم من تباين اللهجات واختلاف مناحى الكلام كما ترى فى اللغات العامية العربية ، فهى من أصل واحد وقد تتباين حتى يصير هذا الأصل فيها كأنه بعض الجذور الذاهبة فى طبقات الأرض خفاء وضعفا فى التأثير .

وكما أن الذى أنزل عليه القرآن نبىُّ العرب ، فالقرآن نبىُّ العربية ، بحيث لا تجد من فضلٍ لرسول الله على الأنام ، إلا وجدت فضلاً فى معناه لكلام الله على الكلام .

الأسباب اللسانية

أومأنا فى الفصل السابق إلى هذه الأسباب ، وأن العرب قد خُصوا بها لتكون مَعْدِلا لألسنتهم ، وهى أسباب طبيعية فيهم ما دامت اللغة بالقياس ، وما دام قياس العربى قريحته ، فهى تجعل حركات الألسنة على مقاديرَ مضبوطة تُوازن الحروف التى تجرى عليها كما تميل كفةُ الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلا وخفة .

وقد كان يسبق إلى ظننا أن هذه الجارحة اللسانية فى العرب قد تكون ممتازةً فى أصل تركيب الخلقة كما امتازت أدمغتُهم عن أدمغة السلائل الأخرى ؛ وكنا نعلّل بذلك ما فى منطقهم من الفخامة وما فى حروفهم من لطيف الحس وسَرِيّ المخرج وعجيب التركيب والترتيب ؛ بيد أننا لما تتبعنا لغات القبائل واستقرينا لهجتها الباقية فى كتب العربية ، رأينا أنهم ليسوا سواء فى هذه الميزة فإن لبعضهم لهجاتٍ رديئة وطرقاً شاذة فى سياسة المنطق ، كما سنبينه فى موضعه ، فرجح عندنا أن ذلك من عمل التنقيح وأنه صنعةٌ وراثية فى الألسنة جرت بها اللغة مجرى الكمال ؛ وهى فى بعض القبائل أظهرُ منها فى البعض الآخر ، وعلى حسب ذلك قسموها درجات فى الفصاحة كما ستعلم .

غير أنه مما لا ريب فيه أن كل قبيلة كانت تهذّب فى منطقها باعتبار ما أَلِفته وعلى مقدارٍ يكافئ طبيعة أرضها ، راجعةً فى كل ذلك إلى الثقل والخفة ؛ فكل ما رفضه العرب فى الجملة أو عدلوا عنه إلى غيره من هيئات المنطق ، فإنما فعلوه استثقالا ؛ وكل ما قبلوه أو عدلوا إليه فلخفته على ألسنتهم ؛ وهذا مذهبُ كلّ من يستبطن أسرار لغتهم ويتتبع هيآتها وتراكيبها ، حتى جعلوه فى تقدير

الكلام علةَ ما لا تظهر له علة .

قال ابن جنى فى فصل من كتابه « الخصائص » بعد أن ذكر علة عدْل عامر وجاشم إلى عمر وجُشَم ، مع تلك الأسماء المحفوظة التى تمنع من الصرف للعلَمية والعدل دون أن يكون هـذا العدل فى مالك وحاتم ونحو ذلك ، ووجّهها على أنهم لم يخصوا ماهـذه سبيلُه بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرَفاً مما طَفّ لهم — أى أمكن — من جملة لغتهم كما عَنَّ وعلى ما اتجه ، لا لأمر خَصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله ، قال : « وعلى هذه الطريق ينبغى أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغى أن تُخلد إليها إلا بعد السبْر والتأمل والإنعام والتصفح ، فإن وجدت عذرا مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ؛ وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ومأمًّا تتورده » .

وبعدُ فالثقل والخفة أمران معنويان فى اللغة لا يقدرهما إلى الذوق ، وهو ليس من الصفات التى يُجمع عليها الناس ؛ ثم إن الذين دوّنوا اللغة لم يجمعوها إلا بعد ما انطبعت الألسنة على لغة القرآن وجرت فى نهجه ، وبعد تنقُّل هذه اللغة فى أدوار التهذيب حتى بلغت نهايتها من الكمال ؛ فمن ههنا تألّف ذوقٌ عام فى تقدير لهجات القبائل المختلفة والتمييز بينها خفةً وثقلا . وليس يخفى أن العلماء إنما دوّنوا لغاتٍ بعينها وتناولوا من اللهجات الأخرى نتفا قليلة مما كان باقيا لعهدهم ، وذلك للحاجة إليه فى العربية ، ثم أغفلوا ماعداه فضلا عن كثير لم يقع إليهم علمه ؛ ولذلك تأتّى لهم أن يحصروا أبنية الكلام وأنواع المستعمل منها والمهمل ، وأن يضعوا قوانين وضوابط لتأليف الحروف

حتى توافق «منطق العرب» ومثل هذا لا ينهض به الدليل على أن ذلك كان شأن اللغة فى كل القبائل جاهلية وإسلاما ؛ فلغات العرب مختلفة ، وكلهم كانوا يدأبون فى تهذيبها متابعةً لسنة الكمال ، راجعين فى ذلك إلى موازين القرائح التى لا تميل بطبيعتها إلا مع الاستثقال والاستخفاف على ما يكون بين مقاديرهما من التفاوت .

* * *

أمثلة من هذه الأسباب

من نوادر اختلاف العرب فى لغتهم للأسباب اللسانية ، هذه الأمثلة :

(١) من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة الحرف الذى قبله مطلقاً فى الفتح والضم والكسر ، فيقول فى «رُدَّ مالى» : «رُدُّ مالى» كما يقول : «عَضْ» يحرك الضاد كتحريك العين ، ويقول فى نحو فِرَّ ياغلام واطمئنَّ واستعدَّ : «فِرِّ واطمئنِّ واستعدِّ» وهلم جرّا .

(٢) وكذلك يفعلون إذا اتصل الفعل بضمير غير الهاء ؛ فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبدا ، لأن الهاء خفيفة فكأنها لا تنطق ، فيقولون : رُدَّها وأَمِدَّها ؛ يعتبرون أنفسهم لخفة الهاء المفتوحة عندهم كأنهم قالوا : رُدَّ وأَمِدَّ ، والألف بالطبع تقتضى الفتحة .

وأما إن كانت الهاء مضمومة فإنهم يرجعون لطبيعتهم فيضمون ما قبلها وعلى ذلك يقولون فى «مَدَّهُ وعَضَّهُ» : «مَدُّهُ وعَضُّهُ» ـ كلغة العامة ـ وسمع الأخفش ناساً من بنى عقيل يقولون «مَدِّهِ وعَضِّهِ» .

(٣) زعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون فى نحو رددْن

ومرِرْن وردذتُ ومررْتُ : رَدّنَ ومَرّنَ وردّتُ ومَرّتُ . وهذا الفعل المضاعف إذا كان آخره مفتوحا نحو ردّ ومدّ ، فالعرب يجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل أولى به ؛ لأنه لما كانا ـ أى الحرفان اللذان صارا حرفا مشددا ـ من موضع واحد ، ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخير ؛ فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة ، وذلك قولهم : ردّى وضارّى ، إلى سائر تصاريف الفعل .

(٤) قال سيبويه : فإذا كان حرف من هذه الحروف ـ المدْغمة ـ فى موضع تَسَكَّن فيه لامُ الفعل نحو رُدّ «فعل الأمر» ، فإن أهل الحجاز يضاعفون «لا يدغمون» ، لأنهم أسكنوا الآخِر ، فلم يكن بدٌّ من تحريك الذى قبله لأنه لا يلتقى ساكنان ؛ وذلك قولهم : اُردُدْ ، وإن تُضارِرْ أُضارِرْ ، وإن تستعدِدْ أستعدِدْ ؛ يدَعونه على حاله ولا يدغمونه . وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحرّكين ، فيقولون : رُدَّ يافتى ، وإن تضارَّ أضارَّ الخ . وهى اللغة المأنوسة فى الفصيح .

(٥) قال سيبويه فى باب ما شذ من المضاعف : إنهم يقولون : أَحَسْتُ يريدون أحْسَسْتُ ؛ وأَحَسنَ ، يريدون أحْسَسْنَ . قال : وكذلك تفعل فى كل بناء تُبنى اللامُ من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة : شَبّهوها بأقمتُ .. فإذا قلت : لم أحسّ ، لم تحذف ، لأن اللام ـ أى آخر الفعل ـ فى موضع قد تدخله الحركة ولم يُبْنَ على سكونٍ لا تناله الحركة ـ أى كقولهم أَحَسْتُ ـ فهم لا يكرهون تحريكها . وأورد من شاذ اللغة : ظِلْتُ ، ومِسْتُ

وظَلْتُ ، ومَسْت ، فى ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ : شبهوا الأولى بخِفْتُ والثانية بِلَسْتُ قال : ولم يقولوا لِسْتُ ، ألبتة .

(٦) وقال أيضا : اعلم أن للعرب لغةً مطّردة تجرى فيها «فُعِل» المبنى للمجهول ، من رَدَدْتُ ونحوه ، مجرى فُعل من قلت — أى على وزن قِيل — وذلك قولهم : قد رِدَّ ، وهِدَّ . ورَحُبَت بلادُك وطِلْتْ — وأصل ذلك كله بالضم — وقد قال قوم قد رِدّ فأمالوا الفاء — يريد أنهم ينطقون كسرة الراء كحرف e — ليُعلِموا أن بعض الراء كسرة قد ذهبت — لأن أصله على فُعِل — كما قالوا للمرأة أُغْزِى ، فأشمّوا الزاى ، وجعلوا فى كسرتها صوت الضمة ، ليُعلموا أن هذه الزاى أصلها الضم .

(٧) الواو إذا كانت مضمومة فى أول الكلمة ، فإن من العرب من يبدل مكانها الهمزة ، فيقول : فى نحو وُلد ووجوه : أُلِدُ وأُجوه ؛ وإذا اجتمع الواوان فى كلمة فمنهم من لا يهمز فيقول فى قَوُول ومَؤُونة : قوُول ومَوُونة : يجرى الحركة على الواو الأولى ؛ والذين يهمزونها إنما يرونها حرفا ضعيفا فيضعون مكانها حرفا أجْلَدَ منها وهو الهمزة .

(٨) إذا كانت الواو فى أول الكلمة مفتوحة ، فمنهم من يبدلها بالهمزة ولكن هذا فى كلمات معدودة : كوَجم ، ووَناة ، يقولون : أَجم ، وأناة ؛ وهو ليس مطّردا . قال سيبويه : ولكن ناسا كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزونها إذا كانت أوّلا ؛ من ذلك قولهم : إسادة ، وإعاء ، فى وسادة ووعاء ، وهكذا[1] .

---

(١) لابن جنى فى هذا الموضوع بحث طويل أشبع فيه القول فى كتابه «سر الصناعة» ، وقد ساقه فى كلامه على وجوه الإبدال مطردها وشاذها .

(٩) من لغة بعضهم إدغام الهاء فى الحاء — أى إخفاؤها عندها ، وهذا الإخفاء يسميه سيبويه إدغاما — وذلك كقول الراجز يصف ناقة .

كأنها بعد كلال الزاجر ومَسْحيِ (*) مرُّ عقابٍ كاسر

يريد (ومسحه) وشبيه بذلك قول بنى تميم : مَحُّم ، ومحَّاؤلاء : يريدون (معْهم ومعْ هؤلاء) فيحولون العين حاء ثم يدغمون الهاء فيها ، وذلك لاستثقالهم أصله وإن كان خفيفاً على ألسنة مَن عداهم .

(١٠) من نوادر باب الإدغام فى كتاب سيبويه — وهذا الباب صفحة ممتعة من تاريخ الأسباب اللسانية عندهم واعتبارهم فى التأليف مخارجَ الحروف ومرور الصوت وما هو أندَى وأفشَى وأخفى فى السمع ابتغاء الخفة على ما ألِفه كلُّ قبيل من لغته الموروثة — قول بعضهم : ذهَبسلْمى وقَسَّمِعَتْ ، يريد ذهبت سلمى وقد سمعت ، ويقولون : مُزَّمَان ، ومُسَّاعة ، فى (مذ زمان ومذ ساعة) وأغرب من ذلك قول بعضهم : حَدَّتُّهم ، فى حدثتهم (وهى العامية المعروفة اليوم) . ومنهم من يقول : هَشَّىءْ ، فى هلْ شىءْ . وهَتَّعِينُ فى هلْ تعين ، وقد وردت الكلمتان فى الشعر [1] .

* * *

ومراتب الثقل متفاوتة عند العرب ، فقد يقل الشىء من الصحيح فى كلامهم وإن كان له بعض نظائر من المعتل مثلا ، كراهية أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ، وقد يطّرحونه لهذا السبب ؛ وقد يقل عندهم ما هو

(*) قلت : وإخفاء الهاء فى هذه الكلمة يقتضى تحريك الياء بالكسر .

(١) هذه اللغة قرأ بعضهم هثوب الكفار ، فى « هل ثوب الكفار » ، وبتؤثرون فى « بل تؤثرون » ، وقد بقيت أشياء من هذا الفصل اللسانى تتعرفها فيما يأتى بعد :

أخف مما يستعملونه . لتوهُّمهم فيه سببا من أسباب الثقل ، وقد يطَّرحونه وغيرُه أثقلُ منه فى كلامهم لهذا التوهّم عينِه ؛ وقد يدَعون البناء من الشىء وهم يتكلمون بمثله فى لفظ آخر . وذلك كله راجع إلى قياس القريحة المستقلة ، فلا يتقيد العربى بمتابعة غيره ولا تقليده فى منطقه ناظرا إلى حقيقة المتابعة والتقليد ، بل ذلك أمر طبيعى فى جميعهم ، يرجعون فيه إلى السليقة ، وينزلون منه على حكم الغريزة ؛ وقد رأينا سيبويه يقول فى باب الإمالة من كتابه بعد أن أشار إلى اختلاف العرب ، وأن منهم من يوافق غيره فى الإمالة وقد يخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبَه ، وأن تلك الموافقة ليست تقليداً من بعضهم لبعض ولكنها طبيعية — قال : « فإذا رأيت عربيا كذلك » يخالف أو يوافق « فلا تُرَيَنَّه خلَّط فى لغته ، ولكن هذا من أمرهم » .

* * *

مواقع الحروف اللسانية

نظر ابن دُرَيْد فى كتابه « الجمهرة » إلى مواقع الحروف فى كلام العرب باعتبار الأسباب اللسانية فى دورانها ، فرأى أن أكثر الحروف استعمالا عندهم ؛ الواو ، والياء ، والهمزة ، وأقل ما يستعملون منها لتفاوتها فى الثقل على ألسنتهم : الظاء ، ثم الذال ، ثم الثاء ، ثم الشين ، ثم القاف ، ثم الخاء ، ثم العين ، ثم النون ، ثم اللام ، ثم الراء ، ثم الباء ، ثم الميم ؛ أما باقى الحروف فهى بين المنزلتين . وقال فى موضع من كتابه : اعلم أنه لا يكاد يجىء فى الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة ، لصعوبة ذلك على ألسنتهم ؛ وأصعبها حروف الحلق ، فأما حرفان فقد اجتمعا ، مثل

أحد ، وأهل ، ونخع ؛ غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدءوا بالأقوى من الحرفين ويؤخرا الألين ، كما قالوا : وَرَل[١] ، ووتد ؛ فبدءوا بالتاء مع الدال ، وبالراء مع اللام ؛ فَذُق التاء والدال ، فإنك تجد التاء تنقطع بجَرْس « صوت » قوى ، واللام تنقطع بغتة ؛ ويدلك على ذلك أيضا أن اعتياص اللام على الألسن أقلُّ من اعتياص الراء ، وذلك للِين اللام . وقال الخليل : لولا بحّة فى الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم يتألفا فى كلمة واحدة ، وكذلك الهاء ، ولكنهما يجتمعان فى كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة ، نحو قولهم حَيَّهَلْ وحيَّهلاَ ؛ فحى : كلمة معناها هلمّ ، وهلا : حثيثا[٢] .

ثم قال ابن دريد فى امتزاج الحروف وسر التأليف فى أبنيـة كلامهم بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملاءمة بعضها لبعض مما هو حقيقة الأسباب اللسانية : اعلم أن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ؛ ألا ترى أنك لا تجد بناء رباعيا مُصْمَتَ الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة[٣] إلا بناء يجيئك بالسين وهو قليل جدا : مثل عسْجَد ، وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر الغُنة ، فلذلك جاءت فى هذا البناء ، فأما الخماسى : مثل فَرزدَق وسفرجل ، فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلَة اللسان « طرفه » فإذا جاءك بناء يخالف ما رسمته لك : مثل « دمشق وضعنج وحضافج وضقهج ، أو مثل

---

(١) الورل : دابة كالضب ، أو العظيم من أشكال الوزغ .

(٢) يقال : حى هلا الثريد : أى هلم ، وحى هلك أيضا

(٣) انظر مخارج الحروف وأقسامها فى الفصل التالى .

عقجش [١] ، فإنه ليس من كلام العرب فاردده ؛ فإن قوما يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المُصمَتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة ، فلا تقبل ذلك. فأما الثلاثى من الأسماء والثنائى فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حروف الذلاقة : مثل خدع ، وهو حسن ، لفصل ما بين الخاء والعين بالدال فإن قلبت الحروف قبح ؛ فعلى هذا القياس فألف ما جاءك منه وتدبره ، فإنه أكثر من أن يُحْصَى.

* * *

عدة أبنية الكلام

وقد أطال العلماء النظر فى وجوه التأليف المتصورة من تركيب الحروف العربية بضرب من الحساب واضح ، ليستخرجوا بذلك عدّة أبنية الكلام العربى من البناء الثنائى إلى الخماسى ، ويستقصوا من كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه مما يأتلف أو لا يأتلف باعتبار الأسباب اللسانية أيضا . وهذه الطريقة الحسابية من وضع الخليل بن أحمد ، وقد شرحها ابن دريد فى الجمهرة ونقلها عنه السيوطى — فى الكلام على إحصاء اللغة من المزهر — وبها حصر أبو بكر الزبيدى الأندلسى فى مختصر كتاب العين عدةَ أبنية الكلام ، ما أهمل منه وما استعمل ، صحيحا ومعتلا ؛ فذكر أن عدة مستعمل الكلام كله ومهمله ٦٦٥٩٤٠٠ ، المستعمل منها ٥٦٢٠ والباقى مهمل لم يستعملوه لا فى الصحيح ولا فى المعتل ؛ أما الصحيح من المستعمل فهو ٣٩٤٤ والمعتل منه ١٦٧٦ ؛ وقد نقل كلامه برمته صاحب المزهر فى الفصل الذى أومأنا إليه ،

---

(١) هذه الكلمات أمثلة مفتعلة لا معنى لها .

وهو يشمل عدة الكلام المتصور فى كل بناء ، مستعمله ومهمله ، فى الصحيح والمعتل من كليهما ؛ فارجع إليه إن أحببت الاستقصاء »[١]

والمهمل عندهم على ضربين : ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه فى كلام العرب ألبتة ، وذلك كجيم تؤلف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ؛ فهذا وما أشبهه لا يأتلف .

والضرب الآخر ما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مريد أن يقول عَضَخَ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ؛ ألا تراهم قد قالوا فى الأحرف الثلاثة خَضَعَ ؛ لكن العرب لم تقل عضخ .

فهذان ضربان للمهمَل ، وله ضرب ثالث ، وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف .

وأىُّ هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمّى كلاما .

* * *

---

(١) قد يعجب بعضهم لاستغراق العلماء فى مثل هذا الإحصاء بل وجدنا من يكذبه زاعماً أنه منزع بعيد ، وذلك قياساً على همم « المتأخرين » من علمائنا ؛ ولكن المطلع على تاريخ المحققين من العرب أيام كان العلم علماً ، يرى أن هذا مما امتازوا به فى التحقيق ، ونحن نكتفى بخبر عن الزبيدى نفسه الذى نقلنا عنه هذا الحساب ، فإنه لما كتب « طبقات النحاة » وقف فى ترجمة أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ على خبر ؛ وذلك أنه قيل له : « إن فلاناً يقول أخطأ أبو عبيد فى مائتى حرف من الغريب المصنف ، فلم أبو عبيد ولم يقع فى الرجل بشئ وقال : إن فى المنصف كذا وكذا حرفاً ، فلو لم أخطئ إلا فى هذا القدر اليسير لم يكن كثيراً » .

فنهضت همة الزبيدى إلى تحقيق قول أبى عبيد وإتمام الرواية حتى يضع بدل « كذا وكذا » عدداً معيناً ، فعد ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، قال فألفيت فيه ١٧٧٠ حرفاً اهـ فتأمل .

ومن يتتبع تراكيب هذه اللغة ويتدبر أثر الأسباب اللسانية فيها ، لا يجد كلاما يعدل كلام العرب فى العذوبة والبيان ، وفى الاختصار ونهج التأليف بين حروف الكلمة الواحدة ، حتى إنهم قد يراعون مواضع الحروف من معانيها ، فيجعلون الحرف الأضعف فيها والألينَ والأخفى والأسهل والأهْمَس ، لما هو أدنى وأقل وأخفى عملا وصوتاً ؛ ويجعلون الحرفَ الأقوى والأشد والأظهر والأجْهَر ، لما هو أقوى عَمَلاً وأعظم حسا ؛ وانفصيل ذلك موضعٌ سيأتيك .

أما صِيَغ كلامهم فهى بذلك أبدع الصيَغ وأسهلها ، لما نَحَوْه فى استعمالها من التخفيف ، وما طلبوه فى صوغها من الاختصار ؛ وأكثر الصيغ المهملة فى العربية تجدها مستعملة فى العبرانية والسريانية أو فى إحداهما دون الأخرى ، مما يدل على أن هذه اللغة خلْقٌ لسانى حى كما بيناه فى صدر هذا الكلام .

أوزان الأفعال فى اللغات الثلاث

وصيغ الأفعال معروفة فى اللغات الثلاث ، وقد نقلنا ما عرفوه منها فى اللغة البابلية ، ونحن ذاكرون هنا أوزانها فى هذه اللغات المتشابهة ؛ ليستدل بالمقابلة بينها على ترقى الصفات اللسانية فى العرب ، وأن مبنى كلامهم على خفة اللفظ وعذوبته ، حتى كأنهم جروا فى اللغة على ناموس اقتصادى ، وهو نهاية ما تبلغه القرائح من الكمال فى أوضاع اللغات ؛ هذا إلى ما انفردت به العربية من استقامة الصوت وامتلائه ووضوحه ؛ لأنه مادّة الحرف وصلاح كل شىء من مادته .

العربية	السريانية	العبرانية
فَعَلَ	فِعَلْ	فَعَل
انفَعَلَ	أَفعِلْ[١]	فَعّلْ
افتَعَلَ	فَعِلَ	فُعّلْ
افعَلَّ	فاعِلْ	هِفعِيلْ
افعَالَّ	سفعلْ	هُفْعَلْ
فَعَّلَ	شفعِلْ	نِفْعَالْ
تَفعَّلَ	فِعْلَعَلْ	هِتفَعّلْ
فاعَلَ	اتفعِلْ	
تَفاعَلَ	اتْفأْفعَلْ	
استَفعَلَ	اتفعّلْ	
افعَوْعَلَ	اتفاعَلْ	
إفْعَوّلَ	استفعَلَ	
إفْعَنْلَى	اشتَفْعَل	
	اتفعَلْعَلْ	

(١) كل الكسرات التى تكون «على العين» فى هذه الأوزان يترك فيها الصوت أعور فلا تنطق إلا بالإمالة ، وكل أوزان العربية محركة الأواخر بالفتح .

مناطق العرب

الحروف العربية

الحرف هيئة عارضة للصوت الساذج يتكون فى مواضع من اللسان والحلق والسن والنِّطع[1] والشفة ، وهذه المواضع هى مخارج الحروف ، ومحال أن يتكون الصوت فى جميعها تكوناً طبيعيا يشمل الناطقين جميعاً ، بل لابد فى ذلك من عمل ورائى يتبع حالة اللغة من الكمال ويقدّر بقدرها ، وذلك لا تجده على أكمل الوجوه إلا فى لغة العرب .

وقد بيّنا فيما سبق أن الحرف الطبيعى فى المنطق إنما هو الحرف الهاوى الذى يتسع مخرجه لهواء الصوت فلا يقع الحرف فيه على مدرج من مدارج الحلق ولا اللسان ولا غيرهما من سائر المخارج ، ويتلوه فى التكون أحرف الحلق ، لقربها من مصدر الصوت ؛ ثم تكونت باقى الحروف على نظم طبيعى بطىء ، وذلك بارتقاء أوتار الصوت وتفنّن الإنسان فى توقيع الأصوات عليها ؛ لأن الحلق إنما هو فى أصل الخلقة أداةُ الموسيقى اللغوية .

وثبَتُ ما قدّمناه ما وقف عليه علماء اللغات فى مباحثهم ، وهو أن بعض القبائل فى أواسط إفريقية لا توجد فى لغتهم الحروف الشفوية : كالفاء والباء والميم والواو ؛ وبعض هنود كولومبيا لا يجدون سبيلًا إلى النطق بهذه الحروف « ب ف ج د و » ، وأكثر أقوام أوستراليا لا يستعملون حروف

---

(١) النطع : ماظهر من الغار الأعلى للفم وفيه آثار كالتحزيز ، وحروفه « ط د ت » وتسمي الحروف النطعية .

الصفير «س ص ز» ولا هذه الحروف «ش ث ط»؛ وأهل «نيوزيلاندا» لا ينطقون هذه الحروف «ب س د ف ح ج ل ن ص و ى» وكذلك وجدوا اللغة الهيروغليفية القديمة — وهى من أقدم اللغات المعروفة — ليس من حروفها فى المنطق «ب ج د ز ظ ض»، بل أنت ترى الدليل الذى لا سبيل إلى رده فى هـذه الحروف الطبيعية الخالدة التى لا يزاد فيها ولا ينقص منها وهى ما يتهيأ فى منطق الحيوان السائم [1] فإنهـا على قدر الحاجة الحيوانية بما لا يتجاوز معنى الإحساس الذى هو النطق الباطنى.

أما الحروف العربية فهى المعروفة اليوم بالحروف الأبجدية؛ أو ألف باء، ولم تكن على هذا الترتيب الهجائى من قبل، وإنمـا هو ترتيب نصر ابن عاصم ويحيى بن يعمر العدوانى، فى زمن عبد الملك بن مروان، حين بُدئ فى إصلاح الخط وتمييز الحروف والحركات — كما سيأتى فى موضعه — وكانت قبل ذلك على ترتيب «أبجد هوز» المعروف، وهو ترتيب السريانية والعبرانية.

ومن علماء اللغة من يرتبها على وجه آخر، كالخليل بن أحمد؛ فإنه اعتبر ترتيبها على مخارجها الطبيعية ذاهباً من الصدر إلى الشفتين، وبنى على هذا الوضع كتاب «العين» الذى هو أول كتاب جمع اللغة فجمعها هكذا [2]:

---

(١) أما الحيوان المروض المـأخوذ بالعناية والتعليم والتلقين، فقد يقتبس جملة من حروف اللغة التى يعلم بها، وبذلك تأتى لبعض الألمـانيين أن ينطق كلبه بألفاظ خالصة من اللغة الألمـانية، ولـكنها فى الجملة من حاجات الـكلب الطبيعية: كالأكل والشرب، فلا تخرج عن معنى الإحساس أيضاً.

(٢) قال الأزهرى فى «التهذيب» نقلا عن الليث بن المظفر — متمم كتاب العين بعد الخليل —: لمـا أراد الخليل الابتداء فى كتاب العين، أعمل فـكره فيه فلم =

ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط

د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ى

وقد خالفه بعضهم ، ولا نرى فائدة فى استقصاء أقوالهم المختلفة

وهذه الحروف ٢٩ حرفاً بإضافة الهمزة — وهو رأى سيبويه وعليه المحققون ، وكان أبو العباس ثعلب لا يعدها منها — وتسمى حروفاً أصلية ، ولها أربع حركات أصلية أيضاً ، وهى الفتحة والضمة والكسرة والسكون (١) .

وهذه الحركات قديمة فى اللغة ، لأنها هيئاتُ المنطق ، ولكن دلائلها الخطية « ـَـ ـُـ ـِـ ـْـ » لم تكن عندهم ، بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا وأرادوا ضبط قراءتهم فى الأناجيل ؛ فوضعوا علامات صغيرةً تدل على الحركات ، وهى نقطة أو خط صغير فوق الحرف أو تحته أو بين يديه ، ولا يزال أثر هذه الطريقة فى المصاحف المخطوطة فى القرن الثانى للهجرة ؛

= يمكنه أن يبتدئ من أول اب ت ث الخ ، لأن الألف حرف معتل ، فلما فاته أول الحروف ، كره أن يجعل الثانى أولا ، وهو الباء ، إلا بحجة وبعد استقصاء ؛ فتدبر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها ، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق فصير أولها بالابتداء أدخلها فى الحلق ، وكان ذوقه إياها أنه كان إذا أراد أن يذوق الحرف ، فتح فاه بألف ، أى الحرف الطبيعى فى النطق كما قدمنا ، ثم أظهر الحرف ، الذى يريد ذوقه ، نحو ا ت ، ا ح ، ا ع ، فوجد العين أقصاها فى الحلق وأدخلها ، فجعل أول الكتاب العين ، ثم ما قرب مخرجه منها ، الأرفع فالأرفع ، حتى أتى على آخر الحروف .

(١) فى كتاب « سر الصناعة » لابن جنى : الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛ فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وكان متقدمو النحويين يسمون الفتحة : الألف الصغيرة ، والكسرة : الياء الصغيرة ، والضمة : الواو الصغيرة .

فقد كانت تكتب من غير نقط إلا للشكل ؛ فالنقطة فوق الحرف علامة الفتحة ، وتحته علامة الكسرة ، وإلى جانبه علامة الضم ؛ وأول من وضع هذه الطريقة للعرب أبو الأسود الدُّؤَلى ؛ ولذلك تاريخ يأتى فى محله .

والمراد بالحروف والحركات « الأصلية » التى يستوى فى الإتيان بها الأقحاح من العرب الذين لم تخلط لغتهم ولا اورثوها مخلوطة ؛ فإن لمن عداهم حروفاً أخرى تسمى متفرعة .

الحروف المتفرعة

وهى حروف من التسعة والعشرين حرفاً تتميز بإشراب الحرف [1] صوتاً من غيره ، وهى قسمان : مستحسنة ، ومستهجنة ؛ ونحن نذكرها فى هذا الفصل مقرونة بما يناسبها من لغات العرب ، تحقيقاً لغرضنا التاريخى .

المستحسنة

أما المستحسنة فهى التى عرفت فى لغة من يُوثَق بعربيته وتستحسن فى قراءة القرآن وإنشاد الشعر بحيث لا تشوب المنطقَ منها هُجنةٌ أو زراية ، وهى :

(١) النون الخفيفة التى يكون مخرجُها من الخياشيم . كما تقول « عنك » تخرج النون بغنّة من الخياشيم ، وهذه النون فى منطق كثير من أشراف العرب ، ومن لغاتهم أنهم يستجيزون فى الشعر جمع الميم والنون فى القوافى لاجتماعهما فى الغنّة التى ترتفع إلى الخياشيم ، وعليها قول الراجز :

بُنَىَّ إن البِر شىءٌ هيّنٌ * المنطقُ اللـيّن والطُّعَيِّم

(١) سمى سيبويه بعض الحروف : بالمشربة ، وذلك فى باب الوقف من كتابه

ينطقها « الطُّعَيِّن(*) » للقافية . وقال آخر :

ما تنقِمِ الحرب العوان منى بازلُ عامين حديثٌ سنى

لمثل هــذا ولدتنى أمى

ينطقها « أُنّى » .

التسهيل

(٢) الهمزة التى بينَ بينَ ؛ وهى التى تقع متحركة بعد ألف ؛ فإنهم ينطقون بها حرفا بين الهمزة وبين حرفِ حركتِها ، ويجعلون الحركة التى عليها — أى الهمزة — مختلَسةً سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تسكَّن ؛ فينطقون بها بحرف بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة : نحو تساءل ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة : نحو تفاؤل ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة : نحو قبائل .

وهـذا الحرف المنطوق به يسمَّى الهمزةَ المسهَّلة أيضا ، وذلك فى لغة قريش وأكثر أهل الحجاز : يخففون الهمزة لأنها أدخل فى الحلق ولها نبرة تجرى مجرى التهوُّع(١) فثقلت بذلك على ألسنتهم . ويروى عن علىّ أنه قال : نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نَبر ، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبى صلى الله عليه وسلم ما هَمَزْنا . أما تحقيق الهمزة فهو الأصل ، وهو لغة تميم وقيس .

(*) قلت : والطعيم : تصغير الطعام .

(١) يريد أن صوت الهمزة فى مخرجها من الحلق يشبه صوت من يتكلف القىء

لغـات فى التخفيف

والتسهيل نوع من أنواع التخفيف المقررة فى علم الصرف ، ولا محل لبسط ذلك فى هذا الكتاب ، ولكنا نذكر منه أمثلة من لغاتهم فيه جرياً على طريقتنا من جمع الصور التاريخية لهذه اللغة كما سنفصله[1] :

فمن العرب من يبدل الهمزة المفتوحة إذا كانت منفصلة ـ أى بين كلمتين ـ إلى لفظ ما قبلها ويُدغمها فيه « ويسمونه التخفيف البدلى » فيقولون فى « أو أنت » : أوَّنت ، وفى « أبو أيوب » : أبُوَّيوب ، وهكذا .

فإذا كانت الهمزة المنفصلة مكسورة أو مضمومة فأهل التخفيف لا يدغمونها فيما قبلها بل يقولون فى نحو « أحلبنى إبلك » : أحلبنى بِلَك ، وفى نحو « هذا أبو أمك » أبُومُّك . فيُلقون حركة الهمزة على ما قبلها .

أما إن كانت الهمزة فى كلمة واحدة — أى غير منفصلة — نحو سَوأة ، ومَوْألة ، فإنهم يحذفونها فيقولون : سَوَة ، ومَوَلة .

فذلك كما ترى قريبٌ من لغاتنا العامية ، وأقرب منه أنهم يحذفون الهمزة بعد المتحرك المبنى ويلقون حركتها عليه ، فيقولون فى نحو « قال إسحاق ، وقال أسامة » قالِ سْحق ، وقالُ سَامة .

وكذلك يحذفون الهمزة إذا كانت أول كلمة وكان آخر الكلمة التى قبلها ألفاً ، وفى هذه اللغة : إن كان ما بعد الهمزة حرفا ساكنا حذفوا معها الألف التى قبلها لئلا يجتمع ساكنان ، فإن لم يكن ذلك أبقَوا الألف

---

(١) نتقدم إلى القراء أن يتقصصوا ماذكرناه من لغات العرب وما نذكره وما سنذكره منها فى الفصول التالية ، لأنها فى حقيقتها درجات تاريخية ، ثم هى بجملتها لا يجمعها كتاب كائناً ما كان لمتقدم أو متأخر .

وحذفوا الهمزة وحدها ؛ فيقولون فى نحو «ما أحسن زيداً» : مَحْسَنَ زيداً . وفى «ما أشد عمراً» ماشَدَّ عَمْراً ، يُبقون فى هذا المثال الألف التى قبل الهمزة لأن ما بعدها متحرّك «وهو الشين» .

الإمالة

(٣) من الحروف المستحسنة ، الألف التى تُمال إمالة شديدة ، وذلك أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة إلى حد لو زاد صارت الألف ياء ؛ وهى الإمالة الكبرى ، ويسمونها المَحْضَة ، ونطقها كحرف «E» أما غيرها فيسمونها الإمالة الصغرى ، وبينَ بينَ ، وبين اللفظين ، وتسمى ترقيقاً أيضاً ؛ وهذا خاص بإمالة الفتحة التى قبل الألف فقط : كعابد ؛ والمراد من الإمالة إما غرضُ مناسبةِ صوتِ النطق بالفتحة إلى صوت النطق بالكسرة التى قبلها حتى تقرب منها : كعماد ، أو التى بعدها : كعالِم ؛ أو المناسبة لصوت النطق بياء قبلها : كسيَّال ، وشيبان ؛ أو للتنبيه على أصل الألف الممالة إذا كانت منقلبة عن ياء أو واوٍ مكسورة : كباعَ ، وخاف ؛ أو للتنبيه على الحالة التى تصير إليها الألف فى بعض الأحوال : كأفعى ، وحُبلى ؛ لأنهما تصيران فى التثنية أُفعَيان ، وحُبلَيان . [1] وسائر أسباب الإمالة وأنواعها مفصل فى كتب التصريف ولا تمس حاجتنا إليه ، وإنما نقصد منه إلى معنى التاريخ

---

(١) من لغات العرب أن بعضهم يبدل الألف فى أفعى وحبلى ياء فى الوقف ، فيقول : أفعى وحبلى «بكسر العين واللام» ، وبعضهم يبدلها واواً فيقول : أفعو وحبلو ؛ وقال ابن سيده فى المخصص بعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين فى الوصل والوقف . وفى سر الصناعة : حكى سيبويه عنهم فى الوقف : هذه حبلاء ، يريدون حبلى ورأيت رجلاء ، يريدون رجلا ؛ وقال : إن الهمزة فيهما بدل من الألف ، وحكى أيضاً أنهم يقولون : هو يضربها ، بالهمزة . وهذا كله فى الوقف .

اللغوى فقط .

فأصل التقريب شائع فى كلامهم ، يقرّبون الحرف إلى الحرف للشبه بينهما ، كما يقرّبون الصاد من الزاى ونحوها - على ما سيأتى - وليست الإمالة مطَّردة فى أهل اللغة الواحدة ؛ فإن أهل الحجاز يُميل بعضُهم قليلا فى مواضع معينة ، وأكثرهم لا يُميلون ؛ وبنو تميم وهم أحرص العرب عليها فى منطقهم - يُميل بعضُهم فى مواضع وينصب بعضهم « لا يُميل » فى مواضع أخرى ، وقد يميلون جميعاً فى أشياء معروفة .

ولناس كثير من العرب ممن ترتضى عربيتهم أنواع من إمالة الألف ، فيقولون : هو يريد أن يضربها ! ونحو ذلك ؛ لأن الهاء خفيفة والراء مكسورة ، فكأنها عندهم « يضربا » - بدون هاء - ولذلك يميلون ؛ وفى هذه اللغة يقولون : منها ، فيُميلون أيضاً ، ويقولون : فينِا ، وعلينِا ؛ فيميلون للياء حيث قربت من الألف ، وكذا « يدا ، ويدها » يميلون فيهما للياء أيضا ؛ ومن أهلها بنو تميم وقومٌ من قيس وأسد .

وثَمّ حروف تمنع من إمالة الألفات وهى « ص ض ط ظ غ ق خ » إذا كان حرف منها قبل الألف وكانت الألف تليه : كصادق ، وضامن ، وطائف ، وظالم ، وغائب ، وقاعد ، وخامد ؛ وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلَتْ إليه فغلبت عليها هذه الحروف وقربتها منها لاستواء الصوت فى مجموع الكلمة .

قال سيبويه : ولا نعلم أحداً يُميل هذه الألف « مع المستعلية » إلا مَن

لا يؤخذ بلغته ؛ فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورا ، فإنه لايمنع الألفَ من الإمالة ، نحو : الضّعاف ، والصّعاب ، والقِباب ، مثلا ؛ لأنهم يضعون ألسنتهم فى موضع هذه الحروف المستعلية ثم يصوّبونها فالانحدار أخفُّ عليهم من الإصعاد .

وبقيت أشياء كثيرة لا تتعلق بغرضنا ، ولكن جماع القول فى هذا الباب التاريخى ما قاله سيبويه ، من أنه ليس كلُّ من أمالَ الألِفاتِ وافقَ غيرَه من العرب ممن يُميل ، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبَه ، وكذلك مَن كان النصبُ من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأوَّلَيْن فى الكسر ، فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تُرَيَنَّه خلَّط فى لغته . ولكن هذا من أمرهم .

المضارعة بين الحروف

(٤) ومن الحروف المتفرعة المستحسنة ، الشين التى تكون كالجيم ؛ فإنهم يُشْرِبونها صوتَ الجيم متى كانت الشين ساكنة قبل دال ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والشينُ مهموسة رخوة[١] فيريدون بهذا النطق تناسب الصوت على ماهو من أمرهم . وذلك نحو أشْدَق ومشدود ، فإنهم يُشربون هذه الشين صوت الجيم فتنطق كحرف (j) وهى الجيم فى منطق السوريين .

(٥) ومنها الصاد التى تكون كالزاى ، وذلك أن الصاد متى كانت ساكنة وكان بعدها دال نطقوها زايا مفخمة غير خالصة ، لأنهم يضارعون

---

(١) انظر فصل مخارج الحروف .

بها أشبَهَ الحروف بالدال فى موضعه وهو الزاى ، لأنها حرف مجهور غير مُطْبَق ، فيقولون فى نحو « أصدر ، ومصدر ، والتصدير » أزدر ، ومزدر ، والتزدير ؛ ولكنْ كما ينطق عامتنا حرف الظاء ؛ وقال سيبويه : وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة ... إرادة أن يكون عملُهم من وجهٍ واحد ، وليستعملوا ألسنتهم فى ضرب واحد .

وقد يضارعون بالصاد أيضا منطق الزاى إذا كانت الصاد متحركة ، نحو : صدق ، وربما ضارعوا بها وهى متحركة وبعيدة عن الدال ، نحو مصادر ، بل وفى نحو الصراط أيضا وإن لم يكن فى الكلمة دال ، ولكنهم يعتبرون الطاء كالدال . وفى شرح الفصيح لابن خالويه : إن من لغة بعض العرب أن يُشِمّ « الصفا والعصا » فيُشْرِب الصادَ صوتَ الزاى مع أنه ليس فيهما دال ولا ما هو فى حكمها ، قال : وهى لغة سوء .

وكذلك قد يضارعون الشين بالزاى إذا كان بعدها دال ، لأنها فى الهمس والرخاوة كالصاد ، فيقولون فى نحو « أشدق » أزدق ؛ وقد مرت اللغة الأخرى فى النطق بهذه الشين .

(٦) ومن الحروف المستحسنة ألف التفخيم ، وهى ألفٌ يُنْحَى بها نحو الواو فتكون كحرف O وينطق بها أهل الحجاز فى قولهم : الصلاة ، والزكاة ، والحياة ؛ ويقال إنهم كتبوا هذه الكلمات فى المصحف بالواو بدل الألف على هذه اللغة ؛ ولا يقاس فى ذا المنطق بل ينتهى فيه عندما انتهت إليه العرب .

الحروف المستهجنة

وهى حروف لا يستحسنونها ولا تكثر فى لغة من تُرْتَضَى عربيتُه، ولا يؤخذ بها فى قراءة القرآن وإنشاد الشعر؛ وهذه الحروف لا يستطيع بعضهم النطق بأصولها ، فإذا اضطُرُّوا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها ، وهى :

(١) حرف بين الجيم والكاف ينطق به كمنطق الجيم المصرية ، فيقولون فى (كافر) : جافر ، وهو اليوم من لغات اليمن وبغداد ،

(٢) الجيم التى ينطق بها كالكاف ، وكانت لغة سائرةً فى اليمن ، وهى اليوم فاشية فى أهل البحرين ، فيقولون فى «رجل ، وجمل» : رَكُل ، وكَمَل .

(٣) الجيم التى كالشين ، وهى عكس الشين التى كالجيم فى الحروف المستحسنة ، ولكنهم استهجنوا هذه لأنها إنما يُنْطق بها كذلك إذا كانت ساكنة وبعدها دال أو تاء نحو «اجتمعوا ، وأجدر» ، يقولون فيهما اشْتَمَعُوا وأَشْدَرَ ؛ وموضع الثقل أنه ليس بين الجيم والدال ، ولا بينها وبين التاء ، تباين ؛ بل هما شديدتان .

ومن لغاتهم أيضا أنهم يقربون الجيم من الدال فى وزن (الافتعال) فيبدلون الدال مكان التاء من هذا الوزن ليكون العمل من وجه واحد ، يقولون فى نحو «اجتمعوا واجترءوا» : اجْدَمَعُوا واجْدَرَءوا .

(٤) حرف بين الكاف والقاف ، وهذا لم يذكره سيبويه فى كتابه بين الحروف المتفرعة ، ولكن ذكره ابن فارس فى فقه اللغة قال : فأما بنو تميم فإنهم يُلْحِقون القافَ باللهاة حتى تغلظ جدا ، فيقولون : «القوم» فيكون

بين الكاف والقاف ، وهذه لغة فيهم ، قال الشاعر :

ولا أكُولُ لِكَدْرِ الكَوْمِ قد نضجتْ ولا أكُولُ لبابِ الدارِ مَكْفولُ

يريد فى كل ذلك القاف . وهذا الحرف يسمى القاف المعقودة ، قال أبو حيان فى ارتشاف الضرَب : وهى الآن غالبة فى لسان من يوجد فى البوادى من العرب حتى لا يكاد عربى ينطق إلا بالقاف المعقودة لا بالقاف الخالصة المنقولة على وضعها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن .

(٥) الضاد الضعيفة ، قال سيبويه فى مُخرجها : إنها تُتكلفُ من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ؛ لأنها من حافة اللسان مُطْبَقة . وقال الفارسى : كما إذا قلتَ ضَرَبَ ولم تُشْبِعْ مُخْرجها ، أى الضاد ، ولا اعتمدتَ عليه ولكن تخفِّف وتختلس فيضعف إطباقها ، ويقول السيرافى إنها فى لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد فإذا احتاجوا إلى التكلم بها فى العربية اعتضلت عليهم فربما أخرجوها ظاء لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مُخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجتْ بين الضاد والظاء .

(٦) الصاد التى كالسين ؛ يقربونها من السين لكونهما من مُخرج واحد وهى كبعض لغات المتظرّفين من العوام ، يقولون فى « صالح » : سالح .

ومن لغات العرب إبدالهم السين صاداً إذا كان بعدها قاف وكانتا فى كلمة واحدة ، فيقولون فى « سُقْتُ » صُقْتْ . وكذا يعتبرون الغين والخاء بمنزلة القاف ، يقولون : صالغ وصاخ ، فى « سالغ وسلخ » ، وهذه من لغة بنى العنبر ؛ وقد قالوا أيضا : صاطع ، فى « ساطع » .

(٧) الطاء التى كالتاء ، وهى فاشية فى لغة عجم أهل الشرق ؛ لأن الطاء فى أصل لغتهم معدوم ، فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس فى لغتهم فارتضخوا هذه اللُّكنة ، فيقولون فى «سُلطان» : سُلْتان بتفخيم قليل .

(٨) الظاء التى كالثاء ، وهو حرف يجىء من المبالغة فى إفشاء الظاء فتخرج كأنها ثاء مفخَّمة .

(٩) الباء التى كالفاء ، فى نحو «أصبهان وبلخ» ، وهى على ضربين . أحدهما لفظ يكون الباء أغلب عليه من الفاء كحرف (P) ، والآخر لفظ يكون الفاء أغلب عليه ، وهما حرفان من حروف المعجم سوى الباء والفاء المخلَصين . قال السيرافى : وأظن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم .

(١٠) الياء كالواو فى نحو قيل وبيع بالإشمام ، وهى لغة بعض العرب ، يُشِمُّون الياء صوت الواو فتخرج كحرف (eu) .

(١١) الواو التى كالياء فى نحو ، مذعور وابن بور ، ينطقون بها كحرف (u) وهى فى لغة كثيرين من قيس وأكثر بنى أسد : كفقعس ودُبَير ، يجيئون بها بدل واو المد التى بعدها راء مكسورة ، فتميل الضمة إلى جهة الكسرة ، ويتبع ذلك ميل الواو إلى جهة الياء كما قال سيبويه .

تلك جملة ما عرفوه فى مناطق العرب ، وهى ولا شك آثار يرتضخونها من لغات أخرى : كالعبرانية والسريانية ولغة الفرس والروم والحبشة وغيرهم ممن خالطوهم فى أقدم أزمانهم ، ولا يزال ذلك بيِّناً فى مناطق هذه اللغات إلى اليوم .

صفات الحروف ومخارجها

لا نريد أن نطيل فى بيان مخارج الحروف العربية وضبطها على وجوهها الصحيحة المتناقلة عن العرب ؛ فذلك خارج عن غرضنا فى هذا الكتاب ، ثم هو موضوع فن برأسه ، وهو فن التجويد الذى وضعه حفص بن عمرو الدورىّ صاحب القراءة المشهورة بـ «قراءة حفص» ، وقد أخذ عن عاصم عن التابعين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك بعدُ مستفيضٌ فى كتب التصريف ، وقد وضع فيه ابن جنى كتابه «سر الصناعة» ، وهو أتم كتاب فى ذلك ، قسمه على أبواب بعدد الحروف ، فذكر فيه أسماءها وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها وخلافَ العلماء فى ذلك مستقْصًى مشروحا .

ولكنا نذكر أنواع هذه الحروف باعتبار صفاتها ، لأن هذه الصفات إنما هى مصطلحات تاريخية فى اللغة ، وهم يسمون الخطأ فيها — صفات الحروف — لحناً خفيا ، وقد سمينا بعضها فيما تقدم لنا من الكلام ، فنذكّر جملتها فى هذا الفصل ترجمة لتلك وتوفية للفائدة ، ثم نلم بمخارجها بعد .

الصفات

يقسمون الحروف باعتبار صفاتها إلى تسعة عشر نوعا ، وبعضهم يبلغ بها إلى أربعة وأربعين ، وكثير ينقصون أو يزيدون ؛ أما الأنواع المشهورة عند علماء هذا الفن والتى هى كالأصول ، فهى حروف : همس ، وجهر ، وشدة ، ورخاوة ، وبينَ بينَ ، وحروف استعلاء ، واستفال ، وإطباق ،

وانفتاح ، وتفخيم ، وترقيق ، وتفشٍّ ، وتكرير ، واستطالة ، وغنّة ، وذَلاقة ومدّ ، ولين ، وصفير ، وقلقلة :

(١) فالحرف المهموس هو الذى ضَعُف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النَفَس معه ، وحروف هذا النوع عشرة : «ه ح خ ك ش س ت ص ث ف» .

(٢) والحرف المجهور هو الذى أشبع الاعتماد فى موضعه — أى على مخرج الحرف — ومُنِع النفَسُ أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت ، وحروفُ هذا النوع تسعة عشر ، لأنها كل ما كان غير مهموس .

(٣) والشديد هو الذى يمتنع الصوت أن يجرى فيه لكمال قوة الاعتماد على مخرج الحرف ، ولهذا النوع ثمانية حروف : «ء ق ك ج ط ت د ب»

(٤) والرخو هو الذى يجرى فيه الصوت لضعف الاعتماد على مخرجه مع نَفَس قليل ، وذلك فى الرخو المجهور ، أو كثيرٍ وهو فى الرخو المهموس؛ وحروف الرخاوة ستة عشر : (ذ ظ غ ض ز و ى ا ه ح خ ش س ت ص ث) وهذه الثمانية الأخيرة هى كل حروف الهمس ماعدا الفاء والكاف .

(٥) وأما الحرف الذى هو بَيْنَ بَيْنَ فهو المتوسط بين الرخاوة والشدة وذلك من عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه ؛ وحروفه خمسة : (ل ن ع م ر) وهذه الحروف المتوسطة كلها مجهورة

أما الأنواع السابقة فمنها الشديد المجهور ، وهو ستة حروف : (ء ق ط ب ج د) .

ومنها الشديد المهموس وهو حرفان : (ك ت) .

ومنها الرخو المجهور وحروفه ثمانية : (ض ظ ذ غ ز ا و ى)

ومنها الرخو المهموس وهو ثمانية أيضا : (ه ح خ ش س ص ث ف) وهذه الثمانية هى جميع الحروف المهموسة ما عدا الكاف والتاء .

(٩) الاستعلاء . هو أن يستعلى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك العليا ، وحروفه سبعة (خ ص ض غ ط ق ظ) وأشدها استعلاء القاف .

(٧) والاسْتِفَال ضد الاستعلاء ، وحروفه كل ما عدا السبعة المتقدمة

(٨) الإطباق : وهو انحصار الصوت فيما بين اللسان والحنك ، لانطباق الحنك على وسط اللسان بعد استعلاء أقصاه ووسطه إلى جهة الحنك ، كما تعرف ذلك عند النطق بحروفه ، وهى أربعة : (ط ظ ص ض) وجملتها من حروف الاستعلاء ، ولا يكون الإطباق تامًّا إلا مع الطاء .

(٩) والانفتاح : هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان والحنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما ، سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان أو لا ؛ وحروفه كل ما عدا الأربعة المطبقة ؛ وكل حروف الاستفالة منفتحة .

(١٠) التفخيم : وهو تغليظ الحرف فى مخرجه بحيث يمتلئ الفم بصداه وحروف الاستعلاء كلها مفخمة ، ولا يجوز تفخيم شىء من حروف الاستفالة إلا الراء واللام فى بعض أحوالهما ، وإلا ألف المد ، فإنها تابعة لما قبلها تفخيما وترقيقا .

(١١) والترقيق : وهو نحافة الحرف بحيث يكون جسمه ناحلا لا يمتلئ الفم بصداه .

(١٢) والتفشّى : كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحنك وانبساطه فى الخروج عند النطق بالحروف ، وحرف التفشى هو الشين فقط على المشهور ، وبعضهم يجعله فى الضاد والثاء والفاء ، وبعضهم يقول إن فى الصاد والسين تفشيا أيضا ، وكل ذلك غير مجمع عليه .

(١٣) والتكرير : ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحروف ؛ وحرفه الراء فقط ، وأكثر ما يظهر تكريره إذا كان مشدداً نحو : مرّة ، وكرّة .

(١٤) والاستطالة : امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها وهى جنب اللسان لا طَرَفه ، وحرفها الضاد فقط ، وبعضهم يقول إن الشين مستطيلة أيضا لأنها تفشت واستطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين ، وهذا نقله صاحب المخصص .

(١٥) والغُنَّة : صوت يخرج من الخيشوم — أقصى الأنف — ولذلك لو أمسك المتكلم بأنفه لم يمكن خروجها ، وحرفاها النون « ولو تنوينا » والميم إذا سُكِّنتا ولم تظهرا .

(١٦) والذلاقة : حروف سُمِّيتْ بذلك لخروج بعضها من ذَلَق اللسان وبعضها من ذلق الشفة ، أى طرفهما ، وهى « ف ر م ن ل ب » وضدها حروف الإصمات ، وهى ماعدا هذه الستة .

(١٧) والمدُّ : هو إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين زيادة على المد الطبيعى ، وحروفه « ا و ى » لأن مخرجها متسع لانتهائها إلى هواء الفم ، ومخرج الحرف إذا اتسع انتشر فيه الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ، وكل حرف تجده مساويا لمخرجه إلا

هذه الحروف الثلاثة[١] . وللمد فى علم التجويد ألقاب عشرة ليس هذا موضعها .

(١٨) والصفير : صوت يخرج مع الحرف يشبه صفير الطائر ، وحروفه ثلاثة : « س ص ز » .

(١٩) والقلقلة : صوت زائدة يحدث بفتح مخرج الحرف بتصويت ، ويشترط عندهم فى إطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت ، أن يكون شديدا جهريًّا ؛ وحروفها خمسة : « ق ط ب ج د » والمبرّد يعد الكاف من حروف القلقلة ، كأنه لم يشترط قوة الصوت الزائدة ، وعلى ذلك تكون التاء منها أيضا ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه ، لأنها كالكاف ، والصوت فيهما يلابس جَرْى النَّفَس ، وهو صوتُ همسٍ ضعيف ، ولذلك عُدّا شديدَين مهموسَين .

المخارج

تلك صفات الحروف المجمع عليها أما مخارجها الطبيعية فهى خمسة عشر على ترتيب ذهابها مع الصوت من ابتداء الصدر إلى شفتين كما ترى :

١ — حروف المد « ا و ى » تخرج من جوف الصدر وتنتهى إلى هواء الفم .

٢ — « ء ، ه » مخرجهما من أقصى الحلق ، غير أن الهمزة أدخل فيه .

٣ — « ع ، ح » من وسط الحلق ، والعينُ أدْخل من أختها .

---

(١) سيبويه يعتبر لين حرفين : الواو والياء ، ويسمى الألف « الهاوى » لأنه حرف اتسع لهواء الصوت ، مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، قال : لأنك قد تضم شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قبل الحنك .

٤ — « غ ، خ » من أدنى الحلق إلى الفم : والغينُ أدخل .

٥ — « ق » من بين أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

٦ — « ك » بما يلى مخرج القاف من اللسان والحنك .

٧ — « ج ، ش ، ى » من بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك ، غير أن الجيم أدخلُ والياء أخرج .

٨ — « ض » من بين جانب اللسان من أقصاه إلى قرب رأسه وبين ما يقابل ذلك من الأضراس العليا فقستغرق أكثر حافة اللسان .

٩ — « ل » من بين جانب اللسان حيث ينتهى مخرج الضاد إلى منتهى طرفه وبين ما يقابل ذلك من الحنك الأعلى فوق الأسنان ، فالضاد واللام يتوزعان حافة اللسان[1] .

١٠ — « ر ، ن » من بين طرف اللسان إلى رأسه وبين لِثَة الثنيتين العلو يتين ، غير أن الراء أدخل فى ظهر اللسان قليلا[2] .

---

(١) سيبويه يسمى اللام والراء حرفى الانحراف ، لأن اللسان ينحرف عند النطق باللام إلى داخل الحنك ، فلا يخرج الصوت من موضع اللام بل من ناحية مستدق اللسان فويق ذلك ؛ وينحرف عند النطق بالراء إلى جهة اللاله ، قال ولهذا يلثغ فيها الأطفال فيخرجونها لاماً .

(٢) المراد بهذه النون مايسمونه النون المظهرة ، والإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء هى أحكام هذا الحرف ؛ فالمظهرة النون الساكنة إذا كان بعدها حرف من حروف الحلق ، نحو أنعمت ، والمدغمة التى يتلوها من كلمة أخرى حرف من الحروف المجموعة فى قولهم « يرملون » ، ويكون الإدغام بغنة إذا كان الحرف التالى ميماً أو نوناً ، وتقلب النون ميما إذا تلاها باء : نحو منبع ، وتكون خفيفة ، أى بين الإظهار والإدغام إذا تلاها باء نحو منبع وتكون خفية أى بين الإظهار والإدغام إذا تلاها حرف من الخمسة عشر الباقية بعد الحروف التى أشرنا إليها .

١١ — « ط ، د ، ت » من بين طرف اللسان وبين أصول الثنايا العليا مصعدا إلى الحنك ، غير أن الطاء أَدْخَلُ والتاء أخرج .

١٢ — « ص ، س ، ز » من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل بها الحرف وإنما يحاذيها ويسامتها ، غير أن الصاد أدخل والزاى أخرج .

١٣ — « ظ ، ذ ، ث » من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، غير أن الظاء أدخل والثاء أخرج .

١٤ — « ف » من بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

١٥ — « ب ، م ، و » من بين الشفتين منطبقتين للباء والميم ، ومنفتحتين للواو ، غير أن الباء أدخل والواو أخرج .

اختلاف لغات العرب

قدمنا أن من بعض أسباب اختلاف اللغات عند العرب كونهم أميين لا يكتبون ، فبقيت اللغة متعلقة على الألسنة ، تتغير ما دام يُتَكَلَّم بها وما دامت ألسنتهم متصرفة بالسليقة أو ما هو فى حكمها ، كالتقليد الطبيعى الذى يأخذ به العربىُّ للخفة وانحرافٍ لسانه إليه طبيعة لأنه يركب منه قياس نفسه كأنه من منطقة الموروث .

لا جَرَم كانت اللغات كثيرة ؛ فإن العرب قبائل ، وتحت كل قبيلة بطون متعددة ، ثم الأفخاذ ، ثم العشائر ، ثم الفصائل [1] ؛ ولا بد أن يكون ناموس الاختلاف قد عمَّ هذه الأقسام كلها ، إن لم يكن فى أصل اللغة ففى الفروع واللهجات .

وقد نقل صاحب المخصص فى موضع من كتابه أن أبا عبيد روى عن الكسائى النحوى - توفى سنة ١٨٢ - أن المضارع من (نمى) إنما هو (يَنْمِى) بالياء ، وقال الكسائى : لم أسمع (ينمو) بالواو إلا من أخوين من بنى سُليم ، ثم سألت عنه جماعة من بنى سُلَيم فلم يعرفوه بالواو . هذا على انتشار اللغة يومئذ بالقرآن والشعر فى جمهور العرب ، ولزومِها على الغالب طريقة واحدة وحدًا معروفا ، ومع ذلك بقى الاختلاف حتى فى الفصيلة الواحدة ؛ لأن هذين الأخوين أهلُ بيت واحد امتاز بهذه اللغة عن العشيرة كلها .

ولا بد لنا من التنبيه على أن الرواة والعلماء لم يدوّنوا اللهجات على

---

(١) العشيرة : رهط الرجل ، والفصيلة : أهل بيته خاصة .

مناطق العرب قبل تهذيب قريش للغة ، ولكنهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام ، وأشياء أصابوها فى أشعار العرب مما صحت روايته قبيل ذلك ؛ أما سوادُ ماكتبوه فقد شافهوا به العرب فى بواديها وسمعوه منهم ، وهو بلا ريب من بقايا اللهجات الأولى التى كانت لعهد الجاهلية .

على أنهم لم يدوّنوا من كل ذلك إلا كفاية الحاجة القليلة فى تصاريف الكلام ، أو ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء المتناظرين : كالبصريين والكوفيين ؛ أما تدوين اللهجات على أنها أصل من أصول الدلالة التاريخية فى اللغة فهذا لم يتنبه له أحد فيما نعلم ، لأن أكبر غرضهم من جمع اللغة وتدوينِها يرجع إلى علوم القرآن والحديث ، ولغتُهما قرشية ؛ وهذه يقل الاختلاف فيها لأنها حضرية مهذّبة ، والتحضُّر شىء ثابت فكأنها فى حكم المُدَوَّنة .

وقبل أن يأتى على ما وقفنا عليه من وجود الاختلاف والكشف عن معنى الأدلة التاريخية فيها ، نذكر شيئا قليلا عن تفرع قبائل العرب ؛ لأنه من الأدلة الطبيعية على تفرع اللهجات وانشقاقها بما يطرأ عليها من أسباب المخالطة وقدم العهد ونحو ذلك .

قبائل العرب

تنقسم القبائل العربية إلى قسمين : القحطانية ، والعدنانية ؛ وقد تداخلت لغاتُهما جميعاً بعد الإسلام وصارت لغة واحدة هى القرشية ، إلا فروقا قليلة بقيت فى المنطق كأنها أدلة أثرية .

فمن القحطانية حِمْيَر ، وغسان ، ولخم ، والأزد ، ومذحج ، وكندة ، وطيئ ، وغيرها ـ وبعضهم يعد منها قضاعة أيضا ـ ؛ وأولئك عرب الجنوب

أما العدنانية أو عرب الشمال وهم أهل هذه اللغة ، فمنازلهم فى تهامة ونجد والحجاز ، إلا قريشاً فإنهم تحضَّروا فى مكة ؛ وتلك البادية هى التى صهرت اللغةَ وأحالتْها إلى هذه السبيكة الفنِّية العجيبة ؛ ويرجع هؤلاء العربُ إلى فرعين ينتهيان إلى عدنان ، وهما : عك ، ومَعَدّ ؛ وقد بقيت من عك بقية إلى الإسلام ؛ أما معد فهو البطن العظيم الذى تناسلوا منه ، وكانت قبيلةً كبرى ثم انشقت إلى فرعين : نزار ، وقنص ؛ وتفرعت نزار إلى خمسة فروع وهى : أنمار ، ومُضَر ، وقضاعة [1] عند من لا يعدها من القحطانية ، وربيعة ، وإياد ؛ وتحت كل فرع - من هذه الخمسة - قبائل كثيرة ، إلا أن الفصاحة اشتهرت فى مُضَر ، حتى عُرفت اللغةُ بالمضرية ، ومن أشهر قبائلها كِنانة - ومن بطونها قريش - ثم تميم ، وقيس ، وأسد ، وهُذيل ، وضبْة ، ومزينة ؛ وتحت كل قبيلة بطون وأفخاذ بسط النسابون عليها الكلام فى كتبهم ولا فائدة فى استقصائه لمثل هذا الفصل ؛ وسنلم بشىء من تاريخ تفرق القبائل ومنازلها عند الكلام على أولية الشعر العربى ؛ فهناك موضع الحاجة إليه .

---

(١) الظاهر أن من يعدون قضاعة من القحطانية إنما يعتبرونها كذلك لأنها لما تفرقت ذهب منها قوم فأنشؤا دولا متحضرة فى العراق والشام : كسليح ، فإنهم نزلوا مشارف الشام وفلسطين ، وكانت الدولة فى بطن من بطونهم يسمون الضجاعمة ، وهم يحملون للروم ؛ وتنوخ . نزلوا البحرين ثم رحلوا إلى الحيرة وأنشئوا هناك دولة ، ومن ملوكهم جذيمة الأبرش صاحب الخبر المشهور مع الزباء ؛ ومن تنوخ قوم رحلوا إلى الشام فاستعملهم الروم على بادية العرب ومشارف الشام ، وبعض النسابين يقولون عن تنوخ إنها مزيج من قضاعة والأزد ؛ وكثير من اللغات الشاذة يرجع إلى قضاعة هذه .

أفصح القبائل

وهذا فصل لا يؤخذ فيه إلا بأقوال الرواة الذين جمعوا اللغة وتلقوها عن أهلها ؛ وذلك لتقادم العهد بزمان العرب ، ولأن لغاتهم غير مميَّزة فى التدوين حتى يُعارَض بعضُها ببعض ويفصَّلَ بينها بطبقات من النظر يعلو إليها وينحدر عنها كما هو الشأن فى التنظير والمقابلة بين المتفاضلات .

والفصيح عندهم ما كثر استعماله فى ألسنة العرب ودار فى أكثر لغاتهم ؛ لأن تكراره على الألسنة المستقلة بطبيعتها فى سياسة المنطق دليلٌ على تحقق المناسبة الفطرية فيه .

وليس يخفى أن فصاحة العربى إنما هى عمل من أعمال الطبيعة المحيطة به ، فإن كانت خالصةً وإلا كثر فى لسانه الابتذالُ والتنافر ، كما تجد فى لغات القبائل الضاربة إلى العراق واليمن والشام ؛ وهذه أيضاً تقرب أو تبعد من الفصاحة على نسبة مضبوطة باعتبار قُربها وبُعدها من ذلك الاختلاط الطبيعى[1] ؛ فحقيقة الفصاحة أنها عمل تبتدئه الطبيعة وتكمِّله الوراثة ، فإن وقع اختلالٌ فى أحد العاملين وقع مثله فى العمل ، على نسبة واحدة .

ومن قبائل العرب قوم لم يخرجوا من ديارهم ، ويسمُّونهم الأَرْحاء ؛ لأنهم أحرزوا دُوراً ومياهاً فلم ينزحوا عن أوطانهم بل هم يدورون فى دورهم كالأرحاء على أقطابها ، إلا أن ينتجع بعضهم فى البُرَحاء وعامِ الجدب ، وذلك قليل ؛ وهم ست قبائل : تميم بن مرة ، وأسد بن خزيمة فى مضر ؛ وكلب بن وبرة ،

---

(١) كان العرب أنفسهم يعرفون تأثير الطبيعة فى خلوص منطقهم ، وسنأتى بالنص على ذلك فى موضع آخر .

وطيئ بن أزد فى اليمن ؛ وقبيلتان أخريان فى ربيعة لم يذكروهما ؛ ومنهم قبائل يسمونها الجمَرات، لاجتماعهم [١] على أن لا يُخرجوا منهم إلى غيرهم ولا يُدخلوا من غيرهم فيهم ، وهم : بنو نمير بن عامر بن صعصعة ، وبنو الحرث بن كعب وبنو ضبة ، وبنو عبس بن بغيض [٢]

وبالأرحاء والجمرات نستدل على أن الطبيعة العربية تتفاوت فى الميل إلى العزلة والمخالطة ، وهى بحسب ذلك أيضا متفاوتة فى خلوص المنطق واشتبابه ؛

ولسنا نريد المخالطةَ على إطلاقها ، بل مخالطةَ الأعاجم خاصة ، والمخالطة الدائمة على الأخص ، وهى التى تكون فى القبائل النازلة على حدودهم ؛ وذلك عند العلماء هو الحدُّ بين من تُرْتَضَى عربيتُه ومن لا يُوثَقُ بلغته ، حتى إنهم نصوا على أن نُطقَ من تَرضى عربيتُه بالشاذ الذى يخالف قياسهم لا يُخِلُّ بفصاحته ، لأنه لا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا أو نحا نحوا من الوجوه التى يُتَأوَّل عليها ؛ وذلك لأن الجادة على غير ما جاء به فيكون ما شذ من منطقه مأمونا عليه من فساد المخالطة ؛ ولهذا يلحقونه بقياس القريحة الصحيحة .

وأفصحُ القبائل الذين هم مادة اللغة فيما نص عليه الرواة : قيس ، وتميم وأسد ، والعجزُ من هوازن الذين يقال لهم عليا هوازن [٣] ، وهم خمس قبائل أو أربع ، منها : سعد بن بكر ، وجُشَم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف .

---

(١) الجمرة لغة : الجماعة ، والتجمير : التجميع .

(٢) سنشير فى بعض المواضع من بحث الشعر إلى هذه الجمرات وماطفئ منها

(٣) وفيهم قال أبو زيد : أفصح الناس سافلة العالية ، وعالية السافلة . يعنى عجز هوازن . وأهل العالية أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها ؛ ولغتهم ليست بتلك عنده .

قال أبو عبيدة : وأحسب أفصح هؤلاء بنى سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح العرب بَيْدَ أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر — وكان مسترضَعا فيهم — وهم أيضا الذين يقول فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عُلْيا هُوَازِن وسُفْلى تميم [1] .

ولهذا كان لا يَكتب فى المصاحف برأى عمر وعثمان إلا كاتبٌ ثقيف وتلك القبائل كلها كانت تسكن فى بوادى نجد والحجاز وتهامة ، وقد بقيت معادنَ الفصاحة العربية زمنا بعد الإسلام ، وإليها كان يرحل الرواةُ ، حتى إن الكسائى لما خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد وجلس فى حلقته ، قال له رجل من الأعراب : تركت أسدا وتميما وعندهما الفصاحة وجئتَ إلى البصرة ! فقال للخليل : مِن أين أخذت علمك ؟ قال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إليهم ولم يرجع حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً فى الكتابة عن العرب .

ولم تزل هوازن وتميم وأسد متميزة بخلوص المنطق وفصاحة اللغة إلى آخر القرن الرابع للهجرة ؛ وهذا الأزهرى صاحب « تهذيب اللغة » المتوفى سنة ٣٧٠ يقول فى مقدمة كتابه : « لما وقعتُ فى إسار القرامطة ، وكان الذين وقعتُ فى سهمهم عربا ، عامّتهم من هوازن واختلط بهم أصرام من تميم وأسد . . . يتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى نطقهم لحن ولا خطأ فاحش . . . إلى أن يقول : واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمّة ونوادر كثيرة أوقعتُ أكثرها

---

(١) فى رواية أخرى عن أبى عمرو أيضاً : أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس

فى مواقعها من الكتاب ، اه

أما القبائل التى اختلطت بغيرها فلم ينقلوا عنها ولا عدوها خالصة الفصاحة ، فسنذكرها مع تفصيل لما تقدم عند الكلام على رواية اللغة إن شاء الله .

معنى اختلاف اللغات

رأينا محصل ما يروى من كلام العلماء فى معنى اختلاف اللغات يرجع فى كل وجوهه إلى ثلاثة معان :

(١) ما يكون من تباين اللهجات وتنوع المنطق ؛ وهذا رأس الأنواع، لأنه يشمل اختلافهم فى إبدال الحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة فى اللغتين والتقديم والتأخير والحذف والزيادة ونحوها مما يرجع فى جملته إلى صيغة الكلمة أو كيفية النطق بها . والعرب أنفسهم يعدون مثل ذلك من اللغات الأصلية التى تمثل نوعا من أنواع الاختلاف الطبيعى فيهم ؛ وقد رووا أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : ما ترى فى رجل ظحّى بظبى ؟ فعجب عمر ومن حضر، وقال : ماعليك لو قلت : ضحى بظبى ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، إنها لغة ! فكان عجبهم من هذه أشد .

(٢) ما يكون من اختلاف الدلالة للفظ الواحد باختلاف اللغات التى تنطق به ؛ ومن هذا النوع المترادف والأضداد وغيرهما مما سيأتى فى محله، ورووا أن أبا هريرة لما قدم من دَوْس عام خيبر، لقى النبى صلى الله عليه وسلم وقد وقعت من يده السكين . فقال له : ناولنى السكين ! فالتفت أبو هريرة يَمنة ويَسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللفظ ، فكرر له القول ثانية وثالثة وهو يفعل كذلك ، ثم قال : آلمُدْيَةَ تريد ؟ وأشار إليها ، فقيل له : نعم ! فقال : أو تسمّى عندكم سكيناً ؟ ثم قال : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ . ودَوْس بطنٌ من الأزد .

(٣) ما يكون قد انفرد به عربى مع إطباق العرب على النطق بخلافه ؛ وهذا أقل الأنواع . وإنما يعدُّ من اختلاف اللغات ، لجواز أن يكون ذلك وقع إليه

من لغة قديمة طال عهدُها وعفا رسمُها ؛ وقد رووا عن أبي حاتم أنه سأل أمّ الهيثم الأعرابية عن نوع من الحَبّ يسمى « اسفيوش » : ما اسمه بالعربية ؟ فقالت : أرنى منه حبات ! فأراها ، فأفْكَرتْ ساعة ثم قالت : هذه البحدق ! ولم يُسمع ذلك من غيرها .

وعندنا أن لغات القبائل فى اختلافها إنما هى درجات تاريخية فى سلم النشوء والارتقاء ، يُسْتَقْرَى فيها سَيْرُ التاريخ اللغوى من طبقة إلى طبقة ؛ لأن هذه اللغات جرتْ من أول عهدها على اندماج النوع الأدنى منها فى النوع الأرقى ، واستمر ذلك بين العرب ، فكلما انتشرت لغة أو لغاتٌ لقوم دون قوم تعاوَرَها كلٌّ ، وبهذا جعلت القبائل تدرج فى سبيل الوحدة اللغوية العامة التى تقضى بها سنّة الحياة ، واعتبرْ هذا بما حصل آخرا ، فإنه لم يبق بين اللغات كلها إلا فروق جنسية ، ثم لما ذهب عصرُ العرب وفسدت السلائق واختبل الكلام وأصبح اللسان تعليما ، لم يبق من اللغة إلا اللغة ، وأودعت تلك الفروقُ الجنسيةُ فى معرض التاريخ ؛ على أن العلماء أنفسهم قد أضرحوا لهذه الفروق قبل أن تموت ؛ وذلك لمكان القرآن من الوحدة اللغوية ، فلم يكونوا يسمونها لغات إلا للدلالة على أنها مخالفة لما أطبق عليه أكثر العرب ، وهو المعنى الاصطلاحى القديم منذ دُوّنت اللغة .

روى أبو بكر الزبيرى الأندلسى فى طبقات النحويين : قال ابن نوفل : سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء « توفى سنة ١٥٤ » : أخبرنى عما وضعت مما سميت عربية ، أيدخل فيه كلامُ العرب كله ؟ فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر

وأسمّى ما خالفنى : لغات .

وقد نبهنا فيما سبق إلى أن العلماء إنمـا يريدون بلغات العرب ما كان باقياً لعهـدهم فى ألسنة مَن أخذوا عنهم من القبائل ، وهم أقوام يمـكن حصرهم والإحاطة بلهجاتهم ؛ ولذا ترى سيبويه يقول فى مواضع من كتابه : هذا عربى كثير فى جميع لغات العرب ، وهذا عربى كثير فى كلامهم ، وذلك قول العرب سمعناه منهم ؛ ونحو هذا مما يحقق أنهم يريدون باللغات مابيناه ؛ وكذا نقلنا عن صاحب المخصص فى بعض المواضع أنهم يعتبرون لغة الحجازيين الأصل عند اختلاف اللغات ، لأن أصلَ العربية إسماعيلُ عليه السلام ؛ وهذا المعنى قد كشفه سيبويه فى باب الإدغام من كتابه حين ذكر أن أهل الحجاز دعاهم سـكون الآخر فى المِثْلَيْن أن يبينوا فى الجزم ، فقالوا : ارْدُدْ ولا تَرْدُدْ ، بخلاف بنى تميم فهم يدغمون — قال : « وهى اللغة العربية القديمة الجيدة » . وسنشير إلى هذا المعنى ببيان أوسع فيما يلى :

وبقيت اللغات مسماةً منسوبة إلى أصحابها من العرب عند الرواة والعلماء إلى آخر القرن الثالث على أضعف الظن ، لـكثرة الرواة يومئـذ وتشعب فنون الرواية ، وإن كان الجوهرى صاحب « الصحاح » وهو فى أواخر القرن الرابع قد ذكر أنه شافه بهذه اللغة العرب العاربة فى باديتها [١]

ومما يريدونه : أن الخليفةَ الواثق المتوفى سنة ٢٣٢ لمـا قدم عليه أبو عثمان المـازنى سأله : ممن الرجل ؟ فقال : من بنى مازن : قال : أىّ الموازن أمازن تميم أم مازن قيس ، أم مازن ربيعة ؟ قال : من مازن ربيعة . فكلمه الواثق

---

(١) سنفصل تاريخ الفساد فى ألسنة العرب البادين عند الـكلام على اللغة العامية

بكلام قومه وقال : (باسْبُك) ؟ يريد : ما اسمك ؟ لأنهم يقلبون الميم باء والباء ميما ؛ قال المازنى : فكرهت أن أجيبه على لغة قومى كيلا أواجهه بالمكر — لأن اسمه بكر — فقلت : بكر يا أمير المؤمنين ! فأعجبه ذلك وقال لى : اجلس فاطبئن . يريد : اطمئن ...

وبديهٌ أن مثل هذا الاختلاف لا يُتَدَاوَسُ ويُجْعَلُ من رياضة اللسان مالم يكن أهله فى شباب أمرهم ؛ لأن هَرَم لغة من اللغات لا يكون إلا بوشك انقراض أهلها أو تغير تاريخهم بما يشبه الانقراض ، إذ تُفقد أكثر مميزاتهم الاجتماعية الأولى فكأنهم غير من كانوا .

تحقيق معنى اللغات فى الاصطلاح

رأينا علماء اللغة وأهل العربية قد طرحوا أمثلة اختلاف اللغات فى كتبهم فلا قيمة لها عندهم إلا حيث يطلبها الشاهد وتقتضيها النادرة فى عُرض كلامهم ، لأنهم لم يعتبروها اعتبارا تاريخيا ، فقد عاصروا أهلها ، واستغنوا بهذه المعاصرة عن توريث تاريخها لمن بعدهم ؛ ولو أن منهم من نَصَب نفسه لجمع هذه الاختلافات وإفرادِها بالتدوين بعد استقصائها من لهجات العرب ، وتمييز أنواعها بحسب المقاربة والمباعدة ، والنظر فى أنساب القبائل التى تتقارب فى لهجاتها والتى تتباعد ، وتعيين منازل كل طائفة من جزيرة العرب والرجوع مع تاريخها إلى عهدها الأول الذى يَتوارث علمَه شيوخ القبيلة وأهل أنسابها ، لخرج من ذلك علمٌ صحيح فى تاريخ اللغة وأدوار نشأتها الاجتماعية ، يُرجَع إليه على تطاول الأيام وتقادُم الأزمنة ؛ ولكان هذا يُعَدُّ أصلا فيما يمكن

أن يسمى تاريخ آداب العرب ، يفرّعون منه ويحتذون مثاله فى الشعر وغيره من ضروب الأدب .

ولكن القوم انصرفوا عن هذا وأمثاله لاعتقادهم أصالة اللغة ، وأنها خلقت كاملة بالوحى والتوقيف ، وأن أفصح اللهجات إنما هى لهجة إسماعيل عليه السلام ، وهى العربية القديمة الجيدة كما قال سيبويه .

والرجوع بالتاريخ اللفظى إلى عهد إسماعيل ضَربٌ من المحال ، ومن تكلم فيه فقد أكبر القول ؛ لأن الله يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم عن الأمم وسيرهم : ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾ . وعلى هذا اعتبروا لهجات العرب لعهدهم كأنها أنواع منحطة خرجت عن أصلها القرشى بما طرأ عليها من تقادم العهد وعبث التاريخ ، فلم يجيئوا ببعضها إلا شاهدا على الفصاحة الأصلية فى العربية وخلوّها من التنافر والشذوذ ، وتماما على الذى جمعوه من أصول العربية ، وتفصيلا لكل شىء إلا التاريخ .

مع أن الرواة قد وضعوا كتبا كثيرة ومصنفات ممتعة فى قبائل العرب ومنازلها وأنسابها وأسمائها واشتقاق الأسماء وألقابها ومدحها وأشعارها وفرسانها وأيامها ، ونحو ذلك مما يرجع إلى التاريخ المتجدد ، فلو أنهم اعتقدوا اللغات بسبب من ذلك ولم يعرفوها بالوصف الدينى الثابت الذى لا يتغير فى حقيقته ، لأجرَوْها مجرى غيرها من آثار التاريخ ولكن ذلك الزمن قد طُوِى بأهله ، ولحق فرعُه بأصله ، فبقى ذلك الخطأ التاريخى كأن صوابه من بعض التاريخ الذى هو حديث الغَيب !

نقول هذا وقد قرأنا ما بين أيدينا من كتب الفهرست والتراجم والطبقات على كثرتها ، وتبيَّنَّا ما يُسْرَد فيها من أسماء الكتب والأصناف ،

عسى أن نجد من آثار أحد الرواة أو العلماء مايدل على وضع كتاب فى تاريخ لهجات العرب وتمييز لغاتها على الوجه الذى أومأنا إليه ، أو ما عسى أن نستدل به على أنهم كانوا يعتبرون ذلك اعتباراً تاريخيًا ؛ ولكنا خرجنا منها على حساب ما دخلنا فيها : صفر فى صفر ؛ ولم يزدنا تعدادُ أسماء الكتب علماً بموت هذا العلم وأنه لا كتب له ، للسبب الذى شرحناه من اعتبارهم أصالة العربية .

بيد أننا استفدنا تحقيقَ معنى اللغات فى اصطلاحهم بما يقطع الريب ويمتلخ عِرْقَ الشبهة فيما أيقنا به ، فقد وجدنا كتّابَ التراجم والطبقات مجمعين فى صنيعهم على أن اللغات إنما هى الشواذ والنوادر واختلاف المعانى للكلمة الواحدة باختلاف المتكلمين بها ، وما يتعاور الأبنيةَ من الاختلاف الصرْفى والنحوى ، لأن كل وجه من ذلك إنما هو أثر من لغة ، وعلى هذه السبيل يقولون مثلًا : كان منفرداً فى حفظ اللغات والآداب ، وكان من شيوخ العلم عارفاً باللغات والإعراب ، وكان حافظاً للتفسير والحديث ذاكراً للأدب واللغات ، وكان مُبرّزاً فى علم العربية حافظاً للغات . وأوضح من هذا أننا رأينا لعمر بن شبة النحوى المتوفى سنة ٢٦٢ كتاباً سماه (الاستعانة بالشعر وماجاء من اللغات) ورأينا ياقوتاً يقول فى ترجمة عمر بن جعفر الزعفرانى : « إنه متخصص بمعرفة علم الشعر والقوافى والعروض ، وله كتاب ـ اللغات ـ » . ونهاية البيان ماذكره ياقوت أيضاً فى ترجمة أبى مالك الأعرابى الراوية المشهور ، من أنه يقال إن أبا مالك هذا كان يحفظ لغات العرب . وقد فسر أبو الطيب اللغوىُّ ذلك بأن المراد التوسعُ فى الرواية والفتْيا ، لأن الأصمعى مثلا كان يضيّق ولا يجوّز إلا أصح ـ اللغات ـ ،

وغيره كأبي مالك يتوسع فى ذلك ولا يرى حَرَجاً فى نقل ماشذ وندر — كما سيأتى فى بحث الرواية — وقرأنا كذلك أن لكثير من الرواة: كأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعى، والفرّاء، وغيرهم، مصنفاتٍ يتواردون جميعا على تسميتها «بكتاب اللغات»؛ فهذا الإجماع دليل على تعيين المعنى وتحديده كما أسلفنا؛ ولكنا رأينا فيما استقريناه من أسماء المؤلفات، أن لحسين بن مهذب المصرى اللغوى كتاباً سماه «كتاب السبب فى حصر لغات العرب»؛ والذى يبادر الظن من معنى هذه التسمية — إن لم تكن لفظة «السبب» قد جيء بها للسجع — أن الكتاب يتناول الكلامَ عن تأثير القرآن فى حصر اللغات وتغليبِ القرشية عليها؛ فإن كانت اللفظة للسجع فالكتاب فى حصر مايسمونه باللغات، من نحو المصنوع والضعيف والمنكر والمتروك والردىء والمذموم والحوشى والنوادر، إلى أمثال ذلك مما بَوَّبَ على أكثره السيوطى فى «المزهر»، وهو نفس ماتواضعوا عليه من معنى «اللغات» كما علمت، والله أعلم

أمثلة اختلاف اللغات

وقد فَلَيْنا كتب العربية والأدب ، وتناسينا حساب الوقت فى تصفحها لاستخراج هذه الدقائق التى نعتبرها بمنزلة الآثار التاريخية ؛ وإنما جهدنا بما جمعناه أن ندل على علم مات فى رءوس علمائنا رحمهم الله ، ونصور من بقاياه هيكلا نَصِفُهُ ، كما يفعل علماء عصرنا فى درس البقايا العظمية القديمة التى استحجرت عليها طبقاتُ الأرض ، والمثالان سواء فى ذلك الموتِ الأبدى ؛ ورأينا أن نقسم أنواع الاختلاف التى جمعناها إلى خمسة أقسام :

(١) لغات منسوبة ملقّبة .

(٢) لغات منسوبة غير ملقّبة تجرى فى إبدال الحروف .

(٣) لغات من ذلك فى تغير الحركات .

(٤) لغات غير منسوبة ولا ملقّبة .

(٥) لغة أو لثغة فى منطق العرب .

وكما قدمنا أشياء من ذلك فى بعض الفصول التى سلفت ولا نعيدها ، كذلك أخّرنا أشياء لبعض الفصول التى تأتى فلا نثبتها ؛ لأن لكلّ موضعاً متى اقتضاه استوفاه .

النوع الأول

وقد عده العلماء من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ، وهو كذلك بعد أن هُذبت اللغة وأطبقت العرب على المنطق الحر والأسلوب المصفّى ؛ ومن أمثلته :

(١) الكشكشة ، وهى فى ربيعة ومضر : يجعلون بعد كاف الخطاب فى المؤنث شيناً ، فيقولون فى رأيتكِ : رأيتكِش ، وبِكِش ، وعليكِش ؛ وهم فى ذلك ثلاثة أقسام : قسم يثبت الشين حالة الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ وقسم يثبتها فى الوصل أيضا ؛ وقسم يجعل الشين مكان الكاف ويكسرها فى الوصل ويسكنها فى الوقف ، فيقولون فى مررت بكِ اليوم : مررت بِشِ اليوم ، وفى مررت بِكْ — فى الوقف — : مررت بِشْ .

وقال ابن جنى فى « سر الصناعة » : قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيي قول بعضهم :

عليّ فيما أبتغى أبْغِيشِ ٭ بيضاء تُرضِينى ولا تُرْضِيشِ
وتَطَّبي ودّ بنى أبيش ٭ إذا دنوتِ جعلتْ تُنئِيش
وإن نأيتِ جعلتْ تُدْنيش ٭ وإن تكلمتِ حَثَتْ فى فيش
حتى تَنِقِّى كنقيق الدِّيش

فشبّه كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير المؤنث .

وقد تُرْوَى الكشكشة لأسد وهوازن ، وقال ابن فارس فى فقه اللغة : إنها فى أسد .

(٢) الكسكسة ، وهى فى ربيعة ومضر أيضا : يجعلون بعد الكاف أو مكانها فى خطاب المذكر سينا على ماتقدم ؛ وقصدوا بالفرق بين الحرفين : السين والشين ، تحقيقَ الفرق بين المذكر والمؤنث فى النطق .

ونقل الحريرى أن الكسكسة لبكر لا لربيعة ومضر ، وهى فيما نقله زيادةُ سين بعد كاف الخطاب فى المؤنث لا فى المذكر .

وروى صاحب القاموس أنها لتميم لا لبكر ، وفسرها كما فسر الحريري .

(٣) الشنشنة فى لغة اليمن : يجعلون الكاف شينا مطلقا ، فيقولون فى لبيك اللهم لبيك . لبيش اللهم لبيش .

(٤) العنعنة فى لغة تميم وقيس : يجعلون الهمزة المبدوء بها عينا، فيقولون فى إنك : عِنّك ، وفى أسلم : عَسْلَمَ ، وفى إِذَنْ : عِذَنْ ، وهلم جرا .

(٥) الفحفحة فى لغة هذيل : يجعلون الحاء عينا ، فيقولون فى مثل حَلّت الحياةَ لكل حى : عَلّت العياة لكلّ عىّ . وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود : عَتّى عِين ، فى قوله تعالى ﴿حتى حين﴾ فأرسل إليه عمر بن الخطاب : إن القرآن لم ينزل على لغة هذيل ، فأقرئ الناسَ بلغة قريش .

(٦) العجعجة فى لغة قضاعة : يجعلون الياء المشددة جيما فيقولون فى تميمىّ : « تميمِجّ » ؛ وكذا يجعلون الياء الواقعة بعد عين ، فيقولون فى الراعى : الراعج ، وهكذا — وسيأتى فى النوع الثانى عكس هذه اللغة — وكانت قضاعة إذا تكلموا غمغموا فلا تكاد تظهر حروفهم ، وقد سمى العلماء ذلك منهم « غمغمةَ قضاعة » .

(٧) الوتم فى لغة اليمن أيضا : يجعلون السين تاء ، فيقولون فى الناس : النات ، وهكذا .

(٨) الوكم فى لغة ربيعة ، وهم قوم من كلب يكسرون كاف الخطاب فى الجمع متى كان قبلها ياء أو كسرة ، فيقولون فى عليكم وبكم : عليكِمِ وبِكِمِ .

(٩) الوهم فى لغة كلب : يكسرون هاء الغيبة متى وَلِيتْها ميم الجمع مطلقا ، والفصيح أنها لا تكسر إلا إذا كان قبلها ياء أو كسرة نحو عليهِم وبهِم ، فيقولون فى منهُم وعنهم وبينهم : مِنهِمْ وعَنهِمْ وبَيْنَهِمْ .

(١٠) الاستنطاء فى لغة سعد بن بكر وهُذيل والأزد وقيس والأنصار يجعلون العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء ، فيقولون فى أعطى : أنطى .

وعلى لغتهم قرئ شذوذاً : « إنا أنطيناك الكوثر » وجاءت أمثلة منها فى الحديث الشريف .

(١١) التلتلة فى بهراء ، وهم بطن من تميم ، وذلك أنهم يكسرون أحرف المضارعة مطلقا ، وقد ذكر سيبويه فى الجزء الثانى من كتابه مواضع يكون فيها كسر أوائل الأفعال المضارعة عامًّا فى لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز وذلك فى نحو مضارع « فعِل » إذا كانت لامه أو عينه ياء أو واواً ، نحو وجِلَ وخَشِى ، مثلا ، فيقولون : نِيجَل ونِخْشَى ؛ وهكذا ، فراجعْه فى الكتاب فإن فيه تعليلا حسنا . وقال فى آخر هذا الفصل . إن بنى تميم يخالفون العرب ويتفقون مع أهل الحجاز فى فتح ياء المضارعة فقط . ونسب ابن فارس فى فقه اللغة هذا الكسر لأسد وقيس ، إلا أنه جعله عاماً فى أوائل الألفاظ ، فمثل له بقوله : « مثل تِعلمون ونِعلم وشِعير وبِعير »[1] .

(١٢) القُطعة فى لغة طيئ : وهى قطع اللفظ قبل تمامه ، فيقولون فى مثل يا أبا الحكم : يا أبا الحكا . وهى غير الترخيم المعروف فى كتب النحو ، لأن هذا مقصور على حذف آخر الإسم المنادى ، أما القطعة فتتناول سائر أبنية الكلام .

(١٣) اللَّخلخانية ، وهى تعرض فى لغة أعراب الشحْر وعُمان ، فيحذفون بعض الحروف اللينة ، ويقولون فى نحو ما شاء الله : مشا الله . ومن لغات

---

(١) أحرف المضارعة فى العبرانية والسريانية لا تلزم حركة واحدة ، فتكون فى العبرانية ساكنة ومكسورة ومفتوحة ومضمومة على اختلاف فى هذه الحركات بين الاختلاس والإشباع والإمالة ، أما فى السريانية فهى ساكنة ، ماعدا الهمزة فإنها متحركة أبداً ، ولكن إذا ولى حروف المضارعة همزة متحركة فإنهم ينقلون حركة هذه الهمزة إليها ، وإذا وليها حرف ساكن كسروها .

الشحر المرغوب عنها ما نقله صاحب المخصص من أن بعضهم يقول في السيف : شَلَقٌ .

(١٤) الطُّمطُمانية في لغة حِمْير : يبدلون لام التعريف ميما ، وعليها جاء الحديث في مخاطبة بعضهم : «ليس مَن امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر» : أي ليس من البر الصيام في السفر .

النوع الثاني

لغاتٌ منسوبة غير ملقبة عند العلماء ، ومن أمثلته :

(١) في لغة فُقيم[1] : يبدلون الياء جيما ، ولغتهم في ذلك أعمُّ من لغة قضاعة التي مرت في النوع الأول ؛ لأنها غير مقيدة ، فيقولون في بُختى وعلىّ : بُختجّ وعلجّ ، ومنه قول الحماسي :

خالى عُوَيفٌ وأبو عَلِجِّ   المُطْعِمَان اللحمَ بالعَشِجِّ

أي بالعشى ، وأنشد أبو زيد لبعضهم :

يا ربِّ إن كنتَ قبلتَ حَجّتجْ   فلا يزال ساجحٌ يأتيك بِجْ

يريد : حَجتي ، ويأتيك بي ؛ والساجح : السريع من الدواب[2] . وقال ابن فارس في فقه اللغة : إن الياء تجعل جيما في النسب عند بني تميم ، يقولون غلامجْ ، أي غلامي ؛ وكذلك الياء المشددة تُحوّل جيما في النسب ، يقولون : بَصْرِجّ وكُوفِجّ ، في بصريّ وكوفيّ . وعكس هذه اللغة في تميم ـ على ما نقله

(١) فقيم هذه : هي فقيم دارم ، لا فقيم كنانة المسمون بنسأة الشهور لأنهم كانوا يؤخرون حرمة الأشهر الحرم إلى غيرها ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر﴾ والنسبة إلى هؤلاء فقمى ، وإلى أولئك فقيمى ، حذفوا الياء في الأولى للتمييز بينهما ، وله نظائر في كلامهم .

(٢) ويروى : فلا يزال شاحج : . وهو البغل ، لأن الشحيج صوته .

صاحب المخصص - وذلك أنهم يقولون : صِهْرِىٌّ والصهارىُّ ، فى صهريج والصهاريج .

(٢) فى لغة مازن يبدلون الميم باء والباء ميما ، فيقولون فى بكر : مكر ، وفى اطْمَأَنَّ : اطبأن ، وقد تقدمت .

(٣) فى لغة طيئ يبدلون تاء الجمع هاء إذا وقفوا عليها ، إلحاقا لها بتاء المفرد ؛ وقد سمع من بعضهم : « دَفْنُ البَنَاهْ ، مِنَ المَكْرُماهْ » يريد : البنات ، والمكرمات ؛ وحكى قطرب قول بعضهم : كيف البنون والبناه ، وكيف الإخوة والأخواه ؟ وسيأتى فى النوع الرابع عكس هذه اللغة .

(٤) فى لغة طيئ أيضاً يقلبون الياء ألفاً بعد إبدال الكسرة التى قبلها فتحة ، وذلك من كل ماض ثلاثى مكسور العين ، ولو كانت الكسرة عارضة كما لو كان الفعل مبنيًا للمجهول ، فيقولون فى رَضِى وهُدِى ، رَضَا ، وهُدَى ؛ بل ينْطِقون بها قولَ العرب : « فَرَسٌ حَظِيَّةٌ بَظِيَّةٌ » فيقولون : حَظاة بَظَاة ، وكذلك يقولون : النصاة ، فى الناصية .

ومن لغتهم أنهم يحذفون الياء من الفعل المعتل بها إذا أُكِّد بالنون ، فيقولون فى : اخْشَيَنَّ وارْمِيَنَّ ... الخ : اخْشَنَّ وارمِنَّ . وجاء من ذلك فى الحديث الشريف على لغتهم . لَتُؤَدُّنَّ الحقوقُ إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاةِ القرناء تنطحها » وتنسب هذه اللغة إلى فزارة أيضاً كما تنسب إلى طيئ .

(٥) فى لغة طيئ على ما رواه ابن السكيت أنهم يبدلون فى الهمزة فى بعض المواضع هاء ، فيقولون هِنْ فَعَلْتَ فعلتُ ، يريدون : إن فعلتَ ، ومنه قول شاعرهم :

ألا يا سنا بَرْقٍ على قلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ مِن برق علىَّ كريم

أى لَئِنْكَ وسيأتى عكس هذه اللغة فى النّوع الرابع .

(٦) فى لغة تميم يجيئون باسم المفعول من الفعل الثلاثى إذا كانت عينه ياء على أصل الوزن بدون حذف ، فيقولون فى نحو مَبِيع مَبْيُوع ؛ ولكنهم لا يفعلون ذلك إذا كانت عين الفعل واوا إلا ما ندر ، بل يتبعون فيه لغة الحجازيين ، نحو : مَقُول ومَصُوغ ؛ وهكذا .

(٧) فى لغة هذيل لا يبقون ألف المقصور على حالها عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، بل يقلبونها ياء ثم يدغمونها ، تَوَصُّلاً إلى كسر ما قبل الياء ، فيقولون فى عصاى وهواى : عَصِيّ وهَوِيّ ؛ قال شاعرهم :

سبقوا هَوِىّ وأعْنَقُوا لهواهم فَتُخُرِّمُوا ولكلّ جنبٍ مَصْرَعُ

ولا يفعلون ذلك إلا إذا كانت الألف فى آخر الاسم للتثنية ، كما فى نحو « فتيايَ » بل يوافقون الجمهور فى إبقائها دون قلب ، كأنهم كرهوا أن يزيلوا دلالتها على المعنى الذى أُلحقتْ بالكلمة له .

(٨) فى لغة فزارة وبعض قيس يقلبون الألف فى الوقف ياء ، فيقولون : « الهُوَىْ وَأَفْعَىْ وحُبْلَىْ » .

ومن تميم من يقلب هذه الألف واوا فيقول : « الهُدَوْ وأفْعَوْ وحُبْلَوْ » ومنهم من يقلبها همزة فيقول : « الهُدْأ وأفْعأ وحُبْلأ » .

وقريب من قلب الألف واوا ما رواه ابن قتيبة عن ابن عباس : « لا بأس بلبس الحِذَوْ للمُحرِم » : أى الحذاء ، وهو دليل على أن من بعض لغاتهم قلبَ الألف مطلقا واو .

(٩) فى لغة خثعم وزَبِيد يحذفون نون « مِنْ » الجارّة إذا وليها ساكن ، قال شاعرهم :

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمالَ مِ الأَسْرِ والقتلِ

وقد شاعت هذه اللغة فى الشعر واستخفها كثير من الشعراء فتعاوروها

(١٠) فى لغة بلحرث يحذفون الألف من «على» الجارة واللامَ الساكنة التى تليها، فيقولون فى عَلَى الأرضِ: عَلَأَرْضِ، وهكذا.

(١١) فى لغة قيس وربيعة وأسد وأهل نجد من بنى تميم، يَقْصرون «أولاء» التى يشار بها للجمع ويلحقون بها «لاما» فيقولون: أُولَالك، قال بعضهم:

أولالِكَ قَوْمى لم يكونوا أشابةً وهل يعظ الضِّلِّيلَ إلا أولالِكِ[1]

(١٢) فى لغات أسماء الموصول:

بلحرث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذَيْن واللّتَين فى حالة الرفع، وعلى لغتهم قول الفرزدق:

أبنى كُلَيب، إن عَمَّىَّ اللّذا قَتَلا الملوكَ وفَكّكا الأغلالا

وقولُ الأخطل:

هما اللّتَــا لو وَلَدَتْ تميمُ لقيــل: فَخْرٌ لهُــمُ صَميمُ

وتميم وقيس يثبتون هذه النون ولكنهم يشددونها، فيقولون: اللذانّ، واللتانّ؛ وذلك فى أحوال الإعراب الثلاثة، وللنحاة فى حكمة هذا التشديد أقوال ليست من غرضنا.

وطيئ تقول فى الذى ذو، وفى التى: ذاتُ. ولا يغيرونهما فى أحوال الإعراب الثلاثة رفعا ونصبا وجرا. وقال أبو حاتم: إن «ذو» الطائية للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإعرابها بالواو فى كل موضع.

---

(١) الأشابة: الأخلاط، والضليل: مبالغة.

وسيأتى فى النوع الرابع بعضُ لغات غير منسوبة فى أسماء الموصول .

(١٣) فى لغة ربيعة يقفون على الاسم المنوّن بالسكون فى كل أحوال الإعراب ، فيقولون : رأيت خالدْ ، ومررت بخالدْ ، وهذا خالدْ ؛ وغيرهم يشاركهم إلا فى النصب .

وفى لغة الأزد يُبدلون التنوين فى الوقف من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون جاء خالدُو ، ومررت بخالدى .

وفى لغة سعد يُضعّفون الحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها إلا إذا كان هذا الحرف همزة أو كان ما قبله ساكنا ، فيقولون : هذا خالدّ ، ولا يضعّفون فى مثل رَشأ وبَكر .

(١٤) فى لغة بلحرث وخثعم وكنانة يقلبون الياء بعد الفتحة ألفا ، فيقولون فى إليك وعليك ولديه : « إلَاكَ ، وعَلَاكَ ، ولَدَاهُ » ، ومنه قول الشاعر :

* طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا *

ومن لغتهم أيضا إعراب المثنى بالألف مطلقا ، رفعا ونصبا وجرا ؛ وذلك لقلبهم كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا ؛ فيقولون : جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان ؛ وأنشد ابن فارس فى فقه اللغة لبعضهم :

تزوّد منا بين أذْنَاه ضربةً دَعَتْه إلى هابى التراب عقيم

غير أنه خص هذه اللغة ببنى الحارث بن كعب[1] .

---

(١) قال ابن جنى فى سر الصناعة : إن من العرب من يقلب فى بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين للفتحة قبلهما ، وذلك نحو قولهم فى الحيرة : حارى ؛ وفى طيئ : طائى .

(١٥) ذكر المبرّد فى الكامل أن بنى سعد بن زيد مناة ، ولخم من قاربها ، يبدلون الحاء هاء لقرب المخرج ، فيقولون فى مَدَحْته . مَدَهْتُه ؛ وعليه قول رُؤْبة .

* لله درُّ الغانيات المدّه *

أى المُدّح ؛ وفى هذه الأرجوزة :

* برّاق أصلاد الجبين الأجله *

أى الأجلح .

وقال فى موضع آخر : العرب تقول : هودج ، وبنو أسعد بن زيد مناة ومن وليهم يقولون : فودج ؛ فيبدلون من الهاء فاء .

وفى أمالى ثعلب : أزْد شنوءة تقول : تفكهون ، وتميم يقولون تفكُنون ، بمعنى تعجبون .

وأمثلة الاختلاف من هذا الضرب غير قليلة .

(١٦) فى أمالى القالى عن أبى زيد أن الكلابيين يلحقون علامة الإنكار فى آخر الكلمة ، وذلك فى الاستفهام إذا أنكروا أن يكون رأى المتكلم على ما ذكر فى كلامه أو يكون على خلاف ماذكر .

فإذا قلتَ : رأيتُ زيدا ، وأنكر السامع أن تكونَ رأيتَه قال : زَيدا إنِيهْ ! بقطع الألف ، وتبيين النون ، وبعضهم يقول : زيدنّيهْ ! كأنه ينكر أن يكون رأيك على ما ذكرْت .

وهذه الزيادة تجرى فى لغة غيرهم على النحو الذى تسمعه فى لغة العامة من مصر ، فإنك إذا قلت لأحدهم : رأيتُ الأسد ، يقول : الأسد إيه !

فالعرب تُحرّك آخر الكلمة إذا كان ساكنا(*) وتلحق به الزيادة ، فإذا قال رجل : رأيت زيداً ، قالوا : أَزَيْدَنِيه ! ويقول : قدم زيدٌ فتقول : أَزَيْدُنِيه ! أما إذا كان آخر الكلمة مفتوحاً فإنهم يجعلون الزيادة ألفا ، ويجعلونها واواً إذا كان مضموما ، وياء إذا كان مكسورا ، فإن قال : رأيت عثمانَ ، قلت أعثماناه ! ويقول أتانى عمرُ ، فتقول : أعُمَرُوهْ ! وهكذا . فإن كان الاسم معطوفا عليه أو موصوفا ، جعلوا الزيادة فى آخر الكلام يقال : رأيت زيداً وعمرا ، فتقول : أزيدا وعَمْرَنِيه ! ويقال : ضربت زيداً الطويل ، فتقول : أزيداً الطَّويلاهْ !

وذكر سيبويه أنه سمع رجلا من أهل البادية وقيل له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنيه ! وإنما أنكر أن يكون رأيه على خلاف الخروج (١) ؛ وسيأتى وصف لغة أخرى للحجازيين فى النوع التالى .

(*) قلت : يعنى بالساكن : المنوّن .

(١) قال أبو على القالى : زادت العرب « إن » إيضاحاً للعلم ، ولذلك قالوا : إنيه ، لأن الهاء والياء خفيان والهمزة والنون واضحان ، كما زادوا إن فى قولهم : ما إن فعلت كذا . . . فأما ماحكاه أبو زيد من قوله : أزيدنيه « بتثقيل النون » فإنما هذا على لغة من يقف على الحرف بالتشديد . . . وقف على زيدن فشدد ؛ فلما ألحق به العلامة حرّكه بالكسر لأنه توهم أن التنوين أصل .

ومن قبيل حرف الإنكار الذى شرحناه ، حرف التذكير . وهو أن يقول الرجل فى نحو سار ، ومسير ، ومن العام « مثلا » : سارا ، يسيرو ، من العامى ؛ وذلك إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلام المتكلم ، وهذه الزيادة تكون فى إتباع ماقبلها إن كان متحركا كما فى زيادة الإنكار ، فإذا أسكن ماقبلها حرك بالكسر ، قال سيبويه : سمعناهم يقولون : قدى وألى ، يعنى فى « قد فعل » وفى « الألف واللام – ال » إذا تذكر « الحارث » ونحوه ، ثم قال : وسمعنا من يوثق به يقول : هذا اسيفى ، يريد هذا سيف من صفته كيت وكيت « إذا تذكر صاحب هذه الصفات » .

النوع الثالث

وهو من تغيير الحركات فى الكلمة الواحدة حسب اختلاف اللهجات ومن أمثلته :

(١) «هَلُمَّ» فى لغة أهل الحجاز تلزم حالة واحدة «بمنزلة رُوَيدَ» ، على اختلاف ما تُسنَد إليه مفرداً أو مثنى أو جمعا ، مذكرا أو مؤنثا ؛ وتلزم فى كل ذلك الفتح ؛ وفى لغة نجد من بنى تميم تتغير بحسب الإسناد ؛ فيقولون هلمّ يارجل ، وهلمّى ، وهلمّا ، وهلمُوا ، وهَلْمُمْنَ ؛ وإذا أسندت لمفرد لا يكسرونها كما قال سيبويه ، فلا يقولون : هَلِمّ يارجل ، ولكنها تُكْسَر فى لغة كعب وغنى .

(٢) فى لغة تميم يكسرون أول فعيل وفَعِل إذا كان ثانيهما حرفا من حروف الحلق الستة ، فيقولون فى لئيم ونحيف ورغيف وبخيل : لِئيم ، ونِحيف .. الخ ، بكسر الأول ، ويقولون : هذا رجلٌ لِعِبٌ ، ورجلٌ مِحِكٌ وهذا ماضغٌ لِهِمٌ «كثير البلع» ، وهذا رجل وِغِلٌ «طفيلى على الشراب» ، وفِخِذ ، ونحوها (*) كلٌّ ذلك فى لغتهم بالكسر وغيرهم بفتحه ؛ وقد نقل صاحب المخصص فى ذلك تعليلا حسنا يرجع إلى الأسباب اللسانية .

(٣) فى لغة خزاعة يكسرون لام الجر مطلقا مع الظاهر والضمير ، وغيرهم يكسرها مع الظاهر ويفتحها مع الضمير غير ياء المتكلم ؛ فيقولون : المال لِكَ ولِهُ . ونقل اللحيانى ذلك عن خزاعة أيضا .

(*) قلت : لعب ، ومحك ، ولهم ، ووغل — جميعها صفات على وزن «كتف» ؛ واللعب : الكثير اللعب ، والمحك : اللجوج ، واللهم : الأكول ، والواغل : الطفيلى أو السئ الأكل .

وفى «سر الصناعة» لابن جنى عن أبى عبيدة والأحمر ويونس، أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارَّ مع المُظْهَر، وقال أبو زيد: سمعت من يقول: وما كان الله لَيُعَذِّبَهم؛ وفى لغة هؤلاء يقولون: المال لَلرجلِ؛ ومثل هذه اللغة فى عامية الشام.

ولكن العرب إجماع، ومنهم خزاعة، على كسر اللام إذا اتصلت بياء المتكلم فلا يفتحها منهم أحد.

(٤) هاء الغائب مضمومة فى لغة أهل الحجاز مطلقا إذا وقعت بعد ياء ساكنة، فيقولون: لَدَيْهُ وعَلَيْهُ؛ ولغة غيرهم كسرها، وعلى منطق أهل الحجاز قرأ حفص وحمزة: «وما أنْسانيهُ إلا الشَّيْطَانُ»، و«عَاهَدَ عَلَيْهُ الله» وهى القراءة المتبعة أما غيرهما من القراء فيكسر الهاء.

(٥) فى لغة بنى مالك من بنى أسد يضمون هاء التنبيه؛ فيقولون فى يا أيها الناس، ويا أيها الرجل: يا أيُّهُ الناسُ ويا أيُّهُ الرجلُ؛ إلا إذا تلاها اسمُ إشارة، نحو: أيُّهذا؛ فإنهم يوافقون فيها الجمهور.

(٦) فى لغة بنى يربوع — وهم من بنى تميم — يكسرون ياء المتكلم إذا أضيف إليها جمع المذكر السالم فيقولون فى نحو ضَارِبِيَّ ضَارِبِيِّ، وهكذا.

(٧) فى لغة الحجازيين يَحكون الاسمَ المعرفة فى الاستفهام إذا كان علماً كما نطق به؛ فإذا قيل: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، يقولون: مَنْ زيدٌ ومَنْ زَيْدًا؟ أما إذا كان غيرَ علَم: كجاءنى الرجل، أو كان علماً موصوفا: كزيد الفاضل، فلا يستفهمون إلا بالرفع، يقولون: مَن الرجلُ؟ ومَن زَيدٌ الفاضلُ؟ فى الأحوال الثلاث.

وإذا استفهموا عن النكرة المُعْرَبة ووقفوا على أداة الاستفهام ، جاءوا فى السؤال بلفظة (مَن) ، ولكنهم فى حالة الرفع يُلحقون بها واواً لمجانسة الضمة فى النكرة المسْتَفْهَمِ عنها ، ويلحقون بها ألفا فى حالة النصب ، وياء فى حالة الجر ؛ فإذا قلت : جاءنى رجل ، ونظرت رجلا ، ومررت برجل ؛ يقولون فى الاستفهام عنه : (مَنُو ؟ ومَنَا ؟ ومَنِي ؟) . وكذلك يُلحقون بها علامة التأنيث والتثنية والجمع ، فيقولون : (مَنَه) ؟ فى الاستفهام عن المؤنثة ، ومَنان ومَنَيْن ؟ للمثنى المذكر ، ومَنْتَان؟ ومَنْتَين؟ للمثنى المؤنث ، ومَنُون ؟ ومَنِين ؟ للجمع المذكر ، ومَنات ؟ للجمع المؤنث ؛ وهكذا كله إذا كان المستفهِم واقفا ؛ فإذا وصلَ أداةَ الاستفهام جَرَّدَها عن العلامة ، فيقول : مَنْ يا فتى ؟ فى كل الأحوال . قال الزمخشرى : وقد ارتكب الشاعر فى قوله :

« أَتَوْا نارى فقلتُ مَنُونَ أَنْتمْ ؟ »

شذوذين : إلحاق العلامة فى الدَّرْج ، وتحريكَ النون .

وبعض الحجازيين لا يفرق بين المفرد وغيره فى الاستفهام ، فيقول : مَنُو ، ومنا ، ومَنِي ، إفراداً وتثنية وجمعا ، فى التذكير والتأنيث .

(٨) من لغة الحجازيين أيضا أنهم يُعاقبون بين الواو والياء فيجعلون إحداهما مكان الأخرى ؛ والمعاقبة إما أن تكون لغةً عند القبيلة الواحدة ، أو تكون لافتراق القبيلتين فى اللغتين ، وليست بمطَّرِدة فى لغة أهل الحجاز بين كل واو وياء ، ولكنها محفوظة عنهم ، فيقولون فى الصُّوّاغ : الصَّيّاغ ؛ وقد دَوَّخوا الرجلَ ، ودَيَّخُوه . وسمع الكسائى بعض أهل العالية يقول : لا ينفعنى ذلك ولا يَضُورُنى أى يَضِيرُنى - وقوم يقولون فى سريع الأوبة : سريع الأيْبَة ؛ ومنهم من يقول فى المصايب : مصاوب ، ويقول بعضهم :

حَكَوْتُ الكلام ، أى حَكيته ؛ وأهل العالية يقولون : القصْوَى ، ويقول فيها أهل نجد[1] : القُصْيا .

وقد وردت أفعال ثلاثية تحكى لاماتُها بالواو والياء ، مثل : عَزَوْت وعَزَيْت ، وكَنَوْت وكَنَيْت ، وهى قريب من مائة لفظة نظمها ابن مالك النحوى فى قصيدة مشهورة .

(٩) فى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، يسكنون المتحرك استخفافا ، فيقولون فى فَخِذ ، والرَّجُل ، وكرُمَ ، وعلِمَ : فَخْذ ، وكَرْمَ ، والرَّجْل ، وعلْمَ . وقال أبو النجم الراجز ، وهو من بكر بن وائل ، يصف الشَّعْرَ المُتَعَهَّد بالبان والمسك :

« لَوَ عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ »

وهذه اللغة كثيرة أيضاً فى تغلب ، وهو أخو بكر بن وائل . ثم إذا تناسبت الضمتان أو الكسرتان فى كلمة خَفَّفوا أيضا فيقولون فى العُنُق والإبِل . العُنْق ، والإبْل . قال سيبويه : ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف ، قولهم : أراكَ مُنْتَفْخا ، وانطَلْقِ يا فَتى ، أى مُنْتَفِخا وانطَلِقْ ، ثم قال : حدثنا بذلك الخليل عن العرب وأنشدنا بيتا لرجل من أزْد السراة :

عجبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ « وذى ولدٍ لم يَلْدَه أبَوان !

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل ، وأصله « لم يَلِدْه » فلما أسكنوا اللام على لغتهم حركوا الدال لئلا يجتمع ساكنان[*] .

(١٠) فى « الخصائص » لابن جنى عن أبى الحسن الأخفش : أن مِن

---

(١) قال صاحب المخصص : إن نجدا فى لغة هذيل نجد (بضم النون والجيم) .

(*) قلت : الأمثل أن تكون حركة الدال كسرة ، لأن ذلك هو الأكثر عند اجتماع ساكنين .

لغة أزد السراة تسكين ضمير النصب المتصل ، كقول القائل :

وأشربُ الماء مابى نَحْوَهُ عطَش ٭ إلا لأنّ عُيُونَهْ سالَ وادِيها

(١١) لغات فى كلمات :

تميم من أهل نجد يقولون : نِهْىٌ ، للغدير ، وغيرهم يفتحها .

الوَتر فى العدد حجازية ، والوِتر ـ بالكسر ـ فى الذحل : الثار . وتميم تكسرهما جميعا ، وأهل العالية يفتحون فى العدد فقط .

اللّحد واللُّحد : للذى يحفر فى جانب القبر ، والرَّفع والرُّفع : لأصول الفخذين ، فالفتح لتميم ، والضم لأهل العالية .

يقال : وَتِد ، ووَتَد . وأهل نجد يُدغمونها فيقولون : وَدّ .

وفى لغة بعض الكلابيين يقولون : الدِّواء ، وغيرهم يفتحها .

والعرب يقولون : شُواظ من نار ، والكلابيون يكسرون الشين .

ويقولون : رُفقة ، للجماعة ، ولغة قيس كسر الراء .

وقالوا : وَجنة ووُجنة ، وبالكسر لغة أهل اليمامة .

أهل الحجاز يقولون : خَمْسَ عَشْرة ، وتميم يقولون : خَمْسَ عَشِرَة ، ومنهم من يفتح الشين .

والحجازيون يقولون : لَعَمْرِى ، وتميم تقول : رَعَمْلى ، وتحكى عنهم رَعَمْرِى أيضا .

واللص فى لغة طيئ ، وغيرهم يقول: اللّصْت .

وبقيت ألفاظ أخرى كنا جمعناها فأضربنا عن ذكرها ، لأن هذا الاختلاف غير مطّرد فلا يعتدُّ به فيما نحن بصدد منه .

(١٢) لغات فى الإعراب :

فى لغة هذيل يستعملون «مَتى» بمعنى «مِنْ» ، ويَجُرُّون بها ؛ سُمِع من بعضهم : أَخْرَجَها مَتى كُمِّه : أى من كُمه ؛ ويروون من ذلك البيت المشهور

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وفى لغة تميم ينصبون تمييز «كم» الخبرية مفردا ، ولغةُ غيرهم وجوبُ جرِّه وجوازُ إفراده وجَمْعِه ، فيقال : كم درهمٍ عندك ، وكم عبيدٍ ملكتَ ! وتميم يقولون : كم درهما ، وكم عبدا !

فى لغة الحجازيين ينصب الخبر بعد «ما» النافية نحو : ماهذا بشرا ، وتميم يرفعونه .

فى لغة أهل العالية ينصبون الخبر بعد «إن» النافية ، سُمِع من بعضهم : إنْ أحدٌ خيراً مِنْ أحدٍ إلا بالعافية .

الحجازيون ينصبون خبر ليس مطلقاً ، وبنو تميم يرفعونه إذا اقترن بإلا ؛ فيقول الحجازيون : ليس الطيبُ إلا المسكَ ، وبنو تميم : إلا المسكُ .

فى لغة بنى أسد يصرفون مالا ينصرف فيما عِلَّةُ مَنْعِه الوَصْفيَّةُ وزيادةُ النون ؛ فيقولون : لست بسكرانٍ ، ويُلحقون مؤنَّثه التاء ، فيقولون : سكرانة .

فى لغة ربيعةَ وغَنْمٍ ، يَبْنون «مع» الظرفية على السكون ، فيقولون : ذهبتُ معْهُ ، وإذا وَلِيَها ساكنٌ يكسرونها للتخلص من التقاء الساكنين ، فيقولون : ذهبتُ معِ الرجل . وغَنْمٌ : حيٌّ من تغلب بن وائل .

فى لغة بنى قيس بن ثعلبة يعربون «لدُن» الظرفيةَ ، وعلى لغتهم قرئ : «من لَدُنِهِ علما» .

الحجازيون يبنون الأعلام التى على وزن فعال : كحزام ، وقطام ، على الكسر فى كل حالات الإعراب ؛ وتميم تعربها مالم يكن آخرها راء وتمنعها

من الصرف للعلمية والعَدْل : فإذا كان آخرها راء كوَبَار « قبيلة » وظَفَار « مدينة » فَهم فيها كالحجازيين .

فى لغة هذيل أو « عقيل » يعربون « الّذين » من أسماء الموصول إعرابَ جمع المذكر السالم ، قال شاعرهم :

نحن الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا   يومَ النُّخَيْـلِ غارَةً مِلْحاحَا

ومن لغة هذيل أيضاً فَتْحُ الياء والواو فى مثل : بَيْضات ، وهَيْآت ، وعَوْرات ، فيقولون : بَيَضات ، وهَيَآت ، وعَوَرات ، والجمهور على إسكانها ؛ وقد وقفنا على أمثلة أخرى نتجاوزها اكتفاء بما قدمناه .

النوع الرابع

وهو يشمل اللغات التى ذكرها العلماء ولم ينسبوها وتكون فى جملتها راجعة إلى تباين المنطق واختلاف اللهجات ، وهذا القسم هو اللغةُ أو أكثرُها ؛ لأن الذين دونوها جمعوا كلّ لغات العرب وجعلوها لغةً جنسية فلم يميزوا منطقاً من منطق ، ولا أفردوا لغة عن لغة ؛ إذ كان ذلك من سبيل خدمة التاريخ اللغوى ، وهم إنما أرادوا بصنيعهم خدمةَ القرآن وعلومهِ ، فلولاه لمضت لغة العرب فى سبيل ما تقدمها ، ولماتت مع أهلها ، وكان مَن يظفر اليوم بحرف منها فقد أحيا شيئاً من التاريخ .

ولو أردنا استغراقَ هذا النوع لخرجْنا بالكتاب عن معناه إلى أن يكون مُعْجَمًا من معاجم اللغة ؛ ولكنا نأتى بشىء من نادره ونقتصر على القليل من غريبه بما يجانس ما قدّمناه ويتحقق به نوعٌ من أنواع الاختلاف اللسانى فى العرب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) إبدالهم أواخر بعض الكلمات المجرورة ياء ، كقولهم فى الثعالب والأرانب والضفادع : الثعالى ، والأرانى ، والضفادى . قال ابن جنى فى سر الصناعة ، وقد أورد قول الشاعر :

لها أشاريرُ من لحم تُتَمِّرُه ... من الثعالى ووخزٌ من أرانيها (١)

لم يمكنه أن يقف الباء فأبدل منها حرفا يمكنه أن يقفه فى موضع الجز وهو الياء . . وليس ذاك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوّض منها الياء .
وقال وقد ذكر قول الآخر :

ومنهلٍ ليس له حوازقُ ... ولِضفادى جَمِّه نقانقُ (٢)

كره أن يسكّن العين « من الضفادع » فى موضع الحركة ، فأبدل منها حرفا يكون ساكناً فى حال الجز وهو الياء .

وفى الصحاح : قد يبدلون بعض الحروف ياء كقولهم فى أمّا (٣) : أيْمَا وفى سادس : سادى ، وفى خامس : خامى . وجاءت لغات الإبدال وكلها غير منسوبة ولا مُسمّاة ، وهى كثيرة ؛ ومنها نوع طريف يعدّ من « لغات اللغويين » لأنهم جمعوه ورتبوه ؛ وهو فى الألفاظ التى يُنطق فيها بلغتين

---

(١) الأشارير : جمع إشرارة ، وهى قطعة من اللحم تقدد للادخار ؛ والتتمير : التجفيف . والبيت للنمر بن تولب اليشكرى من أبيات يصف بها عقابا .

(٢) الحوازق : الجماعات ، والجم : الماء الكثير ، والنقانق : جمع نقنقة ، وهى صوت الضفدع . وهذا البيت عزاه سيبويه لرجل من بنى يشكر . وقيل إنه مما صنعه خلف الأحمر ، فإذا صح ذلك ، فإن هذه اللغة تكون خاصة ببنى يشكر المنسبة هذا البيت والذى قبله إليهم .

(٣) أما هذه هى الشرطية ، وفى لغة تميم وقيس وأسد ينطقون إما التى للتفصيل مثلها ، أى بالفتح ، ويروى لبعض شعرائهم .

يا ليتما أمناشات نعامتها ... أما إلى جنة أما إلى نار

بحيث يؤمَن التصحيف : كالتى تُنطق بالياء والتاء والباء والثاء ؛ والتاء والثاء ونحوْها مما يقع فى حروفه التصحيف ، وهذه الحروف هى :

ب ت ث ج ح خ د ذ

ر ز س ش ص ض ط ظ

ع غ ف ق ك ل ن و

فالنون تشتبه بالتاء والثاء ، والواو تشتبه بالراء ؛ أما سائر الحروف فالاشتباه فيها ظاهر . وعلى أن هذا مما يرجع إلى الخط ويبعد أن يكون العرب أرادوه ، ولكن اللغويين وُفِّقُوا فى عدّة من لغات الإبدال ، ومن أمثلته : الثَّرَى والبرى : بمعنى التراب ، وثَجّ الجريح ونَجّ : سال دمُه ، وفاح الطِّيب وفاخ ، وهلمَّ جرا . . .

(٢) من العرب من يجعل الكاف جيما ، فيقول مثلًا : الجَعْبة ، فى « الكعبة » وبعضهم ينطق بالتاء طاء : كأفْلِطْنى ، فى « أفلتنى » قال الخليل : وهى لغة تميمية قبيحة [١] .

(٣) نقل صاحب المخصص فى « باب ما يجىء مَقُولًا بحرفين وليس بدلا » أن بعض العرب يقول . أردْتُ عَنْ تَفعل كذا ، وبعضهم يقول . لأنّى ، فى « لَعَلِّى » وقال فى موضع آخر . وفى « لعل » لغات يقولها بعض العرب

(١) وهى فى لغة سفلة العوام فى مصر أيضا ، وتطرد فى كل تاء : كما يبدلون الدال ضادا . ومن اللغات التميمية القبيحة ما نقله ابن خالويه من أنهم يقولون : الحمدِلله - بكسر الدال - كما تقولها العامة ، قال : ولا خير فيها ! وذكر أيضا فى « كتاب ليس » فى دخول ألف الوصل على المتحرك : أن عبد القيس يقولون : إسل زيدا فى « اسأل » وأن العرب تقول زيد الأحمر ، والحمر - بفتح الحاء والميم - ولحمر - بفتح اللام وتسكين الحاء وفتح الميم - ثلاث لغات ، وكلها فى العامية أيضا .

دون بعض ، وهى : لعلَّ ، لعلنى ، علَّ ، علّنى ، لَعنِّى ، لَغنِّى ؛ وأنشد للفرزدق :

هلَ انتمْ عائجون بنـا لَعنَّا ٭ نَرى العرصاتِ أو أثرَ الخِيامِ

وقال أبو النجم .

٭ أغْدُ لَعلَّنا فى الرِّهان نُرْسِله ٭

يريد « لعلنا » وبعضهم يقول : لأنّى ؛ وبعضهم : لاَنّى ، وبعضهم : لَوَنّى ؛ وقال رجل : مَن يدعو إلىّ المرأةَ الضالة ؟ فقال أعرابى : لوَنَّ عليها خماراً أسود ؛ يريد : لعل عليها ؛ وممـا وقفنا عليه من لغاتها ولم يذكره فى المخصص : رَعَنَ ورعَن وعنّ وأنّ ولَـعَاء ، بالمد ، ومنه قول الشاعر :

لَـعَاء الله فضَّلكم علينْا ٭ بشىء أنّ أمَّكمُ شَرِيح

وتروى فى « لعل » لغة بكسر اللام — لِعلّ — ؛ وقد أسلفنا أن لغة عقيل الجر بلعل (*) وهو ممـا عزاه إليهم أبو زيد ، وغيره يقول إن ذلك فى لغة بعض العرب .

وممـا أورده فى هذا الباب : قرأ فما تلعثم ، وبعضهم يقول : تَلعْزَم . وتَضيَّفَت الشمسُ للغروب ، وتَصيَّفت ، قال : ومنه اشتقاق الصيف .

(٤) وفى المخصص أيضاً عن السِّكيت فى « لغات : عند » تقول : هو عِندى ، وعُندى ، وعَندى ؛ ومنه أيضاً « لدن » فيه ثمـانى لغات ، وهى : لَدُن ، ولُدُن ، ولدَى ، ولَدُ ، ولَدْن ، ولُدْن ، ولَدْ ، ولدّى ؛ ومنه أيضاً فى « الذى » لغات : الذى بإثبات اليـاء ، واللّذِ ، واللّذْ ، واللذىّ ؛ وفى التثنية اللذانِ ، واللذانّ ، واللذا ؛ وفى الجمع : الذى والذون واللاءون ، واللاءوا ، واللائى — بإثبات الياء فى كل حال — والأولَى ؛ وللمؤنث : اللائى ، واللاء

(*) قلت : لم يسبق هذا القول ، فلعله سهو من المؤلف .

واللاتى ، واللَّتِ ، واللَّتْ ، واللتان ، واللتا ، واللتانّ ؛ وجمع التى : اللاتى :
واللات ، واللواتى ، واللوات ، واللّوا ، واللاء ، واللّاتِ .

ومن لغات « هو وهى » : هُوْ ، وهىْ — بالسكون — وهُوّ ، وهِىّ
قال بعضهم :

وإن لسانى شهْدَة يُشْتَفَى بها ° وهُوّ على من صَبَّهُ اللهُ علقمُ

وتُحكى فيهما لغةٌ رابعة ، وهى أن تحذف الواو والياء وتبقى الهاء
متحركةً فتقول : هُ ، هِ .

ومن لغات « لا جَرَمَ » على ماروواه الكوفيون : لا جرَ ، ولا ذا جرم ،
ولا ذا جر ، ولا إن ذا جرم ؛ ولا عِنّ ذا جرم .

ومن لغات « نعم ، حرف الإيجاب » : نَعِم ، ونِعِم ، ونَحَم ، بإبدال
العين حاء كما أبدلت الحاء من « حتى » عينا فى لحفحة هذيل فقيل : عَتّى ،
كما مر فى موضعه .

(٥) بعض العرب يبدل هاء التأنيث تاء فى الوقف ، فيقول : هذه أَمَتْ ،
« فى أَمَهْ » ، وسُمع بعضُهم يقول : يا أهلَ سورةِ البقرَتْ ، فقال مُجيب :
ما أحفَظ منها ولا آيَتْ ! ويؤخذ مما ذكره ابن فارس فى فقه اللغة أن
هذه اللهجة كانت من اللغات المسماة المنسوبة إلى أصحابها فى القرن الرابع ،
ولكنا لم نقف على نسبتها : ونقتصر من ذلك على هـذا القدر فإنه كفاء
الحاجة فيما نحن بصدد منه .

النوع الخامس

وهو ما يروونه على أنه لغة فى الكلام أو لثغة من المتكلم ، كالألفاظ
التى وردت بالراء والغين ، أو بالراء واللام ، أو بالزاى والذال ، أو بالسين

والثاء ، أو بالشين والسين ؛ فكل ذلك مما يشك فيه الرواة ، لا يجزمون بأنه لغة فرد أو لغة قبيلة ، وقد قال الأنبارى فى شرح المقامات يذكر أنواع اللثغة فى منطقهم : اللثغة تكون فى السين ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والراء ؛ وقد تكون فى الشين . فاللثغة فى السين أن تبدل ثاء ، وفى القاف أن تبدل طاء ، وربما أبدلت كافاً ؛ وفى الكاف أن تبدل همزة ، وفى اللام أن تبدل ياء ، وربما جعلها بعضُهم كافاً ؛ وأما اللثغة فى الراء فإنها تكون فى ستة أحرف : «ع غ ى د ل ط» ، وذكر أبو حاتم أنها تكون فى الهمزة . اه

قلنا : وليس ماذكره أبو حاتم بغريب ، فقد رأينا فى «بغية الوعاة» فى ترجمة ركن الدين بن القَويع النحوى المتوفى سنة ٧٣٨ أنه كان يلثغ بالراء همزة .

وبعضهم يلثغ فى اللام فيجعلها تاء ، ويسمونه الأرَتّ ؛ أما النطق بالحاء هاء فيسمونه هَهَّة ، كقول صاحب الصحاح : اللَّهسُ لغةٌ فى اللَّحْس ، أو هَهَّة .

———

عيوب المنطق العربى

وقد رأينا توفية لفائدة هذا الفصل أن نذكر عيوب المنطق بأسمائها ، وهى :

(التمتمة) ويقال لصاحبها : التمتام ، وذلك إذا تعتع فى التاء ، فإذا تردد فى الفاء فتلك :

(الفأفأة) وصاحبها فأفاء .

(والعقلة) وهى التواء اللسان عند الكلام .

(والحبسة) تعذر النطق ولم يبلغ المتكلم حد الفأفاء ولا التمتام ، ويقال إنها تعرض فى أول الكلام فإذا مر فيه انقطعت .

(واللفف) إدخال بعض الكلام فى بعض .

(والرتّة) إيصال بعض الكلام ببعض دون إفادة ، وقد تقدم لها معنى آخر فى اللثغة .

(والغمغمة) أن يسمع الصوتُ ولا يبين لك تقطيعَ الحروف ولا تَفهم معناه

(والطمطمة) أن يكون الكلام شبيها بكلام العجم ؛ وقيل هى إبدال الطاء تاء لأنهما من مخرج واحد ، نحو السُّلْتان فى « السلطان »

(واللُّكنة) وهى إدخال بعض حروف العجم فى بعض حروف العرب ، ومنها قولهم : فلان يرتضخُ لكنةً فارسية . وعدُّوا منها إبدالَ الهاء حاء ، والعينِ همزة .

(والغنة) وهى أن يشرب الصوت الخيشوم ، ثم هى عيب إذا جاءت فى غير حروفها .

(والخنة) ضرب منها .

(والترخيم) حذف بعض الكلمة لتعذر النطق به .

(اللثغة) وقد تقدم الكلام عليها ، غير أنا رأينا فيها كلاما حسنا لبعضهم قال : وتكون فى أربعة حروف (ق س ر ل) فالتى تعرض للقاف يجعلها صاحبها طاء ، فيقول : «طُلْتُ» فى قلت » ، ومنهم من يبدلها كافا . وأما السين فتبدل ثاء . والتى تعرض فى الراء أربعة أحرف : منهم من يجعلها غينا ، ومنهم عينا ، ومنهم ياء ، ومنهم زايا ؛ فينطقون لفظ «عَمْرو» على أنواع اللثغة هكذا : «عَمْغ ، وعَمْع ، وعَمْى ، وعَمْز» . وأما التى تعرض فى اللام فإن من أهلها من يبدلها ياء ، ومنهم من يجعلها كافا وهى لغة قبيحة . اه

ولا حاجة بنا لإيراد الأمثلة من ذلك جميعه ؛ فإنما أردنا بيان نوع من أنواع الاختلاف الطبيعى فى لهجاتهم ، وذكر هذه الحروف التى تغير شيئا من هيئة المنطق ، حتى نُقَفِّى بذلك على ما أوردناه ، ونُوَفِّى الفائدة مما أردناه .

تنبيه

ولا يفوتنا أن ننبه القراء إلى أن أنواع الاختلاف التى بسطناها لاتزال متحققة فى اللهجات العامية المعروفة اليوم فى مصر والشام والعراق وسائر الأقطار التى يتكلم أهلها الفصيح البلدى أو العربية المطلقة ، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا الاختلاف لم يأت عبثا ، بل هو طبيعة الاختلاف

بين العرب الأولين الذين استوطنوا البلاد أيام الفتوح تخرج من أصلابهم هؤلاء المتأخرون ؛ ومن لم يَمُتّ إليهم بنسب كان منهم بسبب من الولاء والمخالطة ونحو ذلك . وعلى هذا يكون ما تصيبه فى لهجات العوام بما يوافق لغات العرب ليس إلا نسباً لفظيا يدل على ما وراءه من النسب التاريخى بين طوائف العوام وقبائل العرب ..

نعم إن اللغة ميراث تاريخى ، ولكنها كذلك فى الجملة ، فيقال إن لغة أمة متفرعة تدل على تحقيق النسبة التاريخية بينها وبين أمة اللغة نفسها ، ولكن من الخطإ الواضح أن يقال إن نسب المفردات فى الكلام يرتبط بنسب الأفراد فى المتكلمين ؛ فإذا رأيت أهل مصر جميعاً يقولون : مَشَالله فى « ما شاء الله » ، فلا يدل ذلك على أنهم من بقايا عرب الشَّحر وعمان الذين يحذفون بعض الحروف اللينة ، وهى اللخلخانية كما مر فى موضعه ، وإذا رأيت كثيرين من أهل البحيرة والغربية يقولون : أَحْمَا فى « أحمد » : وتَاكُوا « فى تأكل » . والبَصَا « فى البصل » ، فذلك لا يدل على أنهم من عرب طيئ الذين يقطعون اللفظ قبل تمامه ، وهى القُطعة كما بيناه .

ولو ذهبنا نعارض كل ما كان من هذا القبيل بالمأثور من لهجات العرب على أن نحقق نسبة هذا الميراث المنطق إلى قبائلهم ، لتقحمنا خطة من الغيب ، ولأوشكنا أن نضع علماً كله جهل ، وإن كان هذا البحث مما يُهج للنظر سُبُلا من الكلام ويفتّق للذهن أموراً من الجدل ، بيد أنه التاريخ المزور ، والشهادة الظنية على حق اليقين .

والصحيح أن الألسنة هى الألسنة فى كل زمان ، وما جرى عليه العرب فى لغتهم جرت عليه العامة فى لغتها ؛ فهم يتصرفون فى المنطق تصرف

المتمكن المستقل ، لأن العامية لا ترجع إلى قاعدة مضبوطة ، ولا هى من اللغات المكتوبة فتقف عند حد محدود ؛ ولكنهم يَلْوُون بها ألسنتهم على ما يصرّفها من الأسباب الخلقية ، ثم ما تُقوِّم عليه من أحوال المجتمع بين موروث ومكتسب ؛ ولسنا ننكر ألبتة أن التقليد قد فعل فى اللغة العامية ما فعله فى العربية قبلها ، بل كان أهل الأمصار فى صدر الإسلام - وهم أصل العامية - يتكلمون على لغة النازلين فيهم من البدو ، كما كان العرب النازلون بقرب السُّبل ومجامع الأسواق يتكلمون على لغة من يليهم من العامة . واللغة لا تُخلَق على لسان أحد ، بل لا بد من التقليد والمحاكاة ؛ ولكننا ننكر نسبة الناطقين إلى قبائل من العرب تُوافقها فى هيآت المنطق ، بعد أن تصرف أهل الأمصار فى اشتقاق اللغة كما تصرّف العرب ، وأخذوها بالتقليد والمحاكاة عن كل شفة ، وكان لهم فى سياستها استقلال أوسعُ بكثير مما كان العرب .

ونحن نذكر هنا كلمة واحدة صح نقلها عن العامية أول عهدها فى الشام ، ثم هى لا تزال دائرة إلى اليوم فى العامى والفصيح . وهى لفظة « عليه » فقد نقل صاحبُ « الأغانى » كلمة من الشعر العامى فى دمشق زمن الوليد بن عبد الملك جاءت فيها هذه الكلمة « وَيْلى عَلوه » وهى تنطق كحرف (O) وينطقونها اليوم فى الشام « عَلَاه » وقد مرت هذه اللغة عن العرب ، وفى الفصيح « عَلَيْه » وفى اللهجات المصرية الغالبة « عَلَيْهْ » و « عَلايَهْ » و « عَلِيَهْ » و « عَلِيهْ » بالإمالة كحرف (E) و « عَلِيه » بغيرها كحرف (I) وذلك أكثر ما يمكن أن تدار عليه اللفظة ؛ فإذا استطعنا تحقيق نسبة هذا المنطق إلى قبائل معينة فهل تحقق بها نسبة الناطقين أيضا ؟ هذا ما لا جواب عليه إلا أنه لا جواب له ؛ والتاريخ وإن كان من الكلام غير أنه ليس كلُّ الكلام من التاريخ .

البقايا الأثرية فى اللغة

الألفاظ فى كل لغة من اللغات إنما هى أدوات الحياة الذهنية الخاصة بالنفس ، كما أن مدلولاتها أدوات الحياة المادية الخاصة بالحواس ؛ فالذهن يشبه أن يكون فى علم الحياة كتابا موضحا بالرسوم : يقرر الحقيقة ويمثّلها ويُداخلها بين أجزائها ، ولكنه لا يعطيها ؛ فقد تعلم لذة الطعام إذا كنت جائعا وتتصوره أقربَ من فَوْت ما بين اليد إلى الفم ، وتتخيل منه كلَّ ما تشتهى النفس ، بل قد تجد طعمه ورائحته إذا كنت شاعرا دقيقَ موضع الاتصال بين الحواس الظاهرة والباطنة ؛ ولكن تلك المائدةَ الذهنية على كثرة ما وَسِعت وطِيبِ ما احتوت ، لا تعدل عندك لقمةً واحدة تُلَجْلِج الفكين !

فالألفاظ مقصّرة دائما عن بيان معانيها بيانا يطابق نوع الخَلق ويوافق حالة الوجود ، فإذا قيل أمامك : جاء زيد ، وكنت لا تعرف مَن زيدٌ هذا ، لم تعدُ أن تتمثل رجلاً من الرجال ، ولكنك إذا عرفته تمثلتَ نوعا من الخَلق متميزا بحالة خاصة من أحوال الوجود ؛ ومن هنا كان التاريخ ـ الذى هو بيان نفسى محض لا يؤدَّى إلا بالألفاظ ـ من المعانى الكلية المبهمة التى لا تثبت على قياس واحد من الحقيقة ، بل لابد فيها من الزيادة والنقص ، لأن مرجعها إلى التصور ، وهو مجموع ظلالٍ متقلّبة على النفس .

ومن التاريخ ما لا يقتصر الإبهامُ على مدلوله فقط ، ولكن يتناول الألفاظَ الدالة أيضا ، وذلك لأن صورته الذهنية تكون فى مجموعها ملفقة ، غير مضبوطة على قياس مألوف من حياة المتكلم ؛ فإذا أصاب تلك الألفاظَ لم يجد لها فى ذهنه رسما معينا ، لأنها أطلالٌ زمنية ؛ وأكثر ما يكون ذلك

فى العادات والمصطلحات اللغوية التى تتغير بتغير الأزمان والأقوام ، فإذا انقرض أهلها انقرضت معهم وبقيت ألفاظها فى اللغة مبهمة فى ذاتها ، حتى إذا أُلحقت بالشرح التاريخى أو اللغوى الذى يكشف غموضها ويزيل إبهامها دخلت فى الحياة الذهنية ، ولكنها تبقى مع ذلك بالنسبة لانقطاعها من الوجود بقايا أثرية فى اللغة [١] .

ولو ذهبنا إلى المعارضة بين ألفاظ الحياة العربية الأولى وما اختصت به من المعانى ، وبين هذه الحياة الحضرية ومستحدثاتها ، لرأينا قسما كبيراً من اللغة يتنزل منها منزلة البقايا الأثرية ، لأننا لا نحتاجه ولا هو مما يعد فضلا عن الحاجة فينتظر به وقتها ؛ وذلك كأسماء الإبل وصفاتها الكثيرة ، وكأسماء كثيرٍ من الحشرات وما جاءت به اللغات المتعددة ، وهو كثير تطفح به معاجم اللغة ؛ ولقد نرى أن ذلك مما يصح أن يسمى « لاتينَ العربية » قياسا على اللغة اللاتينية التى لا يستعملها الأوربيون ولكن يشتقون منها أسماء المصطلحات التى تمس إليها الحاجة فيما يستحدثون من أمورهم ؛ لولا أن « لاتيننا العربى » يحتاج منا إلى عربية تلائمه ؛ فإن استحياء الماضى لا يكون إلا بالملاءمة بينه وبين روح الحاضر .

ولسنا إلى ذلك نذهب ، فهو بجملته لا يخرج عما يسمونه وحشيا [٢] أو

(١) سنشير إلى هذا المعنى بمزيد من البيان عند الكلام على خشونة الشعر الجاهلى متى انتهينا إليه .

(٢) قال ابن رشيق : إذا كانت الكلمة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز والأعرابى القح ، فتلك وحشية .

غريبا [١] أو حوشيا [٢] ، وإنما نريد بالبقايا الأثرية ما أراده علماء اللغة أنفسهم حين جمعوها ، فإنهم عدُّوا من اللغات : منكَرا ، ومتروكا ، ومُماتا ؛ فالمنكر : ما لايعرفه بعض أئمة اللغة لكونه مهمل الاستعمال فى العرب إلا قليلا ؛ وهو دون الضعيف الذى ينحط عن درجة الفصيح : كقول بعض أهل الحجاز : ذَأَى يَذْأَى ، وهى فى لغة أهل نجد : ذوى يذوى ، وعليها الاستعمال والمتروك : ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيرُه ، وهذا ما سميناه آنفا « بالمصطلحات اللغوية » : كالغزَّين فى بعض تلك اللغات المتروكة : أى الشدقين ، واحدهما غزّ . والبُعقوط والبُلقوط : أى القصير ، ونحو ذلك . والمُمات : ما أُميت استعماله : كأسماء الأيام والشهور فى اللغة الأولى على ما زعموا ، وقد ذكرها صاحب الجمهرة ، وهى هذه :

السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
شِيار	أول	أهون وأوهد	جُبار	دُبار	مونس	عَروبة

وأسماء الشهور

المحرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الآخر	جمادى الأولى	جمادى الآخرة
المؤتمر	ناجر	خوان	وبصان	الحنين	ربى

(١) تتفاوت درجات الغريب بمقدار العناية بحفظه ، حتى يبلغ أحياناً أن لايعد غريباً إلا ماذهب معناه وشاهده من العلم : فقد كان إمام اللغة فى عصره محمد بن على الأنصارى الأندلسى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٨٤ يقول : أعرف اللغة على قسمين : قسم أعرف معناها وشاهدها ، وقسم أعرف كيف أنطق بها فقط . وسنذكر أشياء من عنايتهم بالغريب وحفظه فى باب الرواية .

(٢) نسبة إلى الحوش : وهى بقايا إبل وبار التى ذكرناها فى أصل العرب ، والمراد أن ذلك غريب نادر .

رجب	شعبان	رمضان	شوال	ذو القعدة	ذو الحجة
الأصم	عاذل	ناتق	وعل	ورنة	برك[1]

ومن المُمات عندهم لغاتٌ فى التصريف : كقول الكسائى : محبوب ، مِن حَبَبْت ، وكأنها لغة قد ماتت ، كما قيل : دِمت أدوم ، ومِتّ أموت ، وكان الأصل أن يقال أماتُ وأدامُ(*) فى المستقبل ـ المضارع ـ إلا أنها قد تركت . ومن ذلك « ليس » الفعل الناقص ؛ فإن بعضهم يظن مضارعه وأمره من الأفعال المُمات ؛ ومما عدوه متروكا من أسماء العادة العربية لزوال معانيه فى الإسلام : المِرباع : وهو ربع الغنيمة ، وكان خاصًّا بالرئيس ، ثم صار فى الإسلام ، الخمس . والنَّشيطة : وهى أن ينشط(**) الرئيس عند قسمة المتاع الشىء النفيس يراه ، إذا استحلاه . والفُضول : وهى فضول المقاسم كالشىء إذا قُسم وفضلت فضلة منه : كاللؤلؤة والسيف والدرع والبيضة والجارية ؛ فكان ذلك من قسم الرئيس . وقد جمع هذه العادات كلَّها ابن غنمة الضبى فى مرثيته لبسطام بن قيس إذ يقول :

لك المرباعُ منها والصفايا * وحُكمُك والنشيطةُ والفضولُ

---

(١) ينسب ابن الكلبي ربى وحنيناً إلى عاد ، ويجعل الاسمين من لغتهما . . . وقال الفراء فى كتاب الأيام والليالى : خوان ، من العرب من يشدده ومنهم من يخففه « ومنهم من يلفظه بالحاء » ، ووبصان ، منهم من يقول : بوصان ، ومنهم من يقول : بصان والحنين ، منهم من يفتح حاءه ومنهم من يضمها . قال : وجمادى الآخرة يسمى ورنة ساكن الراء ، ومنهم من يقول : رنة كزنة « وقد تقدم أن ورنة لذى الفعدة ، والفراء يسميه : هواعا » . وفى هذه الأسماء واشتقاق بعضها كلام كثير وقفنا عليه فى كتب مختلفة ، ولا حاجة لنا به فى هذا الموضع .

(*) قلت : كما يقال فى مضارع خاف : أخاف .

(**) قلت : ينشط : يأخذ لنفسه اختلاساً .

أما الصفايا فبقيت فى الإسلام ، وخص بها النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه اصطفى فى بعض غزواته من المغنم أشياء : كالسيف اللهذم ، والفرس العتيق ، والدرع الحصينة ، والشيء النادر ؛ وذلك يسمى الصَّفِىّ ، قالوا : وقد زال هذا الاسم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .

والمُمات من أسماء العادات شيء كثير يستجرُّ الكلام إلى قسم من تاريخ العرب لا يسعه هذا الموضع ؛ فقد كانوا أهل مُغاورات وإغرام بالمعاقرة والمياسرة ونحوها ، ولكل ذلك أسماء وصفات ، فنجتزئ بما ذكرناه ، ولكن لابد من التنبيه على شيء دقيق من هذا الباب ، وذلك أنا لو تدبرنا الكلام الذى نستعمله لرأينا أشياء كانت من عادات العرب الخاصة بها ثم نقلتْها الحضارة إلى معنى يناسبها بعد أن انتزعتْ منها الأصل التاريخى ، فمن ذلك أن الواحد يقول : نحن فعلنا ، وليس معه غيره ، فلا يظنُّ إلا أنه أراد تعظيم نفسه ، وأنه ليس لهذا الاستعمال من أصل تاريخى فى الكلام . وإنما الأصل أن العرب كانوا قبائل وجماعات ، فكان الرئيس الذى له أتباع يغضبون لغضبه ويرضون لرضاه ويتداعون لأمله ، كأنهم أجزاء من شخصه ، يقول : أمرنا ، ونهينا ، وغضبنا ، ورضينا لعلمه بأنه إذا فعل شيئا فعله تُبَّاعه لا يخذلونه ولا يخالفونه ، ثم كثرة استعمال العرب لهذا الجمع ملحوظة فيه تلك الدلالة ، ثم استفاض فى الكلام حتى صار الواحد من عامة الناس يقول وحده : قمنا ، وقعدنا ، لا يريد إلا المعنى الحضرى المصنوع ، وهو التعظيم الحقير ...

نموّ العربيــــة

وطرق الوضــــع فيها

العربية أوسع اللغـات مدى ، وأغزرهن مادّة ، وأوفاهن بالحاجة الحقيقية من معنى اللغـة ؛ لكثرة أبنيتها ، وتعدد صيغها ، ومرونتها على الاشتقاق ، وانفساحها من ذلك إلى ما يستغرق اللغات بجملتها ، مع أنها أقل هذه اللغات أوضاعا ، حتى إن المستعمل منها لا يتجاوز ستة آلاف تركيب ، وإذا رددت الثلاثى منه وما فوقه إلى التركيب الثنائى ، لم يكد يزيد ما يخرج منه على ثلاثمائة لفظة ، هى أصل الأوضاع وسائرُ التراكيب المستعملة متفرع عنها ، كما تفرعت سائر مواد اللغة عن هذه التراكيب بالاشتقاق ، وهى فى الجملة لا تقل عن ثمانين ألف مادة : عدة ما اشتمل عليه معجم لسان العرب .

وظاهر أن اللغة لم تترام إلى هذا الاتساع إلا بعد أن قلبت على وجوه كثيرة فى الاستعمال ، وأديرت على مناحى مختلفة من الوضع ؛ بما فى أصل تكوينها من الحياة النامية التى تكافئ حياة أهلها وتمادُّ أزمنتَها مهما كثرت أغراض هذه الحياة واستفاضت معانيها واستبحرت فى مذاهب العمران ؛ فهى فى الكفاية سواء يوم كانت لغةَ الطبيعة البدوية الخشنة لا تُلقِيها إلا على ألسنة البدو الذين هم الجزء المتكلم من تلك الطبيعة الصامتة ، ويوم صارت لغةَ الحياة المنبسطة تُصَرِّفها الألسنة والأقلام فى مناحىَ من العلوم والآداب والصناعات التى قام بها التمدن الإسلامى . وإنّ صمتَ الطبيعةِ البدوية إنما هو فى حقيقة الاعتبار جزء متمّم فى المعنى لِلغة أهلها ، كما أن

حركة العمران إنما هى حركة العمل فى مصنع اللغة . وليس يخفى أن حياة اللغة وموتها أمران يُؤخَذان بالاعتبار ؛ فإن اللغة الحية هى التى تكون مشايعة بأوضاعها لكل ما يجدُّ من مستحدثات الحياة ، فكلما خلَتْ ألفاظها المتداولة بين أهلها مما يصوِّر معنى جديدا أو يؤدى غرضا حادثا ، لم تعقم أوضاعُها بما ينتج هذا اللفظ الجديد ويسدُّ هذه الخلةَ الطارئة ؛ فهى بذلك فيما تأخذ وتدع كأنها تتنفس ، والتنفسُ أولُ صفات الحياة .

ولكن اللغة التى تُرمَى بأنها فى سبيل اللغات الميتة ، لا يزال يطرأ عليها النقص كلما زادت مستحدثات الحياة ؛ لوقوفها عند حد من الوضع محدود ، وقعودها بكل طريق تُدفع إليه من طرق التعبير ، فلا يبرح أهلها يتناولون من غيرها ، ويزيدون نقصها ؛ حتى تصبح بهذه المداخلة لغةً جديدة من عمل الزمن ، وكأن أصلها بقيةٌ من أهلها ، وأهلَها بقيةٌ من أصلها ؛ لفقدان المميزات الجنسية التى أخص دلائلها اللغة .

وقد عرّفوا الحيّ بأنه الكائن الذى ينمو من باطنه : فإذا كان فى اللغة ما يساعد على نموها المستمر مع بقائها متميزة فى نفسها — بحيث تحيل كل ما يُداخلها من ألفاظ اللغات الأخرى إلى أوضاعها الخاصة بها والمقوِّمة لهيئتها ، فلا تتحيَّفها الزيادة الطارئة عليها مهما بلغت ، ولا تُخرجها من حيزها إلى مضطَرَبٍ لا تثبت لها فيه الجنسية ولا ينطبق عليها وصف الاستقلال — وإلا فتلك هى اللغة التى أحقُّ ما تُوصف به أنها سائلةٌ فى طرق الكلام ، وأن أهلها صعاليك فى طرق التاريخ !

والعربية قد غَنِيتْ بأوضاعها حتى كأنها خُلقت لتُهاد الزمن ، وفيها من أسباب النمو ما يحفظ عليها شبابَ الدهر ، غير أنهُ قد أصابها ما أصاب أهلها

من تبدد الكلمة واضطراب الأمر ووهن الاستقلال وتمزق المجتمع ، فأصبحت بعدهم كأنها محكومةٌ بقوةٍ خفية لا يُعرف ماهى ولا يظهر منها إلا أثرها الذى تتبينه فيما لحق اللغة من الضعف وما رهِقَها من العجز ، وفى جمودها على حال واحدة كأنها مقبورة فى كتبها منذ تراجع التمدن الإسلامى أيام العباسيين إلى قريب من هذه الغاية .

ومتى كانت اللغة صورة الأمة فإن كل ما يعتَور هذه يتصل أثره بتلك ضرورة . ولذلك بقيت العربية فى نفسها على مرونتها الأولى حتى يُتاحَ لها أقوامٌ كأولئك الأقوام ، وتُقَيَّضَ لها أقلامٌ كتلك الأقلام .

وليس من غرضنا أن نفيض هنا فى هذه المعانى ، وإنما زيد لنبين أنواع النمو فى هذه اللغة . والطرقَ التى جرت عليها فى الوضع ؛ إذ لولا ذلك ماخَطَت اللغةُ فى التاريخ خطوة واحدة .

طرق الوضع

وأنت إذا تدبرت المأثورَ من ألفاظ اللغة ، وجدته فى الجملة لا يخلو من ثلاث : إما أن يكون مرتَجلاً أو مشتقًّا ، أو منقولا على وجه من وجوه المجاز ؛ وهذه الثلاث هى طرق الوضع التى تقلبت عليها اللغة ، وهى تشبه أدوار الخلقة الكاملة ، فإنها ثلاثة أيضا : التركيب ، والقوة والجمال ؛ فالمجاز جمال اللغة ، والاشتقاق قوتها ، والارتجال تركيب الخلقة فيها ؛ ويندر أن تجد ذلك كله فى لغة من اللغات على مقدار ما تجده فى العربية ؛ فلا جرم كانت حَرِيّةً بأن تكون مناطَ الإعجاز ، لأنها الخلقة اللغوية الكاملة .

الارتجال

هو وضع اللفظ ابتداء فى أول أمر اللغة بتقليد الطبيعة كما مر فى موضعه ؛ ولا يمكن أن يحاط بأوائل كلامهم ، وعلى أى مقادير كانوا يضعونها ، غير أنه مما لا شك فيه أنه لم يبق وجه للزيادة على ما ارتجلوه ؛ لتقليبهم صورَ التراكيب المرتَجَلة على كل ما فى آلات الصوت من المقاطع ، بحيث لم يَدعوا منها إلا المُسْتكْرَهَ المبذوء مما يتعتع به اللسان وينبو عنه السمع ولا يكون منه إلا تنكير الأسلوب وتغيير ديباجة اللغة ؛ بيد أن هذا إنما هو فى الارتجال الذى تُرَاعَى فيه النسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له ، كمحاكاة الأصوات والحركات الطبيعية ونحوها ، أما فيما عدا ذلك فإن العرب كانوا يتصرفون فى لغتهم ، فيرتجلون ألفاظا قليلة ليست فيها ولا هى مأخوذة بالاشتقاق ؛ كما يصنع كثير من العامة اليوم ؛ فقد يتفق لأحدهم أن يضع كلمة يرتجلها لمعنى من المعانى على طريق التظرُّف والتملُّح ، فلا تلبث أن تشيع وتصير من أصل اللغة ؛ وكذلك كان يفعل العرب .

قال ابن جنى فيما ينفرد به العربى من اللفظ ولا يُسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه : « إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحتُه ؛ لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشاركه فى سماع ذلك منه أحد ... أو شيئا ارتجله ؛ فإن العربى إذا قويت فصاحتُه وسمت طبيعتُه تصرَّف وارتجل مالم يُسْبَق إليه ، فقد حكى عن رؤْبَة وأبيه [1] ، أنهما كانا يرتجلان ألفاظا

(١) رؤبة بن العجاج هو وأبوه راجزان مشهوران من العرب ، وكان رؤبة خاصة بصيراً باللغة قيما بحوشيها وغريبها ، حتى لا يرون فى التشبيه أن فى معد بن عدنان أفصح منه ؛ وتوفى رؤبة بالبادية سنة ١٤٥ هـ عن سن عالية .

لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها . أما لو جاء ذلك عن مُتّهم أو مَن لم تَرْقَ به فصاحتُه ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه ، فإنه يُرَدُّ ولا يقبل » اهـ

ومهما يكن من ذلك فإن الارتجال أمر مفروغ منه ، لأن تاريخ الشباب كله لا يقع فيه يومٌ واحد من عهد الطفولة .

الاشتقاق

كل ما وُضع من اللغة ارتجالا فإنما وُضع لمناسبة بين الدالّ والمدلول على وجه من الوجوه ؛ ولولا تحقُّق هذه المناسبة ما تأتّى للواضع أن يشتق لفظا من لفظ ، لأن الأصل فى الاشتقاق المناسبةُ فى المعنى والمادة ؛ فلولا اعتيادهم مراعاةَ المناسبة فى الوضع الأول ما تنبهوا إليه فى الوضع الثانى ؛ لأن بعض الأشياء يدعو إلى بعض ، والارتقاء سنّةٌ لا بد فيها من اطراد النسبة .

وعلى هذا أمكنهم أن يجعلوا كل مقطع من المقاطع الثنائية أصلًا فى الدلالة ، ثم يفرّعون عنه بالاشتقاق معانيه الجزئية المختلفة التى ترجع فى أصل الدلالة إليه ؛ فكأن المعانى سلائل مرتبة تنحصر كل طائفة منها تحت جنس معلوم ، على ما قرّروه فى مذهب النشوء والارتقاء . ولا يزال هذا التسلسل متحققاً فى اللغات الساميّة الباقية إلى اليوم ، وهو أظهر فى العربية منه فى أخواتها ؛ حتى ذهب بعض العلماء الذين اسْتَقْرَوْا تراكيبَ اللغة إلى أن هذا الأصل مُستصحَب فى كل تركيب ، بحيث لا يخلو مما يرجعه إليه ولو تأويلا من طريق المجاز ، إلا ما تخلّف عن سلسلته لأمر طارئ على أصل الوضع ، كأن يكون مُبْدَلا من لفظ آخر ، أو مقلوبا عنه ، أو داخلا فى تركيب المادّة من لغة أخرى ؛ لأن العلماء الذين دوّنوا هذه اللغة جمعوها من لغات كثيرة

بعد أن تدخلت هذه اللغات بعضها فى بعض ، لِتَعاوُرِ العربِ ألفاظَها جميعا ؛ نخفى بهذا التداخلِ كثيرٌ من وجوه الوضع الاشتقاقى ؛ وأضاع النقلُ كثيراً من ألفاظ اللغة مما اتصلت به سلسلة أوضاعها فأصبحت بحيث لا يمكن أن يُدَلَّ فيها على تحقق التسلسل إلا باعتبار الأغلب الأعم .

وقد نقلوا عن بعض المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعية حاملة للواضع على أن يضع ؛ وكان بعض من يرى هذا الرأى يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل : مامسمى « إذغاغ » ؟ وهو بالفارسية الحجر ؛ فقال : أجد فيه يبساً شديدا ، وأراه الحجر ...

أما خواص أهل اللغة والعربية فقد كادوا يُطبِقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعانى ؛ وقد عقد لها ابن جنى بابا فى الخصائص سنشير إليه عند الكلام على التمدُّن اللغوى .

وأول من ابتدع القول بأن المعانى سلائلُ مرتبة ، وأن الألفاظ المختلفة تَرِدُ فى الاشتقاق إلى قدْر مشترك ، هو فيلسوف العربية أبو الفتح بن جنى المشار إليه ؛ وكان شيخه أبو على الفارسى يأنس بهذا الرأى قليلا .

أما علماء العربية فقد قالوا إن ذلك ليس متعَمداً فى اللغة ؛ لأن الحروف قليلة وأنواع المعانى المتفاهمة لا تكاد تتناهى ... ولا يُنْكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدةِ المادّة معنى مشتركٌ بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها ، ولكن التحيُّل على ذلك فى جمع مواد التركيب ، كالطلب لعنقاء مغرِب ، وجواب ذلك عندنا ما تقدم الإيماء إليه ، من مداخلة اللغات وتفريط النقَلة ونحو ذلك ، مما لا ينتظم به أمر التاريخ اللفظى فى هذه اللغة .

ولابن جنى فى تحقيق رأيه كلام سابغ الذيل سنشير إليه فى الفصول التالية

أما الكلام على الاشتقاق من حيث هو علمٌ ذو أقسام وحدود ، فهو مبسوط فى مواضعه من كتب الصرف والكتب الأخرى المجرّدة فى هذا العلم ، ولا حاجة بنا إليه ؛ لأنا إنما نريد جهة التاريخ منه وكونَه سبباً من أسباب نموّ اللغة وطريقة من طرق نشأتها .

وقد قلنا فى تحقيق المناسبة بين الألفاظ والمعانى وأن أكثر أهل اللغة والعربية مطبقون على ثبوتها ، لأنها فى الحقيقة ليست إلا توسُّعا فى المناسبة الأولى التى هيأت للواضع أن يضع بالتقليد والمحاكاة . ونحن ذاكرون طرفا مما يثبت تلك المناسبة :

قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ : أنفق الشيء وأنفَدَه أخَوان ، ولو اسْتَقْرَيْتَ الألفاظ وجدت كل ما فاؤه نون وعينُه فاء دالا على معنى الذهاب والخروج .

وقال فى تفسير قوله عز وجل : ﴿أولئك هم المفلحون﴾ : والمفلح (بالحاء والجيم) : الفائز بالمطلوب ، كأنه الذى انفتحت له وجوه الظفر ، وهذا التركيب وما يشاركهُ فى الفاء والعين نحو : فلق وفلَذ وفلَى ، يدل على الشق والفتح . وللزمخشرى عناية بذلك فى مواضع من تفسيره أيضا .

ومن هذه الأمثلة أن تراكيب الهمزة مع الباء تدل على النفور والبعد والانفصال : كأبْ : للسير ، وأبَتَ اليوم . اشتد حرُّه فقطع الناس وفصلهم عن أعمالهم ، وأبدَ الوحش : نفر ، وأبرَ النخل : قطع شيئا منه ، وأبز الظبي : وثب وانطلق ، وأبقَ العبد : فرّ ، وأبلَ : توحش وانفصل عن

الناس ، وأبه عن الشيء : بعد عنه وتنزه ، وأبى الضيم : نفر منه ، وهكذا ،

والألف مع الزاى تدل تراكيبها على الضيق فى الأمر ، يقال : أزر المجلس : إذا ضاق ، وأزق الرجل : ضاق صدره ، وأزل : صار فى ضيق ، وأزم : ضاق عيشه ، وأزى الظل : قلص وضاق .

وتراكيب الباء مع الدال تدل على الابتداء والظهور ، نحو بدأ الشيء وبدا : أى ظهر ، وبدح فلانا بالأمر : أظهره له من دون روِيّة ، وبدح : أظهر التعظيم ، وبدر إليه بكذا : أظهره له ، وبدع أى ابتدأ . وبدخ بالشر : أظهره ، وبده بالأمر بديهة : أى ابتدأ به .

والباء مع الذال تدل تراكيبها على إخراج الشيء ، نحو بَذِيَ : أخرج الفحش فى كلامه ، وبذح وبذل : أعطى فأخرج ماعنده ، وبذج : أخرج شقشقته ، وبذر : أخرج سره أو ماله بغير تقدير ؛ وبذن أقر بما يخفيه فأخرجه .

والباء مع الراء تدل على الظهور ، نحو برأ الله الخلق : أظهره ، وبرت : دَلّ على الشيء فأظهره ؛ وبرج : ظهر . ومنه التبرج . وبرح الخفاء : ظهر وبرخ : زاد فظهر فيه الزيادة . وبرّ : ظهر وبرز كذلك . وبرش : ظهر بياضه . مثله . وبرض الماء : ظهر .

وكذلك الباء مع الزاى . كبزج : أظهر فضائله . وبزح الصيد : خرج . وبزر النبات : خرج بزره . وبزع الغلام : ظهر ظرفه . وبزغت الشمس : طلعت وبزقت مثله وبزل ناب البعير : طلع . وبزن الحق : ظهر . وهلم جرا

ولو استقريت تراكيب اللغة كلها لوجدت مواد كل تركيب ترجع إلى أصل واحد . ولو تأويلا من طريق المجاز . إلا ماتخلف عن سلسلته لأمر

طارئ كما أشرنا إليه فى صدر الكلام ؛ وليس يخفى أن سلسلة الاشتقاق فى كل لفظة إنما هى نسق تاريخى فى تدوين نَسَبِها اللغوى وفروع هذا النسب ؛ وقد بيّنا من قبل أن الرواة أغفلوا كل ما يتعلق بالجهات التاريخية فى اللغة ؛ فلا جرم انثلمت سلاسلُ الاشتقاق وضاع كثير من تلك الأنساب : إلا ماتدل عليه مشابهاتُ الخلقة اللفظية ؛ وهو ما يُعْرَف بالاستقراء كما مثّلنا له آنفاً .

وكذلك ترى فى أكثر صيغ الأمثلة من الفعل والاسم على السواء ؛ فإن القياس ثابتٌ فيها ثبوتاً بيناً : كصيغتى فاعَلَ وتَفاعل ، وكوزن فُعلة فى الأسماء[1] وغير ذلك مما نبهوا على اطراد القياس فيه وأحصوا شواذه ، وهو خارج عن غرضنا فى هذا الكتاب .

ولو أن أحداً عكف على هذه اللغة فتتبع ألفاظها وتَدَبَّرَ وجودَ اشتقاقها وتفقد مواقعها فى كلام العرب ورتب صيغها وأوزانها على ماتقتضيه أغراضها بحيث يستقر كل مثال منها فى نصابه ويردُّ إلى حيّزه — لجاء من

---

(١) «فاعل» تأتى للمشاركة كضارب ، ولتكرار الفعل وموالاة بعضه لبعض كطالبه بدينه ، ولطلب الفعل من طريق المزاولة والعلاج ولازمه التكرار أيضاً : كسابق وقاتل ، لأن هذا طلب كل من المتشاركين الغلبة لنفسه ، ونحو خادع وخاتل ؛ والمشاركة قد تكون بين اثنين ليس فاعل الفعل واحداً منهما : كطارقت النعل ، إذا خصفت عليها نعلا أخرى ، وضاعفت الشئ ، إذا زدت عليه ضعفا آخر .

«وتفاعل» تكون للمشاركة ، كتضارب القوم ، وتكون لوقوع الفعل مكررا : كتهادت المرأة ، ولوقوعه فى مهلة . نحو تكامل وتناهى .

«وفعلة» بضم الفاء تأتى اسما للطائفة المجتمعة : كالحزمة والعصبة ، وللشئ القليل ، أو للبقية من الشئ بعد ذهاب معظمه : كالعقبة لبقية المرق فى القدر ، والنزفة للقليل من الماء ، وتكون لمعنى الشئ يؤخذ بمرة ومن لوازمه الاجتماع والقلة : كاللقمة والجرعة من الماء ، وتكون اسما لما توسط شيئاً فجمعه . كالوصلة والرقعة ، وتكون اسما للافتعال : كالفرقة والحرقة .

ذلك بعلم يكشف عن كثير من أسرار الوضع ، ويهتك عن أستار الحكمة المستكنة فى دقائق هذه اللغة العجيبة التى يزيد فى العجب منها أنها لغة تلك العقولِ الفطرية ، والفطرةُ وإن كانت دائماً تختص بمسحة إلهية ، إلا أنها تكون أصلَ الكمال فى النفس لا نفسَ الكمال . وهذه اللغة يوشك أن يكون أمرها معجزاً على ما رأيت بحيث لا يغلو فى رأينا من يقول إنها بسبيل من الأوضاع الإلهية « فى التوفيق والإلهام » لأن أثر ذلك قد ظهر فى القرآن .

المجاز

وهذا هو الوضع الأخير فى اللغة ؛ ولذا تجد مراعاة المناسبة فيه على أضعف وجوهها ؛ فكأنهم فى الوضع الأول راعوا المناسبة الثابتة التى لا زيادة فيها ، ثم توسعوا فى هذه المناسبة بنوع من التصرف فى الوضع الثانى وهو الاشتقاق ، ثم بلغوا آخر حدودها « المناسبة » فى المجاز ؛ وهذا مما يؤكد أن اللغة كلها حكاية للطبيعة ؛ فإن كان ثَمّ توقيف أو وحْيٌ فيكون فى هداية العقول إلى أسرار هذه الحكاية ، ولا بد فى استكناه منطق الطبيعة من الذهن الشفاف والبصيرة النفّاذة والإلهام الخفى الذى يشبه أن يكون قبَسًا من النور الإلهى يضىء بين العقل والقلب فلا يقع شعاعه على جهة من الطبيعة إلا كشَف منها عن معانى الأسرار الإلهية .

والمراد من المجاز التوسُّعُ فى الحقيقة ، لأن الألفاظ الحقيقية تمضى لسَنَنِها المعروف فلا يبقى ثَمّةَ وجه لتقوية الحقيقة المرادة منها بالاتساع أو التوكيد أو التشبيه ؛ وليس يخفى أن الحقيقة الواحدة تتنوع فى ذاتها إلى

أجزاء متشابهة ، وتتنوع فى معناها أيضا على درجات من الضعف والقوة ، فإذا كان معنى « الكوكب » فى الوضع اللغوى الدلالة على هذا الجرم السماوى الذى يشبه نكتة بيضاء فى رأى العين ، ثم رأيت فى عين الإنسان نكتة بيضاء تغشى سوادها — فقد تجزأت الحقيقة النظرية هنا فى ذاتها فتطلق على بياض العين « النكتة » اسمَ الكوكب مجازا للمناسبة بين الاثنين فى الشكل ؛ وكذلك تقول فى التوكيد « فلان أسد » ، تريد إثبات شجاعته فى النفوس بدرجة متناهية مؤكدة ؛ ثم تقول فى التشبيه : فلان على جناح السفر : أى لا يلبث أن يسافر ، كأنه طائر بسط جناحه فليس إلا أن يطير وإنما مدار ذلك كله على التوسع فى المثال الحسى إذا ضاقت به الحقيقة المألوفة فى التعبير .

ولسنا نخوض هنا فى أنواع المجاز وجهاته وتحقيق القول فى الاستعارة وأقسامها ، فذلك من موضع علم البيان ، بل هو البيان كله على ما قيل ؛ وإنما نتناول الكلام من حيث يتصل بمعنى التاريخ ؛ فالمجاز صنعة حقيقية فى اللغة لا تتهيأ إلا بعد أن يكون العرب قد استكملوا أسباب النهضة الاجتماعية من المخالطة واقتباس بعضهم عن بعض واعتبارهم أنفسهم فى أمر اللغة مجموعاً معنويا ؛ فينصرفون إلى تشقيق الكلام وتتبع أظلال المعانى فى أجزائه ، حتى تتسع لغتهم على نسبة هذا الاجتماع المعنوى ؛ وذلك ما سنُفرد للكلام عليه بابَ التمدن اللغوى .

لا جرم كان للمجاز فى اللغة هذا الأثر الذى بسط منها حتى فاضت أطرافها على المعانى ، وتهيأ فيها من أنواع الوضع وطرق التعبير ما يعد فى اللغات ميراثاً خالداً تستغَلّ منه المعانى فى كل جيل ، ويضمن للغة الثروة

وإن أفلس أهلها ...

والوضع بالمجاز يعتبر اشتقاقا معنويًّا؛ فما لم يتهيأ للعرب أخذُه من طريق الاشتقاق أخذوه بالنقل من طريق المجاز؛ وبذلك وسعوا لغتهم من جهات:

(١) الإكثار من الألفاظ وتعدّد الوضع الواحد تفنّنا فى التعبير، كما تسمى الخوذة بالبيضة وبالتريكة، وهى بيضة النعام بعد أن يخرج منها الفرخ وكتسمية المطر بالسماء، والنبات بالغيث، ونحو ذلك.

(٢) التدرّج إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات، كتسمية البياض فى العين بالكوكب، وغُضروف الأذن بالمحارة؛ والهُنيّة الناشزة فى مقدم الأذن بالوتد، وكقولهم: ذؤابة الرّحل، للجلدة المعلقة على آخره وعنق الإبريق، وساق الشجرة، وإبْط الوادى، ونحو ذلك.

(٣) التدرّج إلى الوضع لتمثيل صور المعانى، كقولهم: نبض البرق، إذا لمع خفيفا، من نبضان العرق: وسَبَحَ الفرس، إذا مد يديه فى الجرى كما يفعل السابح فى الماء: ورنّقت السفينة، إذا دارت فى موضع واحد لاتمضى من ترنيق الطائر، وهو أن يخفق بجناحه ويرفرف ولا يطير.

(٤) الرمز إلى حقائق المعانى، كقولهم: سافر ولا ظَهْر له، أى ولا دابة يركب ظهرها: وفلان يملك كذا رقبة، أى عبدا: وقطع الأمير اللص، أى قطع يده: وبزلتُ الخمر، أى ثقبت دنها، وهلم جرا.

وهذه الجهات الأربع الأصلية تجمع أنواع المجاز وكل ما يحمل على هذه الأنواع، ثم هى معان تشبه أن تكون تاريخية فى حركة النمو والاتساع من هذه اللغة، ولذلك استخرجناها وعدلنا إليها عن تقسيم علماء البيان، فإن

لهم فى بحث المجاز كلامًا مستفيضاً مضطربا لا يؤخذ منه شىء يلتحق بغرضنا فى هذا التاريخ .

وقد رأينا أن ننقل مادة من مواد اللغة تمثل هذا الوضع . وكيف اتسعت به اللغة حتى قَلَّب المعنى الواحدُ على صور كثيرة ، وهى مما نقله بعض اللغويين مثالا لما نحن بسبيله ؛ ومثل هذه المادة كثير فى اللغة تطفح به معاجمها ، وإنما خصها بالذكر لسعة التصرف فيها ووضوح المآخذ ، وهى مادة « ك ف ف » .

وأصل المعنى فيها : الكَفُّ ، وهى الجارحة المعروفة ، والكلمة مشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، ومأخذها فى العبرانية والسريانية من معنى الانحناء والانعطاف . هذا أصلها .

ثم اشتقوا منها قولهم : كَفَّه عن الأمر ، إذا منعه ، كأنه دفعه بكفه ، فنقلوا معنى الكف إلى لازمها ، وهو من المجاز المرسل .

وقيل من هذا : كفَّ هو عن الأمر ، إذا امتنع ، فنقل الفعل من التعدّى إلى اللزوم ، وهو من قبيل ما سبقه .

ثم قيل : استكفَّ السائلُ ، وتكفَّف ، إذا طلب بكفه . ويقال أيضا : استكفّ بالصدقة ، إذا مدّ يده بها يعطيها ؛ فضمن الأول معنى الاستعطاء ، والثانى معنى الإعطاء ؛ وكلاهما مما ذكر .

ومن هذا القبيل قولهم : استكففت الشىء ، إذا استوضحته بأن تضع كفك على حاجبك كمن يستظل من الشمس ، فاستُعمل هنا فى معنى آخر من لوازم الكف .

ومن معنى كفَّ عن الأمر قيل : كفّ بصره ، وهو من المجاز المرسل ،

من قبيل استعمال العام فى الخاص .

وفى مثل مأخذه قولهم : كَفافٌ من الرزق أى ما كف عن الناس وأغنى .

ثم قيل من معنى الكف للجارحة : كفّة الميزان ، وكِفة المقلاع ؛ لشبهها بالكف فى الهيئة ، وهى من الاستعارة .

ثم استعيرت الكفةُ لعود الدُّف ، لشبهه بكفة الميزان فى الاستدارة والإحاطة ، ومثلها الكفاف : وهو ما استدار بالشىء .

والكفة أيضاً النُّقْرةُ المستديرة يجتمع فيها الماء ، وهى بما ذكر .

ومن معنى الاستدارة قيل : كُفّة الصائد ، وهى الحبالة يجعلها كالطوق ، ومثلها كُفّة اللّثة ، وهى ما انحدر منها على أصول الأسنان ، وكُفة القميص ، وهى ما استدار حول الذيل ، وكذلك كُفة الدّرع ، وهى أسفلها .

ثم قيل من هذا المعنى : استكفوا حوله ، إذا أحاطوا به ينظرون إليه ؛ واستكفّت الحية إذا ترحّت ، أى استدارت كهيئة الرحى .

ومن كُفة القميص قيل : كُفة الثوب وغيره ، وهى حاشيته .

ومن معنى الحاشية قيل : كُفّة الشىء ، بمعنى حرفه ؛ وكِفاف السيف «بالكسر» بمعنى غِراره «أى حده» ، وكل ذلك على التشبيه .

ثم قيل من معنى الحاشية : كفّ القميص ؛ إذا خاط حاشيته .

ومن معنى الحرف : كفّ الإناء ، إذا ملأه ملأً مُفْرِطا ، كان المعنى ملأه حتى بلغ كفته .

وبقيت معان من هذه المادة ترجع إلى معنى الكف ، أو شىء من المجاز المأخوذ عن بعض المعانى الراجعة إليه ، بحيث ترى المعانى سلسلة متصلة من أول المادة إلى آخرها . وهذا هو الأصل الذى عليه معظم كلامهم ؛

فإذا تدبرته رأيت أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة ، وتبينت صحة قولهم : إن مُنْكِرَ المجاز فى اللغة جاحدٌ للضرورة ومُبطلٌ محاسنَ لغة العرب .

وقد ذكروا أن بعض العلماء يذهبون إلى أن اللغة كلها حقيقة ، وأن تسمية الرجل الشجاع بالأسد لغة لقوم ، وتسميةَ الحيوان المفترس بالأسد لغة أخرى ... وهو رأى بَيِّن الأفن ، وأكبر ظننا أنه لم يقل به أحد وإنما أورده بعض علماء الأصول لأنه مما يُتَمَحّل له ويرد عليه ويكون مادةً فى الجدل ؛ وذلك من أمرهم ، والله أعلم .

أنواع النمو فى اللغة

تلك هى طرق الوضع التى سلكوا منها إلى اللغة فى كل أطوارها ، حتى أصبحت من الاتساع والنمو ماهى ، ولكنّ لهذا النموّ أنواعا تحدّد فى جملتها أجزاء هذه اللغة ، وتصف تاريخ اتساعهم فيها ، وهى من هذه الجهة تعتبر تماما على الذى تقدم وتفصيلا له ؛ وتلك هى · الإبدال ، والقلب ، والنحت ، والترادف ، والاشتراك ، والتضادّ ، والمداخلة بالتعريب ، والتوليد ؛ ونحن نوفيها حظها من الكلام على مقدار حظها من التاريخ .

الإبدال

وهو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، كما يقولون : مدح ، ومَدَهَ : واستعدى عليه ، واستأدى .

وقد أسلفنا فى الكلام على أصل الوضع أن الدورة الجديدة التى دارت بها الحروف بعد وضع المقاطع الثنائية ، كانت بالقلب والإبدال ؛ والدليل على ذلك أن أكثر مايجرى فيه الإبدال من اللغة إنما هو الألفاظ الطبيعية الأولى التى كانت من حاجة الإنسان أولَ عهده بالتعبير : كالقطع ، والكسر ، والهدم ، والشق ، والخرق ، والفرقة ، والتبديد ؛ وهى المعانى الوحشية فى لغة الإنسان . ثم لما انقاد الوضع بهذه الطريقة لأهل اللغة ، جعلوها من سنّتهم وقلّبوا عليها الألفاظ الأخرى مما ليس بسبيل من تلك المعانى ؛ والغريب أن فعل القطع يكاد يكون الأصلَ فى أكثر هذه اللغة ؛ فقلما تناولت مادة إلا رأيت أثره المعنوى فيها ، ولو تأويلا من طريق المجاز ؛ وهذا أيضاً مما يؤكد أن اللغة نَطقٌ عن الطبيعة .

ثم إن الإبدال من حيث اعتبار الوضع اللغوى فيه ، نوعان : الأول أن يكون لغاتٍ مختلفة لِمعانٍ متفقة : كلعلّى ولألى . وإنْ فَعلَ ، وهِنْ فَعل ، ونحوها مما مر فى اختلاف اللهجات ؛ فيختلف اللفظان للأسباب اللسانية فى القبائل المختلفة ، ثم تُحْفَظُ صورة كل لفظ على أنها لغة ، فلا تشترك العرب فى النطق بالصورتين تعمدا منها لتعويض حرف من حرف ، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون وقد سأل اللحيانىُّ أعرابيا : أتقول : مثل حَنَك الغراب ، أو مثل حَلَكه ؟ فقال : لا أقول مثل حالكه . وسأل أبو حاتم أمّ الهيثم الأعرابية : كيف تقولين أشد سوادا مما ذا ؟ فقالت : من حَلَك الغراب . فقال : أفتقولينها من حنك الغراب ؟ قالت : لا أقولها أبدا .

والنوع الثانى ما يتعدد فيه الوضع فى لغة القبيلة الواحدة ، فتقوم كل من الصورتين بمعنًى لا يصح استعمال الأخرى فيه ، وعلى هذا النوع يتوقف نموُّ اللغة واتساعها ، كقولهم : لطمه : ضربه بكفه مفتوحة : ولَدَمَه : ضربه بشىء ثقيل يُسمع صوته ؛ ولثم أنفه : لَكمه ؛ ورثمه : كسره ؛ ورضم به الأرض : ضرب ؛ وكذلك مما يرجع إلى معنى الأكل : قضم : أى أكل بأطراف أسنانه ، أو أكل يابسا ؛ وخَضِمَ : أكل بأقصى الأضراس ، أو أكل رطبا ؛ وقطَم : أى عض ، أو تناول الشىء بأطراف أسنانه فذاقه ؛ وكزم الشىء : كسره بمقدّم فمه واستخرج ما فيه ليأكله ؛ وكدمه : عضّه بأدنى فمه ؛ وقشم : إذا نقَّى من الطعام رديّه وأكل طيّبه ؛ ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة فى اللغة ؛ فكل أولئك إنما يقع فيه الإبدال لتجزئة المعانى ، فترى الألفاظ متقاربةً ترجع إلى مقطع واحد ، وهى بعدُ متباينةٌ فى الدلالة ؛ وكذلك ترى معانى كل طائفة منها ترجع إلى جنس واحد ثم تتباين متقاربة ؛

وبهذا يتحقق الارتباط المتسلسل الذى هو برهان التاريخ على النشء اللغوى .

وقد تجد للمعنى الواحد ألفاظا متعددة فى اللغة ، ثم تجد كل لفظ قد صار أصلًا فى الدلالة وتفرعت عنه ألفاظ أخرى على طريق الإبدال ، ثم يُدلُّ بكل لفظ على جزء من أجزاء المعنى ؛ كما تجد من ألفاظ القطع مثلًا : قَطٌّ وقَصٌّ ، وجَذٌّ ، وغيرها ؛ فإن هذه الألفاظ وضعت فى الأصل حكاية لأنواع من أصوات القطع ، إما حقيقية أو متوهمة ؛ فقد تسمع أنت صوتَ الشىء المقطوع كأنه « قط » ولكن غيرك يتوهمه كأنه « قَت » وقد يكون لبعض الأشياء المقطوعة أصوات أخرى تحكى « جذّ » أو « كسّ » أو « قصّ » وغيرها . فترى لفظ « قط » قد صار أصلا وتفرع عنه : قطع ، وقطف ، وقطب ، وقطم ، وقطل ، ونحوها . وترى لفظ « قص » قد تفرع عنه : قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصر ، وقصف . ومن لفظ « جذ » : جذب ، وجذر ، وجذف ، وجذم ، وهكذا ؛ وكلها معان متقاربة تتقلب معها الألفاظ المتفرعة عن مقطع واحد ؛ وهذا هو أكثر أنواع النمو فى اللغة ، لأنه أصل نشأتها ، وللنحويين وأهل الصرف كلام فى الإبدال وحروفه ومَقِيسه ومسموعِه لا يتعلق بغرضنا ، ولهذا ضربنا عنه صفحا .

القلب

وهو تقديمٌ وتأخيرٌ فى بعض حروف اللفظة الواحدة ، فتنطق على صورتين بمعنى واحد ، كقولهم جذب ، وجبذ ، وما أطيبه ، وما أيطبه . وأهل اللغة يقولون إن كل ما جاء من هذا القبيل فهو مقلوب وبذلك لا يعتبر إلا لغة واحدة من وضع واحد ، وكأن هذا التقديم والتأخير إنما هو

عارض فى المنطق لسبب من الأسباب اللسانية كالخفة والثقل ؛ وتابعهم على ذلك النحويون من الكوفيين ؛ أما البصريون فلا يعتبرون القلب إلا متى رأوا أنه لا يمكن أن يكون اللفظان جميعا أصلين فى المعنى اللغوى بحيث يقصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولا يساويه فيه ، كقولهم : فلان شاكى السلاح وشائك ، وجُرُف هارٍ ، وهاير ، وحينئذ يعتبرون أوسع اللفظين فى التصرف أصلا للثانى ويعدون اللفظ الثانى مقلوبا عنه ، ويكون ذلك عندهم من قبيل الوضع الواحد .

وكل ما عدا ذلك مما يتصرف فيه اللفظان تصرفا واحدا ، كجذب يجذب جذبا [1] وجبذ يجبذ جبذا ، فليس بقلب عندهم ، وإنما هما لغتان من وضعين مختلفين ، وبذا يُعد كلا اللفظين أصلا مستقلا .

وقد صنف علماء اللغة ما جاء مقلوبا من الألفاظ ، وعقد له السيوطى فى « المزهر » النوع الثالث والثلاثين ، واستقصى فيه كثيرا من أمثلته ، ومنها صاعقة ، وصاقعة ؛ ولعمرى ، ورعملى ، ونحن فى ذلك على رأى البصريين لأننا نرى فى بعض اللغات المنسوبة «ومنها هذان المثالان» ثبتا لما ذهبوا إليه

النحت

وهو جنس من الاختصار : ينحتون من الكلمتين كلمة واحدة : كَعَبْشَمِى وعَبْقَسِىّ ، فى النسبة إلى عبد شمس وعبد القيس ، وكما ينسب المولدون إلى الإمامين الشافعى وأبى حنيفة رحمهما الله فيقولون : شَفْعَنْتى وحَنْفَلْتى [*]

---

(١) هذا هو معنى التصرف .

(*) قلت كذا فى الأصل ، ولعله من اصطلاح بعض المتأخرين من الفقهاء ، والذى يطابق مذهبهم أراه أن تكون : شفعنى ، وحنشفى ؛ بوزن عبشمى فى كليهما .

ولكن هذا الاختصار إنما هو زيادة فى اللغة ؛ لأنه يجعل الكلمتين ثلاثا كما رأيت ، فضلا عما فيه من معنى التصرف بخفة اللفظ مع جمع المعنيين فى بعض أنواعه كما قالوا : عجوز صَهْصَلِقٌ : أى صخابة ، نحتوه من : صهل ، وصلق ؛ والصلق بمعنى الصوت الشديد ، ونحو العَجَمْضَى ، وهو ضرب من التمر يكون فى ضاجم « اسم وادٍ » فنحتوه من « عجم » أى نوى و « ضاجم » .

هذا . وقد ذكر ياقوت فى « معجم الأدباء » فى ترجمة الظهير النعمانى اللغوى ، أن عثمان بن عيسى النحوى البليطى شيخ الديار المصرية كان يسأله « سؤال مستفيد » عن حرف من حُوشى اللغة ؛ فسأله يوما عما وقع فى كلام العرب على مثال « شَقَحْطَبْ » فقال هذا يسمى فى كلام العرب المنحوت ، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين « فَشَقَحْطب » منحوت من « شَقّ خطَب » فسأله البليطى أن يثبت ما وقع من هذا المثال ، فأملاها عليه فى نحو عشرين ورقة من حفظه وسماها : « كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب » .

وقد ظن بعض المتأخرين من علماء اللغة أن النحت يقع فى الثلاثى أيضا ومثل له بقوله : نبض الماء إذا سال ، قال : فإنه يصح أن يكون من « نض » و « بض » وكلاهما بمعنى نبض ... وقولهم : مَوَّجَ الماءُ يَمُوُجُ فهو مأجٌ إذا ملح ، فلا يكون إلا منحوتا من « ماء » و « أجاج » ... وذلك ليس بشىء ، لأن النحت لا بد فيه من الاختصار الجامع للمعنيين ، وهذا لا تجده فى نبض ، لأنه مرادف لبض ونض ، ولأن أقرب ما يظن فى المأج أن الكلمة مأخوذة من الموج ولازمه الملوحة .

والعلماء كلهم مجمعون على أن النحت لا يعرف فى الثلاثى .

ومن أنواع التصرف بالنحت فى العربية هذه الحروف (*) ؛ فإن من العلماء من يذهب إلى أنها بقايا كلمات ؛ وقد نص بعضهم على ذلك فى أحرف المضارعة ، فقال : إنهم أخذوا الهمزة من « أنا » والنون من « نحن » والتاء من «أنت» وعدلوا عن الواو من هو إلى الياء لكونها أخف منه ؛ وجعلوا الأحرف دليلا على ما كانت تدل عليه الأصول تقريباً ؛ فكملت المعانى مع وجازة اللفظ .

وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف فى اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت إلى العربية على هذا الوجه ؛ فاهتدوا من ذلك إلى بعض ما يرجّح أنها منحوتة ؛ ومن هذه الأمثلة التى عَيّنُوا أصلَها ، باء الجر ؛ فإنها تستعمل فى العربية لمعان كثيرة ؛ كالإلصاق ، والتعدية ، والاستعانة ... الخ ، والأصل فى ذلك الإلصاق كما نصوا عليه ، ولكنها لا تستعمل فى غيرها من اللغات السامية إلا للظرفية ؛ فرأوا أن أصلها « بيت » فى العبرانية ، ثم جاءت « بى » فى الكلدانية ، ثم الباء وحدها فى العربية ؛ فكأن الباء بقية من لفظ « بيت » كمُل بها المعنى الأصلى مع وجازة اللفظ وسعة التصرف ؛ وهو بحث طريف ظريف .

المترادف

وهو ترادفُ لفظين فأكثر على معنى واحد ، كما تقول : السيف والعَضْب ، والأسد والليث والغضنفر ؛ والخمر والراح والعُقار والقَرْقَف ، ونحو ذلك ؛ وقد وجدنا كلامهم فى هذا النوع يرجع إلى أربعة مذاهب :

(*) قلت الحروف من أنواع الكلام : ما دون الأسماء والأفعال .

(١) بعض العلماء ينكر أن يكون فى اللغة ترادفٌ مطلقٌ ؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى كانت نوعاً من العبث تجل عنه هذه اللغة الحكيمة المُحكمة .

وهؤلاء يرون أن كل لفظ من المترادفات فيه ماليس فى الآخر من معنى وفائدة ؛ وأشياع هذا المذهب كثيرون ، منهم ابن الأعرابى ، وثعلب ، وابن فارس .

وقال ابن الأعرابى : إن كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ففى كل واحد منهما معنى ليس فى صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا علمُه فلم يلزم العرب جهله . ومن أمثلة هذا الذى عرفوه وبينوا وجهه ، قولُ العرب : قعد وجلس . قال ابن فارس : إن فى « قعد » معنى ليس فى « جلس » ؛ ألا ترى أنا نقول : قام ثم قعد ، وأخذه المُقيمُ والمُقْعِد . ثم نقول : كان مضطجعاً فجلس ؛ فيكون القعود عن قيامٍ ، والجلوسُ عن حالةٍ هى دون الجلوس ، لأن الجَلْسَ « فى اللغة » : المرتفع ، والجلوسُ ارتفاعٌ عما هو دونه ، وعلى هذا يجرى الباب كله .

(٢) بعضهم يذهب إلى إنكار الترادف مطلقاً بقيد الزيادة فى معانى الألفاظ المترادفة وبدون هذا القيد ؛ فيعتبر الموضوعَ للمعنى الأصلى اسماً واحداً والباقىَ صفاتٍ له لا أسماء ؛ فأسماء السيف كلها أصلها السيف وسائرها صفات له : كالمهنّد والصارم والعَضْب ونحوها ؛ ومن القائلين بهذا الرأى أبو على الفارسى شيخ ابن جنى .

وموضع الاختلاف بين هذا الرأى وما قبله ، فى اعتبار الفرق بين الاسم والصفة ؛ فأصحاب المذهب الأول يعتبرون المترادفات أسماء تزيد

معنى الصفة وهؤلاء يعتبرونها صفات محضة .

(٣) والمذهب الثالث إثبات الترادف ولكنهم يخصونه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد ، كما يقال أصلح الفاسدَ ، ولَمّ الشَّعَثَ ، ورَتَقَ الفَتْقَ ، وشَعَبَ الصَّدْعَ ، ونحوها ، أما إطلاق الأسماء على المسمَّى الواحد فيسمونه المتوارد : كالخمر والعقار ، والليث والأسد ، وغيرها ؛ وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول .

(٤) والمذهب الرابع إثبات الترادف مطلقا بدون قيد ولا اعتبار ولا تقسيم ، وعليه أكثر اللغويين والنحاة ، وقد قال ابن درستويه فى هؤلاء : « إنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما فى نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها . ولم يعرفوا العلة فيه والفروق فظنوا أنهما « أى اللفظين المترادفين » بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ؛ فإن كانوا قد صدقوا فى ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم فى تأويلهم ما لا يجوز فى الحكمة » .

* * *

والصحيح من ذلك كله أن أوضاع العرب تختلف لأنهم متصرفون فى اللغة لا يعرفون لها قيودا اصطلاحية ، وما من عربى إلا وهو فى حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التى يرجع إليها أصل الوضع ، لأن اللغة مفردات وَضَعَهَا أفراد ، وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة وصفاتها المتباينة لبلوغها الغاية فى مألوفهم من اللذة والألم والمنفعة والمضرة ، وهذه يراها كل عربى ويُحدِّث عنها ويصفها على ما يجد فى نفسه من أثرها ، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة ، فلا جرم

اختلفت الألفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك .

ومن هذه الألفاظ مايكون أسماء من وضع القبائل المتعددة ثم تسمع كل قبيلة لغة الأخرى فيأخذ بعضها عن بعض استطرافا وتوسعا فى الكلام ، ومنها مايكون صفات يتصرف فى وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد لِمَا علمتَ من اختلاف السبب الحامل على اشتقاقها ، ثم تُنزّل هذه الصفات منزلةَ الحقائق العُرفية بعد أن تكون قد فَشَتْ فى الاستعمال وتلتحق ألفاظها بأصل اللغة ، وهذا هو القسم الأكبر من المترادفات ، كثرت عندهم أسماؤه وصفاته لما أشرنا إليه آنفا ، وأشهَرُ ما ورد منه ، أسماء العسل وهى ٨٠ والأسد ٣٥٠ وقيل ٥٠٠ وقيل ٦٧٠ والحيّة ٢٠٠ وقيل ٥٠٠ والداهية ٤٠٠ وقيل أربعة آلاف[1] والحجر ٧٠ والكلب ٧٠ والسيف ٣٠ وقيل ١٠٠٠ والناقة ٢٥٥ والبعير ١٠٠٠[2] والشمس ٥٢ والخمر ١٠٠ وقيل ٢٠٠

---

(١) تختلف هذه الأسماء كثرة وقلة باعتبار سعة الرواية وضيقها ؛ فن الرواة من يجوّز كل ما اتصل به ، ومنهم من يضيق فلا يروى إلا ما صح عن العرب ، وقد يكون الاختلاف من الاقتصار على الأسماء دون الصفات عند قوم ، وعد الأسماء مع الصفات عند آخرين .

(٢) مما يثبت ما ذهبنا إليه فى تعليل الترادف ، أنه ليس فى كلام العرب اسم جمع ست مرات إلا الجمل ؛ فإنهم جمعوه : أجملا ؛ ثم أجمالا ، ثم جاملا ، ثم جمالا ، ثم جمالة ، ثم جمالات : جمع الجمع ، وأكثر مايكون الجمع عندهم هو مرتين أو ثلاثا لايجاوزون ذلك ، وإنما كان هذا لمكان الجمل من العرب جميعا ، إذ هو حبل الحياة الذى تعتصم به أرواحهم من طوفات الطبيعة العربية ؛ ولما كانت الناقة أكرم عليهم منه جمعوها سبع مرات فقالوا : ناقات ، ونوقا ، وناقا ، وأيانق ، ونياقا ، وأينقا ، وأنواقا . اهـ .

قلت : عد صاحب القاموس من جموع « الجمل » ثمانية ، وزاد على ماذكر المؤلف : جمل « بضم فسكون » ، وجمائل ، وأجامل . وعد من جموع « الناقة » أحد عشر ، وزاد : أنؤق ، وأونق ، وأنواق ونياقات .

والبئر ٨٨ والماء ١٧٠ وغير ذلك ، وخاصة ما يدخل فى باب الصفة ، كصفات الطويل والقصير والشجاع والجبان والكريم والبخيل ونحوها من الصفات الشائعة التى أجمعوا على مدحها أو ذمها ؛ وقد استوفى صاحب المخصص فى كتابه قسما كبيرا منها .

على أن ثمة شيئا هو أكثر ألفاظ العربية ترادفا ، وهو « الميل الجنسى » فلا تكاد تتصفح مادة فى « القاموس المحيط » حتى تصيب من مترادفاته لفظا أو أكثر ؛ وذلك مما يثبت ما بيّناه من سبب الترادف الكثير الذى هو مثار العجب .

... أما النوع الثانى من المترادف وهو القسم الأصغر منه الذى تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد ، فإنه يكاد يكون طبيعيا فى اللغات كلها ؛ ومأتاه فى العربية من اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل : كالمُدْية فى لغة دوس والسُّكين فى غيرهم ، ولا يتعيَّن فى مثل هذا النوع أن يكون فى كل كلمة زيادة فى المعنى والفائدة عما فى غيرها ؛ لأن كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد لا زيادة فى دلالته ، إلا إذا اعتبرنا أصل الاشتقاق والسببَ الحامل للواضع على أن يضع وإلا إذا كان كلا اللفظين يمثل حالة مما يصح فيه الاختلاف : كجَلَس وقَعَد مثلا ، وتجد لأهل الاشتقاق فى هذا المذهب تعسفاتٍ كثيرة وتأويلات باطلة كقول بعضهم إن الإنسان سمى إنسانا باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس وسمى بشرا باعتبار أنه بادى البَشَرَة ... فكأن لفظ النسيان الذى يدل على معنى جزئى معقول وُضِع قبل لفظ الإنسان الذى هو مدلول اللغة كلها . وذلك هو التاريخ الميت الذى حسابُه عند ربه .

وقد أفرد بعض العلماء أنواع المترادف بالتأليف ، فوضعوا كتبا فى

أسماء الأسد والحية والسيف والداهية وغيرها ، ولصاحب القاموس كتاب سماه «الروض المسلوف ، فيما له اسمان إلى الألوف» ، ولم يعثر عليه أحد ولا رأينا منه مادة منقولة فى كتاب من الكتب .

المشترك :

وهو عكس المترادف ، لأنه مجيء اللفظ الواحد لمعنيين فأكثر : كالأرض لهذا البسيط ، ولأسفل قوائم الدابة ، وللنُّفْضَة والرِّعْدة ، وللزكام ؛ وأَرِضَ الخشبةِ ، وهو أن تأكلها الأَرَضَة . وهذا لا شك فى أن مأتاه من تعدد الوضع وتباين اللغات ؛ لأن الألفاظ متناهية والمعانى لا تتناهى ، فإذا وزعت هذه على تلك لزم الاشتراكُ واختصاصُ اللفظ الواحد بمعنيين أو أكثر . والقسم الأكبر من المشترك كلماتٌ معدودة ، أشهرُها ما تعلق عليه شعراء المتأخرين كما ستعرفه فى بحث الصناعات اللفظية ، وجملة ذلك خمسة ألفاظ وهى : العين ، والخال ، والهلال ، والغرب ، والعجوز .

فمن معانى العين مثلا : عين الإنسان ، والنقدُ من الدراهم والدنانير ، ومخرج ماء البئر ، ومطرُ أيامٍ لا يُقلع : والجاسوس ، ونفس الشيء .. الخ وقد توسع المتأخرون من الشعراء فى معانى هذه الكلمات لتبلغ بها أنفاس القوافى كما سنذكره فى موضعه إن شاء الله . لا جرم أن الاشتراك وجه من وجوه الوضع فى اللغة ؛ فإن أكثره راجع إلى الاشتقاق والمجاز كما يقال مشى من المشى ، ومَشَى إذا كثرت ماشيته ؛ وكما نقلوا من أسماء الطير لأجزاء الفرس ، فسموا العظم الذى فى أعلى رأسه بالهامة وهو اسم طائر ، وسموا دماغه الفرخ ، والجلدة التى تغطى الدماغ بالنعامة ، والعظم الذى تنبت عليه الناصية بالعصفور ... الخ وهى عشرون اسما .

المشجر والمسلسل

وقد استخرج اللغويون من الاشتراك فى اللغة ومداخلة الكلام للمعانى المختلفة نوعا سموه المُشَجَّر ، وبعضهم يسميه المسلسل ، مُتابعةً لرواة الحديث فيما يناظر هذا النوع عندهم ؛ وذلك أن يجيئوا بالكلمة المشتركة فيعتبرونها شجرة يفرعون من معانيها المختلفة فروعا ويسترسلون فى تفسير الكلام على الوجه المشترك حتى تبلغ الشجرةَ مائة كلمة أو أكثر ، وكلها متسلسلة من كلمة واحدة .

تاريخ هذا النوع :

وأول من وضع كتابا فى ذلك أبو عمرو المطرّز الراوية المتوفى سنة ٣٤٥ فقد عمل عليه كتابه الذى سماه « المُداخَل فى اللغة » وكان يعاصره أبو الطيب اللغوى المتوفى بعد سنة ٣٥٠ بقليل ، فعمل كتابا سماه « شجر الدر » وجعل كل شجرة مائة كلمة ، إلا شجرة ختم بها الكتاب عدد كلماتها ٥٠٠ وقال فى كتابه : إنما سمينا الباب شجرة لاشتجار بعض كلماته ببعض ، أى تداخله . فأخذ وضع المطرز وزاد فيه وابتدع له تسمية جديدة ، ثم جاء أبو الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمى المتوفى بمدينة قرطبة سنة ٥٣٨ فوضع كتابه الذى سماه « المسلسل » وقال فى مقدمته : « كان سُمع علىّ كتابُ المداخل فى اللغة لأبى عمرو المطرز رحمه الله ، فاستنزرته لقدره ، ولم أحظ بهلاله فيه ولا بدره ، فرأيت أنه رأىٌ لم يُستَوْف تمامُهُ ، وغرض لم تُقَرْطِسْه سِهامُه ، ولعله إنما ارتجله ارتجالا ، وجرت ركائبه فيه عجالا ، فلم يُدَمِّث حَزْنه ، ولا أقام وزنَه ، ولا استوفى غررَه ، ولا استقصى دُرَرَه ،

لحركى ذلك إلى صلة ما ابتدأ ، وتمكين ما رسم فيه وأنشأ » .

وقد ضمن كتابه خمسين بابا افتتح كل باب منها بشعر عربى وختمه بمثل ذلك .

أمثلة

من أمثلة كتاب أبى الطيب :

« شجرة » : العينُ عينُ الوجه ، والوجهُ القصد ، والقصدُ الكسر ، والكسر جانب الخباء ، والخباء مصدر خابأت الرجل إذا خبأتَ له خَبْءًا وخبأ لك مثله ، والخبء السحاب .

ثم انسحب على هذا الأثر بعد « العين » وقد نقل السيوطى هذه الشجرة فى مزهره فى النوع الحادى والثلاثين :

ومن أمثلة المسلسل هذا الفصلُ الأولُ فيه وقد حذفنا شواهده اختصارا ، قال :

أنشد أبو عبيدة لصبيان الأعراب ، وتروى لامرئ القيس :

لِمَن زُحلوقةٌ زُلُّ　　　بها العينان تنهلُّ

ينادى الآخرَ الألُّ　　　ألا احُلوا ألا احُلوا

الألُّ الأول ، وأولُ يومُ الأحد ، والأحد هو الوَحد ، والوحد الفرد ، والفرد الثور ، والثور الظهور ، والظهور الغلبة ، والغلبة جمع غالب وغالب أبو لؤىّ ، ولؤى تصغير اللأى ، واللأى الثور ، والثور فحل البقر ، والبقر الفرق ، والفرق تباعد ما بين الثنايا ، والثنايا العقاب ، والعقاب الموالاة ، والموالاة المظاهرة ، والمظاهرة لبس ثوب على ثوب ، والثوب

الرجوع ، والرجوع الكر ، والكرُّ حبل النخل ، والنخيل الخيار ، والخيار الحكم ، والحكم الحكمة ، والحكمة العلم والعدل ، والعدل القيمة ، والقيمة الثمن ، والثمن العِوَض ، والعوض البدل ، والبدل الخلف والخلف الجبر ، والجبر إصلاح الكسر ، والكسر كسر جانب البيت ، والبيت الزوج ؛ والزوج النمط ، والنمط من الناس الضرب ، والضرب من الرجال الممشوق القد ، والقد قطع السير ، والسير سرعة المشى ، والمشى سعى الواشى ، والواشى المحسِّن ، والمحسّن اسم إنسان ، والإنسان صبي العين ، والعين خاصة الملك ، والملك الصَّيْدَن ، والصيدن الثعلب ، والثعلب ما يدخل السنان من القناة ، والقناة القامة ، والقامة جمع قائم ، والقائم مَقبض السيف ، والسيف الضرب به ، والضرب الذهاب فى الأرض ، والأرض الرِّعدة ، والرعدة الرعش ، والرعش سرعة الظليم ، والظليم اللبن قبل الرَّوب ، والرَّوب خُثارة النفس من كثرة النوم ، والنوم الكرى ، والكرا طائر ، والطائر عمل العامل ، والعامل من الرمح الصدر ، والصدر « الأول » اه.

وهذا الاتساع مما اختصت به العربية دون سائر اللغات . وللمشجر معنى آخر فى صناعات النظم نذكره فى موضعه من « باب الصناعات »

الأضداد

والتضادُّ نوع من الاشتراك ، وهو من أعجب ما فى أمر هذه اللغة ، لأنه إيقاع اللفظ الواحد على معنيين متناقضين ، ومثل ذلك إذا لم تصحّ فيه الحجة ولم ينهض به الدليل كان عبثا ؛ لما فيه من التباس أطراف الكلام ورجوع بعضه على بعض بالنقض وإن أُصحِبَ من القرينة بما يوضّح تأويله

ويعيِّن جهة الخطاب فيه ؛ وذلك ما لا يمكن أن يُغْمَز فيه على العربية وهى بخصائصها وسُنن أهلها فى الوضع والتصرف تَمتبر كالعقل المدرك فى جمجمة اللغات . وحاصل كلامهم فى الأضداد يرجع إلى أربعة مذاهب :

(١) إبطال الأضداد وأن اللغة فى ذلك تجرى على وجه واحد ؛ وهذا مذهب لم نتحققه ولم نتصفح شيئا من آراء القائلين به ، وإنما أخذناه مما نقله السيوطى فى « المزهر » عن ابن دَرَسْتَوَيْه ، المتوفى سنة ٣٤٧ ، فى شرح الفصيح قال : « النَّوْء : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للكوكب : قد ناء إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا ، وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم فى ذلك فى كتابنا — الذى عملناه — فى إبطال الأضداد ... »

(٢) إثبات التضاد متى كان إيقاع اللفظ على الضدين فى لغة القبيلة الواحدة ؛ لأن التضاد يكون متحققا فى الوضع حينئذ . ومن أصحاب هذا الرأى ابن دريد ، قال فى الجمهرة : الشعب الافتراق ، والشعب الاجتماع ؛ وليس من الأضداد وإنما هى لغة لقوم .

(٣) إثباته على أن لا يكون من وضع القبيلة الواحدة ؛ لأنه من المحال أن يكون العربى أوقعَ اللفظَ على الضدَّين بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحيٍّ من العرب والمعنى الآخر لحيٍّ غيره ، ثم سَمِع بعضُهم لغةَ بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء . وذلك رأى الجمهور من العلماء .

(٤) إثباته مطلقا من وضع واحد أو متعدد ، واعتبار الضدّ معنى مشتقا من أصل الوضع ؛ فالأصل لمعنًى واحد ثم تداخل على جهة الاتساع .

وأصحاب هذا الرأى يعتلون لذلك بإمكان رجوع الضدين إلى باب واحد فى الاشتقاق أحيانا ، كقولهم : الصَّريم ، يقال لليل وللنهار ، لأن كليهما ينصرم من الآخر ، فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع . وهذا المذهب كما ترى جَدَلِىّ ، ونظن القائلين به من علماء الكلام .

* * *

والذى عندنا فى ذلك أن التضادّ ليس قديما فى اللغة ، ولا هو من سنن الوضع عند العرب ؛ لأنه لا تمس إليه الحاجة الطبيعية ، وليس فى كل ماورد من ألفاظه لفظةٌ واحدة تفتقر إليها اللغة ، فلابد أن يكون أصله حادثا فى زمن النهضة التى تقدمت الإسلام حين اختلطت القبائل وانصرف العرب إلى زينة المنطق والتملّح فى الكلام ، فهو تفنُّن تُدْخله بعضُ القبائل فى لغتها وتتوسع به لإحدى المناسبات المرهونة بأوقاتها ، ثم يعرفون به ويمضون عليه فى التعبير فيثبت فى ميراث القبيلة من اللغة . ومما يرجح ذلك أن الألفاظ التى يتحقق فيها معنى التضاد الطبيعى قليلة : كالسُّدفة للضوء والظلام ، والصَّريم لليل والنهار ، والجَوْن للأبيض والأسود ، والسجود للانحناء والانتصاب ، ونحوها ؛ وقليل منها منسوب للقبائل التى استعملته على وجهيه .

أما أكثر ما يعدونه من الأضداد فمعظمه حادث فى الإسلام ، اقتضاه تصرُّفهم فى اللغة على ضروب من الإشارة والإيجاز ؛ فهو تفنن محض لا يرجع إلى الوضع الواحد ولا المتعدد ، بل يكاد يعدُّ نوعا من البديع أو الصناعات اللفظية[1] ؛ ومن يقرأ كتاب « الأضداد » لأبى بكر بن

(١) وقد جاءت من البديع أنواع مبنية على التضاد لفظاً أو معنى ، كالمطابقة ، وهى الجمع بين الضدين لفظاً كقوله تعالى : وما يستوى الأعمى والبصير =

الأنبارى ويتدبر معانى ما فيه ويعتبر نسبة الشواهد التى جاء بها يتحقق ماذهبنا إليه ؛ وقد رأيناهم ربما اختلفوا فى تفسير الكلمة فعدُّوا مايقتضيه الاختلاف من التضاد أمراً واقعاً فى حقيقة المعنى ، كاختلافهم فى معنى « أشُدّ » من قولهم : بلغ فلان أشُده ؛ فإن منهم من يفسرها ببلوغ ثمانى عشرة سنة ، ومنهم من يقول ببلوغ أربعين أو ثلاث وثلاثين ، وبهذا الاختلاف المتناقض يعدون اللفظة من باب الأضداد .. وربما تزيّد بعض أهل اللغة فيتوسع فى تفسير الكلمة بالمعنيين المتضادين ليدل بذلك على اتساع علمه ، كقول بعضهم فى « الضد » نفسه : إنه يقع على معنيين متضادين ، يقال : فلان ضِدى أى خلافى ، وهو ضدى : أى مثلى . قال ابن الأنبارى : وهذا عندى قول شاذ لا يعمل عليه ؛ لأن المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحمق ، والإيمان ضد الكفر ؛ والذى ادعى من موافقة « الضد » للمثل لم يقم عليه دليلا تصح به حجته .

ولو صح أن التضاد قديم فى اللغة وأنه ثابت فى أصل الوضع ، لفسد هذا الوضع ولبطلت حكمته ؛ ثم لابد أن يكون من أثر ذلك شىء كثير فى منقول اللغة ؛ وهو خلاف الواقع ؛ حتى إن العلماء كانوا يتميزون من هذا النوع بمعرفة ألفاظ معدودة ، كالألفاظ التى عقد لها أبو عبيدة « فى الغريب المصنف » بابَ الأضداد ، وهى أربعون لفظة ، وهذا ابن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ وهو من أوسع الناس حفظا للغة ، قد ألف كتاب « الأضداد » الذى قالوا إنه لم يؤلَّف فى الأضداد أكبرُ منه ، وذكر فى مقدمته أنه نظر فى الكتب التى أحصيت فيها الحروفُ المتضادة ، فوجد كلّ واحد من أصحابها أتى من الحروف بجزء وأسقط جزءا ،

= ولا الظلمات ولا النور » والتهكم أيضا وهو الإتيان بلفظ فى موضع الضد من معناه كقوله تعالى : ﴿ بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليما ﴾ ومن ذلك ، الهجو فى معرض المدح والمدح فى معرض الذم ، والمناقضة ونحوها مما لا محل لاستيفاء الكلام عليه فى هذا الموضع .

فجمعها فى كتابه ، ليستغنى الناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة فى مثل معناه ؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها ؛ ومع ذلك لم يشتمل كتابه إلا على قريب من ٣٠٠ حرف لا يتحقق التضاد فى نصفها ، والباقى مُتَجَوَّز به ومُتَوسَّع فيه .

أما الألفاظ التى رُوِيت من هذا الباب ونسبوها لقبائل مُسَمَّاة ، فقد حرصنا على جمعها اتباعاً لطريقتنا التى نحوناها فى هذا التاريخ ؛ لأنا نرى فى مثل ذلك أشباحاً للمعانى التاريخية التى ذهبت فى آفاقها ، والشبح إن لم يفصل معانى جسمه ولم يَضبط أجزاءه ، فلا أقل من أن يعيّن موقعه ويظهر منه صورة مبهمة ، وذلك فتح عظيم فى مثل هذا التاريخ المستغلق بابه ، المضروب على الغيب حجابه ، وتلك الألفاظ هى :

الرجاء : يستعمل بمعنى الشك ، والطمع ، واليقين . وكنانة وخزاعة ونضر وهذيل يقولون : لم أرْجُ ، ويريدون لم أبالِ .

وبنو عقيل تقول : لَمَقْتُ الكتابَ ألْمُقه لموقاً ولمقاً ، إذا كتبته ؛ وسائر قيس يقولون : لمقته لموقاً إذا محوته .

والسامد فى كلام أهل اليمن : اللاهى ، وفى كلام طئ : الحزين .

يقال : شَرَيْتُ إذا ابتعت ، ولكنها بمعنى « بعت » لغة لغاضِرة .

والسُّدفة يذهب بنو تميم إلى أنها الظلمة ، وقيس يذهبون إلى أنها الضوء

حاب الرجلُ فهو حائب ، إذا أثم ؛ والحائب فى لغة بنى أسد القائل .

المعْصِر فى لغة قيس وأسد : التى دنت من الحيض . وفى لغة الأزد : التى ولدت ، أو تَعَنَّسَتْ[1] .

---

(١) العانس : التى طال مكثها فى أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار ولم تتزوج قط .

يقال : عيّن ، للخلقِ كالقِرْبة التى تهيأت مواضع منها للتثقب ، وطيئ تقول عيّن للجديد .

المقوّر فى لغة الهلاليين : السمين ، وفى لغة غيرهم : المهزول .

الساجد : المنحنى ، عن بعض العرب ؛ وهو فى لغة طيئ : المنتصب .

القَلْت فى كلام أهل الحجاز : نقرة فى الجبل يجتمع فيها الماء فيغرق فيها الجمل والفيل لو سقط فيها ، وهى فى لغة تميم وغيرهم نقرة صغيرة فى الجبل يجتمع فيها الماء .

رزقه بمعنى أناله ، ولكنها فى لغة الأزد بمعنى شكره .

وهذا كل ما أمكن العثور عليه فى كتب اللغة وغيرها ؛ وهو متمم لما استقصيناه من لغات العرب .

الدخيل

وهو ألفاظ داخلت لغاتِ العرب من كلام الأمم التى خالطتها فتفوهت بها العرب على منهاجها لتدل فى العبارة بها على ما ليس من مألوفها ، وتجعل منها سبيلا إلى ما يجد من معانى الحياة ؛ لأن أرضهم وديارهم لم تكن الأرضَ كلها فتنحصر أفلاذها ونتائجها بين أيديهم حتى يتعين عليهم أن يضعوا لكل شىء ضريبَه من اللفظ ونديده من التعبير ؛ والعجيب أن طبيعة أرضهم ظاهرة التأثير فيما أعربوه ، فهم لم يَعْدُوا به حدّ الضرورة ، ولا تجاوزوا مقدار الحاجة الماسّة ، مما جعل هذا النوع فى لغتهم قليلَ النماء بادى الإمحال .

بل الدخيل في لغة العرب يكاد يكون صورةً جغرافية لما عرفوه مما

خرج عن حدود جزيرتهم ، وقد كان شعراؤهم وتَجْرُهُم وأهلُ الأسفار منهم يحملون إليهم التواريخ والأحاديث كما يحملون عروض التجارة من مصر والحبشة وفارس والهند والروم ، فيدخل من ذلك فى عاداتهم وشعائرهم ويُلحقون ألفاظَه بلغتهم ، سواء منها ما جعلوه على أبنيتهم وما لم يجعلوه ؛ لأن قواعد اللغة يومئذ لم تكن كما هى اليوم فى حركات الأقلام ، ولكنها كانت فى حركات الألسنة وبالجملة فإنهم لم يتناولوا اسماً من أسماء الأجناس أو الأعلام إلا غيّروه متى كان فيه ما ليس من حروفهم ، وربما عادوا فغيروا فى الحروف العربية أيضاً وتصرفوا فى الكلمة بالحذف والزيادة ، مبالغة فى تحقيق الجنسية اللغوية ؛ أما إن كانت حروف الاسم الأعجمى من جنس حروفهم فقد يتركونه على حاله ، نحو خراسان : إذ ليس فى أبنيتهم فُعالان ، وخُرَّم ، ألحقوه ببناء سُلم .

فموضع التصرف كما رأيت إنما هو فى حروف الكلمة حتى تخرج على وجه من الوجوه العربية الفطرية التى لا يُراعَى فيها غيرُ الخفة والثقل ، وليس غير الحرف اللفظى ما يغمز مواضع الإحساس من ألسنتهم ، كما فصلناه فى بابه ؛ ولهذا قال أئمة العربية : تُعرف عُجمةُ الاسم بوجوه :

(١) النقل ، بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية .

(٢) خروجه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو إِبْرَيْسم ؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود فى أبنية الأسماء فى اللسان العربى .

(٣) أن يكون أولَه نونٌ ثم راء ، نحو نرجس ؛ فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية .

(٤) أن يكون آخرَه زاى بعد دال ، نحو : مهندز ؛ فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية .

(٥) أن يجتمع فيه الصاد والجيم[1] نحو الصولجان والجص .

(٦) أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المَنْجنيق[2] .

(٧) أن يكون خماسيا أو رباعيا عاريا عن حروف الذلاقة ، فإنه متى كان عربيا فلا بد أن يكون فيه شيء منها[3] .

وقالوا :

(١) الجيم والتاء لا تجتمعان فى كلمة من غير حرف ذَوْلَقِىّ ؛ ولهذا ليس « الجِبْتُ » من محض العربية ـ وهو فى القرآن فى قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالجبت والطاغوت ﴾ .

(٢) الجيم والطاء لا تجتمعان فى كلمة عربية ، ولهذا كان « الطاجن والطَّيْجن » مولدين ، لأن ذلك لا يكون فى كلامهم الأصلى .

(٣) لا تجتمع الصاد والطاء فى كلمة من لغتهم ، أما الصراط فصاده بدل من السين .

(٤) يندر اجتماع الراء مع اللام إلا فى ألفاظ محصورة : كورَل ونحوه

---

(١) قال الأزهرى فى التهذيب متعقباً على هذا القول : الصاد والجيم مستعملان ومنه جصص الجرو ، إذا فتح عينيه ، وجصص فلان إناءه ، إذا ملأه ، والصج ضرب الحديد بالحديد .

(٢) فى الصحاح : الجيم والقاف لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن تكون معربة أو حكاية صوت ، ومثل لهذه الحكاية بقولهم : جلنبلق ، حكاية صوت باب ضخم فى حالة فتحه وإصفاقه « جان » على حدة و « بلق » على حدة .

وقال ابن دريد فى الجمهرة لم تجمع العرب الجيم والقاف فى كلمة إلا فى خمس كلمات أو ست .

(٣) ذلك لأن حروف الذلاقة هي أخف الحروف ، وقد مر الكلام فى هذا المعنى

(٥) قال البطليوسى فى شرح الفصيح : لا يوجد فى كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل ، ولذلك أبَى البصريون أن يقولوا بغداذ .

(٦) قال ابن سيده فى المحكم : ليس فى كلام العرب شين بعد لام فى كلمة عربية محضة ؛ الشّينات كلها فى كلام العرب قبل اللامات[1] .

هذا ، وقد وجد الباحثون بعد الاستقصاء أن أكثر ما دخل العربية من أسماء المعبودات والمصطلحات الدينية فهو من الهيروغليفية والحبشية والعبرانية : كلفظ النبى[2] ، فإنه هيروغليفى ، ومعناه فى الأصل : عميد أو رب المنزل ؛ وكلفظة منبر : فإنه معرب « ومبر » بالحبشية ؛ وكألفاظ : الحج والكاهن ، وعاشوراء ، وغيرها ؛ من العبرانية .

أما أسماء العقاقير والأطياب والجواهر فأكثرها هندى كالمسك ، فإنه فى اللغة السنسكريتية « مشكا » ، والزنجبيل وهو فيها « زنجابير » ، والفلفل وهو « بيالا أو فيفالا » ، وهكذا .

وأكثر ما يكون من أسماء الأطعمة والثياب والفرش والأسلحة والأدوات فهو من الفارسية : كالسكباج ، والديباج ، والخز ، والخوذة ، والإبريق ، والطَّست ، وغيرها .

وفى المزهر فصل معقود لألفاظ أخذتها العرب من الفارسية والرومية والسريانية والنبطية وغيرها ، ولكن علماء اللغة كانوا يخلطون فى ذلك لأنهم

---

(١) كل ما أوردناه فى هذا الفصل إنما هو تمام على ما سبق فى الأسباب اللسانية فاعتبره بسببه .

(٢) روى أبو عبيدة أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب ، فيهمزون النبئ ، والبريئة « البرية » ، وذلك قليل فى الكلام ، وقد اختلف العلماء فى اشتقاق لفظة النبى ؛ لأنهم لم يقفوا على أصله ؛ وأحسن ما ورد لهم من ذلك ما نقله صاحب المخصص فى « باب ما تركت العرب همزة وأصله الهمز » من الجزء ١٤ .

غير متحققين بتلك اللغات ولا بأكثرها ؛ والعجيب أنهم يردون أكثر المعربات إلى الفارسية ، ولم نكن نظن أن لذلك سبباً غير شيوع هذه اللغة أيام العباسيين ، حتى وقفنا على أن مرجع تلك النسبة إلى العصبية ؛ فإن كثيراً من العلماء كانوا موالىَ أو فُرْسا ، وقد نصوا على أن بعضهم ـ كحمزة الأصبهانى والأزهرى وغيرهما ـ كانوا يتمحلون لذلك ؛ تكثيراً لسواد المعرّبات من لغة الفرس وتعصباً لهم .

وبلغ من ذلك أن منهم من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بالفارسية ؛ واشتهر بين الأعاجم حديثان : أحدهما قوله فيما زعموا : إن جاراً صنع لكم سور : أى ضيافة . والثانى قوله : العنب دودو والتمريك : أى فى تناولهما مَثْنَى وفُرادى . وقد حقق العلماء أن لا أصل له ، وإنما يتوجه على تلك العصبية التى تشبه أن تكون ديناً لغويًّا ترْغَم العربية على انتحاله .

ومن المعرّب كلمات معدودة استعملها العرب ولها رديف فى لسانهم : كالتامورة للإبريق ، والثقوة للسُّكُرُّجة ، والمشموم للمسك ، والناطس للجاسوس ؛ ونحوها ؛ ولا يعقل أن يستعمل العرب هذه الألفاظ على أنها مرادفات لأوضاعها فى لغتهم ؛ لأنهم لا يبلغون بالمعرَّب قوةَ كلامهم بالضرورة من حيث إنه دخيل على الأوضاع العربية فهو ليس فى معنى الأصيل إلا حيث تخلو اللغة من نديده . وعندنا أن بعض تلك الألفاظ إنما كان لمعان غير محدودة بما يطابق المعنى الدخيل : كالمشموم ، فإنه إذا أُطلق على المسك بالعُرف لا يطلق عليه بالحد ، بل يبقى من الألفاظ المشتركة ، وحينئذ كانت اللفظة الدخيلة أوفَى بالحاجة وأصحَّ فى تأدية المعنى اللغوى بحده ؛ وقد يكون بعض تلك الألفاظ من وضع قبيلة بعينها ثم تتناول القبائل الأخرى اسمه

بالتعريب لخلو لغتها منه أو لقربهـا من أسواقه واختلاطها بأهله ، فينطق بالأصيل قومٌ وبالدخيل أقوام ، وقلة هذه الألفاظ المشار إليها مما يحقق ظننا فإن كل ما جمعوه منها نَيِّفٌ وعشرون لفظة .

الدخيل فى الإسلام

ولما فُتحت الأمصار على المسلمين ودان غيرُ العرب للإسلام ، فشت فى منطق المتحضرين ألفاظ كثيرة من الدخيل بحكم الاختلاط والمعاملة ، إلا أن أكثرها لم يلتحق باللغة لأن الرواة أهملوه ؛ وكان هذا الدخيل أول أمره بدء انحراف الألسنة عن العربية الفطرية فى تاريخ اللحن كما سيأتى فى موضعه ومن ذلك ما ساقه الجاحظ من لغة أهل المدينة ، فإنه ذكر أنهم عَلِقُوا ألفاظا من قوم من الفرس نزلوا فيهم ، فيسمُّون البطيخ : الخربز ، والسميطَ : الروزق ؛ وأن أهل الكوفة يسمّون المسحاة : بال ، والسوق : بازار ، وذلك كله فارسى .

وكان الأعراب الأقحاح يَعجبون لمثل هذا ولا ينطقون به وقد حكى أبو مهدية الأعرابى — ممن أُخذت عنهم اللغة — بعض ألفاظ أعجمية كانت فاشية لعهده فأنكرها ؛ وإنما ضربها مثلا لغيرها فقال :

يقولون لى «شنبذ» ولست مشنبذا طوال الليـــالى ما أقام ثَبيرُ

ولا قائلا «زودا» ليعجل صاحبى «وبستان»[1] فى قولى علىَّ كبير[٥]

ولا تاركا لحـــنى لأتبع لحنهم ولو دار صرف الدهر حيث يدورُ

---

(١) شنبذ من قولهم : شون بوذ ؛ أى «كيف» ؟ يعنون الاستفهام . وزود : عجل ، وبستان : خذ .

(٥) كذا فى الأصل ولم نقف على صوابها

على أن من الأعراب من كان يستظرف بعض الكلمات الأعجمية فيقحمها في شعره على جهة التملح والاستظراف، ونقل الجاحظ من ذلك بعض أبيات في كتابه «البيان»

ثم لما انقضت الدولة الأموية وهي بقية العهد العربي، أقبل العباسيون على اتخاذ البطانة من الفرس والديلم وغيرهم، وهم الذين كانت لهم اليد في بث العلوم واتخاذ المترجمين ونقل الكتب عن الفارسية والهندية واليونانية مما سنفصله في مكانه، فابتدأت من ثَم صنعةُ التعريب، وداخلت اللغةَ كلماتٌ كثيرة من مصطلحات العلوم: كالطب والفلك والهندسة ونحوها.

ولما أنشأ المأمون دار التعريب التي سماها «دار الحكمة» وهي دار كتُبه العظيمة، أرصد فيها علماء لتهذيب الكتب المترجمة وتوجيهِ الأسماء المعرّبة من الأعلام والأجناس على ما يناسب المنطق العربي، فكانوا يَنحون في ذلك مَنْحى العرب، ويتصرفون في الأسماء بالتغيير والإبدال والحذف، وهذا هو وجه الصعوبة في التعريب، لأنه لا ضابط له ولأن الألفاظ العربية محصورة الأوضاع محدودة الصيغ، لا تقبل الزيادة عليها إلا منها، ولا يمكن أن تقحم فيها الألفاظ الأجنبية إلا بعد أن تجانسها وتؤاخيها.

ومن أمثلة هذا التغير الذي جرى عليه العرب ومَن بعدهم في أسماء الأعلام: يحيى في يوحنا، وقابيل في قايين، وعيسى في إيسوس[1] وطالوت في جُليات، والضحاك في ده آك، والأشكرى في أسكاريس، وشمشقيق

---

(١) إيسوس، تحريف «يشوع» باليونانية، وقد حذفوا آخره فصار إيسو، وعرب عيسى.

فى زيملساس وسجسطيلوس فى سكستيلس ، وأشبيليه فى هسياليس ، وطُلَيْطلة فى تولاده ، وغير ذلك كثير تطفح به كتبهم .

وهذا التغيير الذى لاضابط له كان سبباً من أسباب الإفساد والتحريف فى الكتب ؛ حتى لقد تجد الاسم الواحد يتقلب على صور شتى ، وبذلك تضيع حقيقته التاريخية : كفيلبس أبى الإسكندر ، فإنك تجده فى كتب التاريخ العربية : فيلقوس ، وفيلثوس ، وفيلنوس ، وفيلبوس ، وقنلتوس ؛ وقد جاء فى تاريخ القرمانى : أفطياقوس فى أنطيخوس ، ثم جاء هذا الاسم فى موضع آخر من التاريخ نفسه على هذه الصورة : أبطيحش ...

ومن مثل هذا الاختلاف الذى لابد منه تنبه ابن خلدون حين اعتزم وضع تاريخه المشهور إلى وجوب ضبط هذه الأسماء الأعجمية على وجوهها التى تلفظ بها فى لغاتها ، فاصطلح لذلك على وضع جديد فى الكتابة سنذكره فى الكلام على الخط مع ما كان عند علماء العرب من مثله .

ولم يكد ينقضى عصر التعريب العلمى عند العباسيين بعد أن دالت الدولة وتراخت الهمم ، حتى استعجمت اللغة وطمّ الدخيل على المنطق ؛ لأن الذين تولوا أمر التعريب يومئذ إنما هم الصناع والمحترفون لا الكتاب والمؤلفون ؛ وبذلك صار الدخيل لغةً فى التاريخ بعد أن كان تاريخا فى اللغة .

وبقى من هذا الفصل كلام فى كيفية التعريب ، واختلاف الكتاب فيه ، والحروفِ التى يطَّرد فيها الإبدال ، والألفاظ التى عربها المتأخرون أو اصطلحوا على تأدية معانيها ، ونحو ذلك مما لا تعلُّق له بالتاريخ ؛ فأمسكنا عن إيراده وإن كان ثروة من الكلام .

أما الكتب التى وُضعت فى المعرَّب والدخيل فأجمعُها كتاب (المعرّب)

لأبى منصور الجُواليقى المتوفى سنة ٥٣٩ ؛ و (شفاء الغليل) للخفاجى من أدباء القرن الحادى عشر ، وكلاهما متداوَل مشهور .

المـــولد

ويسمى المُحْدَث أيضا ، ويراد به فى الاصطلاح اللغوى : ما أحدثه المولَّدون الذين لا يُحتج بألفاظهم[1] ، وهم الطبقة التى وليت العرب فى القيام على لغتهم من المتحضرين . وذلك يشبه الوضع فى بادئ الرأى ، لأنه استقلال بالمنطق عن الطريقة التى انتهجتها العرب ؛ والعلماء لا يقبلون الوضع ولا يصححون الاستعمال إلا من عربى ، لمكان السليقة واعتبار النحيزة ؛ ولذا ميزوا بين الكلام فيما ينقلونه ، فقالوا : هـذه عربية ، وهذه مولّدة .

وشرط المولّد عندهم أن لا يكون فى استعمال أهل البادية ولا فى العتيق من كلام العرب ؛ وبهذا قال بعضهم إن (الغَضارة) مولدة ؛ لأنها من خزفٍ وقِصاع العرب من خشب .

وفى أمالى ثعلب ما يُفهم منه أن المولد عنده كل لفظ كان عربىّ الأصل ثم غيرته العامة بنوع من أنواع التغيير ، كأن يكون مهموزاً فتدع همزه ، نحو هَنَاكَ الطعام ، فى هنأك ؛ أو تبدل الهمز فيه نحو واخيته فى آخيته ؛ أو تسقطه ، نحو قفلت الباب ، فى أقفلته ؛ أو لا يكون مهموزاً فتهمزه ، نحو رجل أعزب ، فى عَزَب ؛ أو يكون مشدداً فتخففه ، نحو فُوهة النهر ، فى فُوَّهته ؛ أو يكون مخففاً والعامة تشدده ، نحو الدخّان فى الدخَان ؛ أو يكون ساكنا وتحركه ، نحو حلَقة الباب ، وهى الحلْقة ؛ أو تبدل فيه حرفا بحرف ، نحو الزمرد

---

(١) سنذكر فى بحث الشعر من يحتج به فى اللغة ومن لا يحتج به .

وهو بالذال ؛ أو يكون مفتوحاً فيكسرونه ، نحو الكِتان وهو بالفتح ؛ أو مكسوراً ويفتحونه ، نحو الدَّهليز وهو بالكسر ، وهلم جرا .

وفى كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة أمثلة كثيرة من هذه الأنواع .

الألفاظ الإسلامية

وقد سبقت التوليدَ طبقةٌ من الوضع العربى خرجت ببعض الكلام فى الاشتقاق عن معانى الجاهلية ، وذلك مايسمونه بالألفاظ الإسلامية ، وقال ابن فارس فى أسبابها : كانت العرب فى جاهليتها على إرث من إرثِ آبائهم فى لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم ، فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالتْ أحوالٌ ونُسختْ دياناتٌ وأُبطلتْ أمور ونُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائعَ شُرعت وشرائط شُرطت ، فعفّى الآخر الأول .. فكان مما جاء فى الإسلام ذِكْرُ المؤمن ، والمسلم ، والكافر والمنافق ؛ وإن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان ، وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمى المؤمنُ بالإطلاق مؤمناً ؛ وكذلك الإسلام والمسلم : إنما عرفت منه إسلامَ الشيء ، ثم جاء فى الشرع من أوصافه ما جاء ؛ وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر ؛ فأما المنافق فاسمٌ جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نافِقاء اليربوع [1] .

---

(١) ذكروا أن اليربوع يحفر فى جحره طريقاً يكتمها تسمى « النافقاء » ويظهر طريقاً مخالفة لها تسمى « القاصعاء » فإذا أتى من جهة الطريق الظاهرة ضرب النافقاء برأسه فانتفق ونجا . وقد قيل إن النفاق لفظ حبشى معناه البدعة والضلالة ، وهو فى الحبشة من الألفاظ النصرانية .

ومن هذا الضرب كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الأسماء : كمصطلحات الفقه والنحو والعروض وغيرها مما يكون له اسمان لغوى وصناعى ، والأصل فى جميع ذلك الألفاظ الشرعية التى نقلها النبي صلى الله عليه وسلم من اللغة إلى الشرع كما رأيت .

وقد كان مثل هذا النقل المجازى فى الجاهلية أيضاً ؛ لأنه سبب من أعظم الأسباب فى نمو اللغة كما تقدم فى موضعه ، ولكن لم يُنسب من ذلك شىء لناقلٍ معين فيما علمنا . إلا كلمة واحدة ذكرها الجاحظ فى كتاب الحيوان ، وهى فيما يقال : إن أول من سمى الأرضَ التى لم تُحفر قط ولم تُحرث إذا فُعل بها ذلك (مظلومةً) النابغةُ ... وقد تبعه العرب على ذلك ، ومنه قيل : سقاء مظلوم ، إذا أعجل عليه قبل إدراكه [1] . وقال الجاحظ فى جزء آخر من الحيوان وقد ذكر هذه الكلمة : إن النابغة ابتدأ هذا الاسم على الاشتقاق من أصل اللغة ، وإن العرب اجتمعت على تصويبه وعلى اتباع أثره .

ومما يلتحق بفصل الألفاظ الإسلامية ، كلماتٌ عربية كرهوا النطق بها فى الإسلام ، كأنهم من خوفهم على العرب أن يعودوا فى شىء من أمر الجاهلية احتاطوا فمنعوهم من الكلام الذى فيه أدنى مُتَعَلَّق . وأصل ذلك ما نُهِىَ عنه النبىُّ صلى الله عليه وسلم فى نحو قوله : « لا يقولنَّ أحدُكم لمملوكه : عبدى وأمتى ، ولكن يقول : فتاى وفتاتى ؛ ولا يقولنّ المملوكُ : ربى وربتى ، ولكن يقول : سيدى وسيدتى . » وعلة هذا المنع ظاهرة ؛ ولكن فيما كرهوه أشياء جاءت بها الروايات ولا تعرف وجوهُها : قال الجاحظ : « ولم نسمع فى ذلك أكثرَ من الكراهة ، ولو كانوا يروون الأمور مع عللها وبرهاناتها

---

(١) المراد : الوطب يسق منه اللبن قبل أن يروب .

خفّت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة ، وقد اقتصروا على ظاهر الرواية دون حكاية العلة ودون الإخبار عن البرهان وإن كانوا قد شاهدوا النوعين مشاهدة واحدة » . ومن ذلك قول ابن مسعود وأبى هريرة : « لا تسبوا الكرْم فإن الكرم هو الرجل المسلم » وقد رفعوه إلى النبى صلى الله عليه وسلم . ورووا عن ابن عباس أنه قال : « لا تقولوا : والذى خاتمه على فى ، فإنما يختم الله عز وجل على فم الكافر » . ومما كرهه ابن عباس قولهم : قوس قُزَح ، وقال : قزح شيطان فكأنه كره ما كانوا عليه من عادات الجاهلية فى الإضافة إلى الأصنام والشياطين ، وكأنه أحب أن يقال : قوس الله ، فيرفع من قدره كما يقال أرض الله وسماء الله . وبقيت أمثال لذلك كثيرة لا نطيل فى استقصائها .

أمثلة المولد وكتبه :

وقد علمتَ أن من المولّد هذه المصطلحات التى جاءت بها العلوم ، وهى معدودة أيضا من الألفاظ الإسلامية ؛ لأنها وضعت فى الإسلام ، ومنها ألفاظ خاصة بالمتكلمين والرياضيين والفلكيين والأطباء والفقهاء والصوفية وغيرهم ، وقد أُفردت لها معاجم خاصة بشرحها : ككتاب التعريفات للجرجانى . وكشّاف اصطلاحات العلوم للتهاونى ، وكليات أبى البقاء ، واصطلاحات الصوفية . وأول ما وضع من هذا النوع فيما نظن ، كتابُ « مفاتيح العلوم » لمحمد بن أحمد الخُوَارزمى من أهل القرن الرابع ، وهو على اختصاره مفيد ، جمع فيه مصطلحات أهل العلوم والصناعات المختلفة ، ونحن ننقل منه بعض أمثلة توفية للفائدة . فمن ذلك فى مواضعات كتاب

ديوان الخراج «الحشرى» وهو ميراث من لا وارث له — ويعرف فى أيامنا بالحلول — «والإقطاع» وهو أن يُقطِع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبتها ، وتسمى تلك الأرضون قطائع ، واحدتها قطيعة «والطُّعمة» وهى أن تُدفَع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدى عشرها وتكون له مدة حياته ، فإذا مات ارتجعتْ من ورثته ، والقطيعة تكون لعقبه من بعده . «والتسويغ» وهو أن يُترَك للرجل شىء من خراجه فى السنة ، وكذلك «الحطيطة والتريكة» .

ومن مواضعات كتاب ديوان الجيش «الأطماع» وتسمى الرَّزَقات : وهى مرتَّبات الجند والعمال «والتلميظ» وهو أن يُطلَق لطائفة من المرتزقين بعضُ أرزاقهم قبل أن يستحقوا ، وقد لُمِّظوا بكذا «والمقاصّة» وهى أن يُحبَس عن القابض لِماله ما كان تَلَمَّظه أو استلفه .

وقد رأينا لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٤٠ كتابا سماه (الزاهر) يذكر فيه معانى الكلام الذى يستعمله الناس من المولد أو من الألفاظ الإسلامية ؛ ويؤخذ من مقدمته أن المفضّل أنشأ كتابا فى هذا المعنى سماه (الفاخر) جمع فيه قطعة من اشتقاق ما يكثر ترداده فى المحاورات والمخاطبات ، فعمل محمد بن القاسم الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ فى ذلك كتابه الموسوم بالزاهر فصّل فيه كتاب المفضل وأكثر شواهده وضبطه ، فجاء الزجاجى واختصره وأصلح ما فيه من السهو والغلط وكشفه وشرح معانيه . ومما أورده فى هذا الكتاب ، معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وألفاظ القنوت والاستغفار ، والأذان ، والتشهد ، ونحو ذلك ؛ وهو يبحث فى اشتقاق الكلام ويذكر الأقوال

الواردة فى معانيه ويرد أكثر ذلك إلى أصله العربى . ومن أمثلته شرحُه لقولهم (بيت مُزَوق) قال أبو العباس ثعلب : معناه : بالزاوُوق ، والزاووق فى لغة بعض أهل المدينة : الزئبق ، وهو يقع فى التزاويق ؛ فمزوق مُفَعْل منه . اهـ .

الغريب المولد

ونريد به فى المولد ما يقابل الغريب والحوشى فى العربى العتيق ، وذلك كالذى اخترعه بعض المفسرين الذين نصبوا أنفسهم للعامة وحطوا فى هواهم ؛ فإن المفسر كلما كان أغربَ عند العامة كان أحبَّ إليهم . ومن هؤلاء عكرمة والكلبي والسُّدّى والضحاك ومقاتل بن سليمان وأبو بكر ابن الأصم ، وقد نقل الجاحظ أنهم يقولون فى تفسير قوله تعالى : ﴿ويل للمطفّفين﴾ : الويل واد فى جهنم . قال : ثم قعدوا يصفون ذلك الوادى .. وسُئلوا عن قوله تعالى : ﴿قل أعوذ برب الفَلَق﴾ فقالوا : الفلق واد فى جهنم ، ثم قعدوا يصفونه . . وفسروا قوله تعالى : ﴿ثم لتُسئَلُنّ يومئذ عن النعيم﴾ فقالوا : النعيم الماء الحار فى الشتاء والبارد فى الصيف . . . أى فكأنه من الأضداد ، ومثل ذلك كثير عن بعض غلاة الصوفية أيضا ، والأصل فى جميعه ما أومأنا إليه من الألفاظ المنهىّ عنها .

وليس يُؤتَى القوم إلا من الطمع ومن شدة إعجاب العامة بالغريب من التأويل ، وهو كذلك الغريب الكاذبُ فى المولّد من اللغة .

تمدن العرب اللغوى

فلسفة الفصل

هذا فصل من الكلام نرمى فيه إلى أقصى غايات العقل العربى فى الحياة ، وأدنى آفاقه من الخلود ؛ إذ نصف مبلغ ما انتهى إليه من الكمال فى وضع هذه اللغة وإحكامها على سُنن كيفما تدبّرتها رأيت فيها المعنى الإلهىّ الذى لا دليل عليه إلا شعور النفس به ، والنفس هى البقية السماوية فى الإنسان .

تلك السُّنن التى خرجت بها اللغة كأنها عقل حى تتلاحَ فى جهات الحكمة خَطراته وتَتراسل من أعين الوحى نظراته ؛ بل كأنها معنًى إلهىٌّ مُبتكَر أُلقِىَ فى هذه الطبيعة ليتحوّل به وجه العالَم إلى جهة الله ، فما زال ينكشف من أطرافه شيئاً فشيئاً حتى ظهر سر ابتداعه فى القرآن الكريم فاتضح عن روعة تملك على الإنسان مذاهب حسّه ، وتنساب فى قلبه لتتصل بالروح الإلهى من نفسه .

وقد وصفنا بما تقدم تكوين اللغة فى الجملة بما فيها من أسباب القوة والجمال ، ونحن واضعون من هذا الفصل مرآةً تصف محاسنها وصفاً معنويا تأخذ الأعين منه تفصيلا فى جملة ، وجملةً فى تفصيل ؛ لأنه ليس كالأمور المعنوية ماتجد فيه قوة الإفصاح عن الأسرار الصامتة ، إذ تكون مقابلة الأوصاف بموصوفاتها نطقاً بليغاً من لسان الحقيقة .

ومن المعلوم بالضرورة أن اللغة صورة الاجتماع ، وأن العرب فى تمدن جاهليتهم الفصحى لا يُوازِنون أمة من أمم التاريخ ، بل هم لولا ما سبق فى علم الله من أمر سيكون فيهم ؛ وقدَر واقع بهم ، وشأن فى الغيب مخبوء لهم —

لما عَدوْا فى الاعتبار الاجتماعى أن يُعَدُّوا موجودات إنسانيةَ مهملة ، كأنهم بقايا منسية من التاريخ .

وقد تقرر عند الحكماء أن غنى اللغة بألفاظها ، واتساعُ وجوه التصرف فيها دليل بيِّنٌ على مدنية أهلها وسعةِ مُتَفَيَّئهم من ظل الاجتماع ؛ فلا يبقى إلا أن يكون للعرب تمدن لغوى خصُّوا به من أصل الفطرة ؛ إذ هم لم يكونوا فى معادن العلوم ولا مواطن الصناعات ، ولا كان فى أيديهم من أدوات الأمم ومرافق الاجتماع إلا متاع قليل لا يبلغ بجملته أن يكون تفسيرا مُوجَزًا للفظ (العرب) فى مُعجم الأمم . فالحكمة التى جعلت من قديم مدنيةَ الفنون فى أيدى الصينيين ، ومدنية العلوم فى رءوس اليونانيين ، هى التى خصت مدنية اللغات بألسنة العرب .

وإذا تدبرت معنى التمدن بما يعطيك من آثاره ، رأيت له فى كل مجتمع صورتين : الأولى صورة الفرد فى باطنه ، والثانية صورة الجماعة فى ظاهرها ؛ ولن يكون التمدن حقيقيا إلا إذا كان أساسه نمو الصفات العقلية فى الفرد الواحد بما يتهيأ له من الفضائل التى هى مادة التغير العقلى فى نموه وإنشائه نشأة جديدة تستتبع نشأة التاريخ فى المجموع ؛ ولا مراء فى أن الأحوال الظاهرة للجماعة إنما هى مرآة التغيرات الباطنة فى الأفراد ، فكأن الاجتماع فى معناه ليس إلا مجموع آثار العقول وتاريخ التغيرات النفسية .

ونحن إذا اعتبرنا ذلك فى العرب لم نر لهم حقيقة ولا مظهرا إلا فى اللغة ، لأنه لا يكفى أن يكون العربى على أخلاق فطرية تحميها حدود البادية ، وتصونها أسوار الحرية الطبيعية ، حتى يقال إن فيه ذاتا نامية بآدابها ؛ لأن هذه الآداب لم تحدث فيهم التغيراتِ العقلية التى تتراءى بها صورة المجموع ،

إلا فى آخر عهدهم الجاهلى حين ضمهم الإسلام ، ولكنا إذا اعتبرنا لغتهم رأينا حقيقة التمدن فيها متمثلة ، وشروطه فى مجموعها متحققة : فهى منهم بحر الحياة الذى انصبت فيه جميع العناصر ، وانبعث بها هذا التيار العقلى الذى يدفع بعضه بعضا ، وكأنها هى التى كانت تهذب من نفوسهم وتزنها وتَعدلها وتخلصها برقة أوضاعها وسمو تراكيبها ، حتى ينشأ ناشئهم فى نفسه على ما يرى من أوضاع الكمال فى لغته ؛ لأنه يتلقنها اعتياديا من أبويه وقومه ؛ ولَهِيَ أَقْوَمُ على تثقيفهم من المؤدِّب بأدبه ، والمعلِّم بعلمه وكتبه ؛ لأنها حركات نفسية مدارها على انجذاب الطبع فيهم ، حتى كان العربى القُحُّ ربما أخطأ فى الكلمة إذا جذبه طبعه إليها ، فيعدل بها عن سَنَن الفصيح — كما سيأتى فى باب اللحن[1] — والكمالُ متى كان مأتاه من الطبع ، وكانت قوته فى الغريزة ،

---

(١) وكان منهم من يتوهم موضوعا فيضع عليه ويجذبه إليه طبعه ، كقول بعضهم : سؤق ، فى سوق جمع ساق ، ومؤق ، فى موق العين ؛ وتعليله عند النحاة أن يتوهم أن الضمة التى قبل الواو واقعة على الواو نفسها ، ولذلك يهمزها تخلصاً من ثقل الضم ولا أصل لها فى الهمز . وزعم الفارسى أن أبا حية النميرى الشاعر كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة وإن لم يكن لها أصل فى الهمزة ؛ فيقول : المؤقدان ، أى الموقدان ، ومؤسى ، أى موسى ، وهكذا .

وعكس ذلك قولهم أيضاً . الكماة والمراة ، فى الكمأة والمرأة ؛ كأنهم توهموا فتحة الهمزة واقعة على ماقبلها ، فكأنها كمأة ومرأة ، بسكون الهمزة ، وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح وأريد تخفيفها قلبت ألفاً فتصير كماة ومراة كما ينطقون . وهذا التعليل - كما قال ابن سيده - من أدق النحو وأظرف اللغة .

ورأينا ابن جنى يعلل ذلك فى « سر الصناعة » بأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه . قال : ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول فى الوقف : هذا عمُر وبكُر ، بضم الميم والكاف ، ومررت بعمِر وبكِر (بكسر الميم والكاف) فينقل حركة الراء إلى ما قبلها ؛ وهذه من اللغات التى لم نذكرها فيما تقدم لأن لها فى هذا الفصل مكانا .

فأخْرِ به أن يصنع النفس صنعة غير طبيعية فى العادة ؛ ونحن نرى العرب لعهدنا لا يزالون فى مواطن أسلافهم ولم تتنكّر لهم الطبيعة ، ولكنهم حين فقدوا خصيصة اللغة فقدوا معها خصائص كثيرة من النظام النفسى ، حتى إنهم لا يصلحون فى حالتهم الراهنة أن يكونوا مادة نظام سياسى فى جزيرتهم ، فضلا عن أن يكونوا مادة حادث اجتماعى عظيم كالإسلام الذى جعله أسلافُهم نظام العالم ، فكأن بينهم وبين أسلافهم من الفرق ما يستغرق تاريخ العالم كلّه من عهد الإسلام .

وأخصُّ شروط التمدن الاجتماعى فيما نرى ، ثلاثة : هى الحرية ، والنظام ، والنمو وهى التى تتخلف عن معانيها الاجتماعية آثار المدنية التى تدل على حضارة الأمم الخالية ، كالأبنية والمخلّفات الأدبية والعلمية والفلسفية ، ثم الثروة الاعتبارية التى تدير حركة العمران ، من التجارة والصناعة والزراعة ، ثم الشرائع . وهذه الشروط هى كذلك أخص مميزات اللغة العربية . فهى حرة فى أوضاعها بما يطابق الحرية الشخصية والسياسية . منتظمة فى أجزائها بما يماثل نظام القوانين والشرائع ، حتى أمكن أن يُحصَى منها كل كلمة جاءت شاذة فى بابها[1] . نامية فى مجموعها بما فيها من ثروة الأوضاع التى تكافئ معانى الاقتصاد السياسى على أتم وجوهها .

فالعرب إذن قوم معنويون كان تمدنهم معنويا ؛ ولو جردتهم من مزايا لغتهم وألقيت فى أفواههم أصول أى لغة من لغات العالم ،

---

(١) من ذلك كتاب « الشذوذ » لابن رشيق صاحب كتاب العمدة ، المتوفى سنة ٤٦٣ ، يذكر فيه كل كلمة من اللغة جاءت شاذة فى بابها . وما تجد من قاعدة فى كتب العلماء إلا ولها شواذ محصورة إن كانت مما يدخله الشذوذ .

لخرجوا بها جنساً مغموراً فى الأجناس ، ولكانت حريتهم عبثاً ونظام قبائلهم فساداً ، ولصاروا فى الجملة إلى حال الشعوب التى لا يدور بها الزمان ولكنه يلقى عليهم الأمم كلما دار ويقابلهم بالمكتشفين والفاتحين والمتخطفين وغيرهم من أجناس المجتمعات المتمدنة . بيد أن الحكمة ألقت فى طباعهم هـذا النظام اللغوى ، وجعلتهم بحيث يتساقون فى سبيله إلى الكمال ، لا تعترضهم عقبة ولا يصرف وجوههم عنه صارف من نظام المدنيـة ، فمضوا على ذلك واللغة تتخطى بهم درجات الاجتماع واحدة فواحدة ، حتى انتهت بهم إلى الوحدة الجنسية ، فتغير بمجموعهم وانصبَّ على العـالم بقوة جديدة فتيّة صادفت دُوَلا قديمـة بالية فصدمتها تلك الصدمة التى هدمت التاريخ وبُنى بعدها بناء جديدا . ولولا اللغة ما انتظم أمر العرب لأنهم قضوا أجيالا قبل تمدنهم اللغوى لم يَنْبُهْ لهم شأن فى أنفسهم ، ولا عَدَوْا فى اجتماعهم أمر النظام الطبيعى الذى هو وسيلة حفظ الحياة لنظام الحى ، لإتمـام نظام الحياة ، كما هو شأن التمدن الاجتماعى ، واللغة هى التى جذبتهم إلى هَدْى الأخلاق بالشعر ، وإلى هَدْى السياسة بالخطابة ، وإلى هَدْى الدين بالقرآن .

بعض وجوه التمدن

تقدم لنا فى غير هذا الموضع ما يُثبت أن تأليف الكلام فى هذه اللغة مبنى على أسباب لسانية ، من عذوبة المنطق ومراعاة النَّسب اللفظى بين الحروف ، بحيث لم يُلَاقَ فيه بين حرفين لا يأتلفان ولا يعذب النطق بهما أو يَشْنع ذلك منهما فى جَرْس النغمة وحسن السمع ، كالغين مع الحاء ، والقاف مع الكاف ، والحرف المُطْبَق فى غير المطبق ، كتاء الافتعال مع

الصاد والضاد ، فى خلال كثيرة من هذا الشكل ترجع بجملتها إلى ميل العرب فطرةً عما يُلزم كلامها الجفاء إلى ما يُلين حواشيه ويُرقها ؛ وهذه العنايه منهم بتأليف الحروف كانت السببَ الطبيعى لعنايتهم بتأليف الألفاظ وإحكام الكلام وتوخيهم روعة الأسلوب وفخامة التركيب ، وهو ما خص به العرب دون سائر الأمم .

وقد غفل بعض العلماء عن هذا السبب الطبيعى ، فذهب إلى أن العرب إنما تعنى بالألفاظ لأنها تغفل المعانى ، فتجد من ألفاظهم ما قد نمقوه وزخرفوه ووشّوه ودبجوه ، ولست تجد مع ذلك تحته معنى شريفا ، بل لا تجده قَصدا ولا مقاربا ، وعلى هذا النمط أكثر أشعارهم . وقد ردّ على هؤلاء ابن جنى فى كتاب الخصائص ، وتمحّل فى النضح عن العرب ، لأنه كذلك لم ينظر إلى السبب الطبيعى الذى أومأنا إليه . قال : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها ، وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غُذوبها (أطرافها) وأرهفوها ، فلا تُرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ ؛ بل هى عندنا خدمة منهم للمعانى وتنويه بها وتشريف منها » .

والحق أن ذلك فى العربية وجه من وجوه تمدنها ، وقد جروا فيه على سنن طبيعية ثابتة ، لأنهم يفرعون من المعانى فروعا كثيرة بالمجاز والاستعارة ، ثم يُجرون عليها الألفاظ التى تناسبها ، فكأنهم يستغلونها استغلالا معنويا . وذلك من أمرهم أيضاً فى الألفاظ ؛ فإنهم لا يفرّطون فى مادة تتقلب عليها حروف المنطق بما ينزل على حكمهم فى التأليف من العذوبة والمناسبة ، فيفرعون الألفاظ المتقاربة فروعا كثيرة يُجرونها على المعانى المتباينة ، كقولهم : روأت فى الأمر ، (فكرت) ، ورويّت رأسى من الدهن ،

وأمثال لذلك كثيرة ؛ فكأنهم بهذا الضرب يستغلون المعانى استغلالا لفظيا .

ومن وجوه التمدن التى تناسب طبائع الاقتصاد المدنى ، هذه الحركات التى تخصّصُ المعانى وتعيّن الأغراض بأيسر إشارة ، وهى أخص مميزات السمو العقلى ، ومنها حركات الإعراب ، كقولهم : ما أحسنَ زيداً ! إذا أرادوا التعجب من حسنه . وما أحسنُ زيدٍ ؟ إذا أرادوا الاستفهام عن أحسن ما فيه ، وما أحسنَ زيدٌ ، إذا أرادوا نفى الإحسان عنه ؛ ولا يوجد ذلك فى غير لغة العرب .

ومنها حركات التصريف ، كقولهم : مِفْتَح ، لآلة الفتح ومَفْتَح ، لموضع الفتح ، وهكذا .

ومنها حركات الفروق التى تُنوّع المعانى ، كقولهم : الإدْلاج ، لسير أول الليل ، والادّلاج ، لسير آخر الليل ؛ وأمثلة من ذلك فاشية فى اللغة .

ومن هذا الباب قولهم : رجل لعْنَة وضُحْكَة ، إذا كان يُلعَن كثيرا ويُضْحَك منه ؛ ورجل لعَنَة وضُحَكَة ، إذا كان هو كثيرَ اللّعْنَ والضّحِك .

ولعلهم لم ينتبهوا لهذه الفروق بالحركات إلا بعد أن أحدثوا مثلها فى لغتهم بالحروف ، كقولهم : أخفر ، إذا أجار ؛ وخَفَر ! إذا نقض العهد ؛ وأقْذى عينَه ، إذا ألْقَى فيها القذى ؛ وقَذَاها ، إذ نَزع عنها القذى ؛ وأبَعْتُ الفرسَ ، عرضتُه للبيع ؛ وبِعْتُه ، إذا انتهى البيع ؛ وهكذا ، فكأن الاختصار دائما تمثيل للانتهاء .

ومما يستنفد عجب المفكر من أمر هذا الباب الاقتصادى ، تصرفهم فى حروف المعانى المفصّلةِ معانيها فى كتب النحو ، ودلالتهم بالحرف الواحد فى الكلمة على المعانى المختلفة ، كمعانى الهمزة والباء وغيرهما مما

يُتَصرف به فى مناحى الكلام . ويزيد هـذا العجب أن لا يكون بين المعنيين أو المعانى الكثيرة وجوه من الشبه بحيث يُتأوّل فى رد معانيها الأصول بعضها إلى بعض ، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ما رآه بعض علماء اللغات من أن هـذه الحروف بقايا ألفاظ مستقلة بمعانيها ، فإن صح ذلك كان (عجباً من العجب) .

وهـذا وأمثاله ، مما يكشف من اللغة عن سر التموّ الذى هو أصل من أصول التمدن بالإطلاق ، وأن للعرب تصرفا ليس فى لغة من اللغات ، وخاصة أُختَىْ العربية ، فإن الزمن وقف بهما عند مُنقطَع لم يتعدّه ، وكأنّ العربية منهما قرآن لغوى مفتتَح بهذه القاعدة التى ينبى عليها نظام الارتقاء : ﴿ ما ننسخ من آية أو نُنسِها نَأت بخير منها أو مثلها ﴾ فإن لغة السريان مثلا لا تجد فيها أثراً للفعل المبنى للمجهول ، كضُرِب زيد : أى ضربه شخص — وذلك من أنواع الاقتصاد اللغوى — وفى العبرانية لا يوجد إلا صيغتان ثقيلتان من صيغ الفعل ، هذا وزنهما : فُعَّال ، وهُفعال ؛ ولـكن العرب يستعملون المجهول فى كل الأوزان ، ماضيا ومضارعا . وقد فاتوا بذلك لغات الدنيا جميعا .

وتجد العبرانية أيضا قليلة الأوزان فى الفعل المجرد والمزيد بحيث لا تكافِئُ العربية فى ذلك (وقد أسلفنا فى موضع تقدّم أن صيغة المشاركة التى هى صيغة اقتصادية ، مما انفردت العربية به) وإنما وُضعت الأوزان لتنمية المعانى وسياستها على وجوهها المختلفة سياسة اقتصادية .

ذلك فضلا عما امتازت به العربية من العذوبة التى كأنها شباب الحياة ورقتها بجانب ذاك الهَرَم الذى تولى العبرانية ، حتى كأن ألفاظها من اللبس

والتعقيد أيام الكهولة بأقدارها .. ومما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادى فى العبرانية هو الذى ابتلاها بالفقر من نوابغ الكتاب والخطباء لضيق مُضْطَرَبِ التعبير ، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صُدوع ومَضايق ، وفى هذا العسر كله ... ولما انتفى ذلك من العربية واستوفت وجوه السياسة الاقتصادية فى صيغها وألفاظها ، كثر شعراؤها وكتابها وخطباؤها (اللغويون)[1] إلى حدٍ ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح ، فى كفّة شائلة .

وهنا أصل طبيعى يحسن التنبيه إليه ، لأنه تَبَتٌ لما نحن بصدد منه ، وذلك أن التثنية وهى أخص مظاهر الحياة فى الطبيعة ، لا أثر لها فى اللغة السريانية ، وهى فى العبرانية مقصورة على معناها الطبيعى أو ما يكون فى حكمه ، فلا يثنّون إلا ما وُجد اثنين فى الطبيعة ، كاليدين والرجلين الخ ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة ، كالنعلين مثلا ؛ ولكنها فى العربية عامة لكل الأسماء ، لأن العدد نظام طبيعى عام لا يتخلف ، ومنه الإفراد والتثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعدا[2] .

---

(١) خصصنا هذه الكثرة بكونها لغوية ، لأنها كذلك فى الحقيقة ؛ إذ القرائح لاتكون من مواهب اللغات ؛ واللغة إنما هى أداة من أدوات الحياة لا أكثر ، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجح شعراء العرب جميعاً فى منزلة شعره لا فى صنعته اللغوية ، وكذلك القول فى الكتاب والخطباء .

(٢) مما نتم به فائدة هذا المعنى ، أن كلمة « زوج » يراد بها فى اللغة الفاشية الاثنان — وقد قلبها العامة وجعلوها جوز — قال ابن الأنبارى فى الأضداد : وهذا « الاستعمال » عندى خطأ ، لايعرف الزوج فى كلام العرب لاثنين : بهذا نزل كتاب الله ، وعليه أشعار العرب ، قال الله عز وجل : « وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى » أراد بالزوجين الفردين ، إذ ترجم عنهما بذكر وأنثى . . . والعرب تفرد

بقي علينا أن نذكر شيئاً من أسرار النظام فى هـذه اللغة غير ما سبق لنا بيانه ، وهو الصلة بين طرفى التمدن اللغوى اللذين هما الحرية والنمو ، وقد مضى الكلام عليهما فيما تقدم .

= الزوج فى باب الحيوان ، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل ؛ ومنهم من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا : عندى زوجان من حمام ، أرادوا عندى الذكر والأنثى ؛ فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما قالوا للذكر فرد وللأنثى فردة . . . وكذلك يقال للشيئين المصطحبين : زوجان ، كقولهم : عندى زوجان من الخفاف . . . فمن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد خالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب ؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل على صحة تأوله . اهـ وأكثر اللغويين على خلافه .

أسرار النظام اللغوى

لا نريد بمعنى النظام ، هـذه الأحكامَ الظاهرة فى اللغة كالإعراب والتصريف والقواعد اللسانية ، من نحو عدم الجمع بين ساكنين أو متحركين متضادين ؛ فهذا كله ليس إلا أسباباً للنظام الذى نشرحه فى هذا الفصل ، وهو يشبه النظام النفسى من حيث تعلقه بالحكمة التى تضبط عواطف النفس وخطراتها ؛ وقد رأينا ذلك فى اللغة على ثلاثة ضروب :

(١) نظام الألفاظ بالمعانى .

(٢) نظام المعانى بالألفاظ .

(٣) النظام المطلق ، وهو نظام القرينة أو الحس النفسى .

نظام الألفاظ بالمعانى

والمراد به مساوقة الصيغ اللفظية للمعانى الموضوعة لها ؛ وقد ألممْنا بأشياء منه فى باب الاشتقاق ، وذكرنا ثمة أن لابن جنى صاحب الخصائص كلاما فى هذا المعنى ؛ وابن جنى هذا هو أول من ناهض هذا البحث إتقانا ، وتخلى بأمره افتناناً ؛ وإنما كان العلماء قبله يسترْوحون إلى أشياء منه عند الضرورة ويتعللون به ، وأكثرهم لزوماً لذلك شيخه أبو على الفارسى[1] ؛ ولهذا وضع ابن جنى كتابه (الخصائص) لبيان ما أودِعَتْهُ هذه اللغةُ من خصائص الحكمة ، ونيطتْ به من علائم الإتقان والصنعة ؛ أقام فيه القولَ على أوائل أصول هذا الكلام ، وكيف بُدِئ ، وإلامَ نمى ؛ وقال فى المعنى الذى عقدنا له

(١) توفى الفارسى سنة ٣٧٧ وكانوا يقولون ما بين سيبويه وأبى على أفضل منه وتوفى ابن جنى سنة ٣٩٢ وهو عالم هذه الأمة فى التصريف .

هذا الفصل : إنه غَورٌ من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يُحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مَسْهُوا عنه .

ومما حاوله فى كتابه مما يتعلق بغرضنا سبعة أمور :

(١) إثبات أن العرب تقارب حروف الألفاظ متى تقاربت معانيها ، كقوله تعالى : ﴿إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تَؤُزُّهم أزًا﴾ أى تزعجهم وتقلقهم ، فهذا فى معنى (تهزهم هزا) والهمزة أخت الهاء ؛ فكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، كما أن المعنى نفسه أعظم فى النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا حَرَاك له ، كالجذع ونحوه ؛ أى فيبقى الهز المقرون بالإزعاج خاصا بذى الحياة ، لأنه متعلق بالشعور ؛ وذلك ما أفادته الهمزة وحدها .

(٢) إن هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى فى الحروف البعيدة التى لا تتشابه إلا بالتأويل ، كقوله إن تركيب «ع ل م» فى العلامة والعَلَم ، وقالوا مع ذلك : بيضة غرماء ، وقطيع أغرم ، إذا كان فيه سوادٌ وبياض ، وإذا وقع ذلك بانَ أحدُ اللونين من صاحبه ، وكان كل واحد منهما (عَلَماً) للآخر ، وهذا المعنى من «غ ر م» ولكنه مقارب لتركيب (علم) كما ترى !

(٣) إن المقاربة قد تكون بالمضارعة فى الأصل الواحد بالحرفين ، كَسَحَل وصهَل (فى معانى الصوت) فالصاد أخت السين ، والهاء أخت الحاء ، وسَحَل وزحر (فى الصوت أيضا) فالسين أخت الزاى ، واللام أخت الراء .

(٤) إن من المضارعة نوعا أحكم من هذا ، وهو المضارعة بالأصول الثلاثية فى الفعل (الفاء والعين واللام) نحو : عصر الشىء وأزله ، إذا حبَسه ، قال : والعصر ضربٌ من الحبس ، والعين أخت الهمزة والصاد أخت الزاى

والراء أخت اللام ؛ ونحو الأزم (أى المنع) والعَصْب (أى الشد) فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاى أخت الصاد ، والميم أخت الباء . وقد أتى بأمثلة من ذلك ثم قال : وهذا موجود فى أكثر الكلام ، وإنما بقى من يُثيره ويبحث عن مكنونه ، بل من إذا وضح له وكشفت عنده حقيقته ، أطاع طبعُه له فوعاه ، وهيهات ذلك مطلبا ، وعزّ فيهم مذهبا .

(٥) إثبات أن العرب يصوّرون اللفظ على هيئة المعنى ، وهذا مذهب قد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، قال الخليل : كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ، فقالوا (فى العبارة عنه) صرَ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا : صَرْصَر . وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على فَعَلان (بثلاث حركات) إنها تأتى للاضطراب والحركة ، نحو الغَلَيان ، فقابلوا بتوالى الحركات فى المثالِ توالى الحركات فى الأفعال .

قال ابن جنى : ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء على سمْت ما حَدّاه ومنهاج ما مَثّلاه ؛ منها أن المصادر الرباعية المضعفّة تأتى للتكرر والزعزعة : كالقلقلة والصلصلة الخ ؛ وأن الفَعَلى من المصادر والصفات تأتى للسرعة نحو الْجَمَزَى والوقلى الخ ؛ ومنها أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال دليلا على تكرير الفعل ، نحو كسّر وقطّع الخ ؛ وإنما خصّوا العين بذلك لأنها أقوى حروف الفعل ، إذ الفاء قد تحذف ، نحو عِدَة وزِنَة ، أصلهما وعْدَة ، ووزنة ، واللام كذلك ؛ نحو يَدٌ وفم ، أصلهما : يَدَو وفَمْوٌ ، ولكن قلما تجد الحذف فى العين ؛ فلما كانت الأفعال دليلة المعانى ، كرروا أقواها وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به ، وكذلك يضعّفون العين للمبالغة ، نحو : أسد غَشَمْشَم ، ويومٌ عَصَبْصَب ، ونحو اعشَوشَبَ المكان ، واغدَوْدَن

الشعر الخ . قلنا : ومن هـذا الباب ما ذكره ابن فارس أنه سمع من يثق به يقول إن العرب تشوّه صورة اللفظ وتقبّحها لمقابلة مثل ذلك فى المعنى ، كقولهم للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول : طِرِمّاح ، وإنما أصله من الطّرَح ، وهو البعيد ، لكنه لما أفرط طوله سُمّى طِرِمّاحاً ؛ ومثل ذلك كثير فى أبواب الصفات .

(٦) ومن نظام الألفاظ بالمعانى أنهم يقابلون الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث ؛ فيجعلون كثيراً أصواتَ الحروف على سمْت الأحداث المعبَّر عنها كقولهم : خَضم ، وقَضم ؛ فالخضم لأكل الشيء الرطب ، والقضم لأكل الشيء الصلب اليابس ؛ فاختاروا الخاء من أجل رخاوتها للرطب ، والقافَ من أجل صلابتها لليابس ، حَذوْا بمسموع الأصوات على حذو مسموع الأحداث . ومن ذلك النّضْح ، للماء الخفيف ، لرقة الحاء ؛ والنضخُ لما هو أقوى منه ، وذلك لغلظ الخاء . ومنه أيضاً قولهم : القدُّ ، للقطع طولًا ، والقطُّ ، له عرضاً ؛ وذلك لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال ، فجعلوا الطاء لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدالَ لما طال من الأثر وهو قطعه طولا ؛ والأمثلة من ذلك كثيرة فى اللغة تُبادِر من يلتمسها ، وقد أتى ابن جنى بعدةٍ منها ، ونقل السيوطى فى أوائل المزهر عن غيره أشياء أخرى ، وكلها تدل على أنهم يضبطون نظام الألفاظ المقترنة المتقاربة بالمعانى ، فيجعلون الحرف الأضعفَ فيها ، والألينَ والأخفى والأسهلَ والأهمسَ ، لما هو أدنى وأقلُّ وأخفُّ عملا أو صوتاً ، ويجعلون الحرفَ الأقوى والأشد والأظهر والأجهر ، لما هو أقوى عملا وأعظم حسًا ؛ ومن أجمع الأمثلة لذلك ما أورده الثعالبى فى فقه اللغة ، قال : إذا أخرج

المكْروبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين ، فإن أخفاه فهو الهنين ، فإن أظهره فخرج خافياً فهو الحنين ، فإن زاد فهو الأنين ، فإن زاد فى رفعه فهو الخنين .

(٧) إنهم قد يضيفون إلى اختيار الحرف تشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها وتقديمَ مايضاهى أولَ الحدَث (المعنى) وتأخيرَ مايضاهى آخره ؛ سَوْقاً للحروف على سمْت المعنى المقصود والغرضِ المطلوب ، كقولهم : شدّ الحبل ؛ فالشين لما فيها من التفشّى تُشبّه بصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ، ثم يليها إحكامُ الشد والجذب ، فيعبر بالدال التى هى أقوى من الشين لاسيما وهى مدغمة فهى أقوى لصيغتها وأدلُّ على المعنى الذى أريد بها . وكذلك : جرّ الشىء ، قدموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأول الجر مشقة على الجارّ والمجرور جميعاً ، ثم عقبوا ذلك بالراء ، وهى حرف تكرير ، وكرروها مع ذلك فى نفسها ؛ وذلك لأن الشىء إذا جُر على الأرض اضطرب فى غالب الأمر صاعداً عنها ونازلًا ، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق ؛ فكانت الراء لما فيها من التكرير ، ولأنها أيضاً قد كررت فى نفسها ، أوفق بهذا المعنى من جميع الحروف .

ومما يلتحق بهذا الباب الذى هو نظام الألفاظ بالمعانى ، ما وضعوه من حكاية الأصوات ، وذلك أنهم يشتقون اللفظ من نفس الصوت القائم بمعناه على جهة الحكاية وتصوير الأشياء بأصواتها ، وهذا النوع يعده أدباء الغربيين من مُبْدَعات القرائح . ومما يحضرنا منه للعرب قولهم فى حكاية صوت مصراعى الباب الكبير إذا أغلق : جَلَنْبَلَقَ ، وقول الشاعر :

• جرت الخيل فقالت حبَطَقْطَق •

وقول الآخر فى الإبل : (تداعيْن باسم السّيب) يحكى صوت مشافرها ؛ وهذا غير الأصوات التى يعبرون بها عن الأحداث وإن كانت مشتقة منها ، كالعَطعَطَة للأصوات المتتابعة فى الحرب ، والقهقهة للاستغراب فى الضحك ، وأمثال لذلك كثيرة .

نظام المعانى بالألفاظ

والألفاظ فى هذا النوع هى التى تسوس المعانى وتنزلها فى منازلها وتضعها على أقدارها ، لا من حيث إن اللفظ هو الذى يوجِد المعنى ، فذلك ظاهر الاستحالة ، ولكن على أنه هو الذى يخصص المعنى إذا كان جنسا ، وهو الذى يؤكد مبالغة فى تلوين صورته النفسية حتى تنطق أجزاؤه ، وحتى يقوم كل جزء منها فى البيان اللغوى مقام الكل الذى هو مادة الشعور الطبيعى .

ولما كانت اللغة عملا نفسيًا محضا ، كان وجود هذا النوع فيها من أخص الدلائل على تمدنها ، لأن النظام الذى يعين درجات المعانى إنما يفصل أجزاء الموجودات على درجات شعور النفس بذوات هذه الأجزاء أو بصفاتها ، وهذا لا يستقيم إلا إذا كان فى اللغة حياة باطنة تشبه ما فى الإنسان الراقى مما يسمى بالكمال أو الحياة الروحية العالية ، حتى تتكافأ النفس واللغة فى تصوُّر أجزاء المعانى وتصويرها .

ولقد أثبت العلماء أن أظهر ما يكون الفقر فى اللغات المنحطة ، إنما هو فى أنواع الدلالة المعنوية ، فكلما انحطت اللغة قلّت فيها هذه الأنواع ، حتى لتبلغ بها تلك القلة أحيانا إلى أن تشبه الجماد فى تجرده من الشعور

ومعانيه ؛ ووجدوا من لغات القبائل المتوحشة فى أواسط أفريقيا ما ليس فيها ألفاظ تعبر عن الحب والمؤاخاة والعبادة ونحوها من أمهات المعانى النفسية ، كأن مادة تلك اللغات من الإحساس الحيوانى المحض .

والعربية تُعتبر أحكم اللغات نظاما فى أوضاع المعانى وسياستها بالألفاظ وهى من هذا القبيل أعظمُها ثروة وأبلغها من حقيقة التمدن بحيث لا تدانيها فى ذلك لغة أخرى كائنة ما كانت ، فالعرب لم يدَعوا معنى من المعانى الطبيعية التى تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية بما تهيأ لهم إلا رتبوا أجزاءه وأبانوا عن صفاته بألفاظ متباينة تعين تلك الأجزاء والصفات على مقاديرها ؛ فأول معانى الحياة الروحية الحب ، وهذه مراتبه عندهم ؛ الهوى ، ثم العلاقة ، وهى الحب اللازم للقلب ؛ ثم الكلف ، وهو شدة الحب ؛ ثم العشق ، وهو اسم لما فضل عن المقدار الذى اسمه الحب ؛ ثم الشعف ، وهو إحراق الحب للقلب مع لذة يجدها ، وكذلك اللّوعة واللاعج ، فإن تلك حُرقة الهوى وهذا هو الهوى المحرق ؛ ثم الشغف ، وهو أن يبلغ الحبُّ شغاف القلب وهى جلدة دونه ، ثم الجوى ، وهو الهوى الباطن ؛ ثم التّيم ، وهو أن يستعبده الحب ؛ ثم التّبْل ، وهو أن يسقمه الهوى ؛ ثم التدليه ، وهو ذهاب العقل من الهوى ؛ ثم الهُيوم ، وهو أن يذهب على وجهه لا يستقر ، وذلك لغلبة الهوى عليه ، ومنه رجل هائم .

وكذا فعلوا فى معانى السرور والعداوة والغضب والحزن والسرعة وغيرها ؛ ومن معانى الحياة البدنية أصول المعاش الطبيعية التى هى قوام أمرهم : كاللبن ، فإن له نحو سبعين اسما باعتبار اختلاف أحواله ، وقد ذكرها السيوطى كلها فى المزهر (الفصل ١٥ النوع ٢٩) ؛ وكذلك الخيل

والإبل والشاء ، ثم صفاتها وتسمية أجزائها ونحو ذلك مما نكتفى لشهرته بالإشارة إليه .

وعلى أكثر هذا النوع من نظام المعانى بالألفاظ بَنَى الثعالبىُّ كتابَه فقه اللغة ، وهو أشهر من أن يُنَبَّه عليه ، ولذا أوجزنا فى أمثلته اكتفاءً بالدلالة على مظنتها ، والحقيقةُ تنهض بها الكلمة الواحدة .

ومما ننبه إليه فى هذا الفصل ، أن أرقى الأمم مدنيةً إذا بلغت فيها المعانى النفسية مبلغ الهرم ، وتعلّقت بها الخواطر من كل جهة بحيث تفصّل أجزاءها تفصيلا ؛ فجهدُ الأمة عند ذلك أن تحيط المعنى باصطلاحات علمية ، وتعرّف حوادثه على نحو ما تُعرّف به فصول العلوم ، كالحب مثلا ، فإن مراتبه التى يشير إليها العرب بالألفاظ المتقدمة يشير إليها غيرهم بتعاريف وفصول واصطلاحات ، ثم لا تعدو بعد ذلك كلّه ما كان يفهمه العرب منها برقة شمائلهم ولطف حواسهم النفسية ؛ فكأنهم لما عدموا العلوم جعلوا ألفاظهم فصولًا علمية ، وذلك منتهى ما يكون من تمدُّن اللغات .

ثم أنت إذا تدبرت هذا النوع رأيته انتباهاً روحيا صرفاً ، بَيْدَ أنه ممثّل بالألفاظ ؛ ورأيت فيما ترى كأن لنفس العربى طيفاً يحرك اللغة حتى بأنفاس الخطرات ، ويكشف لها كلّ عاطفةٍ دقيقة ولو اختبأتْ فى أشعة من النظرات !

نظام القرينة

وهو ما نسميه بالنظام البديع لأنه فى ظاهره نوع من الفوضى ؛ وذلك أنهم يعتمدون فى ضرب من كلامهم على اللمحة الدالّة والإشارة التى تقع

موقع الوحى ، وعلى أضعف أثر يشير إلى وجه الكلام ومذهبه ويَهدى إلى طريق المعنى فيه ، ثم يطلقون الكلام إطلاقاً غير مقيد بنظام ، ولا متبع لطريق غيره من سائر الكلام ؛ وذلك نظم ينفردون به ولا تجد القليل منه فى لغة غيرهم إلا حيث تصيب أدلة النبوغ فى أشعر الشعر ومأثور المنثور. وقد سماه علماؤنا (سُنَنَ العرب) ، وعقد الثعالبي على أمثلة منه القسم الثانى من كتابه فقه اللغة ، وسماه (سر العربية) .

ونحن نرى أن هذا النوع لم يكن فى اللغة إلا بعد أن انصرف العرب إلى صنعة الكلام ، وهذبوا حواشيه ، وبلغوا الغاية فى تنميق الشعر وإجادته ؛ وذلك قبل الإسلام بما لا يتجاوز مائة سنة على الأكثر ، لأن التفنن فى العبارات لا يأتى إلا من كمال صنعة الألفاظ ، ولأن ما عرف للعرب من ذلك قليل فى جنب ما أتى به القرآن الكريم ، وهذا معنى من معانى إعجازه ؛ إذ جعل من عبارته أزِمّةً لعقولهم ، فكان يلفتها فُجاءة عن المعنى الظاهر ، ثم يبغتها بروح الكلام ؛ فتكون لها بينهما هزّة من الطرب الذى ينشأ عن إدراك العقل لما ليس فى مقدوره مع رغبته فيه .

فما ذكروه من سنن العرب التى يتحقق فيها نظام القرينة : مخالفة ظاهر اللفظ ، كقولهم عند المدح : قاتله الله ما أشعره ! فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه ، وكذلك قولهم : هَبِلَته أمه ، وثكلته ؛ وهذا يكون عند التعجب من إصابة الرجل فى رميه أو فى فعل يفعله ؛ ومنها الحذف والاختصار ، فيقولون : والله أفعلُ ذاك ، ويريدون لا أفعل ، فيحذفون حرف النفى ؛ ومنها ذكر الواحد والمراد الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ هؤلاء ضيفى ﴾ وقوله : ﴿ فإنهم عَدُوّ لى ﴾ والمراد الجماعة . وذِكرُ الجمع والمراد واحد أو اثنان ،

كقوله : ﴿إن نَعْفُ عن طائفة﴾ وهو يريد واحدا ، وقوله فى خطاب موسى وأخيه : ﴿ارجعْ إليهم﴾ [والخطاب لاثنين ، وقوله فى خطاب زوجَتَيِ النبي صلى الله عليه وسلم «إن تَتُوبا إلى الله»] فقد صَغَت قلوبكما ، وهما قلبان . ومنها صفة الجمع بصفة الواحد ، كقوله تعالى : ﴿والملائكة بعد ذلك ظَهير﴾ وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع ، كقول العرب : ثوب أهدام ، وجاء الشتاء وقميصى أخلاق[1] . ومنها أن تخاطب العرب الشاهد ثم تحول الخطاب إلى الغائب ، وتخاطب الغائب ثم تحوله إلى الشاهد ، وهو الالتفات المعروف فى البديع : وأن تخاطب المخاطَب ثم ترجع الخطاب إلى غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أُنزل بعلم الله﴾ الخطاب الأول للنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، والثانى للمشركين . ومنها الرجوع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بدون تغيير فى المعنى كقوله تعالى : ﴿حتى إذا كنتم فى الفلك وَجَرَيْن بهم﴾ أراد بكم ، وقوله :﴿وسقاهم ربهم شرابا طهورا ، إن هذا كان لكم جزاء﴾ ومعناه : كان لهم ، وقد جاء ذلك فى الشعر أيضا كما رواه ابن الأنبارى فى الأضداد . ومنها أن يبتدئ بشيء ثم يخبر عن غيره ، كقوله : ﴿والذين يُتَوَفَّوْن منكم ويذرون أزواجا يتربَّصْنَ﴾ فخبر عن الأزواج بلفظ (يتربصن) وترك الذين . ومنها نسبة الفعل إلى الاثنين وهو لأحدهما كقوله :﴿مَرَجَ البحرين يلتقيان﴾ إلى قوله : ﴿يخرج منهما

---

(٥) قلت : ما بين القوسين [ ] ساقط فى الأصل ، وإنما هو من زيادتنا

(١) أحصى ابن خالويه فى كتاب (ليس) ما كان من هذا النحو وهو : ثوب أسمال ، أى خلق ، وثوب أكباش – غليظ – وبرمة أكسار ، وقدر أعشار ، وقميص أخلاق . ولم يذكر منها أهدام

اللؤلؤ والمرجان ، وإنما يخرجان من الملح لا العذب . ونسبته إلى الجماعة وهو لأحدهم كقوله : ﴿وإذ قتلتم نفسا فادّارأتم فيها﴾ والقاتل واحد . وإلى أحد اثنين وهو لهما ، كقوله : ﴿والله ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه﴾ . ومنها أن تأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين ، كقول العرب : افعلا ذلك ، ويكون المخاطب واحدا ، وكان الفراء يرى فى أصل ذلك أن الرُّفقة عند العرب أدنى ما تكون ثلاثة نفر ، فيجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ولذا كان شعراؤهم أكثر الناس قولا : يا صاحبىّ ، ويا خليلىّ . ومنها أن تأتى بالفعل بلفظ الماضى وهو حاضر ؛ أو بلفظ المستقبل وهو ماض ، كقوله تعالى : ﴿أتى أمر الله﴾ أى يأتى ﴿واتَّبعوا ما تتلوا الشياطين﴾ أى ما تَلَتِ الشياطين . ومنها أن تأتى بالمفعول بلفظ الفاعل : نحو سر كاتم ، أى مكتوم ، وأمر عارف ، أى معروف ؛ وبالفاعل على لفظ المفعول ، كقولهم : بيع مغبون ، ويكون المعنى غابنا . ومنها وصف الشىء بما يقع فيه ؛ كقولهم : ليلهم نائم ، إذا ناموا فيه ، وليلهم ساهر ، إذا سهروه . ومنها البسط ، بالزيادة فى حروف الاسم والفعل متى أُمِن اللَّبس بقرينة تقتضى ذلك ، كإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه ، وعلى هذا قول بعضهم فى صفة الظلماء .

وليـــلة خامـــدة خمودا طخياء تغشى الجَدْىَ والفرقودا

فجعل الفرقد كما ترى ، ثم قال فيها : «لو أن عَمرا همّ أن يرقودا» يريد يرقد . ومنها القبض محاذاة لذلك البسط . وهو النقصان من عدد الحروف كقولهم : لاهِ ابن عمك ، أى لله ، ودرس المنا ، أى المنازل . ومنها الإضمار للأسماء والأفعال والحروف ، كقولهم : ألا يا اسلَمى ، أى : يا هذه ، وقولهم : أثعلباً وتفرّ ؟ أى أترى ثعلبا وتفر ؟ وقول بعضهم :

* ألا أيهذا الزاجرى أشهد الوغى *

يريد أن أشهد الوغى . ومنها إقامة المصدر مقام الأمر ، نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرقاب ﴾ أى فاضربوا ؛ واسم الفاعل مقام المصدر ، كقوله : ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ أى تكذيب ، واسم المفعول مقام المصدر نحو : ﴿بأيكم المفتون﴾ أى الفتنة . ومنها المحاذاة ، وذلك أن تجعل كلاما بحذاء كلام فيؤتَى به على وزنه لفظا وإن كانا مختلفين فى أصل الوزن ، وهذا النوع يسمى الازدواج أيضا ، كقولهم : إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا ، فجمعوا الغداة وهى من الواو على غَدَايا ، محاذاة للفظ العشايا وهى جمع العشية ، وقول بعضهم :

* هتاكُ أخبية ولّاج أبوِبةٍ *

فجمع الباب على أبوبة ليشاكل لفظ الأخبية ، ومنها إتيانهم بالمصدر من غير الفعل لأن المعنى واحد ، كقولهم : اجْتَوَروا تَجاوُرا ، وتجاوَرُوا اجتِوَارا ، وانكسر كَسْراً وكُسِر انكسارا ، وعليه قوله تعالى : ﴿وتبتّلْ إليه تبتيلا﴾ . ومنها مجىء صفات المؤنث على فاعل ، كقولهم : امرأة بادن أى بادنة ، وجارية عاتق ، بمعنى صغيرة . ومجىء فاعل فى المؤنث بمعنى المفعول كقولهم : دابة حاسر ، أى حسرها السير . وغلالة رادع ، أى مردّعة بالطيب والزعفران فى مواضع منها ، وقد أفاض صاحب المخصص فى أبنية المؤنث والمذكر مما يجرى هذا المجرى (الجزء ١٦) .

ومن سنتهم العجيبة حذف الحرف وهو مقدّر لصحة معنى الكلام ، فيسقطون الوسيط تفننا ، كقوله تعالى : ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوّف أولياءه﴾ أى يخوّفكم بأوليائه ، ومثله كثير فى كلامهم ، وقد عقد له ابن سيده باباً فى المخصص (الجزء ١٤) .

ومنها أيضا قلب الكلام تفننا ، كقول العباس بن مرداس :

ه فديت بنفسه نفسى ومالى ه

أى فديت نفسه بنفسى ومالى ، وقول الأعشى فى قلب الإعراب :

ما كنت فى الحرب العَوان مُغمّرا إذ شبّ حرٌّ وَقودِها أجزالَها

وإنما هو : إذ شب حرٌّ وقودها أجزالُها ، ولكن روىّ القصيدة بالفتح . ولكل ما قدمناه أمثلة كثيرة ، وإنما أوجزنا فيها لأننا نرى بما شرحناه إلى تعيين الجهات التى تحصر معانى التمدن فى اللغة ، وبيان كل شىء فى حصر معانيه .

وبعد فهذا ما حضرنا من القول فى إثبات ما سميناه (تمدن العرب اللغوى) وهو كما ترى يصح أن يكون غرضا لكتاب من أمتع الكتب ، بَيْدَ أنه لا يخرج إلا من الصدر الرحب والقلب المعتزم ، وبعد أن يتعاون على إخراجه الفكر الصحيح والذهن الشفّاف والفطنة الوقّادة ، وبعد أن تبلغ به الوسائل فى تصفح العربية ومقابلة معانيها ومعارضة ألفاظها بعضها ببعض ، فإن ثم ما وصفناه وإلا فهو أمر منتشر ومذهب وعْرٌ وفن غامض وما برح ذلك شأن الحكمة من قديم ، لأنها الطبقة الباطنة من كل الأشياء ، حيث تُخْلَق الأسرار ، وتُسدَل عليها الأستار ، فلا يُرفع منها شىء إلا بعون من الله ، وكل شىء عنده بمقدار .

اللغة العامية

وهذه هى اللغة التى خلفت الفصحى فى المنطق الفطرى ، وكان منشؤها من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة ، ثم صارت بالتصرف إلى ما تصير إليه اللغات المستقلة بتكوينها وصفاتها المقوّمة لها ، وعادت لغةً فى اللحن بعد أن كانت لحنا فى اللغة .

ولا بد للكلام على تاريخ العامية وشيوعها ، من التوطئة ببعض القول فى تاريخ اللحن ؛ إذ هو أصلها ومادتها ، بل هو العامية الأولى ، لأنه تنويع فى الفصيح غير طبيعى ، بخلاف ما قد يشبهه من اللهجات العربية المختلفة كما ستعرفه .

اللحن وأوّليته

والمراد باللحن الزيغ عن الإعراب ، وهو أول ما اختبل من كلام العرب ولم يكن منه قبل الإسلام شىء ، وإنما كانت له طيرة على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، حين اجتمعت كلمة المسلمين على تباين قبائلهم واختلاف جهاتهم ، فتساوى الأحمر والأسود ؛ ووجد فيهم من يرتضخ أنواعا من اللكنة ، ومن هؤلاء بلال ، كان يرتضخ لكنة حبشية ؛ وصُهيب لكنة رومية ؛ وسلمان لكنة فارسية[1] . ثم إنه ليس كل العرب سواء فى قوة الفصاحة وجفاء الطبيعة العربية ؛ فلا بد أن يكون بدء ظهور اللحن فى الألفاف المستضعَفين ممن لم

(١) من هنا سمى علماء القراء عدم إقامة الحروف وأدائها على وجوهها المتناقلة عن العرب ، باللحن الخفى ، كما مر فى (مناطق العرب) . والخفى أصل الظاهر بالضرورة

يبلغ به الجفاء ولم تتوقح فصاحته ، فربما جذبه طبعه الضعيف وقد دار فى سمعه شىء من كلام المتعربين بعد الإسلام فيزيغ ويسترسل إلى ما انجذب إليه . هذا إذا لم نعتبر فى أمر أولئك الألفاف ما يكون عادة من ذهول الطبع وتبلده إذا فجأه ما ليس فى قوته ولا تسمو طبيعته إليه ؛ كفصاحة القرآن الكريم ، فإنه فضلا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة واللهجات الشاذة ، قد انطوى على أسرار من سياسة الكلام لا تتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ؛ ولذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بدء ، لأن لسان كل عربى يركب منه قياس لغته ، ويدرك من أسراره بحسب ما تواتيه قوته ؛ فإذا لم يكن صليباً جافياً قصّر به طبعه فاختبل وتبلّد ، كما ترى فيمن يقرأ الفصيح وليس من أهله ؛ ولو لم يكن ذلك لما كان أبو بكر رضى الله عنه يستحب أن يُسقِط القارىء الكلمةَ من قراءته على أن يلحن فيها ، لأن لحن العربى خَوَر فى طَبعِه فهو من هذه الجهة لا يستقيم إلا بمراجعته والتغيير عليه حتى يثبت على الصواب بنوع من التعليم والتلقين ، وأنى لهم ذلك ؟ فلا جرم كان إسقاط الكلمة وهو فى حكم السهو ، خيرا من إثبات اللحن الطبيعى فيها وهو فى حكم العمْدِ .

وقد رأينا العلماء فريقين فى أمر الإعراب وإطباق العرب عليه : فمنهم من يرى أنهم يتساندون فى ذلك إلى السلية ويجرون على مقتضى الطبع فلا يفطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته ؛ وعلى هذا متقدمو العلماء ؛ ومنهم من يرى أنهم إنما يتأملون مواقع الكلام ويعطونه فى كل موقع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة ، وأن ذلك منهم ليس استرسالا ولا ترجيما ، وإلا لكثر اختلاف الإعراب فى كلامهم وانتشرت جهاته ولم تنفذ مقَايسه ، فلم يُجمعوا مثلا على رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو

ذلك . ومن هؤلاء ابن فارس فى كتابه فقه اللغة[1] ، وابن جنى كما يؤخذ من كلامه فى كتاب الخصائص .

والذى عندنا أن ذلك من (خرفشة النحاة) كما يقول ابن خلدون فى تحذلقهم وتنطسهم ، والصواب رأى الفريق الأول ، لأن ماذكره ابن جنى فى معنى التعليم والتلقين ، فإذا ثبت أنهم يتصفحون وجوه الكلام ويتأملون مواقعه ، لم يجز أن ينتقل لسان العربى عن لغة إلى لغة أخرى ، ولا أن يُستدرج فى بعض الكلام ، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم ، للزومهم طريقاً واضحاً ومَهْيَعاً معروفا ، وما كان بالتعليم لا يكون بالفطرة . وقد جاءت الروايات بكل ذلك عنهم ، ولا سبب له غير الاختلاف الفطرى الذى تبتدئه الوراثة وتكمله الطبيعة كما أومأنا إليه فى محله .

فالصحيح أن الطباع العربية مختلفة قوة وضعفا . فمنها المتوقح الجافى ، ومنها الرخو المضطرب وبحسب ذلك تكون اللغة فيهم ، وقد نقل ابن جنى نفسُه فى موضع من كتابه أن العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ، فقد ينطق بعضهم بالدخيل والمولّد ولكنه لا ينطق باللحن . ثم قال فى موضع آخر : إن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكُرهم زيغَ الإعراب . ولم يأت هذا التفاوت — كما ترى — إلا من اختلاف الطباع الذى أشرنا إليه ، فأحْرِ بما اتفقوا عليه أن يكون سببه

---

(١) بل غلا ابن فارس غلوا قبيحاً لاعتقاده أصالة اللغة واعتبارها اعتباراً دينيا كما بسطناه فيما سلف ، فزعم أن العرب (العاربة) كانوا يعرفون النحو والعروض بمصطلحاتهما ؛ وذلك بتوقيف من قبلهم حتى ينتهى الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل الذى علم آدم الأسماء كلها — على ما يفسر به بعضهم هذه الأسماء — وأن هذين العلمين (النحو والعروض) كانا قديما ثم أتت عليهما الأيام وقلا فى أيدى الناس حتى جدد النحو أبو الأسود ، وجدد العروض الخليل بن أحمد ..

فى الطبع أيضا . لأن الاختلاف فى جهات من الشىء إنما يتميز بالاتفاق على جهات أخرى منه .

وبهذا الاعتبار نقطع بأن اللحن لم يكن فى الجاهلية ألبتة ، وكل ما كان فى بعض القبائل من خَوَرِ الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر ؛ وسنزيد هذا الموضع بياناً فى الفصل التالى .

هذه أوّلية اللحن ، كانت كما عرفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد رووا أن رجلا لحن بحضرته فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل — ويروى : فإنه قد ضل — فلو كان اللحن معروفا فى العرب قبل ذلك العهد ، مُستَقِرٌّ الأسباب التى يكون عنها ، لجاءت عبارة الحديث على غيرْ هذا الوجه ، لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه فى معنى التضاد . بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب صلى الله عليه وسلم .

ثم لما استفاضت الأسباب التى ذكرناها فى صدر هذا المقال ، وفُتحت الروم وفارس ، كثر اللحن بالضرورة . ولكن العرب كانوا يستسمجونه ويعتبرونه هُجنة وزراية ، ويتنقصون أهله ويبعدونهم ، ومما رووه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : ما أسوأ رميكم ! فقالوا : نحن قوم (متعلبين) . فقال عمر : لحنُكم أشدُّ علىَّ من فساد رمْيكم[1] وقد تضافرت الروايات بأن كاتباً لأبى موسى الأشعرى

(١) كذا روى ابن الأنبارى فى كتاب الأضداد ؛ وعندنا أن هذا الخبر موضوع ، لأن إلزام المثنى والجمع الياء دائما إنما كان ظهوره فى لغات الموالى والمتعربين ؛ لسهولة ذلك على ألسنتهم ولصعوبة التمييز بين حال الرفع وحال النصب ، وسياق الخبر يدل على أن القوم كانوا من العرب ، ويرجح ذلك أنه زاد فى الخبر عن عمر قوله : سمعت =

كُتب إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : عزمت عليك لَمَا ضربتَ كاتبك سوطا — وفى رواية كتب إليه أن قَنّع كاتبَك سوطا — ولكنهم لم يذكروا موضع اللحن فى كتاب أبى موسى حتى وقفنا عليه ، فإذا هو لحن قبيح يَشُقُّ على عمر وغير عمر ؛ لأن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه هكذا : «من أبو موسى ...» وهذا على ما نظن أول لحن وقع فى الكتابة ، ثم شاع بعد ذلك حين نُقلت الدواوين إلى العربية من الرومية والقبطية [1] ، وكان أكثر ما يكون ذلك من ألفاف كتابِ الخراج والصيارفة ، وقد عثروا فى بعض قُرى مصر على رقاع مكتوبة يرجع تاريخ أقدمها إلى سنة ١٢٧ ، ومنها رسائل موجزة إلى أصحاب البُرُد ، كبريد أشمون وغيره ، وهى على إيجازها قبيحة اللحن ، ولكن منها رسائلُ مؤرخة فى سنة ١٨٢ و ٢٥٠ و ٢٧٩ و ٢٩٥ وقد كتب الأخيرتين (شمعون بن مينا ، ونقله ابن اندونه) ولحنها من أقبح اللحن ، يكتبون فيها دنانير هكذا (دَنَير) على أنها كلها تكتب بصيغة واحدة لا تتجاوز كلمات معدودة ، مما يرجح أنها أمثلة موضوعة لهم ينقلونها فى تلك الأغراض الثابتة ولا يغيّرون منها إلا الأسماء والأرقام ، وذلك شأن حثالة العامة إلى اليوم . ومن تلك الرسائل التى أصابوها ، رُقعةَ أملاها بعض المتحذلقين إلى بقال ولا تاريخ لها ، ونحن ننقل نصها تفكهة ، وهو :

= رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رحم الله امرءاً أصلح من لسانه . فكأن ذلك للترغيب والترهيب لا غير .

(١) نقلت الدواوين من الفارسية والرومية والقبطية إلى العربية فى خلافة عبد الملك بن مروان ، وأول ديوان نقل إليها ديوان الشام ، كان بالرومية فنقل سنة ٨١ ، وكان الديوان فى مصر أول نقله يكتب فيه بالعربية والقبطية معا ، ثم ماتت هذه بحياة تلك . ولهذا البحث موضع من الكتاب نرجو أن نصل إليه إن شاء الله

رقعة عبد الرازق

« بسم الله الرحمن الرحيم . أطال الله بقاك ، وأدام عزك وكرامتك ، وجعلنى فداك ، قد وجهنا إليك ربع درهم ، فتفضل ادفع إلى الغلام دانق سكبينج ، ونصف دانق بزْر كَرَفْس ، وادفع إليه كسرين ، وسُرَّنى بذلك إن شاء الله » ... أملى فى غدا القدر (١) .

انتشار اللحن

ولما نشأ الجيل الثانى فى الإسلام اضطربت السلائق ، وذلك بعد أن كثر الدخيل وعلِقتْه الألسنةُ لدورانه فى المعاملات وتنزُّله من الاجتماع منزلة المعانى الثابتة ، فانحرفت به ألسنة الحضر عن نهجها العربى ، وخِيفَ من تمادى ذلك على لسان العرب من الفساد ؛ فوضع أبو الأسود الدُّؤَلى أصولَ النحو ؛ ثم كان الناس يختلفون إليه يتعلمونها منه ، وهو يفرِّع لهم ما كان أصَّله ـ وسنأتى على ذلك فى موضعه ـ ومن خشيتهم فسادَ اللسان ، كانوا يأخذون أولادَهم بالإعراب أخذاً شديداً ، حتى كان ابن عمر رضى الله عنهما يضرب بنيه على اللحن تقويماً لهم .

ثم فشا النحو بعد ذلك وتناوله الموالى والمتعربون ، وصار يُعلَّم فى المساجد ، فانحصر اللحن القبيح الذى هو مادة العامية فى الزعانف من الطبقات الوضيعة ، كالمحترفين وأهل الأسواق . وكان الخطيب البليغ خالد بن صفوان ـ توفى فى أوائل الدولة العباسية ـ يدخل على بلال بن أبى بُردة يحدثه فيلحن ، فلما كثر ذلك على بلال قال له : أتحدثنى أحاديث الخلفاء وتلحن لحن

(١) كنا نريد أن نثبت الصور الخطية لتلك الرقاع ، ولكنا لم نر فى إثباتها فائدة من البحث الذى نحن فيه

(السقاءات) ؟ فكان خالد بعد ذلك يأتى المسجد ويتعلم الإعراب .

واشتهر النحو وغيره من العلوم التى وضعت لذلك العهد بأنها علوم الموالى ؛ فكان يرغب عنها الأشراف لذلك ؛ وقد روى المبرد فى الكامل أن المُنْتَجع قال لرجل من الأشراف : ما علّمت وَلدك ؟ قال : الفرائض . قال : ذلك (علم الموالى) لا أبالك ! علمهم الرجز فإنه يُهرّت أشداقهم . ومر الشعبي (سمير عبد الملك بن مروان) بقوم من الموالى يتذاكرون النحو فقال : لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده . وسنقول فى الموالى بعد .

قال الجاحظ : وأول لحن سُمع بالبادية : هذه عصاتى ، والصواب عصاى ؛ وأول لحن سمع بالعراق : حىّ على الفلاح ، وصوابه حىَّ ؛ بالفتح[1] .

وفى الدولة المرْوانية العربية كان يعتبر اللحن من أقبح الهجْنة ، لأن العرب يومئذ كانوا لا يزالون على حَمِيّتهم الأولى ، وكانت جماهيرهم تحضر مجالس الخلفاء والأمراء وتُنادى كل طائفة منهم باسم قبيلتها ، فيقال مثلا : لتقم همدان ، ولتقم تميم ، ولْتقم هوازن ، ونحو ذلك ؛ وهم يريدون من حضر من هذه القبائل ؛ فكان عبد الملك يستسقط من يلحن ، قال العُتبي : استأذن رجل من عِلْية أهل الشام عليه وبين يديه قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ياغلام ، غطّها ؛ فلما دخل الرجل فتكلم لحن ، فقال عبد الملك : ياغلام ، اكشف عنها الغطاء ؛ ليس لِلاحنٍ حُرْمة . ولحن محمد بن سعد بن أبى وقّاص لحنة ، فقال : حَسِّ ! — كلمة تقال عند الألم — إنى لأجد حرارتها فى حلقى ! وقد أحصوا الذين لم يُسمع منهم لحن قط

---

(١) وقال ابن السكيت : زعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتى

فى ذلك العهد ، فعدوا منهم عبد الملك بن مروان ، والشعبى ، والحسن البصرى ، وأيوب بن القرية ؛ وقال الحسن يوما لبعض جلسائه : توضيت ، فقيل له : أتلحن يا أبا سعيد ؟ فقال : إنها لغة هذيل ؛ وكان هذا الجواب أبْيَنَ عن فصاحته من الفصاحة نفسها .

وأحصوا اللحّانين من البلغاء ، فعدوا منهم خالد بن عبد الله القسرى(١) وخالد بن صفوان وعيسى بن المدور ؛ وكان الحجاج بن يوسف يلحن أحيانا .

وقد كان بنو مروان يُلزمون أولادهم البادية لينشئوهم هناك على تقويم اللسان وإخلاص المنطق ، ومن أجل ذلك قال عبد الملك : أضرَّ بالوليد حبُّنا فلم نوجهه إلى البادية ! والوليد هذا ومحمد أخوه كانا لحّانين ، ولم يكن فى ولد عبد الملك أفصح من هشام ومسلمة ؛ وذكروا أنه قيل للوليد يوما : إن العرب لا تحب أن يتولى عليها إلا من يحسن كلامها ، فجمع أهل النحو ودخل بيتاً ليتعلم فيه ، فأقام ستة أشهر ثم خرج أجهل من يوم دخل . ومما نقلوا من لحنه أنه خطب الناس يوم عيد ، فقرأ فى خطبته : ﴿ياليتها كانت القاضية﴾ بضم التاء ، فقال عمر بن عبد العزيز : عليْك وأراحنا منك !

وما صار الأمر إلى العباسيين حتى كانت العُجْمة قد فشت فى الحضر وغلبت على السليقة وأصبحت السلامة من اللحن لا تتهيأ إلا بالتصوُّن والتحفظ وتأمل مواقع الكلام ، ولذا صاروا يشبّهون اللسان الفصيح بأنه

---

(١) توفى خالد هذا سنة ١٢٦ وكان من خطباء العرب المشهورين ، ونقل صاحب الأغانى عن المدائنى أنه كان لخالد مؤدب يقال له الحسين بن رهمة الكلبى ، وكان يجلس بإزائه إذا صعد المنبر ليخطب ، فإذا شك فى شىء أومأ إليه بالصواب .

لسان أعرابي قح ، وكانوا يسمون عثمان البتي النحوي (معاصر للأصمعي) عثمانَ العربي ، من فصاحته واستقامة لسانه ؛ ولكن أذى اللحن بقي ثابتاً في الغرائز القوية ، حتى ذكروا أن الرشيد كان مما يعجبه غناء الملاحين في الزلالات إذا ركبها ، وكان يتأذى بفساد كلامهم ولحنهم ؛ فقال يوما : قولوا لمن معنا من الشعراء يعملوا لهؤلاء شعرا فيغنون فيه ؛ فقيل له : ليس أحدٌ أقدرَ على هذا من أبي العتاهية ، وهو في الحبس . قال أبو العتاهية : فوجه إليّ الرشيد أن قل شعراً حتى أسمعه منهم ؛ ولم يأمر بإطلاقي ، فغاظني ذلك ؛ فقلت : والله لأقولن شعرا يحزنه ولا يُسَرّ به . ثم عمل شعرا رقيقا في الموعظة والتذكير بانصراف الدنيا وانصرام لذتها ، يقول فيه :

خانك الطرفُ الطموحُ أيها القلب الجموحُ
هل لمطلوب بذنب توبةٌ منه نَصوحُ
كيف إصلاحُ قلوبٍ إنما هُن قروحُ
موتُ بعض الناس في الأر ض على قومٍ فتوحُ
نحْ على نفسك يا مِسْـ ـكينُ إن كنتَ تَنُوحُ

ودفعه إلى من حفظه من الملاحين ، فلما سمعه الرشيد جعل يبكي وينتحب ، وكان من أغزر الناس دموعا في وقت الموعظة ، وأشدهم عسفا في وقت الغضب والغلظة .

نقول : ولو أن أبا العتاهية لم يطرح ظل نفسه على ذلك الشعر وقتئذ وعمل على أن يصيب حقيقة غرض الرشيد ، لكان أول واضع في الإسلام للشعر الذي يسمى أغاني الشعب ، ولجاء بعده من يأخذ في طريقته ويفتَنُّ فيها حتى توضع أغاني الشعب الاجتماعية والسياسية على حقيقتها ، ويكون ذلك من أرقى أبواب الأدب العربي ، ولكن ظِلّ الشاعر كان في ذلك

الغضب ثقيلا باردا كأنه قطعة من ظلمة جسه ، أو كأنه ظل شيطانى لا ينبسط إلا ليطوى الأشعة المنبعثة من الأفكار الصالحة(*).

وكان المأمون يقول : أنا أتكلم مع الناس كلهم على سجيتى ، إلا على ابن الهيثم ، فإنى أتحفظ إذا كلمته ؛ لأنه يعرف فى الإعراب . وعلىّ هذا كان كاتبا فى ديوانه ، وكان كثير الاستعمال لعويص اللغة ، وله نوادر عجيبة فى التشادق :

دخل مرة سوق الدواب ، فقال له النّخّاس : هل من حاجة ؟ قال : نعم ؛ أردت فرساً قد انتهى صدره ، وتقلقلت عروقه ، يشير بأذنيه ، ويتعاهدنى بطرف عينيه ، ويتشوف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخط بذنبه ، ويناقل برجليه ، حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج لجة ، أو سيل حدور . فقال النخاس : هكذا كان فرسه صلى الله عليه وسلم . . !

وكان مثل هذا التقعر خاصا بجفاة الأعراب ممن يطرءون من البادية ، فلما فشا اللحن ولانتْ جوانبُ الكلام ، أخذ فى طريقهم جماعةٌ من النحويين ، فكانوا يبالغون فى التقعير والتعقيب والتشديق والتمطيط والجهْورَة والتفخيم ، يريدون بذلك أن يتبادَوْا فى الحضريين ليكونوا أعرابَهم ، فكانت هذه الأعرابية الكاذبة تمثيلا مضحكا عند العامة ، وثقيلا مُبغضا عند العلماء .

(*) قلت : كان للمؤلف (رحمه الله) أمنية أن يصنع شيئاً يتم به نقص العربية فى هذا الباب ؛ وقد بلغ فى ذلك مبلغاً فصنع بعض أغنيات لمثل ما يصف ، كان يتهيأ لنشرها بعنوان « أغانى الشعب » فلعله يتهيأ لنا أن نذيعها على قراء العربية عن قريب واقرأ كتابنا « حياة الرافعى » ص ٦٥ – ٧٢

ومن أشهر أولئك : عيسى بن عمر الثقفى ، وهو رأس المتقعرين وفاتحة تاريخهم (توفى سنة ١٤٩) ، وأبو علقمة النحوى ، وأبو خالد النميرى ، وأبو محلم الراوية ، وغيرهم ، ومن أثقل ما رأيناه فى التقعير ، هذا الكتاب الذى كتبه أبو محلم (فى أواخر القرن الثانى) إلى بعض الحذّائين فى نعل كانت له ، وهذه عبارته كما رواها القالى فى أماليه :

« دِنها ، فإذا همّت تأتدِن فلا تخلها تمْرَخِد ، وقبل أن تقفعِل ، فإذا ائتدنت فامسحها بخرقة غير وَكِبة ولا جَشِبة ، ثم امعسها معساً رقيقا ، ثم سُنّ شفرتك وأمْهِها ، فإذا رأيت عليها مثل الهَوة فسُن رأس الإزميل ، ثم سمّ بالله وصلّ على محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم انْحها وكوّف جوانبها كوْفا رقيقا ، وأقبِلْها بقبالَين أخنسين أفطسين غير خَلِيطَين ولا أصمَعَين ، وليكونا وثيقين من أديم صافى البشرة غير نَمِش ولا حَلِم ولا كَدِش ، واجعل فى مقدّمها كمنقار النغَر[1] » .

لا جرم عُدّ أمثال هؤلاء فى الثقلاء ؛ لأن هذا الفصيح فى العامة أقبح من اللحن فى مخاطبة الأعراب الفصحاء .

وقد ألّف أبو الفرج النحوى المتوفى سنة ٤٩٩ كتابا جمع فيه أخبار المتقعّرين وساق نوادرهم .

على أن النحويين لم يكونوا كلهم من الفصحاء ، بلْهَ المتقعرين ،

---

(١) هذا تفسير غريبه تأتدن : تبتل ، تمرخد : تسترخى ، تقفعل : تنقبض ، وكبة جشبة : أى وسخة غليظة ، المعس : الدلك ، إمهاء السكين : تسخينها بالنار ثم إلقاؤها فى الماء ، أوحدها ؛ الإزميل : من أدوات الحذاء ، التكويف : التدوير ، القبالان . سيران تشد بهما النعل . ويريد أبو محلم بوصفهما أن يكونا غليظين من أديم واحد لاعيب فيه من عيوب الجلد

ولا الرواة أيضا ، فقد كان حماد الراوية وهو فى شباب الدولة العربية لحانة ، حتى اعتذر عن ذلك فى مجلس الوليد بن عبد الملك بأنه رجل يكلم العامة ويتكلم بكلامها .

وقد ألف عمر بن شبة النحوى الراوية المتوفى سنة ٢٦٢ كتابا فيمن كان يلحن من النحويين إلى عهده . واستمرت العامية فاشية بما كثر من أسبابها وتوفر من وسائلها ، ولم يغن الخلفاء ولا الأمراء اتخاذ المؤدبين لأولادهم يقوّمون ألسنتهم ويأخذونهم بالفصيح ، واندفع الناس فى ذلك ، وخاصة بعد أن فسدت سلائق الأعراب أيضا فى القرن الخامس كما سيجىء ؛ وكلما تقدمت البلاد فى مذاهب الترف وتقلبت فى أعطاف الرقة ، بلغت مثل ذلك من العامية ، حتى صارت الأندلس — وهى التى انفردت بمشاهير النحاة الذين أعادوا عصر الخليل وسيبويه[1] — تكاد تكون عامية محضة ؛ وقد نقل صاحب نفح الطيب أن الخاص منهم إذا تكلم بالإعراب وأخذ يجرى على قوانين النحو ، استثقلوه واستبردوه !

---

(١) سنفصل ذلك فى تاريخ الأدب الأندلسى

فساد اللغة فى البادية

هذا ما يحضرنا من تاريخ اللحن فى الحضر ، حيث توفرت أسبابه من الاختلاط والملابسة ؛ أما فى البادية فقد بقيت اللغة على خلوصها إلى آخر القرن الرابع ، على ما يكون من الاختلاف الذى لا بد منه بين طبائع الأعراب كما أومأنا إليه فيما سبق .

وقد حكى ابن جنى فى الخصائص أنه كان يرد عليهم من عقيل من يؤنس ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وابن جنى توفى سنة ٣٩٢ وكلامه فى الخصائص يُشعر أن ألسنة البدو يومئذ بدأت تضطرب حتى كان ينبه بعضُهم بعضا إلى الصواب ، وحتى ظهر فى بعض طوائفهم شىء من مرذول القول ؛ قال : وقد طرأ علينا مرة أحدُ من يدعى (الفصاحة البدوية) ويتباعد عن الضعَفَة الحضرية ؛ فتلقينا أكثر كلامه بالقبول وميزناه تميزا حسن فى النفوس موقعه ، ثم ذكر أن هذا البدوى ركّب فى بعض شعره قياسا غير صحيح ، وتكرر منه ذلك ، فطرحوا لغته ، قال : وكان من أمثلِ مَن رأيناه ممن جاءنا .

على أن اختلاف طبائع الأعراب قديم ، لأنهم يرثونه عن سلفهم وأوليتهم ، وقد يكون من ضعف تلك الطبائع ما يَعُدُّه الثقات فسادا لانحطاطه فى الفصاحة ، لا لأن فيه لحناً ؛ إذ العلماء إنما يطلبون فَصَح اللغة ويقدرون الأعراب على حسب ما عندهم من ذلك . وقد ذكرنا فى الكلام على (أفصح القبائل) من نصوا على قوة الفصاحة فيهم بعد الإسلام ، أما الضعاف الذين يوجه ضعفهم على جهة ما أشرنا إليه فلم نقف على نص يعيّن قوما منهم ، إلا ما ذكروه عن أعراب الحُلَيْمات[1] فقد روى العسكرى

(١) الحليمات : أنقاء بالدهناء ، والدهناء من ديار بنى تميم ، وهى سبعة أجبل من=

عن أبي زيد أن الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ بعد أن أخذ العلم الصحيح عن أساتذة البصرة ، خرج إلى بغداد ، فقدم أعرابَ الْحُلَيْمات وهم غير فصحاء فأخذ عنهم شيئاً فاسدا فخلط هذا بذاك فأفسده : وهذا الفساد ظاهر المعنى كما ترى .

ولم نعثر على نصٍّ يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع ، ولا يمكن أن يكون ذلك مع اضطراب الفِتَن واستعجام الدولة وغَلَبة العامية وانقطاع حاجة العلماء إلى عربيتهم الفطرية ، ودُروس معاهد الرواية ، ثم فُشُوّ الاختلاط بين العرب وعامة الأمصار كما سيمر بك ، وخاصة في الحجازيين منهم ، حيث يختلف إليهم الحجيج من جميع الآفاق ؛ غير أننا رأينا في « معجم البلدان » لياقوت الحموى المتوفى سنة ٦٢٦ في لفظ العُكْوتين (تثنية عُكوة : وهو اسم جبلين منيعين مُشرفين على زبيد باليمن) قوله : ومن أحدهما عمارة بن أبي الحسن اليمنى الشاعر ، من موضع فيه يقال له الزرائب . . .

وقال الراجز :

إذا رأيتِ جبلَيْ عُكادِ وعُكوتين من مكان باد
فأبشرى يا عينُ بالرقادِ

قال : وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم : لم تتغير لغتهم ، بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة ، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه .

ثم رأينا في القاموس لمجد الدين بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى بمدينة

= الرمل ، بين كل جبلين شقيقة ، وهي من أكثر البلاد كلأ ، حتى إنها متى أخصبت كفت العرب لسعتها ؛ ولعل ضعف أعرابها من هذا الخصب !

زبيد سنة ٨١٧ فى مادة (ع ك د) أن عكاد جبل باليمن قرب مدينة زبيد « وأهله باقية على اللغة الفصيحة » . وقد زاد شارحه مرتضى الزبيدى — أقام بمدينة زبيد مدة طويلة فعرف بهذا اللقب — المتوفى سنة ١٢٠٥ قوله : « إلى الآن » ، ثم قال : ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم .

ولا يُعرف قومٌ خلصت لغتهم غير أولئك العكاديين ؛ وعبارة ياقوت تدل على أنه لم يكن يُعرف فى زمنه غيرُهم أيضاً ، على أن لسان البدو النازلين فى الجنوب من شبه جزيرة العرب لا يزال إلى اليوم أكثر شبهاً بالفصيح من بعض الوجوه دون غيرهم من سائر العرب ، وأظهر ما يكون ذلك على ما تبينه الرُّوّاد فى سكان حارب وبيحان . وكذلك يقال فى قبائل فهم وقحطان فى الحجاز : إنهم أكثر انطلاقاً فى الألسنة من سائر عرب الشمال ، والله أعلم .

طبائع الأعراب

بقى أن نذكر شيئاً عن طبائع الأعراب الفصحاء الذين كانوا يطرءون على الحضر فتؤخذ عنهم اللغة ؛ لأن العلماء كانوا إذا وجدوا منهم من يفهم اللحن وعلل الإعراب بهرجوه وزيّفوا طبعه وطرحوا لغته ، كما يفعلون بمن لم يخلص منطقه وبمن يرقُّ طبعه وتضعف فصاحته ، لإغراقه فى علل الحضارة وأسبابها ، فقد ذكروا أن أبا عمرو بن العلاء (توفى سنة ١٥٤) استضعف يوماً فصاحة أبى خيرة العدوى الأعرابى ، فسأله : كيف تقول : حفرتُ الإران ؟ فقال : حفرت إراناً . فقال له أبو عمرو : ألان جلدك يا أبا خيرة حين تحضَّرت[1] ! وهكذا كانوا : إذا ارتابوا بفصاحة أعرابى وظنوا أن جلده قد لان وذهب جفاؤه الذى يعدونه مادة الفصاحة ، وضعوا له قياساً غير صحيح وسألوه عنه ؛ فإن نطق به طرحوه ، وإلا كان عندهم بتلك المنزلة ؛ وإنما يعمدون إلى الأقيسة غالباً لأن قياس العربى قريحته كما بيناه من قبل ، والقريحة مظهر الفطرة ؛ قال الأصمعى : سمعت أبا عمرو يقول : ارتبت بفصاحة أعرابى فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً وألقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من (مُسْحَبٍ) مُسْلَحِبٍ صار لَحْمَ النُّسُورِ والعُقبان

فأفكر فيه ثم قال : رُدَّ علىَّ ذِكرَ (المسحوب) ، حتى قالها مرات ، فعلمت أن فصاحته باقية[*] . ولا تجد الأعرابى ينطق بمثل هذا إلا إذا

---

(١) قال الرياشى : إنه أخطأ ، لأن الحفرة يقال لها إرة ، وتجمع على إرين ، وهى التى يخبز فيها ؛ وأما الإران فخشب النعش . وقد وقفنا على مسائل أخرى مما (لان فيه جلد الأعراب) لم نر فائدة فى استقصائها

(*) قلت : يريد بقوله (مسحب) اسم المفعول من (سحب) الثلاثى ، أمتحانا له

ضعفت فصاحته وبدأت سليقته تتحضر ، فكأنما انصدع مفصل العربية من لسانه .

قال ابن جنى : سألت مرة الشجرى — وهو أعرابى من عقيل كانوا يرجعون إليه فى اللغة — ومعه ابن عم له دونه فى الفصاحة ، وكان اسمه غصنا — فقلت لهما : كيف تحقِّران حمراء ؟ فقالا : حميراء . وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسست فى ذلك عِلْباء ، فقال غصن : عُلَيباء ، وتبعه الشجرى ؛ فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال : آه علَيْبِيّ[(1)]* ...

وقال فى موضع آخر من (الخصائص) : سألته يوما — يعنى الشجرى — كيف تجمع دُكانا ؟ فقال دكاكين . قلت : فسرحانا ؟ قال سراحين .. قلت : فعثمان ؟ قال عثمانون ، فقلت له هلّا قلت عَثَامين ؟ قال : أيش عثامت ؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ؟

كذلك نقل عن أبى حاتم سهل بن محمد السجستانى (توفى سنة ٢٥٥) فى كتابه الكبير فى القراءات ، قال : قرأ على أعرابى بالحرم : ﴿طِيبَى لهُمْ وحُسْن مَآب﴾ فقلت له : طُوبى . . . فقال : طِيبى ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال طيبى ؛ فلما طال علىّ قلت : طُوطُو .. فقال طى طى .. وهكذا نبا طَبْعُ هذا الأعرابى إلا عن لحن قومه وإن كان غيره أفصح منه ، ولم يؤثِّرْ فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه هزٌّ ولا تمرين !

على أن طبع العربى قد يجذبه إذا توهم القياس ، ومن ذلك ماوراه

= بالخطإ ، فأبت عربيته الخالصة أن ينطق به إلا على الصحيح ، وهو (مسحوب)

(١) صغروه على ذلك لأن همزته بدل من ياء ، وإذا أردت شرح ذلك فراجع كتاب سيبويه (الجزء الثانى صفحة ١٠٨) . وعلباء البعير : عصب عنقه .

* قلت : وفرق مابين علباء وحمراء ، أن ألف حمراء مزيدة للتأنيث .

صاحب الأغانى أن عُمارة بن عقيل الشاعر (فى القرن الثالث وهو الذى يقال إن الفصاحة خُتمت به فى شعراء المحدثين)[1] أنشد قصيدة له جاء فيها (الأرياح والأمطار) فقال له أبو حاتم السجستانى : هذا لا يجوز ، إنما هو الأرواح ، فقال : لقد جذبنى إليها طبيعى ... أما تسمع قولهم رياح ؟ فقال له أبو حاتم : هذا خلاف ذلك ! قال : صدقت ! ورجع إلى الصحيح . وقبله كان الفرزدق يلحن ، وكان عبد بن يزيد الحضرمى البصرى مُغْرًى باعتراضه ونسبته إلى اللحن الحضرىّ ، حتى هجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مَوْلًى هَجَوْتُه ولكن عبد الله مولَى المواليا !

فقال له الحضرمى : لَحَنْت ... ينبغى أن تقول : مولى مَوالٍ .

والفرزدق هو القائل :

وعضّ زمانٍ يابن مَرْوانَ لم يَدَع من المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجلّفُ(*)

قال ابن قتيبة : وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا بشىء يُرْتَضَى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه ؛ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه هذا البيت ، فشتمه وقال : علىّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا ... !

* * *

وبعد أن فشت العامية وغلبت على أكثر الجيل ، لم يعد الأعراب الفصحاء يفهمون إلا عن أهل البصر بسؤالهم من الرواة والعلماء ، وكذلك كانوا لا يخاطبون العامة إلا بحضرهم ومساعفتهم فى (الترجمة) ؛ والآثار

---

(١) وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، وكان يطرأ من البادية فتؤخذ عنه اللغة .

(*) قلت : المسحت والمجلف : المذهب : الذى استأصلته السنون : والشاهد فى البيت فى رفع (مجلف) وقياس العربية النصب .

من ذلك كثيرة نكتفى منها بما رواه الجاحظ فى البيان ، قال : رأيت عبداً أسود لبنى أسد قدم عليهم من شق اليمامة ، فبعثوه ناطورا ، وكان وحشيا لطول تغرُّبه فى الإبل ، وكان لا يلقى إلا الأكرة (الحرّاثين) ، فكان لا يفهم عنهم ولا يستطيع إفهامهم ، فلما رآنى سكن إلىّ ، وسمعته يقول : لعن الله بلادا ليس فيها عَرَب . . . أبا عثمان ، إن هذه العريب فى جميع الناس كمقدار القرْحة فى جميع جلد الفرس ؛ فلولا أن الله رق عليهم فجعلهم فى حاشية لطمست هذه العجمان آثارهم !

وقد بقيت أشياء مما يصلح لهذا الباب أمسكنا عنها حتى يقتضيها مكانها فى بحث الرواية .

العامّية فى العرب

قد علمت كيف بدأت العامية وكيف خرجت من اللحن ، وأن ذلك لم يكن إلا فى أوائل الإسلام ؛ فلا عبرة بما يهجس به بعض أولئك الذين تراهم فى مجازفتهم وتخرصهم كأنما يشرحون للناس (علم) الغيب . فيزعمون أن العامية كانت لغةَ بعض العرب فى الجاهلية الأولى ، وأن القوم كان لهم فصيح وعامّى ، معتلّين لذلك بما عُثِر عليه من آثار بعضِ رعاةِ تلولِ الصفا وغيرهم مما يرجع إلى غابر أزمانهم ، ثم ماوجدوه من المخطوطات التى جرت فيها كلماتٌ تشبه الفصيح . ونحن نقول إن كل ذلك لا يَلحق العربَ من سَيِّئه شىء ؛ لأن أطراف الجزيرة لم تكن خالصة العروبة فى القديم ، بل كان أهلها مغلوبين على أمرهم ؛ فلم يكن لهم من معنى اللغة إلا تعاور المنطق والاستبداد بالكلمات يتلقفونها ممن حولهم ؛ لأن ملكات الوضع العربى فيهم غير صحيحة ، وشروطه غير تامة ، وليس كل عربىّ الجنس عربىّ اللسان : وإلا فما بال الحِمْيَريين ومن قَبلهم من الأمم السالفة ؟ فكما أن لهؤلاء لغة متميزة عن العربية الفصحى نشأت عن أسباب خاصة ، كذلك يقال فى غيرهم ممن تميزت لغتهم عن المضريّة ؛ ولا يذهبنّ عنك أن هذه المضرية الفصحى لم تُخلق مضرية فصحى ، بل مرت فى أطوار زمنية هَذَّبَتْ منها وأخلصتها كما بيناه فى موضعه ، فلا يمكن أن يقال إنه كان للعرب فصيح وعامى ، إلا إذا أجرينا عليهم أحكامنا وألزمناهم ما لزمَنا من ضعف النظر وسوء التأول ، واعتبرنا ما بيننا وبينهم من تقادم التاريخ كأنه سوادُ ليل خُتِم به الأمس !

وكل ما صح من ذلك قبل الإسلام حين فشت المضرية ؛ أن الذين كانوا

يسكنون الريف من العرب ويضربون على حدود الأعاجم ، كانت ترق طباعُهم وتلين ألفاظهم ويكثر الدخيل فيها ، ومِن ثَم لا يكون لهم جفاء الخُلّص وقوةُ ملكاتهم ، واعتبر ذلك بِعَدِيّ بن زيد العِبادى الشاعر الذى نشأ فى ديوان كسرى ؛ فكل شعره فصيح لا لحن فيه ، إلا أن رقة ألفاظه سوّغت للرواة أن يحملوا عليه شعراً كثيراً مما يسهل وضعه ولا يباين ديباجتَه الحضرية فيصعب تمييزه فى النسبة .

ومما نذكره ثَبَتاً لما نحن فيه ، أن الرواة قد جاسوا خلال البادية بعد الإسلام بقليل ، وضربوا فى أطرافها ، وشافهوا القبائل ، ونقلوا عنهم كثيراً من الشاذ والدخيل والوحشى والمتروك ، ورأيناهم عدّوا ذلك جميعه لغات ، بل كانوا يجعلون الاحتجاج بلغاتهم على نسبة بُعدهم من قريش التى هى سُرّة العرب ، فاعتَبَروا لغةَ قريش أفصح اللغات وأصرَحها ، لبُعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبنى كنانة وغطَفان وبنى أسد وبنى تميم ، ثم تركوا الأخذ عمن بَعُدَ عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن ؛ لمجاورتهم الفرسَ والروم والحبشة ، فاعتدُّوا لغاتهم غيرَ صريحة لذلك ؛ وهم على كونهم أغفلوا أمرها قد نقلوا منها أشياء كما مر فى لهجات العرب ؛ فلو أنهم عرفوا لهم عامية أو ماهو فى حكمها ، لأشاروا إليها فى بعض الروايات ، ولما صح أن يَعُدُّوا ما نقلوه عنهم فى باب اللغات ؛ هذا على أنهم أدركوهم وقد تتابعت أجيالهم وانثالوا أواخرَ على أوائل فى مخالطة الأعاجم وملابستهم ، فلأَنْ يُنَزِّهُوا عن العامية فى جاهليتهم أَوْلَى .

وما زالت لغات العرب جارية على سنن الفطرة ، معتَبَرَة فى حكم اللغات

المستقِلة — على ما يكون فى طبقات كلامهم من الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والسميج والخفيف والثقيل ، وذلك كما قال الجاحظ : كله عربى ، وبكلٍّ قد تمادحوا وتعايبوا — مازالت لغاتهم على ذلك حتى خالطوا السوقة فى الأمصار الإسلامية ، ونشأت أجيالهم على سماع العرب والعامة ، فأخذوا من هؤلاء وهؤلاء ، وكان ذلك سريعاً فى ألسنتهم ؛ ففسدت السليقة العربية فساداً عربيا أحال منطقَهم ، وقد كانت مخالطتُهم للأعاجم أبقَى على فطرتهم ، لأنهم إنما يُغرِبون وينقلون عنهم ، ولكنهم لا يحكونهم فى المنطق ، بخلاف أمرهم مع العامة ؛ ولكل شىء آفة من جنسه ؛ لهذا رأينا الجاحظ يعد أقبح اللحن فى زمنه لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة وبقرب مجامع الأسواق ؛ ومن هنا دبّ الفساد فى ألسنتهم بما يدور على مسامعهم من رطانة السُّوقة ولحن البلدين ، ثم ما يتعاطونه من هذا الشأو فى مخاطبتهم التى بها قوام المعاملات .

فلا سبيل إلى القول إذن بأن للعرب فصيحاً وعاميًا ، إلا بعد فشو هذا الفساد العربى فى منطقهم منذ القرن الخامس ، أما ما وراء ذلك فى بادية العرب فلحنٌ أو لغة لا أكثر .

شيوع اللغة العامية

وفساد العربية

كانت العامية فى الأمصار الإسلامية أولَ عهدها لحنا صرفا ، لِما بقى فى أهلها من آثار السليقة ؛ وعلى حساب هذه الآثار كانت درجاتها فى القرب من الفصيح والبعدِ عنه ؛ فكانت لا تزال قريبة من الفصحى فى عوام الحجاز والمِصْرَيْنِ : البصرة والكوفة ، إلى القرن الثالث ، حتى عرّف بعضُهم المولّدَ بأنه ما يكون من هذا الضرب لحنا وتحريفا كما أومأنا إليه من قبل .

وقد ذكر الجاحظ لغة أهل المدينة لعهده ، فقال : إن لهم ألسنة ذَلِقة ، وألفاظاً حسنة ، وعبارة جيدة . . . ثم قال : « واللحن فى عوامهم فاش ، وعلى من لم ينظر فى النحو منهم غالب » .

أما العامة فى الشام ومصر والسَّوَاد ، فقد علقوا ألفاظاً كثيرة من الفارسية والرومية والقبطية والنبطية ، فسدت بها لغتهم فسادا كبيرا ، لأنهم خلطوها بها خلطاً ولم يجانسوا بين الأصيل والدخيل ، وليس يخفى أن أكثر ما تقتبسه العامية إنما هو من الأسماء ، وأن اقتباس الصفات فيها قليل ؛ لأن الأسماء هى فى الحقيقة أدوات الاجتماع ، والعوام إنما يلتمسون التعبير والإبانة كيفما اتفق لهم هذا الغرض ، ولقد كانت الشام ومصر وسواد العراق أوفر خصباً وأكثر عمرانا من سائر الأمصار الإسلامية ، فمن ثم كان عوامها أسقط ألفاظا ، وقد رأينا العلماء يصفون اللفظ العامى الساقط المبذول وما يدخل فى باب الرطانة من ذلك ، بالسوقى ـ نسبة إلى السوق ـ لا يتجاوزون هذا الوصف ، لأنه أبيَنُ فى الدلالة على الفساد والابتذال .

ولأن الأسواق لاتغنى من أمر الجيّد والزيف إلا بألفاظ لغة الأرزاق (الدراهم) . . . وهى بعدُ مجامع العامة على تباين أجناسهم ، ومعارض الأشياء على اختلاف جهاتها ، وقد قلنا فى اللغات التجارية التى لا قوام لها من نفسها ، وتلك حقيقة لغات الأسواق .

ورأينا العلماء ألفوا كتبا (فيما تلحن فيه العامة) ككتاب أبى عبيدة ، وأبى حنيفة الدّينَوَرِى ، وأبى عثمان المازنى ، وأبى حاتم السجستانى ، وكتاب الفاخر فى لحن العامة للمفضل بن سلمة ، ولحن العامة للفراء[1] ، وكل هؤلاء لا يتجاوزون المئة الثالثة ، ولا يَعْدُون فى صنيعهم أن يُورِدوا ألفاظا من الفصيح حرّفتها العامة ، ثم يذكرون أصلها على صحته ، وذلك يدل على أن العامية لم تكن طغت على الكلام ، وإلا لما أمكن حصر ما يلحن فيه أهلها ، بل لما كان لهذا الحصن معنى لا فى القليل ولا فى الكثير .

أما بعد القرن الثالث فكان يؤلف فى (لحن الخاصة) كالكتاب الذى وضعه أبو هلال العسكرى المتوفى سنة ٣٩٥ وسماه لحن الخاصة ، وكتاب الحريرى المسمى (درة الغواص ، فى أوهام الخواص) وقد وضع له الجواليقى تتمة ؛ لأن اللحن بعد ذلك إنما كان يؤاخذ به خواصُّ العلماء والأدباء — فى كتابتهم لا فى أقوالهم — أما العامة فكانت مناطقهم كما قلنا : لغة فى اللحن لا لحناً فى اللغة !

---

(١) ولأبى بكر الزبيدى الأندلسى المتوفى سنة ٣٧٩ كتاب فيما يلحن فيه عوام الأندلس ، ولعله جرى فيه مجرى هذه الكتب تقليداً للمشارقة ، ولسلامة بن غياض النحوى المتوفى ببغداد سنة ٥٣٣ كتاب فيما تلحن فيه عامة زمانه ، ولانراه إلا تقليداً ومتابعة ، وكذلك فعل أبو منصور الجواليق المتوفى سنة ٥٣٩ فألف فيما تلحن فيه العامة ولم يخص كتابه بزمن ، وهذا يدل على أن ذلك النوع من التأليف صار لغويا محصنا ، وأن العمل فيه إنما كان شرحا وجمعا واختصاراً ، كما فعلوا فى سائر الفنون التى لايؤلف فيها لشىء إلا لأن التأليف (عمل العلماء)

ومما أعان على فصاحة العامية فى صدر الإسلام ، قيام الدولة الأموية العربية ، وديانة العرب فيها بالعصبية ، إلى سقوطها ، حتى إن الموالى — وهم من الأوشاب والزعانفة فى رأى العرب يومئذ لاحترافهم وخدمتهم إياهم وكانوا يسمونهم بالحمراء[1] — أقبلوا على النحو والعلوم وأولعوا بها ، حتى خرج منهم فقهاء الأمصار جميعاً فى عصر واحد ؛ ولولا خوفهم مَعَرَّة اللحن ما ثبتوا على ذلك ، لأنه إن كانت العرب قد أبقت عليهم فلأن خَطبهم فى ذلك لم يستفحل .

فلما جاءت الدولة العباسية وكان قيامها بنصرة الفرس — وخصوصاً أهل خراسان ، حتى لقبوها بالدولة الخراسانية الأعجمية — ضعفت العصبية للعرب بما سكن من سورتهم وفثئ من حدّتهم ؛ فكان ذلك فتقا فى العربية أيضـا ؛ ولم ينتصف القرن الثالث حتى اختلط العرب بالفرس والترك والفراغنة وغيرهم من طبقات الأعاجم الذين اتُّخِذوا للدولة ، وكان ذلك بدء شيوع الألسنة الحضرية التى هى لهجات العامية .

والبعد عن اللسان — كما قال ابن خلدون — ، إنما هو بمخالطة العُجمة فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلى أبعد ؛ لأن الملكة إنما تحصل بالتعليم ، وهذه ملكة ممتزجة من الملكة الأولى التى كانت للعرب ومن الملكة الثانية التى للعجم ، فعلى مقدار ما يسمعونه

---

(١) يريدون بالحمراء : الأعاجم ، وكان العرب لايكنون الموالى بالكنى (لأنها تشريف) ولا يدعونهم إلا بالأسماء والألقاب ، ولا يمشون فى الصف معهم ، وإن حضروا طعاما قاموا على رءوسهم (للخدمة) ، وإن أطعموا رجلا من من الموالى لسنة وفضله وعلمه ، أجلسوه فى طريق الخباز لئلا يخفى على الناظر أنه ليس من العرب . وقد ألف الجاحظ كتابا فى الموالى العرب نقل عنه صاحب العقد الفريد فى الجزء الثانى من كتابه فارجع إليه .

من العُجْمة ويربون عليه ، يبعدون عن الملكة الأولى . قال : واعتبِر ذلك فى أمصار أفريقيـة والمغرب والأندلس والمشرق : أما أفريقيـة والمغرب فخالطت العرب فيهـا البرابرة من العجم بوفور عمرانها بهم ، ولم يكد يخلو عنهم مصرٌ ولاجيل ؛ فغلبت العجمة فيها على اللسان العربى الذى كان لهم ، وصارت لغة أخرى ممتزجة ، والعجمة فيها أغلَبُ لمـا ذكرناه ؛ فهى عن اللسان الأول أبعد ، وكذا المشرق : لمـا غلب العرب على أممـه من فارس والترك فخالطوهم وتداولت بينهم لغاتهم فى الأكرة والفلاحين والسبي الذين اتخذوهم خَوَلا ودايات وأظْآرا ومراضع ، فسدت لغتهم بفساد الملكة حتى انقلبت لغة أخرى ، وكذا أهل الأندلس مع عجم الجلالقة والإفرنجة ، وصار أهل الأمصـار كلهم من هذه الأقاليم أهل لغة أخرى مخصوصة بهم تخالف لغة مضر ويخالف أيضا بعضها بعضا .

ولمـا تملَّك العجم من الديلم والسلجوقية بعدهم بالمشرق وزِناته والبربر بالمغرب (منـذ القرن الرابع) وصار لهم الملك والاسـتيلاء على جميع الممالك الإسلامية — فسد اللسان العربى لذلك وكاد يذهب ، لولا ماحفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين ، وصار ذلك مرجِّحا لبقاء العربية المضرية من الشعر والكلام ، إلا قليلا بالأمصار ؛ فلما ملك التتر والمغل بالمشرق (فى النصف الثانى من القرن السابع) ولم يكونوا على دين الإسلام ، ذهب ذلك المرجِّح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ولم يبق لهـا رسم فى الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم ، وذهبت أساليب اللغة العربية من الشعر والكلام ، إلا قليلا يقع تعليمه صناعيا بالقوانين

المتدارَسة من كلام العرب ، قال ابن خلدون . وربما بقيت اللغة العربية المضرية بمصر والشام والأندلس والمغرب لبقاء الدين طالباً لها ، فانحفظت ببعض الشيء ، وأما فى ممالك العراق وما وراءه فلم يبق لها أثر ولا عين ، حتى إن كتب العلوم صارت تُكتب باللسان العجمى ؛ وكذا تدريسها فى المجالس .

لهجات العامية وأسباب اختلافها

وقد اختلفت لهجات العامية اختلافاً بيِّنا ، ونهجت فى كل مصرٍ من الأمصار منهجا متميزاً ؛ بل هى قد جرت فى ذلك مجرى اللغات المقتطعة من أصل واحد ، كالعربية والعبرانية والسريانية ، وكاللغات المشتقة من اللاتينية ونحوها مما هو من تكوين الزمن ، وليس يخفى أن صنعة الزمن إنما تجرى على المباينة والتنويع ، ومدارها على إضافة الأعمار التاريخية فى المصنوعات بحيث لا تنقطع الصنعة ما دامت لها مادة فى الوجود ؛ وذلك متحقق فى كل ما ترى فيه آثار الزمن من أرقى أنواع الإحياء ، كتكوين الأمم والأخلاق والعادات إلى أدنى أنواع الجماد كالجبال وغيرها ؛ فالجيل من ذرّات مجتمعة ، والأمم كلها من أصل واحد ، واللهجات العامية كافة من العربية الفصحى ؛ ولكن الزمن لم يحفظ فى الجميع إلا نسبة المادة فقط ، فكأن كل يوم من الدهر إنما هو عامل مستقل يترك تأريخ عمله فى كل الموجودات .

وإنما اعتبرنا اللغاتِ العامية بسبيل الأعمال الزمنية ، لأنها مطلقة غير مقيدة بالقيود الثابتة ، كالكتابة والقواعد العلمية ونحوها مما يعتبر حدّاً للعمر التاريخى ؛ فإن ما كتب لا يتغير ، وما لا يتغير فقد فرغ منه الزمن ؛

لهذا لا يمكن أن تكون اللغات العامية مستقرة على حالة واحدة فى كل مصرٍ من الأمصار من عهد نشأتها ، بل لا بد من تغيُّرها فى المصر الواحد جيلا بعد جيل ، ولولا هذا التغير ما تباينتْ فى الجملة ؛ لأن جميعها راجع إلى لغة واحدة وهى العربية الفصحى ؛ وإذا أردت أن تعتبر ذلك ، فالْقَ رجلا من المعمَّرين فى العامة ، فإنك تَلْقَ فيه تأريخ طبقتين أو ثلاثٍ من هذا التغير اللغوى .

وليس يمكن ألبتة تأريخُ هذا التغير فى الشعوب التى تنطق باللهجات العامية على وجه من التفضيل وضربٍ واضح من البيان ؛ لأن هذه اللهجات غير معروفة ، وقد جهدنا كثيراً فى البحث فلم نعرف أن أحداً نقل منها أمثلةً فى أدوارها الماضية ؛ لأنها لغةُ الحاجة الراهنة ، فلا يتصرف فيها بالتفنن فى العبارات وتشقيق الألفاظ وما إلى ذلك مما ذهب الفصيح بمزيته ؛ إلا ما يكون فى بعض آدابها : كالموالى ، والزجل ، والشعر البدوى ، وغيرها ؛ وهذه الأنواع كلها يُتَوَخّى فيها أقربُ الوجوه إلى الفصيح ، وأكثر القائمين عليها من الفصحاء ، وإنما يأتون بها تفنناً فى وجوه الكلام ، وقد وقفنا على أشياء كثيرة منها فى عصور مختلفة إلى عصرنا هذا ، فلم نر بينها على تباين جهات القائلين إلا فروقاً قليلة فى الصيغ العامية ، وألفاظاً نادرة من اللغة البلدية ، كان أكثر ما أصبناه منها فى ديوان ابن قزمان الأندلسى (رأس الزجالين كما سيجىء فى بابه) على أن شعر البدو وحده يمتاز بتصوير اللهجة البدوية .

بيد أننا وقفنا على قاعدة واحدة من قواعد عامية شرق الأندلس فى القرن السادس ، وهى مثال من شذوذ التصرف العامى الذى أومأنا إليه . فقد نقل السيوطى (فى بغية الوعاة) فى ترجمة الحافظ أبى محمد بن حَوْط الله المتوفى بغرناطة سنة ٦١٢ فى تفسير هذا اللقب (حوط الله) : قال ابن عبد الملك :

كأنه مصدر حاط يحوط مضافا إلى الله تعالى ... » وذكر شيخنا أبو الحكم أن أصله حَوْطَلَة ، مصغر حوت مؤنث على لغة شرق الأندلس ؛ فإنهم يفتحون أول الكلمة من نحو الحُوت والسعود وينطقون بالتاء طاء — فيقولون فى حُوت : حَوط — ويلحقون آخر المصغر لاما مشددة مفتوحة فى المؤنث مضمومة فى المذكر ، وهاء ساكنة ؛ فيقولون فى تصغير حوت : حَوْطَلَّة ، وحوْطَلُّه .

فمن الذى يسمع (حَوطلُّه) فى هذه الأيام ، ويفهم أن المراد بها تصغير حوت ؟ وقس على هذه الطرْفة الغريبة ما لا سبيل إلى العثور عليه .

وتاريخ اختلاف اللغات العامية فى جملته يرجع إلى أربعة أسباب :

(١) وراثة المنطق : فإن التقليد فى حكاية اللغة أصل طبيعى فى الإنسان ولما بدأ الفساد والاضطراب فى كلام أهل الأمصار ، كان أهل كل مصر يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب[1] ، قال الجاحظ : ولذلك تجد الاختلاف فى ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر . . . قال أهل مكة لمحمد بن مناذر الشاعر : ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة : إنما الفصاحة فى أهل مكة ، فقال ابن المناذر : أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن ، وأكثرها موافقة له ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أنتم تسمُّون القِدر برمة ، وتجمعونها على بِرام ، ونحن نقول قِدر ، ونجمعها على قدور ، قال الله عزّ وجل : ﴿وجِفان كالجواب وقدور راسيات﴾ وأنتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عِلّيّة وتجمعون هذا الاسم على عَلالى ، ونحن نسميه غرفة ، ونجمعها على غرفات ؛ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿غرَفٌ

---

(١) المراد باللغة هنا الألفاظ المتوارثة مما يكون من وضع القبيلة أو مما داخل كلامها .

من فوقِها غرَف ﴾ وقال : ﴿ وهم فى الغرُفات آمنون ﴾ . . . إلى أن عد عشر كلمات .

لحكاية الألفاظ واقتباس الأخف من اللغات — وإن كان أضعفَ وأقل استعمالا فى أصل اللغة — هو من خواص العامة : لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال ، فضلا عن أن يحكموا اللهجات العربية نفسها ، كما وهم بعضهم فى الاستدلال بالمنطق على النسب ؛ وقد أشرنا إلى ذلك فى موضعه .

وكذا يقال فى حكايتهم ألفاظ الأعاجم ؛ كالذى كان فى لغة أهل المدينة مما علقوه من الفرس النازلين بهم ، وفى لغة البصرة إذ نزلوا بأدنى فارس وأقصى بلاد العرب ، وفى لغة الكوفة إذ نزلوا بأدنى بلاد النبط وأقصى بلاد العرب ، وفى لغة الشام إذ كانوا من بقايا الروم ، وفى لغة مصر إذ كانوا من بقايا القبط ؛ وكذلك فى لغة الأندلس والمغرب ؛ وهذا أيسر أسباب الاختلاف التى أشرنا إليها .

(٦) عِلل الوراثة وطبيعة الإقليم : وذلك أن الناس يختلفون اختلافا طبيعيا فى كيفية النطق بما يكون فى ألسنتهم من عيوب الوراثة : كاللفف ، واللجلجة ، والغمغمة ، وما إليها ؛ وبذا تختلف الكلمة الواحدة باختلاف الناطقين بها ، حتى كأن فيها لغاتٍ كثيرةً وهى لغة واحدة ؛ وهذا فضلا عن أن اللغات الأعجمية : كالفارسية والرومية والنبطية ونحوها ؛ تصنع الألسنةَ على طرق متباينة بما فيها من التباين فى المنطق بحسب الجهر والهمس والشدة والرخاوة وغيرها مما يكون فى اللغات كزًّا أو دمثا بحسب الأقاليم ، حتى كأنه صورة ما بين الأمكنة من التباين الطبيعى ؛ إذ اللغة صورةٌ نفسية

للإنسان ، والإنسان صورة نفسية للإقليم .

وعلى هذا تجد منطق الإنجليزى لعهدنا كأنه نفخ آلة تدار بالفحم الحجرى ... وتكاد تحسب منطق الفرنسوى غناء موسيقيا ؛ وهكذا مما لو تدبرت حقيقة الاختلاف فيه لرأيتها دلالة طبيعية على اختلاف الأقاليم ، كأن الطبيعة تَسِم الألسنة كما تَسِم الوجوه ، وكأنها مصنع إنسانى فلا يخرج منه كلُّ إنسان إلا برقمه وسِمَتِه ؛ ولهذا السبب صارت كيفية النطق كأنها تُنشئ لغة أحيانا ، وصارت اللهجات العامية تختلف فى المصر الواحد بل فى البلدين المتجاورين ، كما تراه فى سوريا ومصر ، وكما حدثوا به عن عرب تونس ، فإن كل قبيلة هناك على ما يقال تتميز بخواصّ منطقية ، حتى كأن كلام الواحد منهم انتساب صريح لقبيلته .

ومما لا نشك فيه أن العرب أنفسهم كانوا يعرفون تأثير الإقليم على فصاحتهم ، ويعتبرون اختلاف ألسنتهم بهذا السبب . وقد وقفنا على ثَبَتٍ لذلك ، وهو ما رواه القالى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : لقيت أعرابيًّا بمكة ، فقلت له : ممن أنت ؟ قال أسدىٌّ . قلت : ومن أيّهم ؟ قال نهدى . قلت : من أى البلاد ؟ قال من عُمان . قلت : فأنّى لك هذه الفصاحة ؟ قال إنا سكنا قُطراً لا نسمع فيه ناجخة التيّار[1] . قلت : صف لى أرضك . قال : سِيفٌ أفْيَح ، وفضاء صَحْصَح ، وجبل صَرْدَح ، ورمل أصبح[2] ...

(١) ناجخة التيار : صوته ، وكأنه أراد ما يلازم البحار والأنهار من الرطوبة والخصب وخصال الطبيعة ، وقد ثبت لفلاسفة التاريخ أن مواطن الحضارة إنما تكون على الشواطئ والشطوط

(٢) السيف : شاطئ البحر ، والمراد هنا ما يشبهه ، والأفيح : الواسع ، والصحصح : الصحراء ، والصردح : الصلب ، والأصبح : الذى يعلو بياضه حمرة

فكأنه أراد أن لغته إنما جانست هذه الطبيعة فى نقائها وجفائها ، فمن ثم كانت فصيحة خالصة .

(٣) الإعراق فى العُجمة : فإن العجمة تصنع اللسان كما قلنا ؛ ولذلك فهو إذا تناول الألفاظ العربية أداها على الوجه الذى يستقيم له وإن كان معوجًا وتصرّف فيها بالحذف والقلب والإبدال ، ومَزَجها بمادة العجمة حتى تنقلب إلى رطانة أو ما يشبهها ، ولذا قال ابن خلدون : ما كان من لغات أهل الأمصار أعرق فى العجمة وأبعد عن لسان مُضَر ، قصّر بصاحبه عن تعلم اللغة المضرية وحصول ملكتها ، لتمكن المنافاة حينئذ . قال : واعتبر ذلك فى أهل الأمصار ، فأهل أفريقية والمغرب لما كانوا أعرق فى العجمة وأبعد عن اللسان الأول ، كان لهم قصور تام فى تحصيل ملكته بالتعليم .

ولقد نقل ابن رشيق أن بعض كتّاب القيروان كتب إلى صاحب له : « يا أخى ومن لا عدمت فقده ... أعلمنى أبو سعيد كلاما أنك كنت ذكرت أنك تكون مع الذين تأتى ، وعافنا اليوم فلم يتهيأ لنا الخروج . وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشّين فقد كذبوا هذا باطلا ليس من هذا حرفا واحدا ، وكتابى إليك وأنا مشتاق إليك إن شاء الله[1] » .

« وهكذا كانت ملَكتهم فى اللسان المضرى شبيه ما ذكرنا ؛ وكذلك أشعارهم كانت بعيدة عن الملكة ، نازلة عن الطبقة ، ولم تزل كذلك لهذا

---

(١) ليس هذا اللحن القبيح والخلط السخيف إلا من التباصر بالفصيح على ركاكة فى الطبع ، وذلك أمر فاش فى فصحاء الجهال ؛ وقد أذكرنا هذا الكتاب ما حدث به العسكرى عن الأنصارى ، قال : قلت لبعض الكتاب : ما فعل أبوك بحماره ؟ قال باعه (بكسر العين والهاء) قلت : فلم تقول باعه ؟ قال . وأنت فلم تقول بحماره ؟ (بكسر الراء والهاء) . فقلت : أنا جررته بالباء الزائدة ؛ قال : فمن الذى جعل باءك تجر وبائى أنا لا تجر . . . ؟ (يريد الباء التى فى لفظ باعه) !

العهد (سنة ٧٧٩) ولهذا ما كان بأفريقية من مشاهير الشعراء إلا ابن رشيق وابن شرف ، وأكثر ما يكون فيها الشعراء طارئين عليها . . . وأهل الأندلس أقرب منهم إلى تحصيل هذه الملكة ، بكثرة معاناتهم وامتلائهم من المحفوظات اللغوية نظما ونثرا . . . وتَدَاول ذلك فيهم مئين من السنين ، حتى كان الانفضاض والجلاء أيام تغلبِ النصرانية (فى القرن الخامس) وشغلوا عن تعلم ذلك ، وتناقص العمران فتناقص ذلك ، شأن الصنائع كلها ، فقصرت الملكة فيهم عن شأنها حتى بلغت الحضيض . . . وبالجملة فشأن هذه الملكة بالأندلس أكثر ، وتعليمها أيسر وأسهل ، (بما هم عليه من معاناة علوم اللسان) ولأن أهل اللسان العجمى الذين تفسد ملكتهم إنما هم طارئون عليهم وليست عجمتهم أصلا للغة أهل الأندلس . والبربر فى هذه العدوة هم أهلها ولسانهم لسانها ، إلا فى الأمصار فقط ، وهم فيها منغمسون فى بحر عجمتهم ورطانتهم البربرية ، فيصعب عليهم تحصيل الملكة اللسانية بالتعليم ، بخلاف أهل الأندلس . . . »

قلنا : ولهذا السبب عينه تتبيّن الجفاء فى عامية تونس والجزائر ومراكش حتى لتحسبها مخلّفة عن بعض اللغات الأعجمية ، فضلا عما فيها من جَسْأة المنطق ونُبُوّه إلا عن مسامع أهلها ، بحيث يكاد لا يدور فى مسمع الغريب عنهم إلا مقاطع صوتية يحسبها لأول وهلة ميتة فى ذهنه ، لأنها لا تتعلق بشىء فيما يسمع من معانى الحياة الذهنية .

ومما يجرى مجرى الإعراق فى العجمة ، ضعف اللسان ورخاوته بحيث لا يحتمل الكلمات التى تتألف من أحرف كثيرة ، أو تكون مركبة تركيبا غير مستخَف ، فيحصّل الذهن من الكلمة صورة مجملة تتركب من أخف أحرفها ، ثم تصاغ على طريقتى القلب والإبدال بحيث تخرج كأنها وضع

جديد ، وأكثر ما تصيب أمثلة ذلك فى لغات الأطفال وألفاف العوام الذين لا مِران لهم على تصريف الكلام والتقلب فى فنونه ، وإذا التمست ذلك فى كلامهم أصبت كثيراً من أمثلته ، وتراهم فيه يختلفون ضعفا وقوة ، فلابد أن تكون طائفة من ألفاظ العامية قد جرت فى أصلها على هذا الوجه .

(٤) مخالطة الأعاجم : وهذا السبب مما ينوّع مادة العامية تنويعا محدودا ، لأنه مقصور على ما يقتبسه أهل الأمصار ممن يلابسونهم من الأمم المستعجمة ، كأسماء الأَدوات ومرافق الحياة ونحو ذلك مما لا أصل له فى مواضعاتهم واصطلاحهم ، وهو الدخيل بعينه إلا أن العامية تُحيله إليها وتلحقه بمادتها كيف كان ما دامت لها حاجة إليه — وهى لغة الحاجة كما قلنا — فإذا مضى وقته أو انقطع سببه أهملته فتَنَزّل منها منزلة الألفاظ المُماتة ، وذلك كأسماء الثياب التى كانت مستعملة فى مصر لعهد المماليك مثلا وما يجرى مجراها من الأُلفاظ الفارسية والتركية والكردية وغيرها .

بَيْدَ أن الأَمصار تختلف فى هذا الاقتباس أيضا بحسب الأُسباب الثلاثة التى قدمناها ، فنها ما لا يتناول أهله إلا الأُلفاظ التى تمس إليها حاجتهم ثم يصقلونها ويعربون عُجمتها ويخففون من غرابتها بما اسطاعوا من المجانسة ؛ وهؤلاء هم الذين بقيت لغتهم أقرب إلى العربية ، كأهل مصر .

ومن أهل الأَمصار من يذهبون فى ذلك مذهبا وسطا لِتَكافُؤ تلك الأَسباب فيهم ، كعامة الشام ؛ ومنهم من يأخذ فى ذلك كلّ مأخذ ، كأهل طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش ، على تفاوت قليل

بينهم ؛ فقد أثبت الذين عُنُوا بدراسة هذه اللغات من المستشرقين [١] أن الجزائريين ينقلون الألفاظ الفرنسوية أقبح نقل ، حتى ليتعذرُ أحياناً ردُّها إلى أصولها (وفى لغتهم ألفاظ تركية أيضاً ، وقليل من الإسبانية والإيطالية) وأن فى منطق التونسيين كثيراً من الألفاظ الفرنسوية والتركية والإيطالية ، وأن عامية المراكشيين خليط من العربية والبربرية والفرنسوية والإيطالية والإسبانية .

وجماع القول أنه لا بد من المجانسة الطبيعية فى اقتباس الدخيل ؛ فكلما رقَّتْ عَذَبات الألسنة ولانت جوانبها ، كان الدخيل بحسب ذلك فى منطقها ؛ ومن ثم لا تسرفُ فيه بل تقف منه عند حد الحاجة . ولقد رأينا رجلا من المُعَمَّرين فى بعض القرى المصرية لا ينطق لفظة (البوليس) للشرْطة إلا هكذا : (البَلوص) ، ولا يرجع عن لحنه مهما راجعته ؛ لأن البَلوص فى اصطلاحهم (بَلوص الزمارة ، وهو هِنة من القصب تشق على وجه معروف ثم توضع فى رأس اليراع المثقَّب) فكأنه استروَحَ لهذا الوضع الثابت فى لغته فألحق به الوضع الطارئ عليها وترك تعيين الدلالة للقرينة — وبخلاف ذلك ترى الدخيلَ فى المناطق الجاسية والألسنة الكزَّة كما أشرنا إليه .

وقد بقيت عامية البدو أقربَ إلى الفصيح من سائر اللهجات ، لقلة مخالطتهم للأعاجم ؛ ولا يزالون على حيال لغات آبائهم إلا فى الزيغ عن الإعراب ،

---

(١) أولع كثير من هؤلاء الفضلاء بدرس اللغات العامية وضبط قواعدها وتعيين أصولها وإحصاء أنواع الدخيل فيها على تباين أمصارها ؛ ولهم فى ذلك كتب ورسائل لا حاجة إلى ذكرها ، لأننا التزمنا الإيجاز فى هذا الفصل العامى ، إذ هو ليس من غرضنا وإنما استطردنا إليه لاتصاله بالكلام على اللحن وفساد اللسان

وإلا فى ملكة الوضع ونظام اللغة[1] ولهم فى عاميتهم المحافل والمجامعُ والخطباء والشعراء ؛ وقد اعتبر ابنُ خلدون تغيُّرَ ألسنتِهم من قَبيل ما تغير فى لسان مضر عن موضوعات اللسان الحِمْيَرِى (أى تغيُّراً قياسيا فى الملكات) ؛ وذلك بعض ماوهم فيه ، وإنما استدرجه الغلوُّ فى الرد على «خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرةِ مداركُهم عن التحقيق» كما يقول ، حيث يزعمون أن البلاغة لعهده قد ذهبت ، وأن اللسان العربى فسد اعتباراً بما وقع فى أواخر الكلم من فساد الإعراب الذى يتدارسون قوانينه الخ . وإنما نظر النحاة إلى معنى كمالى فى الطبيعة ، ونظر ابن خلدون إلى الطبيعة فى معناها ؛ فإن اللغة من الملكات المتوارثة ، وشرط الكمال فى الوراثة ارتقاء النوع وتحسينه ، فإذا كان العرب قد ورثوا لغتهم ثم أضافوا إليها أسباباً كثيرة من معانى الكمال وورَّثوها أعقابهم فنقص هؤلاء من كمالها ونكروا من محاسنها ، أفلا يكون ذلك خليقاً بأن يسمى فساداً باعتبار المعنى الكمالى وإن كان عن أسباب طبيعية ثابتة .

ولما تعطّلت ألسنة البدو من الإعراب تصرفت فى الكلام على غير نظام ، فاختلفت من ثم لهجاتهم ، حتى لتسمع العربى منهم فيغطى منطقه عندك

---

(١) قال ابن خلدون : إن هذا الجيل الباقين (يعنى البدو) معظمهم ورؤساؤهم شرقا وغربا فى ولد منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، من سليم بن منصور ، ومن بنى عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور ، قال : وهم لهذا العهد أكثر الأمم فى المعمور وأغلبهم ، وهم من أعقاب مضر .

ومن أراد أن يقف على أنساب بقايا العرب المتفرقين فى مصر والشام والمغرب فعليه بما نقله القلقشندى من ذلك فى الجزء الأول من كتابه (صبح الأعشى) ثم برسالة المقريزى (البيان والإعراب ، عن النازلين بأرض مصر من قبائل الأعراب) وكلاهما مطبوع . وهذا غير ما يكون لمن يلتمس التحقيق فيقابل بين ما فى الكتابين وما فى الأصول العامة من كتب الأنساب

على ما يعطيه كلامُه ؛ فإذا هو فصل ألفاظه رأيتها عربية صريحة ؛ وقد سمعنا بعض شعرائهم من المعاصرين ينشد فى رثاء الحسين عليه السلام شعرا بدويا مطلعه :

تِمِنّْتِنِ بَلْفِينْ فوقِ اخصِنّا ‏ ‏ ‏ يُومْ كرْبَلا وِنِجِيةْ قبل الْجَنْا

وألقى الشطر الأول متلاحق الكلمات مختلَس الحركات فلم نفهم منه شيئا حتى كشف لنا عن معناه . فإذا هو (تمنيتنى بألفين فوق أحصنةٍ) يريد نجدة الحسين عليه السلام بفرسانه قبل أن يستشهد ؛ وانظر أين ما نطق بما أراد ، وبهذا تتبين ما قدمناه ، من أن كيفية النطق قد تنشئ لغة أحيانا .

هذا ما نراه فى أسباب اختلاف اللغات العامية ، وهى فى جملتها تاريخ طبيعىٌّ لهذا الاختلاف ، غير أن كل سبب منها فى تفصيله يحتمل أبحاثا مستفيضة بما يُلْتَمَسُ له من الأمثلة فى اللهجات المتباينة على كثرتها ، ثم ما يُسْتَقْصَى مع ذلك من حوادث التاريخ الاجتماعى التى أنشأت اللغةَ إنشاء وجعلت لها فى كل مصر معنى متميزا ، وفى كل بلد هيئة مقوّمة وصفة بيّنة ، حتى كأن لغة الأمّة على الحقيقة أمّة من اللغة .

ومما ننبه عليه ، أن العربية الفصحى مدنية معنوية لم تبرح قائمة على تحرير هذه اللهجات العامية وتهذيبها كلما خالطتها فى التعليم والقراءة — فإن ميراث العامية إنما يثبت فى الأميّين — واعتبر ذلك فى البلاد التى تفتح فيها المدارس وتنشر الصحف وتُبَثُّ المؤلفات ؛ فإنك ترى عامية أهلها تتفصح على نسبة مطردة بما يُلين من حواشيها ويُرِقّ من جوانبها ويستأنس من غريبها ؛ وهذا هو السبب فى رقة لهجات الحواضر لعهدنا دون ما يجاورها من القرى ، ثم فى تفاوت لهجات بعض القرى الكبيرة ، ثم فى اختلاف

اللهجة فى أهل القرية الواحدة ؛ حتى لقد تجد لهجة الرجل أرق وأعذب من لهجة زوجه وأولاده ، ثم تجد مذهبه من ذلك غير مذهب جاره وصاحبه ؛ ولا يكون السببُ فى هذا التفاوت غيرَ صحيفة يقرؤها كل يوم ، فقد بدءوا يرجعون إلى شأن (عامة التاريخ) يوم كان الفصيح منتشرا وأسباب البيان متوفرة ومجالس العلم آهلة وحلقات الدروس حافلة ، وهكذا يعيد التاريخ نفسه بما تقضى به سنّة الله ، وإلى الله تُرجَعُ الأمور .

الباب الثانى

الرواية والرواة

وهذا باب من الأدب وقف التاريخ على عتبته إلى اليوم وليس من يتسبَّب لفتحه أو يتطوع لمعاناته أو يتقلد بعض البلية فى الصبر على مكروه ذلك ، حتى كأنه قطعة من الأرض سُوِّيَتْ على دفينٍ مضى حسابُه ، وكان جسمُه بيتَ الحياة المقفر فكل الأرض إذا أغلقت عليه بابُه ؛ على أنه - كما تعلم - ذلك الباب الذى خرجت منه اللغة منذ زمان ، وكان قبل هذا الصدإ المتراكب يُفْتَح قفله « باللسان » ، فعاد كأنه حجر سدّت به الأيام على الأيام ، وكأن الأدب قد تدرّع منه فما تزال تندقُّ فيه أسنَّةُ الأقلام ؛ بَيْدَ أننا وصلنا به أسباب المطمعة ، وناهضناه من حيث يهتز ، وعالجناه من حيث يندفع ، وأعان الله وله الحمد والمنة ، فأنطق للقلم ماخرس من صريره ، والآن ما قد استمرّ من مَريره ، وإذا لم نكن مددنا لك فى هذا الأدب ، فقد جئنا بما يوقفك على سرِّه وصميمه ، وينحرف بك عن مُعْوَجِّ ذلك المنهج إلى مستقيمه ، وآتيناك من البحث ما يَكبر عن أن يُعَدّ من قليله إذا لم يُعَدّ من عظيمه .

الأصل التاريخي في الرواية

كان العرب أمة أمّية ؛ لا يقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ، ولا يكتبون إلا ما يُلقَّنون من معانيها ، فيأخذون عنها بالحسّ ويكتبون باللسان فى لوح الحافظة ؛ فكان كل عربى على مقدار وعيه وحفظه : كتاباً ، أو جزءا من كتاب ؛ وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمنى فى إحصاء الأخبار والآثار .

ولقد رأينا كثيراً من الباحثين يزعمون أن الأصل فى حفظ العرب كونُهم قوماً بادين ، وأن قلة مرافق الحياة التى فى أيديهم كانت هى الباعث لهم على التوسع فى الحفظ والمران عليه ؛ وهو رأى لا يستقيم على النظر ، ولا يصح عند التحقيق ؛ لأن أقواماً غير العرب قد تَبدّوْا فى عصور مختلفة ولم يؤثر عنهم من نوادر الحفظ وفنونه بعضُ ما أُثِر عن هؤلاء ؛ ولكن الصحيح ما قدمناه فى غير هذا الموضع ، من أن العرب قوم معنويون ، ولم يجر من الأحكام النفسية على أمة من الأمم ما جرى عليهم ؛ ولهذا كان لا بد لهم فى أصل الخلقة من الحوافظ القوية التى ترتبط مآثر تلك النفوس ارتباطاً ، وإلا اختلّ تركيبهم الطبيعى ، وانتفت الموازنة بين قواهم ، فلم يقم صلاح القوة الواحدة بفساد الأخرى .

وإذا أردت أن تعرف مصداقَ ذلك فاعتبر ما اتسعوا فيه من المحفوظ ؛ فإنك لست واجِدَه إلا فى المعانى النفسية ، مما يرجع إلى التفاخر والتفاضل بالأحساب والأنساب ، والتعايُرِ بالمثالب والتنابز بالألقاب ؛ ولو أن الكتابة كانت فاشية فيهم ماعدلوا إليها ولا استغنوا بها عن الحفظ ؛ لأن سبيل تلك المعانى الطبيعية أن تجىء من أداة طبيعية أيضاً ، حتى تكون عند الخاطر

إذا خطر ، والهاجس إذا بدر ، وليس لذلك غير اللسان .

والعربى إذا فاخر أو نافر لا يكون من همه أن يقنع بطريقة من المنطق يدير لها الكلام على أشكاله وقضاياه ، وإنما همه أن يضع لسانه فى مفصل الحجة ثم يرسلها غير مُلَجْلَجَة .

وكل أمة تضطر إلى شىء مما عددناه فإنها تنزل على هذا الحكم الطبيعى ؛ كاليونان فى جاهليتهم ؛ فقد حفظوا ما وضعوه من أنساب آلهتهم ثم قرنوا بها أنسابهم ، حتى لم يكن فيهم بيت من بيوت الشرف والحكمة إلا وهو معلق بسلسلة من النسب فرعُها فى الأرض وأصلها فى السماء . . . وكذلك كان الرومان فى أجيالهم الأولى ؛ فإن فئة (البطارقة) منهم كانوا يرجعون بما يحفظونه من أنسابهم إلى أصول ليست عتيقة فى الأرض .

فمثل هذه المعانى لا يُتَّكَلُ فيها على الكتب والخطوط دون الحفظ ؛ وعلى حسب ما كان من اختلافها وتعدد أنواعها فى العرب بما لم يكن فى غيرهم من سائر الأجيال — كان العرب بطبيعتهم أثبتَ الناس حفظا وأتمهم حافظة ، وكانت الكتابة غير طبيعية فى نظامهم الاجتماعى ؛ ومن ثَم نشأ فيهم الأخذ والتحمُّل ، فكان كل عربى بطبيعته راويا فيما هو بسبيله من أمره وأمر قومه ؛ فلما أن اهتدوا إلى الشعر وتوسعوا فيه — وسنأتى على تاريخ ذلك فى بابه — جعلوا يرتبطون به أرق تلك المعانى النفسية ، حتى صار الشاعر لسانَ قومه : يذود عنهم ، ويدفع عن أحسابهم ، ويغتمز فى أعدائهم ؛ وبهذا انفرد بمعنًى تاريخىٍّ فى الرواية ؛ إذ صار كأنه إنما يروى للتاريخ ؛ بخلاف غيره من شيوخ القبيلة وأهل أنسابها والقائمين على مفاخرها ؛ ممن يُرجَع إليهم فى علم ذلك خاصة دون الرواية العامة ، وذلك فيما نرى أصلُ المعنى التاريخى فى الرواية العلمية عند العرب ؛ وثَبتُه ما كان

من صنيع الرواة أنفسهم ، فى اتخاذهم الشعر عمودا للرواية والاستشهاد به على الخبر وسواه ، واطّراح كثير مما لا شاهد له منه كما سيمر بك .

ولما صارت للشعر تلك المنزلة ، مست الحاجة إلى من يتفرغ لرواية المفاخر والمثالب ، ويتقصص أخبارها فى أجذام العرب على نحو من الاستقصاء والاستغراق ، كما هو الشأن فى الأوضاع العلمية ؛ فنشأت لذلك طبقة النسابين ، وهم رواة الجاهلية وعلماؤها ، وكان أمرهم قبيل الإسلام ؛ ومن أشهرهم دغفل بن حنظلة ، وعُبيد بن شَرْيَة الُجرهمى ، وابن الكيس النمرى ، وابن لسان الحُمّرة . وغيرهم ؛ وبهذا تميزت الرواية بالمعنى العلمى .

الرواية بعد الإسلام

فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة ، كان الصحابة يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذاً علمياً ، ليتفقهوا فى الدين وليكونوا فى جهة القصد من أمرهم ؛ اختيارا للصواب ، وصدًّا عن الخطإ ؛ فكانت مجالسه عليه الصلاة والسلام هى الحلقاتِ العلمية الأولى التى عرفت فى سلسلة التاريخ العربى كله ، كما كان هو صلى الله عليه وسلم أول من علّم ، وأول من صدرت عنه الرسائل التى تشبه المؤلفات العلمية : كرسالة الزكاة التى أملاها وكانت عند أبى بكر رضى الله عنه .

فلما قبض صلى الله عليه وسلم ، بدأ مِن بعده علمُ الرواية ؛ إذ لم يعدْ من سبيل إلى الاستدلال والفصل إلا بها ، حتى يكون الرأى عن بيّنة ، وحتى تكون المعرفة بالحق عيانا ؛ فوضع أبو بكر رضى الله عنه أول شروط

هـذا العلم ، وهو شرط الإسناد الصحيح ؛ إذ احتاط فى قبول الأخبار ؛ فكان لا يقبل من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم [1] ، والعهد يومئذ قريب ، والصحابة متوافرون ، والمادة لم تُنقض بعد ؛ لذلك كانت الشهادة على السماع فى وزن العدالة والضبط وكل ما تقوم به صحة الإسناد .

ثم كان عمر رضى الله عنه أول من سنّ للمحدّثين التثبت فى النقل ؛ إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق ، وكانت الحاجة قد اشتدت إلى الرواية واعتبرها الناس بمنزلة علمية ، لانفساح المدة وانتباه النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، وأن هذه الآثار ستكون عِلْم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فَمَنْ بَعْدهم ؛ فكان عمر وعثمان وعائشة وجِلّة من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث ويُكذبون بعض الروايات التى تأتى ويردونها على أصحابها ، ثم خشى عمر أن يتسع الناس فى الرواية وقد شعروا بالحاجة إليها فيدخلها الشّوْب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابى ، فكان يأمرهم أن يُقلوا الرواية ، وكان شديداً على من أكثر منها أو أتى بخبر فى الحكم لا شاهد له عليه ، لأن المكثر وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان فى الرواية ، وقد سمعوه عليه الصلاة والسلام يقول : من كذب علىّ فليتبوّأ مقعده من النار !

وعلى هذه الجهة من التوقى والإمساك فى الرواية كان كثير من جلة

---

(١) وقال على رضى الله عنه . كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعنى الله بما شاء منه ، وإذا حدثنى عنه محدث استحلفته ، فإن حلف لى صدقته .

الصحابة وأهل الخاصة بالرسول عليه الصلاة والسلام : كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب ، يقلون الرواية عنه ، بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئا ، كسعيد بن زيد ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة .

وكان أكثَرَ الصحابة رواية أبو هريرة ، وقد صحب ثلاث سنين وعُمِّر بعده صلى الله عليه وسلم نحواً من خمسين سنة — توفى سنة ٥٩ — ولهذا كان عمر وعثمان وعلىٌّ وعائشة ينكرون عليه ويتهمونه ، وهو أول راوية اتُّهِم فى الإسلام ، وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه ، لتطاول الأيام بها وبه ، إذ توفيت قبله بسنة ، غير أنه كان رجلا فقيراً معدما ، فكان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لخدمته وشِبَع بطنه ، لا يشغله عنه الصَّفْقُ بالأسواق (البيع والشراء) ، والتصرف فى فى التجارات ، ولا لزوم الضياع والعمل فى الأموال كغيره من الصحابة ، فلهذا حفظ ما لم يحفظوا ، وأتى عنه من الرواية ما لم يأت عن غيره منهم .

ثم كانت الفتنة أيام عثمان رضى الله عنه ، واضطرب من بعدها حبل الكلام فى الخلافة ، وخاض الناس فى ضروب من الشك والحيرة والقلق ، فكان فيهم من لا يتوقى ولا يتثبت ، وألِفَ كثير من الناس أمر هؤلاء فلم يبالوا أن يتبينوا فيرجعوا فى الرواية إلى شهادة قاطعة ، أو دلالة قائمة ، على أن كل ما كان يقع فى الحديث قبلهم من خطإ فإنما كان من قِبَل ما يعترض المحدّث من السهو والإغفال ، مما هو غلط لا شَوْب فيه من تَعَمُّد الكذب

وقد قال عمران بن حصين — وهو من الصحابة ، توفى سنة ٥٢ — : والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين

متتابعين ، ولكن بَطَّأنى عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويحدثون أحاديث ما هى كما يقولون ، وأخاف أن يُشبَّه لى كما شُبِّه لهم ، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون»[1] .

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة ، والفروع لا تزال باسقة ؛ فكان الخطْب لم يستفحل ؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقاً وجعلوا أهلها شِيَعاً ، بدءوا يتخذون من الحديث صناعة ، فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب ؛ ثم ظهر القُصَّاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقادمة مما يشبه أحاديث خرافة ؛ فوقع الشَّوْب والفساد فى الحديث من كل هذه الوجوه فى عصور مختلفة .

أما القُصَّاص فإنهم كانوا يُميلون وجوهَ القوم إليهم ويستدِرُّون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث ؛ ومن شأن العوام القعود عند القاصّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فِطَرِ العقول ، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون ؛ وللقوم فى هذه الفنون الأكاذيبُ العريضة والأخبار المستفيضة .

وأما الزنادقة فقد جعلوا يحتالون للإسلام ويهجِّنونه بدسّ الأحاديث

---

(١) أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامداً متعمداً ، عبد الله ابن سبأ الذى تنسب إليه السبئية ، وهم من غلاة الروافض من اليمن ، كان يهوديا أظهر الإسلام ، وطاف بلاد المسلمين ليوقع الفتنة بينهم ، وقد دخل الشام لذلك فى زمن عثمان رضى الله عنه فلم يوافقه أحد ، فخرج إلى مصر ، وجعل يطعن على أبى بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شر قتلة وابن سبأ هذا أيضا هو أول من أظهر الرفض فى أيام على رضى الله عنه ، حين حكم الحكمين فى صفين .

المستشنعة والمستحيلة مما يُشبِه خرافاتِ اليونان والرومان وأساطير الهنود والفرس ، ليشنعوا بذلك على أهل السنّة فى روايتهم ما لا يصح فى العقول ولا يستقيم على النظر .

وأما أهل الأخبار المتقادمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه . وأمثلة ذلك كله فاشية فى كتب موضوعات الحديث ، ولا محل لها فى هذا الفصل ؛ فإنما نريد به متابعة تأريخ النشأة الأولى لعلم الرواية ، وهى إنما كانت فى الحديث كما علمت .

تدوين الحديث

واستمر الحديث بعد الطبقة التى كان منها صغار الصحابة وكبار التابعين — كطبقة ابن عباس — على ما يعترض فيه من عوارض السهو والإغفال ، وما يدخل عليه من الشبه والتأويلات ، وعلى أن بعض الثقات ربما أخذه عن غير الثقة — حتى كانت خلافة عمر بن عبد العزيز (بويع سنة ٩٩ وتوفى سنة ١٠١) فرأى أن الحديث متعلق بأفراد الرجال وقد أسرع الموت فيهم ، وأن أحدهم ربما طُوِيتْ معه طائفة من الخبر إذا هو مات ، وخشى تزيُّدَ الناس وشيوعَ الكذب إذا قل الصحيح ، وكانت قد فشت فى زمنه أشياء مما يُتَعَمّد فيه الكذب لغير مصلحة يُتأول عليها : كالأحاديث التى كان يكذب فيها عكرمة ؛ مولى عبد الله بن عباس (توفى عكرمة سنة ١٠٥) وبرد ؛ مولى سعيد بن المسيب (توفى سعيد سنة ٩٤) وغيرهما . وقبل ذلك تكلم معبد الجهنى ثم غيلان الدمشقى فى القَدَر ، وهما أول من فعل

ذلك[١] ، وجعلا الكلام فى القدر نحلة يُناظَر فيها ، وقد وضعا شيئا من الأحاديث ؛ ثم كان أمر الخوارج قد بلغ الغاية ، فخشى عمر عاقبة ذلك وما أشبهه ، فكتب إلى أبى بكر بن حزم نائبه فى الإمرة والقضاء على المدينة (توفى سنة ١٢٠) أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه : فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء .

وكان هذا أول البدء فى تدوين الحديث وجمعه ؛ إذ كتب منه أبو بكر أشياء كانت عند أفراد ، ولم يكن الحديث يدوَّن قبل ذلك ، إلا ما كان يقيّده بعض الصحابة ، كعبد الله بن عمر وغيره ، ممن رأوا أن السنن تكثر وتفوت الحفظ ، فكتبوا : أما سائر الصحابة فأكثرهم أميون ، وقليل منهم يكتبون ولكن لا يتقنون الكتابة ولا يصيبون التهجى إذا كتبوا ، فتركوا التدوين لذلك .

ولما فشت الكتابة بينهم ، كانت الصدور أوثقَ من الكتب ؛ لتوافر الرجال ، ولأن الحديث كان يُطْلَبُ للعمل به ، فكان لابد من معرفة حامله لتحقُّق عدالته قبل معرفة الحديث نفسه ، على نحو ما مرّ بك آنفا ؛ ومضوا على هذه السنّة حتى حدثت الأحداث وانصدعت الفتوق ؛ ولقد روى عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة نهيا ، وقال : إنما ضل مَن كان قبلكم بالكتابة وجاءه رجل فقال : إنى كتبت كتابا أريد أن أعرضه عليك ، فلما عرضه عليه أخذه منه ومحاه بالماء ، ولما سئل فى ذلك قال : إنهم إذا كتبوا

---

(١) ويقال إن أول من بحث فى القدر وتعمق وانحرف ، رجل من أهل القرآن يقال له بيسريس ، كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر ، فأعانه معبد وأخذ غيلان عنه ؛ أما أول من تفوه بكلمة خبيثة فى الاعتقاد بعد الإسلام ، فهو الجعد بن درهم مؤدب مروان الحمار آخر ملوك المروانية ، وله مذاهب أخذها عن بعض اليهود وقال بها ، ولا محل هنا للإفاضة فيها ؛ وكان الجعد أول من خالف السنة والجماعة أيضا .

اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ، فيعرض للكتاب عارض فيفوت علمهم.

ثم أمر عمر بن عبد العزيز محمد بن مسلم الزهرى عالم الحجاز والشام وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية، لأنه أول من قرر شروطها (٥٠ - ١٢٤ هـ) فدوّن الحديث تدوينا مراعيا فيه شروط الرواية الصحيحة.

وقيل: إن أول من جمع فى الحديث لذلك العهد، الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبى عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن انتهى الأمر لكبار الطبقة الثالثة، وصنف الإمام مالك بن أنس (٩٤ - ١٧٩ هـ) كتاب الموطأ بالمدينة، وعبد الملك بن جريج بمكة (توفى سنة ١٥٠) وعبد الرحمن الأوزاعى بالشام (ولد سنة ٧٢ وتوفى ببيروت سنة ١٥٧) وسفيان الثورى بالكوفة (٩٧ - ١٦١ هـ) وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة (توفى سنة ١٦٧[١]).

ونسبوا لمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه، ورتبه على أبواب الفقه؛ وجاء به مع ذلك على شروط الرواية[٢]؛ وكان أول من فعل ذلك، وقيل إن عبد الملك بن جريج سبقه إليه[٣].

---

(١) وذكروا مع هذه الطبقة تصنيف هشيم بواسط، ومعمر باليمن، وجرير بن حميد بالرى، وابن المبارك بخراسان؛ وكلهم فى عصر واحد، فلا يدرى أيهم أسبق.

(٢) ذكروا أن مالكا رضى الله عنه روى عن ٣٠٠ شيخ من التابعين و ٦٠٠ شيخ من تابعيهم ممن اختاره وارتضى دينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها، وأنه ترك الرواية عن أهل دين وصلاح كانوا لا يعرفون الرواية. وسيمر بك الزمن الذى دوّن فيه علم الرواية.

(٣) وكذلك كان مالك أول من صنف فى تفسير القرآن بالإسناد على طريقته فى الموطأ.

ثم شاع التدوين بعد هؤلاء فيمن تلاهم من الأئمة ، كلٌّ على حسب ماسنح له ، فمنهم من رتّب على المسانيد ، ومنهم مَن رتّب على العلل ، بأن يجمع فى كل متن من متون الحديث طُرقه واختلاف الرواة فيه ، بحيث تتضح علل الحديث المصطلح عليها بينهم — وسيأتى شىء منها — ، ومنهم من رتب على أبواب الفقه ونوّعه أنواعاً وجَمع ماورد فى كل نوع وفى كل حكم إثباتاً ونفياً بابا فبابا ، إلى غير ذلك مما يخرجنا بسط الكلام فيه عن الكلام فيما نريد أن نبسطه ؛ فنجتزئ بالإيماء إليه .

الإسناد فى الحديث

بعد أن دُوّنت أوائل الكتب ورأوا مادخل على الحديث من الشُّبه والتأويلات ، وماهُجّن به من التزيد والاختلاق ، صار لابد من حياطة الصحيح منه بأسماء الذين صح نقله عنهم وصح نقلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الإسناد .

وقد كانت أحوال النَّقَلة من الصحابة معروفة ، وكان الجميع مشهورين فى أعصارهم ، فلم يكن من باعث على الإسناد المصطلح عليه فى الرواية .

وكان منهم أفراد بالحجاز ، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق ، ومنهم بالشام ومصر ، فلما أدركهم التابعون أدركوا منهم عددا ، وربما كان عند الواحد ماليس عند الآخر ، وربما جاء الحديث الواحد عن طائفة منهم ، فاضطر الآخذون أن يضبطوا أسانيد ماحملوه ؛ ولقد أدرك الشعبي وحـــده ٥٠٠ من الصحابة ، وهو عامر الشعبي رأس الأدباء والمؤدّبين ، ولد فى سنة ٢١ على الأكثر ، وتوفى سنة ١٠٧ على أوسع الأقوال ، وكان يُعدّ عالم الكوفة بين التابعين ويُقرَن به ابن المسيِّب

فى المدينة ، والحسن البصرىُّ بالبصرة ، ومكحول بالشام .

ولما أمعن الناس فى الرحلة إلى أفراد الصحابة المتفرقين فى الأمصار ، ومَن اشتهر من التابعين من بعدهم ، تعددت طرق الرواية ، فمن ثَمّ تعيَّن على الرواة أن يبينوا إسناد كل طريقة ، وابتدأ ذلك من عهد الإمام مالك بن أنس ، وهو سند الطريقة الحجازية بعد السلف رضى الله عنهم ، ثم كثر طالبو الحديث ورواته ، فتشعبت الأسانيد ، وصار لا بد من تعديل الرواة وبراءتهم من الجرح والغفلة ، وذلك لا يتهيأ إلا بمعرفة طبقات الرجال على مراتبهم من العدالة والضبط ، وكيفية أخذ بعضهم عن بعض ؛ ومن ذلك نشأ علم الرواية ؛ وأول من قرر شروطه الزهرى كما قدمنا ، واستمر بعده زمنا لا يَعمل به إلا الثقات كما رأيت فيما ذكروه عن شيوخ مالك .

ولما كانت الأحاديث معروفة ، وكان لا مطمع لمتأخر أن يستدرك شيئاً منها على المتقدمين ، انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تمحيص ما يُرْوى ، وتصحيح الأمهات المكتوبة : كالموطأ ، وصحيحى البخارى ومسلم ، وضبطها بالرواية عن مصنِّفيها ، والنظر فى أسانيدها إلى مؤلفيها ، وانصرف جماعة منهم إلى الاتساع فى الإسناد ، فطلبوا الحديث الواحد من طرق مختلفة قد تبلغ إلى عشرين طريقا بأسانيدها ؛ وكان من ذلك أن استبحروا فى الحفظ واشتغلوا به ، وتبسطوا فى فنون الرواية وجهاتها ، بما لا تتعلق بقابله أمة من الأمم ؛ ولكل ذلك تاريخ طويل أمسكنا عن كثيره وسيأتى قليل منه فإننا لا نقصد بما قدمناه إلا أن نتصل بما يلى :

اتصال الرواية بالأدب

ولقد جرت العرب فى إسلامها على مثل عادتها فى جاهليتها ؛ لأن الإسلام لم يهدم مما قبله إلا ما كان شِركا أو داعية إلى الشرك ، فاستمرت الرواية للشعر والخبر والنسب والأيام والمقامات ونحوها ، مما أثروه عن أسلافهم فى أعقاب الجاهلية ، بل توسعوا فى بعض هذه الفنون أول عهدهم بالإسلام ، لمعالجة الحجة فى الرد على شعراء المشركين ممن كانوا يُهاجُون شعراء النبي صلى الله عليه وسلم — كما سنفصله فى موضعه — وقد علموا أنهم لا يَئولون من مفاخر العرب وحكمتها إلا إلى ما يحفظونه عنهم ؛ فإذا هم أغفلوا رواية ذلك والتعلق به وارتباط ما بقى منه ، لم يأمنوا أن يذهب على مَن بعدهم ، فيفوت الناس علم ظهرت حاجتهم إليه بعد ذلك فى تفسير القرآن والحديث .

وكان أحفظ الصحابة للأنساب أبو بكر الصديق ، وأرواهم للشعر عمر ابن الخطاب ؛ أما أبو بكر فخبره مع دغفل النسابة مشهور ، وسنومئ إليه ، وأما عمر فقد نقل المبرد فى الكامل فى سياق المناظرة التى جرت بين ابن عباس ونافع بن الأزرق من زعماء الأزارقة (قتله المهلب سنة ٦٥ وسنأتى على ذكر هذه المناظرة فى باب القول فى القرآن) أن ابن عباس بعد أن ملّ من مساءلة نافع وأظهر الضجر ، طلع عمر بن أبى ربيعة عليه فأنشده من شعره قصيدة فى ثمانين بيتا ، فحفظها ابن عباس ولم يكن سمعها إلا ساعته تلك ، وقال : لو شئت أن أرددها لرددتها ، ثم أنشدها[1] :

(١) وقد ذكر صاحب الأغانى هذا الخبر من رواية عمر بن شبه . ثم قال : وفى غير رواية عمر بن شبة أن ابن عباس أنشدها من أولها إلى آخرها ، ثم أنشدها من=

فقال له نافع : مارأيت أروى منك قط ! قال ابن عباس : مارأيت أروى من عمر ولا أعلم من على ! وكان عمر مع ذلك غاية من الغايات فى الأنساب وقيافة الناس ، وستعلم شرح ذلك فى بابه .

بيد أن كل ما حفظوه وتناقلوه لم يدون منه شىء ولم يكن فيه إسناد ؛ لأنه لا خطر له ولا يتعلق به أمر من أمور الدين ، بل هو لا يعدو أن يكون أدباً ونافلة وباباً من التطوع ؛ ومضوا على ذلك وهم يضيفون إليه رواية أشعار المخضرمين — الذين أدركوا الجاهلية والإسلام — حتى انقضى عهد الراشدين ، دون أن تكتب قصيدة أو يُدوَّن خبر من أخبار العرب ، وهم قد تركوا ذلك فى السنّة كما علمت فلأَنْ يتركوه فى هذا ونحوه أولَى .

= آخرها إلى أولها مقلوبة ، أوما سمعها قط إلا تلك المرة صفحاً ، فقال له بعضهم ما رأيت أذكى منك قط ! فقال : لكننى ما رأيت قط أذكى من على بن أبى طالب عليه السلام !

أولية التدوين فى الأدب

وهذا موضع بعيد المنزع منتشر الجهات ، أمعَنّا له فى البحث وأبعدنا فى الطلب عن فسحة فى الرأى وبسطة فى الذرع ورويّة وأناة ، حتى أمدّ الله بعونه وسَنّى لنا ويَسّر ، فظهرنا من ذلك على مقدارٍ يغنى شيئاً فى تبين نسق التاريخ ويعين على تأمله بما تتهيأ معه السلامة فى الحكم ويستقل به عمود الرأى إن شاء الله .

وقد رأينا أنه لم يُكتب شئ مما يكون بسبيل من العلوم — غير ما سبقت الإشارة إليه من كتابة بعض الحديث — إلا فى عهد كبار التابعين ؛ وأولُ ما عُرف من ذلك أن ابن عباس كان يكتب الفتاوى التى يُسأل فيها ، ثم كان أول ما كتب فى الأدب صحيفة أبى الأسود الدُّؤَلى المتوفى سنة ٦٩ (وقيل إنه توفى فى خلافة عمر بن عبد العزيز بين سنة ٩٩ و ١٠١ عن ٨٥ سنة) وهى المعروفة عند النحاة بتعليقة أبى الأسود ، وفيها اختلافٌ بينهم نذكره فى محله [١] .

ثم كان زمن معاوية بن أبى سفيان أول خلفاء بنى أمية (توفى سنة ٦٠

---

(١) لم يكتب أبو الأسود إلا هذه الصحيفة ، وكان أصحابه يكتبون عنه ، ومما ذكره ابن النديم فى الفهرست أنه رأى فى مكتبة عند بعضهم قمطراً كبيراً فيه نحو ٣٠٠ رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصرى وورق صينى وورق تهامى وجلود أدم وورق خراسانى ، وفيها خطوط بعض الصحابة ؛ وبينها أربعة أوراق قال: أحسبها من ورق الصين ترجمتها : هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود رحمة الله عليه بخط يحي بن يعمر ، ويحي هذا من أبرع أصحاب أبى الأسود ، وسنذكر أمره بعد أما أول كتاب وضع فى النحو على التحقيق ، فهو الكتاب الذى وضعه نصر بن عاصم الليثى النحوى من أصحاب أبى الأسود ، وتوفى سنة ٨٩ - ذكره ياقوت .

بعد أن ولى عشرين سنة) فوفد عليه عُبَيْد بن شَرْيَة الجُرهُمى النسابة الأخبارى [1] ، وكان استحضره من صنعاء اليمن ، فسأله عن الأخبار المتقدمة وملوك العرب والعجم وسبب تبلبل الألسنة وافتراق الناس فى البلاد ونحو ذلك ؛ فلما أجابه أمَرَ معاوية أن يدوّن قوله وينسب إلى عُبيد هذا ؛ وكان ذلك أول مادوّن فى الأخبار . ولما استلحق معاوية زياداً بن أبيه (مات سنة ٥٣) وهو من الموالى ، وكان قد ادّعى أبا سفيان أباً وأنِفَت العرب لذلك ونافروه فظفروا عليه وعلى نسبه ، عمل (أى زياد) كتاباً فى المثالب ودفعه إلى ولده وقال : استظهروا به على العرب فإنهم يكفّون عنكم [2] ؛ وكان هذا أول كتاب وُضِع فى المثالب . وقد رأينا فى الفهرست

---

(١) فى طبقات الأدباء : روى هشام بن الكلبى قال عاش عبيد بن شرية ٣٠٠ سنة ؛ وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم ساق له خبراً مع معاوية مانحسبه إلا حديث خرافة ، وقد ذكر ابن قتيبة (فى التأويل) ما تناقلوه فى عمر لقمان صاحب النسور الذى زعموا أنه عاش أعمار سبعة أنسر ، وكان مقدار ذلك ٢٤٥١ سنة . فقال : وهذا شىء متقادم لم يأت فيه كتاب ولا سنة وليس له إسناد ، وإنما هو شىء يحكيه عبيد بن شرية الجرهمى وأشباهه من النسابين . . . على أن ابن قتيبة بعد هذا الذى أنكره (صحح) باسناده إلى أبى عمرو بن العلاء أن المستوغر بن ربيعة عاش ٣٢٠ سنة . . .

(٢) لم يؤلف أحد فى مثالب العرب كعلان الشعوبي ، وأصله من الفرس . وكان ينسخ فى بيت الحكمة للرشيد والمأمون والبرامكة . فقد عمل كتاب (الميدان) فى المثالب هتك فيه العرب وأظهر مثالبها وفضح أشهر قبائلها

أما قبل علان هذا فقد كان كتاب زياد أول كتاب من نوعه ، ثم ثنى عليه الهيثم ابن عدى ، وكان دعيا ، فأراد أن يعر أهل الشرف تشفياً منهم ، ثم لما كان هشام ابن عبد الملك بن مروان أمر النضر بن شميل الحميرى وخالد بن سلمة المخزومى أن يبينا مثالب العرب ومناقبها ، وقال لهما ولمن ضم إليهما : دعوا قريشاً بما لها وما عليها ؛ فوضعا كتابا ليس فيه لقريش ذكر . وقد وضع قوم آخرون كأبي عبيدة

لابن النديم أن أبا مخنف ، من أصحاب على كرم الله وجهه ، ألف كتابا ضمّنه بعض التراجم ؛ فإذا صح هذا يكون أبو مخنف أول من دوّن فى ذلك ؛ وكان هذا الرجل صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب .

ويقال إن أول من ألف فى السير عروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٣ ، وألف وهب بن منبه ، صاحب الأخبار والقصص (وهو من أبناء الفرس المولدين باليمن وتوفى سنة ١١٦ عن تسعين سنة (*)) كتابا فى الملوك المتوجة من حِمْيَر وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم ؛ فكان أول من دوّن هذه الموضوعات التاريخية ، ووضع بعد ذلك محمد بن مسلم الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ كتابا فى المغازى ، فكان أول من دونها ؛ وكتب بعده محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ كتابه الشهير فى السيرة ومزجه بالخرافات والموضوعات على نحو ما فعل ابن مُنَبِّه ، وجعل كل ذلك عربيا ، وعدُّوه أول من ألف فى السيرة ؛ لأنه وضع كتابه للمنصور ، ولأنه اتسع فيه بما لم يحمل عن أحد غيره كما رأيت . ثم جاء ابن النطاح من الأخباريين فى أواخر القرن الثانى ، وهو أول من ألف فى الدولة الإسلامية وأخبارها كتابا . ثم وضع الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠ (وقيل ١٧٠ و ١٧٥) كتاب العين فى اللغة ، وهو أول كتاب جمعت فيه . وجاء ابن الكلبى النسابة المتوفى سنة ٢٠٤ فدوّن أنساب العرب ، وكان أول من فعل ذلك ؛ ثم كان أبو عبيدة

وابن غرسية الأندلسى كتبا فى المثالب ، ولكنهم لم يبلغوا من النسبة التاريخية مبلغ من ذكرنا ، وسنأتى على شىء من هذا المعنى وتفصيل أسبابه فى بعض الفصول من باب الشعر

(*) قلت : اختلف الرواة فى تحديد السنة التى توفى فيها وهب بن منبه ، فقيل سنة ١١٠ ، وقيل سنة ١١٤ ، وقيل سنة ١١٦

الراوية المتوفى سنة ٢١١ (وقارب المئة) فصنف فى أيام العرب ، وهو أول من صنف فيها .

هذا ما وقفنا عليه من الخبر فى أولية التدوين فى الأدب خاصة ؛ دون ما استفاض بعد ذلك ، ودون هنات تركناها وستأتى فى أخبار الرواة . وكل تلك الكتب لا إسناد لها على نحو ما كان فى كتب الحديث .

وأول من صنف الكتب مسندة فى الحديث ، عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج الرومى المتوفى سنة ١٥٠ ، ولذا عدوه أول من صنف الكتب فى الحجاز ، كما أن سعيد بن أبى عمرو أول من صنف بالعراق ؛ لأنهم لا يعتبرون من الكتب إلا ما كان مسندا ؛ أما غير ذلك فلا يَعْدون به شأن ما كان يكتبه العلماء قديما لأنفسهم أو لمريديهم ؛ فإن بعضهم كانوا يكتبون ما يحدثون به فى صحيفة ويعطونها للمريدين فيحدثون منها ، ولذلك يقال مثلا : إن فلانا ثقة وبعض روايته صحيفة . ومن هنا نشأت لفظة الصُحفىّ كما سيأتيك .

على أن العلماء فى أواخر القرن الأول كانوا يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر ونحوهما ، ولكنهم لا يعدون مثل هذا تأليفا ؛ وقد ذكروا أن كتب أبى عمرو بن العلاء (٧٠ — ١٥٩ على الأكثر فى التاريخين) التى كتبها عن العرب الفصحاء ، قد ملأت بيتا إلى قريب من السقف[1] ؛ ومع ذلك فلم يذكروا له تصنيفا واحدا .

---

(١) قالوا إن أبا عمرو تنسك فى آخر أيامه فأحرق هذه الكتب ، وكان ذلك دأب طائفة من العلماء : يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات أنفسهم فيسندوه إليهم ، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ؛ ومنهم من كان يغسل كتبه لأنها جلود ، وأغرب ما وقفنا عليه أن حافظ أهل الكوفة ومحدثها محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣ (أى بعد أن نضجت =

ونظن أن أول من كتب عن العرب هو الحافظ الزهرى الذى دون الحديث ؛ فقد نقل الجاحظ فى البيان عن أبى زياد قال : كنا لا نكتب إلا سنّة ، وكان الزهري يكتب كل شيء ، فلما احتيج إليه عرف أنه أوعَى الناس .

تاريخ الإسناد فى الأدب

قد علمت كيف كان بدء الإسناد فى الحديث وما أمر الحاجة التى بعثت عليه وكيف انتهى إلى التدوين . أما تأريخ اتصال ذلك بالأدب فقد دللناك على أن العرب إنما جرت فى إسلامها من أمر الشعر والخبر والنسب ونحوها على مثل عاداتها فى جاهليتها ، فلا جرم أنهم كانوا ينسبون أكثر ما يتناقلونه إلا أن النسبة غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة ؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن على اتصال النسب العلمى بين راوى الشيء وصاحب الشيء المروىّ ، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة ، كالدعوى التى تُتَاقَى بتَثَبّتها من البيّنة ، وهذا لا يستقيم إلا إذا صارت الرواية صناعة علمية ، ولم يكن فى العرب شيء من ذلك بالتحقيق ، إلا بعد قيام دولة بنى مروان حين اتخذوا المؤدّبين لأولادهم ؛ وذلك هو العهد الذى تسلسل فيه إسناد الحديث أيضا لتشعُّب طُرقه كما أومأنا إليه من قبل .

وأول إسناد عرف فى الأدب كان علميا بحتا ، وذلك إسناد نصر بن عاصم الليثى إلى أبى الأسود الدؤلى فى كتابه الذى وضعه فى العربية وأشرنا إليه .

= العلوم) أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت ... فإن لم يكن هذا هو الحب الميت فلا ندرى ماذا يكون . وقد ظهر لمحمد هذا بالكوفة ٣٠٠ ألف حديث ، قالوا : وكان ثقة مجمعا عليه

ثم كان العلماء يَروون المغازى ، وهذه لابد فيها من الإسناد وإن كان قصيرا لقرب التابعين من عهدها الذى حدثت فيه ثم لما خِيفَ على لسان العرب من الفساد ومَسّت الحاجة إلى الكتابة عن العرب لصيانة اللغة والاستعانة على فهم القرآن والحديث وتجريد القياس فى العربية وما إلى ذلك — نشأت الطبقة التى ابتدأ الإسناد فى الأدب إلى رجالها : كحماد الراوية ، وأبى عمرو ابن العلاء ، وغيرهما . وصارت الرواية علمية محضة . وبهذا تحقق معنى الإسناد فى الاصطلاح ، وكان ذلك بدء تاريخه فى الأدب .

ثم ظهرت الطبقة التى أخذت عن هؤلاء ، وكانوا جميعاً إنما يطلبون رواية الأدب للقيام به على تفسير ما يشتبه من غريب القرآن والحديث ، حتى لا تجد فيهم ألبتة مَن لا رواية له فى الحديث كثرت أو قلت ، والمحدّثون يرون أنه ليس براوٍ عندهم من لم يروِ من اللغة[1] ؛ لأن موضوع الحديث أقوال النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، ولذا لا يمكن أن يقيموا آراءهم فى غريب الأثر ومشتبه الحديث إلا بما يحتجون به من الشعر وكلام العرب ، مرويًا بسنده أو مأخوذاً عمن يسنده ؛ انتفاء مما عسى أن يُرمَوْا

(١) ورواة الأدب هم الذين جعلوا غريب الحديث علماً وخصوه بالتدوين ، وأول من فعل ذلك منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١١ وقد ناهز المئة ؛ فإنه جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودة ، لبقية من المعرفة كانت فى الناس يومئذ ، ولأنه مبتدئ مثالا جديدا ؛ ثم جمع النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٤ كتابا أكبر من ذاك شرح فيه وبسط ، ثم الأصمعى المتوفى سنة ٢١٣ ، ثم قطرب المتوفى سنة ٢٠٦ ، ثم وضع أبو عبيدة القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٤ كتابه الذى قرر به هذا الفن ، جمعه فى أربعين سنة وكان خلاصة عمره ، لأنه تتبع الأحاديث وآثار الصحابة والتابعين فجمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها وحفظ رواتها ، ثم تعقبه ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ فتتبع ما أغفله فى كتاب ذى مجلدات عدة ؛ وتتابع أهل اللغة بعد ذلك على التصنيف فى هذا الفن مما لا محل لبسطه فى هذا الموضع .

به من الوضع والصنعة ، وتابعهم الفقهاء بعد ذلك ، فجعلوا المهارة فى الشريعة والحذق بالفقه والبراعة فى الفُتيَا مفتقرةً إلى الأصلين : الكتاب والسنة ، وأقسام العربية ، حتى إن الشافعى رحمه الله قال إنه طلب اللغة والأدب عشرين سنة لا يريد بذلك إلا الاستعانة على الفقه .

وقد رأت تلك الطبقة التى أشرنا إليها أن ما بعث على الإسناد فى الحديث قد تحقق فى الأدب ، من افتعال اللغة والتزيُّد فى الأخبار والصنعةِ فى الشعر وأرادوا أن يطرد علمهم من ينبوع واحد ، فجعلوا الصنفين سواء فى الرواية وأوجبوا الإسناد فيهما جميعا .

ولم يكن الإسناد واجباً قبل ذلك على نحو ما هو فى الحديث ، وأنت تعتبر هذا بأن كل أسانيد الأدباء على اختلاف عصورهم إنما تنتهى إلى الطبقة الأولى فحسب ، كأبى عمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، وغيرهما ممن تصدَّروا للرواية وكانوا ظهور هذه الصناعة فى السماع والتدوين ، ولا تكاد تجد رواية واحدة يتصل سندها إلى الجاهلية فى شىء من الشعر والخبر ، وإنما يكتفون بالنسبة إلى أولئك ، لأنهم فى أول تاريخ الرواية ، ولأنهم جميعا يزعمون أنهم أخذوا أكثر ما يرونه عن قوم أدركوا عرب الجاهلية أو نقلوا عمن أدركهم [1] ، ولم يكن من سبيل إلى ردّ ما تناقلوه عن الجاهلية ، لأنه كان كل ما فى أيدى الرواة .

---

(١) رأينا فى كثير فى الكتب أن أبا عمرو بن العلاء روى عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية ؛ وذلك خطأ ركبه النساخ ، والصواب أنه روى عن أعراب قد أدركوا أعراب الجاهلية ؛ لأن أبا عمرو ولد سنة ٧٠ وتوفى سنة ١٥٩ على الأكثر فى التاريخين ، وكان لا يأخذ إلا عن العرب ؛ قال الأصمعى : جلست إليه عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت إسلامى .

ولم نعثر فى كل ما وقفنا عليه على سند فى إحدى الروايات يتصل بالجاهلية ، وإنما وقفنا من ذلك على شىء لبعض الشعراء ، كالذى نقله على ابن حمزة فى كتاب أغاليط الرواة . قال إن رؤبة بن العجاج الراجز (توفى سنة ١٤٥ عن سن عالية) سئل عن قول امرئ القيس :

نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى ومَخْلوجَةً   كَرَّكَ لَامَيْنِ على نَابِلِ[1]

فقال : حدثنى أبى عن أبيه ، قال حدثتنى عمتى ، وكانت فى بنى دارم ، قالت : سألت امرأ القيس وهو يشرب طلى (خمرا) له مع علقمة بن عبدة : ما معنى قولك كَرَّكَ لَامَيْنِ ؟ قال : مررت بنابل وصاحبه يناوله ، فما رأيت أسرعَ منه ، فشبهت به .

وخبر آخر ، وهو ما نقلوا عن حماد الراوية أنه قال : كان للكميت (الشاعر المتوفى سنة ١٢٦) جدتان أدركتا الجاهلية ، فكانتا تصفان له البادية وأمورها ، وتخبرانه بأخبار الناس فى الجاهلية ؛ فإذا شك فى شعر أو خبر عرضه عليهما فتخبرانه عنه : فمن هناك كان علمه .

والله أعلم بأمر هاتين الروايتين وأين تقعان من الصحة .

---

(١) اختلف علماء الشعر فى شرح هذا البيت ، حتى تحدث الأصمعى عن أبى عمرو قال : كنت أسأل منذ ثلاثين سنة عن هذا البيت فلم أجد أحدا يعلمه ، حتى رأيت أعرابيا بالبادية فسألته عنه ففسره لى .

ومعنى نطعنهم سلكى : أى طعنا مستويا ، وقيل : السلكى : على القصد أمام وجهك ، والمخلوجة : المعوجة عن يمين وشمال ، والكر : أى الرد ، واللامان : السهمان ، والنابل : صاحب النبل .

وقال القتيبى : إنما هو «كر : كلامين» أى تكرير كلام ، بمعنى قول القائل للرامى : ارم ارم ، أى ليس بين الطعنة والطعنة إلا بمقدار اللفظتين ، وقال زيد بن كندة : يريد أنه يطعن طعنتين مختلفتين ويوالى بينهما كما يوالى هذا القائل بين هاتين الكلمتين .

فائدة الإسناد إلى الرواة

مما تقدم تعلم أنه لولا الحديث لما خلصت اللغة ، ولجاءت مَشُوبَةً بالكذب والتدليس ، ولفَسَد هذا العلم وما بُنى عليه ؛ وذلك قليلٌ من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونضرته ، غير أنا رأينا قوماً ممن يَرُدُّون على الرواية ويتحكمون على السماع بالغرض مجرداً من النصَفة ، وبالرأى مستهترين به دون أن يجعلوا له نصيباً من التثبت والتوقى — يجحدون فائدة الإسناد ولا يرون له خطراً كبيراً ، ثم لا يجدون فى سلسلة تلك الأسماء التى تُوَصَّلُ بها الأخبارُ إلا لغواً تاريخيا . ومنهم من يرى أن ذلك إنما جاء من أثرة الرواة ومحبتهم أن تبقى أسماؤهم مذكورة مُتدارَسَة ، فكأنهم دسوا تراجمهم فى العلوم لتبقى ببقائها ، وأن ذلك من حبائل تَقَفّهم وفطنتهم ... إلى آخر ما يعقدون فيه أعناقهم من مثل هذه الآراء التى يُمَوِّهون بها على قصار النظر وذوى العقول المدخولة ؛ وهؤلاء وأشباههم كمن ينظرون إلى الدوحة الباسقة من أعلاها فيحسبونها قد نبتت من السماء ؛ لأنهم لم يَسْتَقْروا تاريخ الإسناد ، ويظنون أن هذه العلوم المسندة قد دُفعت للناس على الكفاية ووقعت إليهم على قريب من التمام ، فهى هى فى الكتب وفى الصدور ، لم يعترضها عارض ولا دخل عليها وهن ولا فساد .

وفريق آخر رأيناهم ينكرون كل ماجاءت به الروايات ويتهمون الكتب ويطعنون على الإسناد ، ومن غريب التناقض فى أمر هؤلاء أن فى نفس اعتراضهم الجوابَ عليه ، فهم يقولون إن الخبر من الأخبار لا يثبت إلا عن رؤية حتى تكون حكايته على يقين . فإذا عارضتهم بخبر وناظرتهم فيه قالوا لك : هل رأيت ؟ هل شهدت ؟ هل لقيت صاحب الخبر ؟ وليت شعرى ،

هل غاية الإسناد إلا أن تكون كأنك رأيت وشهدت ولقيت صاحب الخبر الذى تسنده ؟ وهل هو - الإسناد - إلا تحقيق المعاصرة التى هى الشرط فى ثبوت الرواية حتى كأنك أشهدتَ الزمان على صحة ما ترويه ؛ لأن كل رجل فى سلسلة الإسناد إنما هو قطعة من الزمن تتصل بقطعة إلى قطعة حتى يتهيأ من ذلك مسلكُ التاريخ ويتضحَ نهجه كأنك تُبصره على رأى العين ويقينِ الخبرة

حفظ الأسانيد فى الحديث

وقد عنى المحدثون بعلم الرجال أتمّ عناية وأكملَها ، بحيث لا يتعلق بغبارهم فى ذلك الشأو مؤرخو الأمم جمعاء . حتى جعلوا الإسناد عاليةُ ونازلَه كأنه علم الأخلاق التاريخى ، قد رتبوا فيه الرجالَ على طبقاتهم ، وأنزلوهم على المراتب المتفاوتة من العدالة والضبط ، ووزنوهم فى كفتى التجريح والتعديل [1] ، وحاسبوهم على كل دقيق وجليل ، وبحثوا فيما كان من أمرهم

(١) مما يشترطونه فى رواية الحديث : أن يكون عدلا ضابطا ، وقد اختلفوا فى تعريفهما اختلافا كثيرا يناسب خطر ما يبنى عليهما ، حتى ردوا العدالة مرد الملكات الثابتة فى النفس ، لأن مبناها على الأخلاق التى تعصم من الكذب والابتداع ، واصطلحوا على أن الضابط هو الذى يقل خطؤه فى الرواية ووهمه فيها بحيث يوافق الثقات فيما يرويه ، ويسمون ذلك إتقانا أيضا ، أما الثقة فهو الذى يجمع بين العدالة والضبط .

ولا يقبلون من مجهول العدالة ، كما لا يقبلون من مجهول العين الذى لم تعرفه العلماء ؛ ولكل ذلك شروط وأقسام كان المتقدمون يتشددون فيها ، فلما تأخر الزمن وتشعبت طرق الإسناد وكثر الرجال وقت شروط العدالة البالغة ، وذلك حوالى المئة العاشرة ، ترخص المحدثون فى تلك الشروط ، واكتفوا بأن يعتبروا فى راوى الحديث الإتقان أو حسن الأحدوثة ونحو ذلك ، حتى لا تنفصم سلاسل الإسناد إذا فرض أنه لم يكن بد من إحلال أحد رجالها المتأخرين بما اشترطه المتقدمون .

على العزيمة وما كان على الرخصة ، وحفظوا أسماءهم وتبينوا صفاتهم ، وتصفّحوا على أخلاقهم ، كما يعرف الرجل الحكيم مثل ذلك من بنيه وأقرب الناس إليه .

وهذا شأن لا تصوره الكلمات ، ولا يصفه إلا النظر فى كتبه المدونة ، كالكتب الموضوعة للطبقات والموضوعات وشروح الأمهات من كتب الحديث ، كصحيح البخارى ونحوه .

وقد قال دغفل بن حنظلة : « إن للعلم أربعاً : آفة ، ونكدا ، وإضاعة ، واستجاعة ؛ فآفته النسيان ، ونكده الكذب ، وإضاعته وضعه فى غير موضعه ، واستجاعته أنك لم تشبع منه » قال الجاحظ : وإنما عاب الاستجاعة لسوء تدبير أكثر العلماء ، ولخرق سياسة أكثر الرواة ، ولأن الرواة إذا شغلوا عقولهم بالازدياد والجمع عن تحفظ ما قد حصلوه وتدبُّر ما قد دونوه ، كان ذلك الازدياد داعياً إلى النقصان ، وذلك الربح سبباً إلى الخسران ... اه . والازدياد الذى وصفه كان شأن طائفة من العلماء انصرفوا إلى حفظ الأسانيد وطلبوا الحديث الواحد من طرق كثيرة ، رغبة فى تنوُّع أسانيدها ، لا لفائدة إلا التميُّز بهذا النوع من الحفظ ، فإنه

ولألفاظ التعديل عندهم مراتب : أعلاها قولهم : ثقة أو متقن أو ضابط أو حجة (٢) خير صدوق مأمون لا يأس به (٣) شيخ (٤) صالح الحديث .

ولألفاظ التجريح مراتب أيضاً : أدناها لين الحديث (٢) ليس بقوى ، وليس بذلك (٣) مقارب الحديث ، أى رديئة (٤) متروك الحديث وكذاب ووضاع ودجال وواه ، وواه بمرة ، أى قولا واحداً لا تردد فيه

وبعض هذه الألفاظ يستعمله الأدباء ، ولذلك ذكرناها حتى تعرف مراتبها .

ومتى انتهينا إلى الكلام فى علم الرواية وتدوينه نذكر أول من تكلم فى الرجال جرحاً وتعديلا .

بعد أن اتسعت فنون الرواية أخذ أهلها فى مذاهب التخصيص ، فبعضهم كان أحفظ للنسب ، وبعضهم أحفظ للإسناد ، وبعضهم أحفظ للمعانى ، وبعضهم أحفظ لمتون الألفاظ ؛ وكل طائفة إنما تشارك غيرها فيما تعلمه وتنفرد دونها بما عرفت به ، ليكون إليها المرجع فيه ، ولكن أغرب ما وقفنا عليه مما يتعلق بالاتساع فى حفظ الأسانيد ، ما ذكروه من أن ابن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٧ كان يحفظ ١٢٠ تفسيراً للقرآن بأسانيدها[1] ، وهو الذى قيل فيه إن من جملة تصانيفه كتاباً فى غريب الحديث يقع فى خمسة وأربعين ألف ورقة ، وله أخبار أخرى من نوادر الحفظ نذكر بعضها فى محله . وهذا الرجل لو سمع أو قرأ مائتى تفسير بأسانيدها لحفظها ؛ فإنه كان آية من آيات الله فى الوعى وقوة الحافظة .

وبعد أن ضعف علم الرواية واقتصروا فى الحديث على ما لا بد منه ، كان لا ينبغ من حُفاظ الأسانيد المتسعين فيها إلا الأفذاذ الذين تعقم بهم الأزمنة المتطاولة ؛ ومن أشهرهم الحافظ أبو الخطاب بن دحية الأندلسى المتوفى سنة ٦٣٣ ، وقد انفرد هذا الرجل بحفظ حوشى اللغة ، حتى صار عنده مستعملا ، وامتاز بذلك فى المتأخرين ، كما انفرد بحفظ الأسانيد ، حتى إنه لما حضر إلى مصر فى دولة بنى أيوب - أيام الملك الكامل - جمعوا له علماء الحديث فذكروا له أحاديث بأسانيد حوّلوا متونها ليعرفوا مبلغ حفظه فأعاد المتون المحوّلة وعرّف عن تغييرها ، ثم ذكر الأحاديث على ما هى عليه من متونها الأصلية وردها إلى أسانيدها الصحيحة .

وكان مثل هذا يعد غريباً فى القرن الثالث ، والحفاظ متوافرون ،

---

(١) مرّ بك أن أول من صنف التفسير بالإسناد ، مالك بن أنس رضى الله عنه ، ثم صار من بعده طريقة المحدثين ، حتى ليقل أن تجد حافظاً منهم لا تفسير له .

والأسانيد قريبة الأطراف ، فإن علماء مصر الذين امتحنوا أبا الخطاب إنما حذوا فى ذلك حذو علماء بغداد فى امتحان الإمام محمد بن إسماعيل البخارى صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٥٦ رحمه الله ؛ فقد نقل كثير أنه لما قدم بغداد اجتمع أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا من هذا الإسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر ، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخارى فى المجلس ؛ امتحانا لحفظه ، فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب أحدهم فقام وسأله عن حديث من العشرة التى حفظها ؛ فقال : لا أعرفه ! واستمروا يسألونه وهو يقول : لا أعرف ! حتى أتوا على المئة ! فلما علم أنهم فرغوا ، التفت إلى الأول فقال : أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا ، وحديثك الثانى قلت فيه كذا وصوابه كذا ؛ واستمر حتى أتى على تمام العشرة ، ثم فعل بالآخرين مثل ذلك ، ما يخطئ ترتيب حديث على غير ما ألقى عليه ، ولا فى نسبة حديث إلى غير صاحبه الذى ألقاه ، وهو فى كل ذلك يردّ كل متن إلى إسناده ، وكلَّ إسناد إلى متنه ؛ فأقرّ الناس له بالحفظ . وقيل إنه كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطته ، فأدخلوا إسناد الشام فى إسناد العراق ، وإسناد العراق فى إسناد الشام ، وإسناد الحرم فى إسناد اليمن ؛ فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة ، لا فى الإسناد ولا فى المتن ؛ ﴿وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾ .

حفظ الأسانيد فى الأدب :

ذلك شأن الإسناد فى الحديث وعنايتهم بحفظه ، أما الإسناد فى الأدب فلا يراد منه إلا توثيق الرواية وإثبات صحتها وضمان عهدتها ، لا أن يطلب

الرواية بذكر الإسناد حكايةَ ما يرويه على أنه عن مَعْدل ، وإثبات ما يسنده على أنه إلى مَقْنع ؛ فإن اللغة ترجع إلى أقيسة معروفة ، وإن ما شذ عن هذه الأقيسة موضوع قطعا إلا أن يحمل عن الثقة ، أو يتفرد به أهل الكفاية فيوردونه على أنه من الأفراد والنوادر ؛ وإن الشعر والخبر قد فشا فيهما الكذب والتوليد منذ القرن الأول ، ونشأ كثيرون من الرواة يشدون من العلوم الموضوعة ، وينفقون من الأخبار المكذوبة ، ويموّهون بمزج هذه الأمور على الناس ، ويخترعون الأشعار الكثيرة عند مناقلة الكلام وموازنة الأمور ؛ ومع ذلك فلم يُعْنَ بأمرهم أهلُ التفتيش والتحقيق من العلماء ، إلا حيث يكون الخبر أو الشعر مظنّةَ الشاهد وموضع المثل ، فهناك يضربون دونه بالأسداد ؛ مخافة أن يجرى فى شىء من العلوم التى هى قوام الأصلَيْن من الكتاب والسنة ؛ لحيث وجدت المعنى الدينى تجد التثبُّتَ والتحقيقَ الذى لامساغ فيه إلى خطرات الظنون ، فضلا عن فَرَطات الأوهام ؛ ومتى انتفى هذا المعنى عن شىء فأمره عندهم بحساب ما يدور عليه . وإذا أردت أن تعرف مصداقَ ذلك فاعتبره بما وضعه العلماء من ترجمة الإمام البخارى ونقد كتابه ؛ فما رأينا فى الإسلام كتابا استوفى شروط النقد الصحيح كلها كهذا الكتاب[1] ، ولو أنهم تناولوا ببعض تلك العناية كبار الرواة وفحول الشعراء ونوابغ الكتاب ، لكانت العربية اليوم أغنى اللغات آدابا وأمتنَها أسبابا وأوسعها فى تاريخ الآداب كتابا ؛ ولكن الأدباء لم يجنوا من ذلك إلا ثمرة المراء ونكد الخلاف ، ولم يُحصّلوا إلا الأشياء القليلة مما يتعلق باللغة ،

---

(١) قالوا إن الذين سمعوا كتاب البخارى من مؤلفه رواية ، تسعون ألف رجل ، كلهم روى عنه وأسند إليه ؛ فتامل !

لأنها موضع الشاهد ؛ وذلك من أمرهم كما أومأنا إليه ، بل كان أهل الشعر منهم يرون أنهم أضاعوا العمر فى الباطل ، ولم يَخْلُوا من ثواب الأعمال بطائل [١] .

والأسانيد فى الأدب قصيرة ؛ لأن الرواة ما زالوا يحملون عن العرب قروناً بعد الإسلام على ما سبق لنا بيانه فى الباب الأول ، ومن حمل شيئاً فهو سَنَدُه ؛ ثم إن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن ، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية كما سيجىء . فكان عُمْر الإسناد ثلاثةَ قرون على الأكثر ؛ دع عنك ما كان من شأنهم فى هذا الإسناد ؛ فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالباً — وهى بعض طرق الرواية كما ستعرفه — فيقولون : روينا عن فلان ، وحُدِّثنا عن فلان ، ويكون بين الراوى والمروىّ عنه جيلان وأكثر .

بيد أن كل ذلك لا يدفع الثقة بما يرويه أهل الضبط والتحصيل منهم ، وهم قوم معدودون يعرفونهم بالعدالة ، ثم لأنهم يأخذون عن الثقات ، ولأن أكثر ما يروونه لا وجه للخلاف فيه ، وإذا اختلفوا فى شىء فلا يكون ذلك قادحا فيهم ؛ لأن مظنّة الخلاف إنما تكون فى ضعف الرواية أو الراوية ، وسيأتى شرح ذلك فيما يأتى .

أصل التصحيف

وقد قلنا إن الإسناد فى الحديث استتبع الإسنادَ فى الأدب ، وذكرنا فى أخذ المحدِّثين عن الصحف أنهم يُغْمَزُون بذلك ، وإن كان ما فى الصحيفة

(١) سيأتى لهذا المعنى مزيد من البيان فى موضع آخر .

صحيحاً ، فيقولون مثلا : إن فلاناً ثقة وبعض روايته صحيفة [١] ، وقد جرى أهل الأدب فى أمر الإسناد على ذلك أيضاً . وأصلُ التصحيف رواية الخطإ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف ؛ فقد كانوا يكتبون فى القرن الأول بدون نقط ولا شكل ، يفعلون ذلك فى المصاحف وغيرها ؛ فكان الذى يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقّاه من أفواه القراء تشتبه عليه الحروف فيصحّف ، وغَبَرَ الناسُ على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ففزع الحجاج إلى كتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ؛ فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط ، فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطا ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر لضبط الحروف ـ شكلها ـ ، فاشتبه الأمرُ واستمر يقع التصحيف ؛ فأحدثوا الإعجام ـ أى الشكل بالحركات على ما أرادوه فى أول التعبير بذلك ـ فكانوا يتبعون النقط بالإعجام . ولكن ذلك لم يكن مستقصى فى كل ما يكتب ولا كان كل من يقرأ يستقصى ضبطَ الكلمة ونقطَها [٢] ؛ فلم يزل يعترى

---

(١) أصل تجويزهم الرواية من الصحيفة والإسناد بها إلى صاحبها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أملى صحيفة الزكاة والديات ، وهى التى كانت عند أبى بكر رضى الله عنه ـ وقد أشرنا إليها ـ ثم صار الناس يخبرون بها عنه ، لأنها انتهت إليهم بطريق المناولة ، وهذا هو أصل الإجازة التى هى من طرق الرواية كما سنبينه . وقد وقفنا على أخباره مما يتعلق بالصحف المروى منها أضربنا عن ذكرها اختصارا .

(٢) وقفنا على أسماء بعض علماء ذكروا أنهم كانوا يخطئون إذا قرءوا القرآن نظرا ؛ فمن أشهرهم أبو صالح مولى أم هانىء ، أخذ عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان مفسرا ؛ فكان الشعبي يراه فيقول : تفسر القرآن ولا تحسن أن تقرأه نظرا ! وحماد الراوية : ذكر العسكرى أنه كان يصحف نيفا وثلاثين حرفا من القرآن . وأبو عبيدة الراوية ، قال ابن قتيبة فى المعارف : وكان يخطئ إذا قرأ القرآن نظرا ؛ فإذا كان هذا بعض شأنهم فى القرآن وهم يحفظونه ويفسرونه ، فالشأن فى غير القرآن أعجب ولم يزل هذا التصحيف من أمر من لم يعتادوا القراءة إذا قرءوا .

التصحيف ؛ فالتمسوا حيلة فلم يقدروا على غير الأخذ من أفواه الرجال ، وكان ذلك كله قبل أن تستبحر فيهم الرواية ؛ فلهذا وأشباهه قالوا : لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفىّ ، ولا العلم من صُحُفِىّ !

ولما استجرّت لهم أطراف الرواية وكثر التدين ، كان أشد ما يهجى به الراوية إسناده إلى الصحف ؛ لأن ذلك غميزة فى ضبطه وتحصيله ، ولأن الرواة كانوا يتفاوتون بمقدار ما يُصَحّفون أو يصححون[1] ؛ ولا يكون التصحيح إلا بلقاء العلماء والرواة والمتقدمين فى صناعتهم المُتْقِنين لما حفظوه والإسناد إليهم ؛ وقد هجا بعض الشعراء أبا حاتم السجستانى المتوفى سنة ٢٥٠ وهو واحد عصره فى فنه ، فلم يزد على أن قال فى عيبه والزراية عليه :

إذا أسند القوم أخبارَهم فإسنادُه الصُّحْف والهاجِس

وأورد العسكرى فى موضع من كتابه (التصحيف) شرح بيت لابن مقبل ، فنبه قبل إيراده على أنه كتبه من كتاب لبعض العلماء ، قال : « ولا أضمن عهدته ، لأنى لا أعتدّ إلا بما أخذته رواية من أفواه الرجال أو قرأته عليهم » .

فلما كان القرن الخامس وابتدأت الرواية تعفو وتجود بأنفاس أهلها ، بعد أن تميزت العلوم ووضعت فيها الكتب الكثيرة ودُوِّنت روايات الصدور المتقدمين — ضعف أمر الإسناد شيئا غير قليل ، ولكن بقيت فيه بقية يتماسك بها ، حتى إن أبا محمد الأعرابى المعروف بالأسود العلّامة

---

(١) أحصى العسكرى المتوفى سنة ٣٨٢ فى كتابه (التصحيف والتحريف) ما وهم فيه جلة العلماء وأفراد الرواة من البصريين والكوفيين ، وكتابه أجمع ما وضع فى هذا الباب ، وقد طبعت منه قطعة فى مصر .

النسابة الذى تصدر فى القرن الخامس للرد على العلماء والأخذ على القدماء كان لايستطيع أن يروى بغير إسناد ؛ فكان يُسند إلى رجل مجهول يسميه (محمد بن أحمد أبا النداء) وكان أبو يعلى بن الهبارية الشاعر يعيّره بذلك ويقول : مَن أبو النداء فى العالم ؟ لا شيخ مشهور ولا ذو علم منشور[١] !

إسناد الكتب

ومن يومئذ صار أمر الإسناد مقصوراً على تلقّى الكتب العلمية وروايتها بالسند عن مؤلفيها ، لأن العلم كان قد نضج وكملت فنونه ، ثم كان لسان العرب قد اختبل وكان أمرهم قد اختلّ ، فلم تعد الرواية عنهم تجدى شيئا ، وذلك ما سميناه آنفاً بالأسانيد العلمية . وكان سماع الكتب وروايتها عن مؤلفيها معروفا من أول عهد التأليف ، ولكنه لم يكن مما يُتَباهى به إلا منذ بدأت الرواية تضعف فى القرن الرابع ، وحين كثرت الكتب ، فكان الصولى الأديب المتوفى سنة ٣٣٥ يتباهى عظيما بكتبه وهى مصفوفة وجلودها مختلفة الألوان ، ويقول : هذه الكتب كلها سماع ! وقد هُجِىَ بذلك لأن الناس لم يكونوا قد ساروا هذه السنّة بعد[٢] .

(١) قال ياقوت (عن أبى محمد الأعرابى) : كان علامة نسابة عارفا بأيام العرب وأشعارها وأحوالها ... وكان لا يقنعه أن يرد على أهل العلم ردا جميلا ، إنما يجعله من باب السخرية والتهكم وضرب الأمثال ... وقال : رأيت فى بعض تصافيه وقد قرئ عليه سنة ٤٢٨
والعجيب أن ياقوتا ترجم أبا النداء المجهول وقال : واسع العلم راجح المعرفة باللغة وأخبار العرب وأشعارها . . . ثم صرح أنه استدل على ذلك برواية الأسود عنه فى كل كتبه . . . مع أنه لا يعرف له شيخا ولا تلميذا غير الأسود هذا !

(٢) المحدثون يشترطون مع سماع الكتب مقابلة مايكتبه المحدث بأصل شيخه الذى كتب عنه ، أو بأصل أصل شيخه المقابل به ، بشرط أن يكون الأصل الثانى قوبل على الأول ، أو بفرع مقابل بأصل السماع ، وليس من هذا شىء فى الأدب .

ومن ثم صاروا يطلقون لفظ (الصُّحُفى) على من يأخذ من الكتب بنفسه دون أن يتلقّاها بإسناد معروف إلى مؤلفيها ، حتى إنهم لما عابوا الحسن بن أحمد النحوى (فى أواخر القرن الخامس) وكان يحسن كتاب سيبويه فى النحو ، قالوا : إنما كان فى فهم الكتاب صُحُفِيا .

وكان موفق الدين النحوى المتوفى سنة ٥٨٥ آية عصره فى النحو ، ولم يكن أخذه عن إمام ، إنما كان يحلّ مشكلهُ بنفسه ، ويراجع فى غامضه صادق حِسّه ، فلما جرت المناظرة بينه وبين عمر بن الشحنة النحوى المشهور وظهر فيها موفق الدين هذا ، لم يكن لابن الشحنة قرار إلا أن قال له : أنت صحفى ! يعيبه بذلك ، فسافر موفق الدين من إربِل إلى بغداد ولحق بها مكى بن ريان ، فقرأ عليه أصول ابن السرّاج وكثيراً من كتاب سيبويه ، ولم يفعل ذلك حاجة به إلى إفهام ، وإنما أراد أن ينتمى على عاداتهم إلى إمام[1] .

ومن كان ثقة مسنِداً للكتب وفاته إسناد كتاب مما يعدّه الناس من الأمهات والأصول ، عَدُّوه متساهلا فى الرواية ، وقد نقل ياقوت أن علىّ بن جعفر المعروف بابن القطاع الصقلّى (من صقلية) إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب المتوفى سنة ٥١٥ ، لما قدم إلى مصر سأله نُقّاد المصريين عن كتاب الصَّحاح ، فذكر أنه لم يصل إليهم ، قال : ولذلك نسبوه إلى التساهل فى الرواية ، ثم لما رأى اشتغالهم به ركّب لهم

---

(١) كان موفق الدين مفتنا فى العلوم ، ولكنه كان الآية الكبرى فى العربية ، وقالوا إنه لما رحل إلى بغداد أخذ معه جملة لينفقها على النحو ، فلم يجد من يرضيه عليه فأنفقها على تعلم الضرب بالعود . . . . وكان مكى الذى انتمى إليه يراجعه فى المسائل المشكلة يرجع إلى رأيه فى أجوبة مايورد عليه .

إسناداً وأخذه الناس عنه مقلّدِين له[1] . ولهذا قلما كان يظهر كتاب لإمام فى فنه إلا سارع الناس إلى قراءته عليه ، ورحلوا إليه فى ذلك بغية الانتماء وتحقيق الإسناد ؛ وقد ذكروا أن بعضهم كان يقرأ المقامات على الحريرى (توفى سنة ٥١٦) فوصل إلى قوله :

يا أهلَ ذا المغْنَى وُقِيتُمْ شرًّا ولا لقِيتُمْ ما بقيتُمْ ضرًّا

قد رفع الليلُ الذى اكفهرّا إلى ذَراكم شَعِثًا مُغْبَرّا

فقرأها (سَغِبًا مُعْتَرًّا) ففكر الحريرى ساعة ثم قال : « والله لقد أجَدْتَ التصحيف ، فرب شعثٍ مُغْبَرّ غير سَغِبٍ مُعترّ ، والسغبُ المعترُّ موضع الحاجة ، ولولا أنى كتبت بخطى إلى هذا اليوم على سبعمائة نسخة قرئتْ علىّ لغيّرتُه كذلك ! »

ولا يزال إسناد كتب الحديث وبعض كتب العربية معروفا عند كبار العلماء إلا اليوم .

---

(١) أول من أدخل كتب اللغة والنحو إلى مصر ورواها بأسانيدها هو الوليد ابن محمد التميمى النحوى المشهور بولاد ، وأصله من البصرة ، ولكنه نشأ بمصر ، ثم رحل وأخذ عن المهلبى تلميذ الخليل بن أحمد وغيره ، وروى كتب اللغة والنحو ، ولم يكن بمصر قبله شئ منها ، وتوفى سنة ٢٦٣ ، وسنذكر فى تاريخ الأدب الأندلسى أول من أدخل كتب الأدب إليها .

الحفظ فى الإسلام

بسطنا فى أول الكلام ما حَضَرَنا من أسباب حفظ العرب فى الجاهلية وصدرِ الإسلام ، وزيد هنا أن نذكر تأريخ الحفظ بعد ذلك ؛ فإنه كان مادةَ الرواية ومدارَها . ولقد رأينا كثيرا من أهل عصرنا يمضغون علماء العرب مضغا ، ويلوُون ألسنتهم بعبارات من الإزراء على ما وردت به الرواية من أنباء حفظهم ، لا يَعْجَبُون فى أنفسهم من أن يكون ذلك صدقا فحسْبُ ، ولكنهم يُعجّبونك من كذبه ، ويُنبهونك على سخافة المغالاة فيه بزعمهم ؛ لما يشق عليهم من النزوع إلى مثله والأخذِ فى ناحيته ، ولقِصَرِ نظرهم عن الطموح إلى بعض مراتبه ! فيأتونك بالكلام اعتسافا ، ويتخرصون بالأحكام جزافا ، ويزعمون أن أكثر ما روى عن علمائنا فى الحفظ فهو إما تنفيق لهم فى سوق التاريخ ، أو تلفيق عليهم فى مساقه ؛ ولو أنك اعترضت الحجةَ فى مَدَارج أنفاسهم لرأيتها هواء ، أو كلاما هُراء : فهم يقيسون على ما فى طباعهم من الكلال ، وما فى أنفسهم من الهوَيْنَا والوكال ؛ ثم هم قوم لا يكشفون عن أسباب الحوادث العربية ، ولا ينفذون بين معاقد تلك الأمور ومصادرها ؛ وقد جهلوا تاريخ الرواية ، وجهلوا معه الأسباب التى بعثت من تلك الهمم سوابق غاياتها ، وأظهرت لها معجزات الحفظ خوارقَ آياتها ، ورفعت للأجيال على قمة التاريخ العقلى خوافقَ راياتها ؛ فهؤلاء لا نزيد على أن نقول فيهم : هؤلاء .

وليس تاريخ العرب وحدهم هو الذى امتاز بنوابغ الحفاظ ، بل الحفظ موجود من أقدم أزمنة التاريخ ؛ لأن الحافظة كانت وحدها عند القدماء كتاب التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وما إليها ؛ فكانت هي صورةَ

الفكر الإنسانى على الحقيقة ؛ وقد ذكروا من قدماء الحفاظ «متيريداتس» الكبير الذى كان ملكا على الشمال من غربى آسيا الصغرى فى القرن الأول قبل الميلاد . فقالوا إن هذا الملك كان يحكم على اثنتين وعشرين أمة مختلفة ، وزعموا أنه كان يخطب على كل منها بلغتها ، ويدعو كل واحد من جنده باسمه ، وذكروا مثل ذلك عن «قورش» ملك الفرس و«سيبيون» الأسبوى ، والإمبراطور أدريان وغيرهم ؛ وهذا أمر لا ينقطع فى عصر من العصور ، فإن من الناس من تكون أذناه وعيناه أبوابا للتاريخ ، فلا يسمع أو يقرأ شيئا إلا حفظه ثم لا ينساه ؛ وفى أوروبا وأمريكا لعهدنا شواهد كثيرة لا نطيل باستقصائها فإن أحد لا ينكرها .

بيد أن تاريخ العرب إنما امتاز بسعة مادة المحفوظ وتنوعها ، وبالأسباب الدينية التى بعثتهم على الحفظ ، بما أومأنا إليه فى محله ؛ ومن القواعد المطردة التى تَبَيَّنَّاها من البحث فى التاريخ العربى ، أن كل شىء للعرب إذا تعلق به سبب من الدين جاءوا فيه بالمعجزات التى يبزُّون فيها الأمم كافة ويجعلونها من أنفسهم طبقة فى التاريخ وحدها ، ولم نر هذه القاعدة تخلّفت فى أمر من أمورهم ؛ وهى بعض ما خُصّ به هذا الدين الحنيف الذى وجد العالم فى كتابه الكريم معجزته الخالدة .

وبعد : فإن الحافظة نفسها تتفاوت درجاتها فى الناس ، وتتفاوت فى أدوار الحياة للشخص الواحد باعتبار الأسباب الوراثية والآفاق والعلل وما يكون من الإهمال والاستعمال ، كما تختلف قوة وضعفا فى بعض أنواع المحفوظات دون بعضها ، على حسب ما ركِّب فى الفطرة وما تمس إليه الحاجة : فليس ما يحفظه الرياضىُّ ، بالذى يستطيعه المحدِّث أو اللغوى ،

ولا حفظ هذين كحفظ غيرهم من أهل الطبقات الأخرى ، وهلمّ جرا . وإن نوادر الحفظ التى تُرْوَى عن العرب إنما جاءت عن أفراد رُزِقوا سُمُوّ هذه القوة الطبيعية ، وتفرغوا لها برهة العمر بما يشغل الذرع ، ويملك الطاقة ، ويقسم القلب ، ويشعث الفكر ؛ فلم يكن من العجيب أن يحفظوا ما حفظوه ، ولكن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك ؛ فأولئك قوم هيأهم الله لما برعوا فيه بالأسباب الآخذة إليه ، والعللِ المقصورة عليه ؛ فاجتمعت له أنفسهم ، وتوفّرت قواهم ، وفرغت أذهانهم ؛ حتى لم يكن من همّ أحدهم إلا أن يرى نفسه شخصاً للعلم الذى هو بسبيله ، فيقال فلان صاحب الفن والفن هو فلان .

دع عنك ما كان على الناس من مؤونة الكتابة فى القرن الأول وبعض الثانى إذا ابتغوا أن يتّكلوا على الخطوط ويدوّنوا ما يقع إليهم من فنون العلم تدوينا يغنيهم عن الحفظ ويُجْزِئُ ما تُجزئه المؤلفات المعدّة للمراجعة والتصفح ؛ إذ كانوا إنما يكتبون على الرقاع واللّخاف (حجارة بيض رقاق عراض) وعسب النخل والجلود والعظام ونحوها ، بما يأتى على ما فيه أيسرُ أسبابِ التلف أيها كان ؛ واستمروا يكتبون بعد الإسلام على الجلود والرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، وعلى الورق الصينى وغيره نادراً ، إلى آخر عهد الأمويين ؛ فلما كان زمن « السفاح » أول الخلفاء العباسيين (توفى سنة ١٣٦) غيّر وزيرُه خالدُ بن برمك (توفى سنة ١٦٣) الدفاترَ من الأدراج (لفائف الجلد) إلى الكتب ؛ ولكنها كانت كتباً من الجلد ؛ وبقيت كذلك حتى اتخذ الفضل بن يحيى البرمكى هذا الكاغد (الورق) وأشار بصناعته ؛ فشاعت الكتابة فيه مع الجلود والقراطيس وأصناف أخرى من الورق الصينى

والتهامى والخراسانى ؛ واتخذ الناس من ذلك الصحفَ والدفاتر ؛ ومن ثم تمّتْ لهم أدواتُ التأليف ، ولكن بعد أن استبحرت فنونُ الرواية ودرج أهلها على الحفظ ورأوا فيه صلاح الأمر وسداد الرأى وبلغوا منه كل مبلغ ؛ وإنما كانوا يكتبون قبل ذلك فى الرق لكثرة الحفظ وقلة الرسائل السلطانية والصكوك ، فلما طما بحر التأليف والتدوين ، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ضاق الرق عن ذلك فلم يكن لهم بد من تلك الصناعة .

ويبتدئ تاريخ الحفاظ المعدودين فى الإسلام بعبد الله بن عباس رضى الله عنهما ؛ فقد كان لا يدور فى مسمعيه شىء إلا وعاه وأثبته ، وقد مر بك الخبر الذى ردّ فيه قصيدَة ابن أبى ربيعة ولم يكن سمعها إلا تلك المرة صفحاً ؛ فلا جرم أن كان صدره رضى الله عنه خزانةَ العرب ، إليه مرجعهم فى التفسير والحديث والحلال والحرام والعربية والشعر ؛ ولو صحت نسبة مارواه بعض الرواة عن الزهرى عن عكرمة عن ابن عباس من أنه قال : إنه يولد فى كل سبعين سنة من يحفظ كلّ شىء[1] . لكان ابنُ عباسٍ نفسُه صاحب

---

(١) يتناقل العلماء أيضاً خبرين غير هذا وهما بسبيل منه فى التقسيم : أحدهما عن أصحاب الآلاف ، والآخر عن أصحاب المئات ؛ وذلك كله فيما نرى من موضوعات الصوفية : يزعمون مرة أنه من الجفر الجامع الذى حوى أخبار الدنيا ولا يطلع عليه إلا أهل الكشف منهم - وللكلام على الجفر تاريخ لم يسعه المقام — ومرة يردون ذلك فى الرواية إلى ابن عباس نفسه ؛ لأنهم وضعوا عليه أشياء كثيرة ونحلوه أموراً من الغيبين : الماضى الذى لم يدركه التاريخ ، والآتى الذى هو تاريخ فى علم الله . أما خبر الآلاف فهو ما يزعمون من أن الله يبعث على رأس كل ألف سنة نبيا ، ويذكرون أن الدنيا أسبوع من أسابيع الآخرة ﴿ وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾ فيكون عمر الدنيا سبعة آلاف سنة ، بعث فى الألف الأولى آدم ، وفى الثانية إدريس ، وفى الثالثة نوح ، وفى الرابعة إبراهيم ، وفى الخامسة =

السبعين الأولى فى الإسلام ؛ أما إن كان الخبر من أكاذيب عكرمة ، فيكون قد وَصَفَ به أستاذه ابن عباس أصدق الوصف .

ثم كان بعد ابنِ عباس الشعبيُّ من التابعين ، وكان يقول : ما كتبت سوادا فى بياض إلى يومى هذا ، ولا حدثنى أحدٌ بحديث قط إلا حفظته ! وفشا الحفظ فى كثير من طبقة التابعين ، وإنما نوهنا بالشعبي لأنه أوحدهم فى حفظ الأدب ، كما أنه أوحدهم فى حفظ الحديث ؛ وقد صار فى التفنن مثلا دائرا على الألسنة ، وكان يقول : لست لشىء من العلوم أقلَّ رواية من الشعر ، ولو شئت لأنشدت شهرا ثم لا أعيد بيتا واحد .

وما أظلهم القرن الثانى حتى كثر الحفاظ واتسعوا فى فنون المحفوظ ، وخاصة بعد أن نشأ الإسناد واشتغلوا بطرقه ؛ والإسناد إنما يعتبر به اتصال السماع ، فهو راجع إلى التلقى والتلقين ، ونحن نرى أنه لولا حفظ الحديث ما اشتغلوا بالإسناد ، ولولا الإسناد ما ثبتوا على الحفظ ، وقد وجدا فى الرواية جميعا وذهبا جميعا .

وبعد ، فقد كان التدبير عند ما أجمعنا النية على كتابة هذا الفصل ، أن نفيض فى ذكر الحفاظ جيلا بعد جيل إلى سقوط الرواية ، ثم نستقصى

= موسى ، وفى السادسة عيسى ، وفى السابعة نبينا محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين . وأما خبر المئات فهو الأخ الصغير لذلك الخبر ، قالوا : إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها ؛ فكان على رأس الأولى عمر بن عبد العزيز ، وعلى الثانية الشافعى - وقيل المأمون العباسى - ولم نقف على مبعوثى المائتين الثالثة والرابعة . وقال الغزالى عن نفسه إنه المبعوث على رأس الخامسة . وقالوا إن ابن العربى هو المبعوث على رأس السادسة ، وابن دقيق العيد فى السابعة ؛ وعمر البلقينى فى الثامنة ؛ وقال السيوطى عن نفسه : إنه صاحب التاسعة ؛ ثم لم يعد أحد يقول ، والله أعلم .

أسماء من اشتهروا منهم بعد ذلك إلى هذه الغاية ممن وقفنا على أخبارهم فى بطون الكتب ، ولكنا رأينا الشوطَ بَطينا والمادة حافلة وفى دون ذلك بلاغ ، فاجتزأنا بالنتف والنوادر مما يتعلق بالأدب دون الحديث[1] ؛ تفاديا من أن يُعَدّ ذلك منا فى الحشْد والاجتلاب ، وتوسعا من الضيق فى هذا الباب .

ذكروا عن حماد الراوية المتوفى سنة ١٥٥ (وهو أول من خصص بقلب الرواية من الأدباء) وكانت ملوك بنى مروان تقدمه وتؤثره وتسنى

---

(١) لما كان الحديث مبنيا على الإسناد ، كان الحفظ فيه أثبت والحفاظ له أكثر ، فهناك حفظ الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال ووفياتهم وطبقاتهم ، ومتون الأحاديث والسنن ، ثم ما يتبع ذلك من جمل العلوم الأخرى التى لابد للمحدث منها . وينبغى لمن يقرأ أخبار الحفاظ من أهل الحديث أن لايبادر بالإنكار ولا يجزم بالمبالغة فى الأخبار ، فإذا رأى أن الإمام أحمد بن حنبل كان يحفظ ألف ألف حديث وأبا زرعة سبعمائة ألف حديث (وأبو زرعة هو الذى سئل عن رجل حلف بالطلاق أن أبا زرعة يحفظ مائتى ألف حديث هل يحنث وتطلق امرأته ؟ قال : لا !) وإن اسحق ابن راهويه كان يملى سبعين ألف حديث من حفظه ـ إذا رأى ذلك وما إليه فلا يتوهمن أن كل هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يشك فى صحته ويستريب بما رأى ، وإنما يتبعه ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريراً وصفة ، ويداخله شيء كثير من آثار الصحابة ، لأن غرض الراوى بيان الشرع ؛ وقد نقل ابن حجر فى طبقات الصحابة أن عدد الصحابة ممن رأي النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه وسمع منه ونقل عنه ، مائة ألف وأربعة عشر ألفا ، رضى الله عنهم ؛ فانظر ما يكون مبلغ ما يروى عن هؤلاء .

وذلك كله غير الموضوعات ، ولابد منها للمحدثين ليصونوا بها الصحيح وليتكلموا فى عللها وأسانيدها ، وهو شطر من علم الرواية . وعلى أن ابن حنبل يحفظ مليون حديث فإنه لم يذكر فى مسنده إلا خمسين ألفا ، وقيل إنه يحفظ مائة وخمسين ألفا بالأسانيد والمتون ، والباقى من أخبار الصحابة وغيرها .

رُه : أن الوليد بن يزيد قال له يوماً : بِمَ استحققت هذا اللقب فقيل لك الراوية ؟

قال : بأنى أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروى لأكثر منهم ممن تعترف بأنك لا تعرفهم ولا سمعت بهم ، ثم لا يُنشدنى أحدٌ شعراً لقديم أو مُحْدَث إلا ميزت القديم منه من المحدث .

قال : إن هذا العلم وأبيك كثير ؛ فكم مقدار ما تحفظه من الشعر ؟

قال : كثير ، ولكنى أنشدك على أى حرف شئت من حروف المعجم مائة قصيدة سوى المقطعات من شعر الجاهلية .

قال : سأمتحنك . وأمره الوليد بالإنشاد ، فأنشده حتى ضجر الوليد ، ثم وكّل به من استحلفه أن يصدقه عنه ويستوفى عليه ، فأنشده ألفى قصيدة وتسعمائة قصيدة للجاهليين !

وروى عن الطِّرِمّاح الشاعر أنه قال : أنشدت حماداً الراوية فى مسجد الكوفة — وكان أذكى الناس وأحفظهم — قولى :

« بانَ الخليطُ بسُحرة فتبدّدوا »

وهى ستون بيتاً ، فسكت ساعة ولا أدرى ما يريد ؛ ثم أقبل علىّ فقال : هذه لك ؟ قلت : نعم ! قال : ليس الأمر كذلك ! ثم ردّها علىّ كلها وزيادة عشرين بيتاً زادها فى وقته ، فقلت له : ويحك ! إن هذا شعر قلته منذ أيام ما اطلع عليه أحد ! فقال : قد والله قلتُ هـذا الشعر منذ عشرين سنة ، وإلا فعلىّ وعلىّ ... ! فقلت : لله علىّ حَجّة أحجها حافيا راجلا إن جالستُك بعدها أبداً !

وكان الأصمعى (المتوفى سنة ٢١٥) آية فى سرعة الحفظ والتعلق : كان

يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة دون الشعر والأخبار ، وذكروا أنه لما قدم الحسنُ بن سهل العراق ، قال : أحب أن أجمع قوما من أهل الأدب ؛ فأحْضِر أبا عبيدة ، والأصمعى ، ونصر بن على الجهضمى ، وأبا بكر النحوى ؛ فابتدأ الحسنُ فنظر فى رقاع بين يديه للناس فى حاجاتهم فوقع عليها ، فكانت خمسين رقعة ، ثم أمر فدُفعت إلى الخازن ، ثم أقبل عليهم فقال : قد فعلنا خيراً ونظرنا فى بعض ما نرجو نفعَه من أمور الناس والرعية ، فنأخذ الآن فيما نحتاج إليه ؛ فأفاضوا فى ذكر الحفاظ ، فذكروا الزهرى ، وقتادة ، ومروا ؛ فالتفت أبو عبيدة فقال : ما الغرض أيها الأمير فى ذكر من مضى وبالحضرة ههنا من يقول إنه ما قرأ كتاباً قط فاحتاج أن يعود فيه ، ولا دخل قلبَه شىء فخرج عنه ؟ فالتفت الأصمعى وقال : إنما يريدنى بهذا القول أيها الأمير ، والأمر فى ذلك ما حكى ، وأنا أقرب إليك[1] : قد نظر الأميرُ فيما نظر من الرقاع ، وأنا أعيد ما فيها وما وقع به الأمير على رقعةٍ رقعة !

قال : فأمر وأحضِرت الرقاع ، فقال الأصمعى : سأل صاحب الرقعة الأولى كذا واسمه كذا فوقع له بكذا ، والرقعة الثانية ، والثالثة ، حتى مر فى نَيِّف وأربعين رقعة ؛ فالتفت إليه نصر بن على فقال : أيها الرجل ، أبْقِ على نفسك من العَيْن ! فكفَّ الأصمعى .

وكان أبو محلّم الشيبانى المتوفى سنة ٢٤٨ لا ينسى شيئا ، حتى قيل فيه إنه صاحب السبعين لعهده ؛ ولما قدم مكة لزم ابنَ عُيينة فلم يكن يفارق

---

(١) كان الأصمعى كثير الذهاب بنفسه ، يخبر عنها بالثناء كما يخبر الإنسان عن حقيقة ، وإنما جاءه ذلك من طول صحبته للخلفاء والأمراء .

مجالسه ، فحدث أنه قال له يوما : يافتى ، أراك حسن الملازمة والاستماع ، ولا أراك تحظَى من ذاك بشيء ! (قال أبو محلم) : قلت : وكيف ؟ قال : لأنى لاأراك تكتب شيئا مما يمر ! قلت : إنى أحفظه ! قال : كل ماحُدِّثت به حفظته ؟ قلت : نعم ! فأخذ دفتر إنسان بين يديه وقال : أعِدْ علىّ ما حدثت به اليوم . فأعدته فما خرمت حرفا ، فأخذ مجلساً آخر من مجالسه فأمررته عليه ، فأورد حديث السبعين عن ابن عباس ، وضرب بيده على جنبي وقال : أراك صاحب السبعين !

وسأل الواثق يوما أبا محلم هذا عن شاهد من الشعر فيه ذكر المَرْت (وهو القفر الذى لا نبت فيه) فأفكر طويلا حتى أنشد بعض الحاضرين بيتا لبعض بنى أسد ، فضحك أبو محلم ثم قال للذى أنشده : ربما بَعُد الشيء عن الإنسان وهو أقرب إليه مما فى كمّه ، والله لا تبرح حتى أنشدك ، فأنشده للعرب مائة بيت معروف لشاعر معروف فى كل بيت منها ذكر المرت .

وكان بندار بن عبد الحميد (وهو معاصر لأبى محلم) لا يشذّ عن حفظه من شعر الجاهلية والإسلام إلا القليل : ذكروا أنه يحفظ سبعمائة قصيدة أول كل قصيدة منها : بانت سعاد[1] .

---

(١) أشهر القصائد بهذا الابتداء قصيدة كعب بن زهير المشهور التى يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

* بانت سعاد فقلبي اليوم متبول *

ومن أجلها عرفت القصائد بهذا الابتداء . ومما ينظر إلى هذا الخبر مارواه الأصمعى ، قال : جاء فتيان إلى أبى ضمضم بعد العشاء ، فقال : ما جاء بكم ياخبثاء ؟ قالوا : جئناك نتحدث ، قال : كذبتم ، بل قلتم كبر الشيخ وتبلغته السن عسى أن نأخذ عليه سقطة ؛ فأنشدهم لمائة شاعر كلهم اسمه عمرو : قال الأصمعى : فعددت وخلف الأحمر فلم نقدر على أكثر من ثلاثين .

وكان ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ أحفظ الناس وأوسعهم علما ، تُقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها من حفظه ، وقد تصدر فى العلم ستين سنة .

وأبو بكر الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٧ ، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهداً فى القرآن ، وكان لا يملى إلا من حفظه ، ومرض يوما فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيما ، فطيّبوا نفسه فقال : كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ما ترون ، وأشار إلى خزانة مملوءة كتبا[1] وأعجب ما عُرف من أمره أن جارية للراضى بالله سألته يوما عن شىء فى تعبير الرؤيا ، فقال : أنا حاقن ! ثم مضى من يومه فحفظ كتاب الكرمانى وجاء من الغد وقد صار معبّراً للرؤيا .

وللمتأخرين من بعد القرن الخامس ولوع بحفظ الكتب ، لأن الحفظ خَلَف الرواية من ذلك العهد ، فقامت الكتب مقام الرواة أنفسهم ، ومن أعجب ما يُروى من ذلك أن الملك عيسى بن الملك العادل الأيوبى سلطان الشام المتوفى سنة ٦٠٤ أمر الفقهاء أن يجردوا له مذهب أبى حنيفة دون صاحبيه (محمد وأبى يوسف)[2] فجردوه فى عشرة مجلدات وسموه « التذكرة » فكان يديم

---

(١) قدر ابن الأنبارى نفسه ما يحفظه من الكتب بثلاثة عشر صندوقا !

(٢) فى تاريخ الإسلام نظائر كثيرة لمثل هذا الخبر ، وكلها قد وثقه العلماء ، فالشافعى رضى الله عنه أخذ من أبى يوسف ليلة كتابا كبيرا لأبى حنيفة ، فما أصبح حتى أتى عليه حفظا ، وأبو الطيب المتنبى حفظ وهو غلام كتابا للأصمعى نحو ثلاثين ورقة ، أخذه لينظر فيه من يد رجل يريد بيعه فى الوراقين والرجل واقف ينتظر فلم يكن إلا مقدار ما قرأه حتى وعاه حفظا .

وكان أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين المتوفى سنة ٢٩١ يحفظ كتب الفراء كلها لا يشذ منها عن حفظه حرف ، والفراء أملى هذه الكتب كلها من حفظه إلا بعض أوراق استعان فيها بالمراجعة وكانت مقدار ثلاثة آلاف ورقة .

قراءته ولا يفارقه حتى حفظه ، وذكروا أنه كتب على جلد منه : (حفظه عيسى) . وهذا الملك هو الذى شرط لكل من يحفظ المفصّل للزمخشرى مائة دينار وخلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة .

وكان علماء الأندلس يتهافتون على حفظ الكتب ، وخاصة كتاب سيبويه فى النحو ، وأخبارهم فى ذلك مستفيضة .

بيد أن من أعجب ما وقفنا عليه من تاريخ الحفظ فى المتأخرين وفى البلاد التى يكون أهلها بالفطرة أبعد عن العربية وآدابها ، ما ذكره صاحب (الشقائق النعمانية) من أنه كانت فى بلاد قرامان ـ لعلها القريم ـ مدرسة مشهورة بمدرسة السلسلة ، شَرَط بانيها أن لا يدرس فيها إلا من حفظ كتاب الصحاح للجوهرى ، وذلك فى أواخر القرن الثامن ، وهى مدرسة نشأ منها علماء على مذاهبَ من التحقيق ، ويظهر أنه كان لعلماء الروم عناية بالصحاح ؛ فقد أورد صاحب الشقائق فى موضع آخر فى ترجمة المولى المشهور بالمليجى (فى النصف الأخير من القرن التاسع) أنه كان يحفظ الصحاح ، وكان يُرَجع إليه إذا شكلت كلمة منه فيقرأ ما يتعلق بتلك الكلمة من حفظه .

على أن خاتمة حفاظ اللغة فى المتأخرين بلا نزاع ، إنما هو الشيخ مجد الدين الفيروزابادى صاحب القاموس المتوفى سنة ٨١٧ ، فقد كان سريع الحفظ آية فى الذكاء ، وكان يقول : لا أنام إلا بعد أن أحفظ مائتى سطر ؛ وكانت ولادته سنة ٧٢٩ فلو قضى قريبا من نصف هذا العمر لا يحفظ كل

وكان ابن عبدون الوزير الأندلسى يحفظ كتاب الأغانى بحروفه ما يخرم منه واواً ولا فاء ، وفى ذلك خبر عجيب رواه المراكشى صاحب (المعجب)

وكان أبو الحسن الرويانى الفقيه المتوفى سنة ٥٠٢ يقول : لو احترقت كتب الشافعى لأمليتها من خاطرى ! وأمثلة ذلك كثيرة .

يوم إلا ما شرط على نفسه على أن يهمل أياماً كثيرة ، لكان مبلغ حفظه مائة ألف ورقة أقل ذلك[1] ؛ وعلى أن هذا المحفوظ مما يختاره من عيون اللغات والآداب والفنون دون المألوف من ذلك كله ؛ وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يُمْسِكْ فلا مرسل له من بعده .

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غَيْضا من فَيْض ؛ فإن الاستقصاء يمدُّ فى كل صفحة من هذا الفصل بابا ، ويجعل من الفصل كله كتابا ؛ بيد أنه لا يفوتنا أن ننبه فى هذا الموضع على أصل من أصول التاريخ العلمى فى الإسلام ؛ وذلك أن كثرة المؤلفات العربية على امتداد النفَس فى أكثرها وتوفير أوراقها وتعدد أجزائها وامتلاء مادتها واستغراق أبوابها ، وعلى ما فيها من سمو العبارة ومتانة التركيب وبلاغة الأداء وحلاوة الكفاية واتساق القول واطراد ينبوعه — كل ذلك إنما جاءهم من الحفظ ، وهو نتيجة الرواية ؛ فترى الواحد منهم يملى المجالس الحفيلة بأنواع الآداب من حفظه ثم يكتبه السامعون ، فتخرج منه الأجزاء الكثيرة الممتعة ؛ وإذا ألف استملى من حافظته فأمدته وسالت على قلمه ، فهو يجمع ويرتب ويستخرج من فكره ؛ وليس أسرع من حركة الفكر ؛ وهذه السرعة هى التى تخرج لهم ما تخرجه من آثار الصناعة المتقنة على ما فيها من الجمال والكمال ؛ فهم يستعينون فى أعمالهم بالأدوات العقلية الحية التى تشبه الآلات الكهربائية

---

(١) قدر ابن النديم فى الفهرست ما ذكره من المؤلفات بعدد الأوراق ، ويريد بها الورقات السلمانية ، ومقدار مافى الصفحة (الوجه الواحد) منها عشرون سطراً . وقدر كتاب الأغانى المطبوع فى واحد وعشرين جزءا بخمسة آلاف ورقة من ذلك القرار ، وقد جرينا على هذا التقدير ، فيكون أقل مايحفظه صاحب القاموس عشرين كتابا فى حجم الأغانى ، وذلك لا يبلغ ثلث حفظ ابن الانبارى .

فى معجزات الصناعة الحديثة . ولا سواء من يكون كذلك ومن لزمه من أيسر مؤنة العمل كَدُّ الفكر واستحثاث الخاطر وكثرة الإطراق وتقطيع الوقت فى البحث والتفتيش ؛ ثم يخرج من ذلك على حسرات يرسلها وراء ماندَّ عنه مما لم تصل يده إليه فى الأصول والأمهات من كتب القوم ؛ وبعد هذا كله لا يكاد يجد فى مدته ماينفقه على وجوه الإتقان الصناعى فى عمله إن خرج قصداً أو مقاربا .

فلاسبيل إلى إحياء العربية وآدابها إلا بإحياء سُنَّة الحفظ والرجوع إلى طريقة الرواة فى التعليم ، وهى هى الطريقة الجامعة (الانسكلوبيديا) التى زها بها العلم فى أوربا وأمريكا ، وكل سبب يغنى شأنه إن أريد به الغناء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

———

علم الرواية

ذلك بدء الرواية وسببها ومعناها وخطرها ؛ أما اعتبارها على أنها علم بأصول قد أفردوه بالتدوين فلم يكن إلا فى الحديث خاصة ، وكانوا يسمونه قديماً «علم أصول الحديث» وسماه المتأخرون «مصطلح الحديث»[1] ، وكانت أصوله مقررة فى منتصف القرن الثانى كما علمت بما أوردناه عن رواية الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه ، ولكنهم اكتفوا من ذلك بالاصطلاح ومعنى العُرف ؛ لأن من العرف ما يكون علما .

وأول من قرر شروط الرواية ، ابن شهاب الزهرى الذى جمع الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز كما مر ، ثم كان أول من تكلم فى الرواة جرحا وتعديلا شعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ وذلك بعد أن دونوا الحديث والتزموا فيه الإسناد ، وكان شعبة هذا يرى أنه فى الشعر أسلم منه فى الحديث حتى قال لأصحابه : «لو أردت الله ماخرَجت إليكم ، ولو أردتم الله ما جئتمونى ولكنا نحب المدح ونكره الذم» فمن ثَمَّ تنبه إلى أسباب الجرح والتعديل فى الرواة على ما نظن ، وكثيراً ما تجود عيوب النوابغ بالقواعد التى تُعَدُّ من محاسن العلوم .

ثم كان أول من صنف فى هذا العلم القاضى أبو محمد الرامَهُرْمُزى المتوفى سنة ٣٦٠ ، وضع فيه كتاب «الفاصل بين الراوى والواعى» ، واستوعب

---

(١) أخذوا التسمية الأولى من أصول الفقه ، وهو العلم الذى استنبطه إمام الدنيا محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله (١٥٠ - ٢٠٤) أما الثانية فقد أخذها المتأخرون عن الكتاب ، لأنهم كانوا يطلقون منذ القرن الثامن لفظ «المصطلح» على ما اصطلحوا عليه من آداب الكتابة الديوانية وآلاتها .

فيه أكثر ما يتعلق بعلوم الحديث ، قال ابن حجر : وهذا فى غالب الظن ؛ وإن كان يوجد قبله مصنفاتٌ مفردة فى أشياء من فنونه . ولعله يشير بهذه الأشياء إلى ما كتب عن الزهرى وشعبة ، ثم إلى مصنف الإمام مسلم صاحب الصحيح المتوفى سنة ٢٦١ فى علل الحديث ، ونحو ذلك مما ذهب علمه عن المتأخرين .

وجاء الحاكم أبو عبد الله النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ فتصدى للتأليف فى معرفة علوم الحديث ، وتناول روايته ورواته ، وأبدع فى ذلك ماشاء الله ، واحتذى مثاله أفرادٌ ممن جاءوا بعده ، ولكنهم لم يبتدعوا شيئاً جديدا .

أما فى الأدب فلم تكن الروايه علماً متميزاً ، وإنما كانوا يُجْرُون عليه ما يناسبه من علوم الحديث ، وتكلموا فى ذلك ؛ وأكثر ما ورد منه مدوناً كان فى كتب أصول النحو التى دُوِّنت فى القرن الرابع وما بعده ، ككتاب الخصائص لابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ ، ولُمَع الأدلة لكمال الدين بن الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ وهو أجمع الكتب فى ذلك ؛ ثم كتاب اللمع الجلالية فى كيفية التحدث فى علم العربية لعثمان بن محمد المالقى المتوفى سنة ٦٣٥ ، وغيرها ، إلى أن جاء العلامة جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ فحاكى علوم الحديث فى التقاسيم والأنواع ووضع فى ذلك كتابه المزهر فى علوم اللغة ؛ وهو متداول مشهور .

ولما أوجبوا الإسناد قديماً فى نقل اللغة لوجوبه فى الحديث ، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب — كان لا بد من أن يتناولوا مصطلحات الحديث ؛ فاشترطوا فى ناقل اللغة العدالةَ بحسب ما يناسب

اللغة ؛ ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء والمبتدِعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب ، ورفضوا المجهول الذى لم يعرف ناقله ، كما رفضوا الاحتجاج بشعرٍ لا يُعْرَفُ قائله ؛ خوفاً من أن يكون مُولّداً فتدخل به الصنعة على اللغة .

واعتبروا من اللغة متواتراً وآحاداً ومرسلا ومنقطعاً وأفراداً ، ونحو ذلك مما بوب عليه السيوطى فى المزهر ، ولا بد لفهمه من الرجوع إلى ما اصطلح عليه أهل الحديث ؛ ونحن نورد بعض ذلك عنهم بما قلّ ودلّ مكتفين بما يجرى على اللغة مما جرى على الحديث .

تقاسيم الرواية

فنها :

١ — (المُتواتِر): وهو الذى يرويه عدد من الناس تُحيل العادةُ تواطأهم على الكذب .

٢ — (والمُسْنَد): وهو ما اتصل سنده من رواته إلى منتهاه ؛ أما ما انقطع سنده فهو (المرسل)

٣ — (والمنقطع) : ما سقط من رواته واحد .

٤ — (والمُعْضِل) : ما سقط من رواته أكثر من الواحد .

٥ — (والمُعَنْعَن) : الذى قيل فيه « عن فلان عن فلان » من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار .

٦ — (والمُؤَنّن) : قول الراوى : « حدثنا فلان أن فلانا قال » ويشترط فيه وفيما قبله أن يكون المسند إليهم قد لقى بعضهم بعضاً مع السلامة من التدليس .

٧ — (والغريب) : ما انفرد أحد الرواة بروايته ، وينقسم باعتبار حالة راويه إلى غريب صحيح ، وضعيف ، وحسن . وتسمى الكلمات التى ينفرد بها الراوية بالأفراد والآحاد .

٨ — (والمعلل) : وهو ما كان ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية غامضة تظهر لأهل النقد عند التخريج .

٩ — (والشاذّ) : ما خالف الراوى الثقة فيه جماعة الثقات .

١٠ — (والمنكَر) : الذى لا يعرف من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد .

١١ — (والموضوع): ما كان كذبا واختلاقا ، وهو المصنوع أيضا ، وسنفرد للكلام عليه فصلا يأتى إن شاء الله .

وظائف الحفاظ فى اللغـــة

وقد أخذ أهل اللغة فى هذه الوظائف أخذ المحدثين واتبعوا سنتهم فيها لتعلق ما كان فى اللغة بما كان فى الحديث كما علمت ، ولأن هـذه العلوم كانت سواء فى طلبها لقِوام الدين والتماسِها لفضل الاستبانة .

وتلك الوظائف أربعة كلها ترجع إلى بثّ العلم ونشره ، وهى :

(١) الإملاء : وهـذه هى الوظيفة العليا عند المحدثين واللغويين ، وطريقتها واحدة عند الطائفتين : يكتب المستملى أول القائمة : مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا[1] فى يوم كذا ... ويذكر التاريخ ثم يورد المُمْلَى

---

(١) كان العلم كله مسجديا ، وأول من بنى المدارس فى الإسلام نظام الملك ، وقد أشرنا إلى ذلك فى الفصل الأول من الكتاب ، ثم بنيت دور خاصة بعلم الحديث وأول من بناها نور الدين صاحب دمشق المتوفى سنة ٥٦٩ ، وقد بنى غيرها مدارس كثيرة لأهل المذاهب ، ثم حذا حذوه السلطان الصالح بمصر ، فهو أول من بنى دار الحديث فيها ،

بإسناده كلاما عن العرب الفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ، ثم يفسره ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده ، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد مايختاره . وقد كان هذا فى الصدر الأول فاشيا كثيرا لتحقق معنى الرواية به ، ثم مات الحفاظ وانقطعت الأسانيد وبطلت أسباب الرواية واعتمد الناس على الدواوين والكتب المصنفة ، فانقطع إملاء اللغة واستمر إملاء الحديث لوجود الإسناد فيه وتحقق السماع .

قال السيوطى : ولما شرعت فى إملاء الحديث سنة ٨٧٢ وجددته بعد انقطاعه عشرين سنة ، من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر [١] أردت أن أجدد إملاء اللغة وأحييه بعد دثوره ، فأمليت مجلساً واحداً فلم أجد له حملة ولا من يرغب فيه فتركته . قال : وآخر من علِمْته أملى على طريقة

---

(١) ابن حجر هو إمام الحفاظ فى زمنه ، انتهت إليه الرحلة والرياسة فى الحديث ، فلم يكن فى الدنيا بأسرها من يذكر معه فى ذلك ، وتوفى سنة ٨٥٢ وأملى أكثر من ألف مجلس ؛ وكانت سنة الإملاء فى الحديث قد دثرت قبله أيضاً فأحياها حافظ عصره الإمام زين الدين العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ وقد ابتدأ الإملاء من سنة ٧٩٦ ، وهو أخذ الخمسة الرؤساء الذين انفردوا فى العالم العربى على رأس المائة الثامنة وهم : العراقى هذا بالحديث ، والشيخ سراج الدين البلقينى بفقه الشافعى ، وشمس الدين الغماوى بالنحو والاطلاع على العلوم ، ومجد الدين صاحب القاموس باللغة ؛ وسراج الدين بن الملقن بكثرة التصانيف والفقه فى الحديث .

وكان آخر من مات من هؤلاء الرؤساء ، صاحب القاموس ، فإنه توفى سنة ٨١٧ .

ولم نعلم أحداً جدد إملاء الحديث بمصر بعد السيوطى على سنة المتقدمين غير الزبيد شارح القاموس المتوفى بمصر سنة ١٢٠٥ ؛ أما إملاء اللغة فلم يبق له وجه بعد أن وضعت فيها المعاجم الواسعة ، ولذا لم يشرع فيه أحد ولا يمكن أن يسمى ما يزاول من مثل ذلك إملاء بعد انقطاع الأسانيد . والله أعلم .

اللغويين ، أبو القاسم الزجاجى : له أمال كثيرة فى مجلد ضخم ، وكانت وفاته سنة ٣٣٩ ولم أقف على أمال لأحد بعده . اه

هكذا قال فى المزهر ؛ وهو بعيد ؛ لأن مجالس الإملاء بقيت آهلة إلى منتصف القرن الخامس ، وقد أملى كثيرون بعد الزجاجى ، وأورد السيوطى نفسه فى (بغية الوعاة) فى ترجمة الأديب محمد بن أبى الفرج الصقلى المعروف بالذكى (٤٢٧ — ١٥٦) وكان قيما باللغة وفنون الأدب ، قال : إنه ورد إلى بغداد وخراسان وجال فى تلك البلاد حتى وصل إلى الهند .. وحضر مرة (مجلس إملاء) محمد بن منصور السمعانى فأملى المجلس ، فأخذ عليه الذكى أشياء ، وقال : ليس كما تقول ، بل هو كذا ؛ فقال السمعانى: اكتبوا كما قال فهو أعرف به ، فغيروا تلك الكلمة وكتبوا كما قال الذكى ؛ فبعد ساعة قال : يا سيدى أنا سهوت والصواب ما أمليتَ ؛ فقال : غيّروه واجعلوه كما كان . فلما فرغ من الإملاء وقام الذكى قال السمعانى : ظن المغربى أنى أنازعه فى الكلام حتى يبسط لسانه فىَّ كما بسطه فى غيرى ، فسكتُ حتى عرف الحق ورجع إليه !

ولكن يمكن أن يقال إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية فى عصره أبو السعادات بن الشجرى المتوفى سنة ٥٤٢ ، وله كتاب الأمالى فى فنون الأدب يقع فى أربعة وثمانين مجلسا .

(٢) الإفتاء فى اللغة : أى الإجابة عما يسأل عنه اللغوى ، وهى وظيفة أدبية لا مجال فيها للتاريخ ، وإنما ألبسوها هذا التعبير لأنها تناظر وظيفة من وظائف المحدثين والفقهاء ؛ ومن أدب المفتى فى اللغة أن يقصد التحرى والإبانة والإفادة والوقوف عند ما يعلم والإقرار بما لا يعلم ، وأن لا يحدث

برأيه من غير سماع ، وأن يصير فى الشىء الذى لا يعرفه إلى من يعرفه غير مستنكف ، وأن لا يصرّ على غلطه إذا أخطأ فى شىء ثم بان له الصواب من بعدُ ؛ فإن الرجوع عن الخطإ خروج إلى الصواب ، وقد وصفوا الذى يصرّ على خطئه ولا يرجع عنه بأنه (كذاب ملعون) . ومتى سُئل عن شىء من الدقائق التى مات أكثر أهلها فلا بأس أن يسكت عن الجواب إعزازا للعلم وإظهارا للفضيلة . قالوا : وإذا فسر غريبا وقع فى القرآن أو فى الحديث فليتثبت كل التثبت وليتقصِ كل الاستقصاء ؛ فإنما هو علم لا يراد للمناقشة والشهوة ولا يبتغَى به عَرَضُ الدنيا .

وليس يخفى أن تلك الآداب هى جملة الأخلاق العلمية وجماع الفضائل الأدبية ، ولا تكون إلا فى العالم الذى يطلب علمه لفضيلته وكرمه ، وقد أخذ بها أفاضل المحدّثين وأماثِل الرواة ، وبها مُحّص هذا العلم العربى ونما وطرح الله فى ألسنة أهله البركة ، وله سبحانه الحمد والمنة .

(٣ و ٤) الرواية ، والتعليم : والمراد بهما أن يتعلم ويعلّم ، فيُخلص النية فى طلب العلم والتماسه ولا يبتغى من تعليمه المنالة والكسب ، وإنما يقصد إلى نشره وإحيائه ، فيلزم جانب الصدق ولا يفتأ يتحرّى لنفسه وينصح لغيره ، وإذا كبر ونسى ولم يجد له عزما وخاف التخليط أمسك عن الرواية ليتحقق إخلاصه[1] ؛ وقد نقلوا أن الرياشى رأى أبا زيد

---

(١) هذا إذا نسى الراوية أكثر علمه ، أما إن نسى خبرا أو بعض أخبار فلا . ومن أرق آداب الرواية أن الحافظ ربما نسى الخبر فيذكره به أحد من رواه عنه من تلامذته أو غيرهم ، فإذا صح عنده وعرف أن هذا الخبر من روايته ، رواه ثانية ولكن لا عن شيوخه بل عمن ذكره به وإن كان تلميذه ، إقرارا بالحق وقياما بما اصطلحوا عليه مما سموه شكر العلم ، فيقول الشيخ عند رواية ذلك الخبر : حدثنى =

الأنصارى وقد قارب من سنّه المائة فاختلّ حفظه وإن لم يختل عقله ، فأراد أن يقرأ عليه كتابه فى الشجر والكلإ فقال له أبو زيد : لا تقرأه علىّ فإنى أُنْسيتُه .

تلك وظائف الحفاظ ، وهى متداخلة ترجع إلى معنى واحد ، غير أن بينها فروقا فى آداب الرواية ، وأدناها كلها عندهم التعليم لتعلق الحفاظ عليه ولابتغائهم به الوسيلة إلى الرزق فى الأعمّ الأغلب ، وذلك مالا ينبغى أن يتواضع له شرف العلم الإلهى ، بيد أن كل ماس إنما ينزل على حكم العرف ويُعتبَر بالسنّة المألوفة ، فالتعليم اليوم إذا كان على حقه كما نراه فى أوروبا وأمريكا وفَى بتلك الوظائف كلها فى معنى الفائدة .

طرق الأصل والتحمل

والمراد بهذه الطرق ، الاصطلاحات التى تثبت بها اللغة لمن يأخذها وتصح روايته عند الأداء ، وهى أيضا من أوضاع المحدثين ، ولهم فيها كلام مستفيض ، وعندهم لها علامات خاصة بالأسانيد والصِّيَغ لم تجر على اللغة ولا محل لبسط الكلام عليها .

وطرق الأخذ فى اللغة ست ، نذكرها توفية للفائدة ، وليتبين بها القارئ مواقع الأخبار من درجات الرواية فيما يقرؤه منشوراً فى كتب الأدب ، ثم ليعلم ماكان يرمى إليه العلماء بهذه الاصطلاحات التى يراها متشابهة فى الدلالة وبينها عندهم اختلاف ؛ وهى :

= فلان (يعنى تلميذه) عنى ، وحدثنى فلان (يعنى شيخه الذى روى عنه فى الأصل) إلى آخر السند ، وذلك شرط عند أهل الحديث ، وقد صنفوا كتبا فيه سموها (رواية الأكابر عن الأصاغر) .

(١) السماع من لفظ الشيخ أو العربى ، وللمتحمّل بهذه الطريقة عند الأداء صِيَغ تتفاوت بحسب منزلة الرواية ، فأعلاها أن يقول : أملى علىّ فلان ، ويليها : سمعت فلانا ، ويلى ذلك أن يقول : حدثنى أو حدثنا فلان ثم أخبرنى أو أخبرنا فلان ، ثم قال لى فلان ، ثم قال فلان (بدون الإضافة إلى نفسه) ، ومثله زعم فلان ؛ ويلى ذلك قول الراوى عن فلان ، ومثلها إن فلاناً قال :

وهذا فى اللغة والخبر ، أما فى الشعر فيقال : أنشدنى وأنشدنا ، وقد تستعمل فيه بعض تلك الاصطلاحات أيضا .

والسماع أصل الرواية ؛ ولكن علماء البصرة كانوا يأنفون أن يأخذوا عن علماء الكوفة أو يسمعوا من أعرابهم[١] ، قالوا : وأول من أحدث السماع بالبصرة خلف الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية (وهو كوفى) فسمع منه وكان ضنيناً بأدبه .

(٢) القراءة على الشيخ ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

(٣) السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قرأ علىّ فلان وأنا أسمع ، أو أخبرنى قراءة عليه وأنا أسمع .

(٤) الإجازة : وهى فى رواية الكتب والأشعار المدونه ، وقد أشرنا إلى أصلها فى الكلام على معنى الصُّحُف ، وتكون الإجازة بكتاب معيَّن وتكون بغير معيَّن ، كقول الشيخ : أجَزْتُك بجميع مسموعاتى ومَرْوِيّاتى .

وعند المحدثين أنواع من الإجازة يبطلونها ولا يعملون بها ، كإجازة

---

(١) سنفصل هذا المعنى بعد ، فإن له موضعا .

الراوى من يُولَد له أو إجازته بما لم يتحمله بوجه صحيح فى الرواية كالسماع ونحوه .

ولما بطلت الرواية صارت النسبة إلى الشيوخ محصورة فى الإجازة ؛ فتهافت الناس عليها ، وصار الأمراء يطلبونها للمباهاة ، وكبار العلماء فى الأقطار المتباعدة يُقارض بها بعضُهم بعضا ، وتفنن العلماء فى كتابتها وتجويد إنشائها ، وقد بقى العمل بها فى كتب الحديث والعربية إلى قريب من هذه الغاية حين قامت مقامها « الشهادات » .

ومن أراد أن يقف على صورة من أحسن ما كتب فيها فليقرأ إجازةَ حافظِ عصرِه الإمام أثير الدين بن حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ للصلاح الصفدى الأديب البارع ؛ وقد ساقها برمّتها صاحب (نفح الطيب) فى الجزء الأول من كتابه فى ترجمة أثير الدين المومأ إليه .

(٥) المكاتبة : وذلك أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره أبياتا أو خبرا فيروى ذلك عنه .

(٦) الوجادة : وهى أن يسوق ما يرويه على أنه وجده فى كتاب ؛ وهذا هو أضعف وجوه الأخذ ؛ لأنه لا ضمان فيه لعهدة المروىّ ، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب .

هذه هى طرق الرواية ، وكان الرواة إلى آخر القرن الرابع يبالغون فى بيانها ، ويقرنون كل خبر بطريقته ؛ انتفاء من الظنة ، وقياما بحقوق العلم ، وحياطة لهذا الأدب الذى اصطلحوا عليه ؛ ثم ضعف الأمر فى القرن الخامس ، ثم صار العلم كله (وِجادةً) وعاد أولُ هذا الأمر آخره .

رواية اللغة

كانت هذه اللغة سليمة من الفساد، خالصة من الشَّوْب؛ والإسلامُ لا يزال في رَيْعَانه واندفاع موجته، والعربُ في أمر الأدب على إرث من جاهليتهم، يأخذون في سَمْتِها، ويتجاذبون على منهاجها، فيَسمُرون بالأخبار ويتحملون بالأشعار؛ لا يَرَوْن إلا أن ذلك علم آبائهم، وإرث أبنائهم، حتى بدأت اللغة تلتوى بعد سلاستها، وتمرض بعد سلامتها، ونزلت من بعض الألسنة في موضع نِفار ومَرْمَى شِراد، فطار اللحن في في جنباتها، وخِيفتْ عليها عاقبة الاختبال؛ وما يُتَوَقَّع في تداول النقص من هذا الوبال، فتقدم الكفاة من أهل عصمتها ينهجون إليها السبيل، ويقيمون عليها الدليل؛ وكان من ذلك وضع النحو كما فصلناه في موضعه.

ومنذ وُضع النحو اكتسب هذا الكلام العربي أول معنى لغوى اصطلاحي؛ لأن اللغة ما دامت في حياطة من السليقة، وإلى ملجأ من الفطرة، لا يكون من وجهٍ للنظر فيها على أنها علمٌ يفيده الدرس ويثبته التلق، ولا سواء في الاعتبار العلمى ما تنشأ على معرفته صحيحا، وما تعرف صحته وخُلوصَه بعد أن تنشأ وتتحرى ذلك وتأخذ في أسبابه بالتلقين والتخريج.

تاريخ لفظتى: اللغة واللغوى

وقد تتبعنا الأطوار التى تعاقبت على هذا اللسان حتى أطلق عليه المعنى العلمى الذى يفهمه المتأخرون عند إطلاق لفظة (اللغة)؛ وصار يقال فيه وفى العالم به: اللغة واللغوى؛ لنستخرج تاريخ هذه الكلمة (اللغة)

فى دلالتها الاصطلاحية ، فرأينا أن بداءة هذا التاريخ كانت لعهد النبى صلى الله عليه وسلم ، حين جاءته وفود العرب فكان يخاطبهم جميعاً على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم ، وعلى ما فى لغاتهم من اختلاف الأوضاع وتفاوتِ الدلالات فى المعانى اللغوية ، على حين أن أصحابه رضوان الله عليهم ومَن يَفِدُ عليه من وفود العرب الذين لا يُوجَّه إليهم الخطاب — كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة ؛ حتى قال له على بن أبى طالب كرم الله وجهه وسمعه يخاطب وفد بنى نهد : « يا رسول الله ، نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره » فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضّح لهم ما يسألونه عنه مما يجهلون معناه من تلك الكلمات ، ولكنهم كانوا يرون هذا الاختلاف فِطريًا فى العرب فلم يلتفتوا إليه .

فلما تكلموا فى تفسير القرآن وغريب الحديث ، وكانوا يلتمسون لذلك مَصادِقَهُ من أشعار العرب ، وضح هذا المعنى اللغوىّ ؛ ولكنهم لم يصطلحوا على تسميته ، إذ كانت السلائق لا تزال متساندة ، وأكثرُ ما كان هذا المعنى وضوحاً فى زمن ابن عباس رضى الله عنهما ؛ فهو الذى سنّ ذلك للمفسرين ، وقال إن الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفى علينا الحرفُ من القرآن الذى أنزله الله (بلغة العرب) رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه . وقد سأله نافع بن الأزرق وصاحبُه نجدةُ بن عويمر مسائلَ كثيرة فى التفسير ، وجعلا الشرط عليه أن يأتى لكل كلمة بمصداقها من كلام العرب — وهى أسئلة مشهورة أخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس ، وساق السيوطى جميعها (فى الإتقان) إلا بضعة

عشر سؤالا — ؛ فكان هذا الصنيع من ابن عباس داعياً إلى اعتبار اللغةِ اعتباراً علميا ؛ إذ نظر إلى لغات العرب من وجه واحد واعتبرها مادة واحدة فى الاستشهاد ، وسَمَّى هذه المادةَ (لغةَ العرب) .

ولما وضع أبو الأسود النحوَ وأطلق عليه لفظَ (العربية)[1] — وكان الناس يختلفون إليه يتعلمونه منه وهو يفرّع لهم ما كان أصّله ، وشاع ذلك . وكان الغرض منه صيانةَ اللسان من الخطإ ، وتقويمه من الزيغ ، وردَّ السليقة إلى حدود الفطرة التى خرجت عنها — ظهر ذلك المعنى اللغوى فى

---

(١) فى وضع النحو أقوال كثيرة ، والثقات يجمعون على أن أبا الأسود أخذه عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ولكن العلماء جميعا أغفلوا ذكر التاريخ الذى كان فيه ذلك الوضع ، وقد وقفنا على نص بلغت بنا الحيرة مبلغا عنـــده ، وذلك ما أورده ابن قتيبة فى كتاب (المعارف) فى ترجمة أبى مريم بن حبيش من التابعين (طبقة أبى الأسود) ، فإنه قال فيه : « كان أعرب الناس ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية ، وعاش ١٢٠ سنة » ، وعبد الله بن مسعود صحابى جليل توفى سنة ٣٢ عن بضع وستين سنة .

ومقتضى هذه الرواية أن اللحن كان فاشيا لذلك العهد حتى صار الإعراب الجيد يبين أهله ، وأن العربية (النحو) كانت مقررة يومئذ ، أى قبل سنة ٣٢ للهجرة ، ولكن يبقى من الإشكال قول ابن قتيبة إن ابن حبيش كان أعرب الناس ، وذلك فى زمن كان فيه على بن أبى طالب وابن عباس وأبو الأسود وغيرهم من الصحابة وسائر العرب ، وأن ابن مسعود كان يرجع إليه دوله أبى الأسود نفسه ، وذلك غريب إن لم يكن منكراً .

والذى عندنا أن فى رواية ابن قتيبة تحريفا ، وأن الذى كان يرجع إلى ابن حبيش هو عبيد الله بن مسعود ، أحد السبعة المدنيين الذين أخذ عنهم الفقه . وهو من أجلة التابعين ، كان مشهورا بكثرة العـــلم وفنونه ، وتوفى سنة ١٠٢ ، وهو ولد ابن أخى عبد الله بن مسعود الصحابى ، وبذلك ينحل الإشكال ، والله أعلم

أما تاريخ وضع النحو فلا سبيل إلى تحقيقه ألبتة .

شكل اصطلاحى ؛ ولكن لم يتميز من اللغة بالتعريف إلا العويص النافر منها الذى يعلو عن طبقة الحضريين ومَن ضَعفتْ مَلَكاتهم ، فكان هذا وأشباهه كأنه غريب عليهم خارج عما ألفه سوادهم من تصاريف القول ، بعد أن أطبق الناس على اللغة القرشية الفصحى ، ولذلك اصطلح أهل العربية يومئذ على تسميته (بالغريب) وهو أول معانى الدلالة اللغوية .

وكان أبو الأسود قد روى الشعر وتتبع كلام العرب واستقصى فى ذلك وبالغ[1] ، ومع ذا فلم يسم علم هذا الكلام (باللغة) ، ولم يُعْرف فى زمنه إلا « العربية » للنحو ، وإلا « الغريب » — لمثل ما يسمّيه المتأخرون بالكلام اللغوى ....

نقل الجاحظ فى البيان أن غلاماً كان يُقَعّر فى كلامه ، فأتى أبا الأسود يلتمس بعض ما عنده ؛ فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟

قال : أخذته الحمّى ، فطبخته طبخا ، وفنخته فنخا ، وفضخته فضخا ، فتركته فرخا !

قال : فما فعلت امرأته التى كانت تُشاره وتُماره وتهاره وتضاره ؟

قال : طلقها وتزوجت غيره فرضيت وحظيت وبظيت[2] !

---

(١) قال الجاحظ : أبو الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فى كلها مقدم ومأثور عنه الفضل فى جميعها : كان معدوداً فى التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين ، والحاضرى الجواب ، والشيعة ، والبخلاء ، والصلع الأشراف ، والبخر الاشراف .

(٢) فى هذا الخبر رواية أخرى يسندونها إلى الأصمعى ، قال فيها الغلام لأبى الأسود عن : بظيت « إنها حرف من العربية لم يبلغك » ، على أننا نوثق رواية الجاحظ لأن لفظ (العربية) أطلقه أبو الأسود على النحو وعرف به النحو فى عصره وبعد عصره أيضاً ولكن الرواة لم يكونوا يبالون بالفروق التاريخية بين الألفاظ ، وهذا بعض ما نعانيه من إهمالهم ، عفا الله عنهم وأثابهم بما أحسنوا !

فقال أبو الأسود : قد علمنا رَضِيتْ وحَظِيتْ ، فما بَظِيتْ ؟

قال : بظَيت حرف من (الغريب) لم يبلغك !

فقال أبو الأسود : يا بنى ، كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور خُرْءها . . . !

وأشهر من عُرِف بالغريب يومئذ ، يحيى بن يعمر العدوانى ، وهو آخر أصحاب أبى الأسود كما سنبينه .

ثم لما اتسعت العربيـة وفشا اللحن وفسد الكلام وجعل الناس يبغونها عِوَجا ، وذلك فى أواخر القرن الثانى ، وخرج الرواة إلى البادية ينقلون عن العرب ويتحققون معانى العربية وأبوابَها — تهيأت أسباب المعنى اللغوى ، وصارت اللغة لغتين : العربية ، والمولّدة . بل صارت العربية نفسها كأنها فى الاعتبار العلمى لغتان ، بما قام بين البصريين والكوفيين ، وتَحقَّق كلتا الطائفتين بمذاهب متميّزة ؛ فن ثَم وَجَد الناس السبيل إلى تسمية ما يؤخذ عن العرب (باللغة) ، لأنها صارت من (العهد الذهنى) بعد اشتغال العلماء بها وبَعْد تَميّزِها عما انتهت إليه لغتهم المولّدة .

فلما وضع الخليل بن أحمد كتاب (العين) الذى رتب فيه كلام العرب وَضَع به علم اللغة ؛ وتمت هذه الكلمة على الناس بما صنع .

بيد أن الرواة ، وهم القائمون بفنون اللغة ، لم يكن يُطلق على أحد منهم لفظ (اللغوى) إلا بعد أن ضعفت الرواية فى أواخر القرن الثالث، وذلك لأن أحداً منهم لم يتخصص من الرواية بعلم الألفاظ دون سائر فنونها من الخبر والشعر والعربية ونحوها ، ولم نقف على هذا اللقب (اللغوى) فى كلام أحد من علماء القرون الثلاثة الأولى ، وقد كان يوجد فى الرواة من

تغلب عليه النوادر ، وهى أساس علم اللغة : كأبى زيد الأنصارى المتوفى سنة ٢١٦ ، وكان أحفظ الناس للغة وأوسعهم فيها رواية وأكثرهم أخذا عن البادية ، ومع ذا فلم يلقبوه باللغوى ، ووجد فيهم كذلك من انفرد بأولية التصنيف فى بعض الأنواع اللغوية المحضة : كقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ وهو أول من ألف المثلث من الكلام ، وكان يُرْمَى بافتعال اللغة أيضا — كما سيجىء — ولكن لم يلقبه أحد (باللغوى) وعندنا أن هذا اللقب إنما ظهر فى القرن الرابع بعد أن استفاض التصنيف فى اللغة وتميزت العلوم العربية واستعجمت الدولة فصار صاحب اللغة يعرف بها كما ينسب كل ذى علم إلى علمه الغالب عليه ، وخلف ذلك اللقبُ لقبَ الراوية ؛ وممن عرفوا به فى القرن الرابع : أبو الطيب اللغوى صاحب كتاب مراتب النحويين ؛ وابن دريد صاحب الجمهرة ، والأزهرى صاحب التهذيب ؛ والجوهرى صاحب الصحاح ، وغيرهم ؛ ثم فشا بعد ذلك وأكثر أصحابُ الطبقات من استعماله خطأ ، حتى وصفوا به صدور الرواة ، لأنهم لا يرون فيه أكثر من المعنى العلمى ؛ أما الألفاظ بفروقها فهى ألفاظ الناس جميعا ، فلا تاريخ لها إلا التاريخ كله ، والله أعلم .

الأخذ عن العرب

كان (علم العرب) فى الجاهلية وصدر الإسلام مما يُعْرَف به النسابون وأهل الإخبار ؛ وقد أشرنا إلى ذلك فى بعض ما مر ، فلما رجعوا إلى الشعر والتمسوه للشاهد والمثل ، كان ذلك بدء تاريخ الأخذ عن العرب للقصد العلمى الذى نحن فى سبيل الكتابة عنه بيد أن اللسان يومئذ كان لا يزال

أقربَ إلى عهده من الفطرة ، فلم يأخذوا عن العرب شيئا يسمونه اللغة ، إذ كانت هذه التسمية لم تجتمع بعد أسبابها كما عرفت ، فكان علم العرب مقصورا على النسب والخبر والشعر ، وأكثر من يقوم عليها النسابون والخطباء وبعض رواة الحديث ؛ فلما اشتهر علم العربية بعد أبى الأسود ، وكان القائمون به ولدَه عطاء ، وعنبسة الفيل ، وميمونا الأقرن ، ونصر ابن عاصم وعبد الرحمن بن هُرمز ، ويحيى بن يعمر العدوانى ، وهو آخرهم وأفصحهم ، وأعربهم ، توفى سنة ١٢٩ بعد أن بَعَج العربية وفلّق بها تفليقا — مسّت الحاجة فى عصر تلك الطبقة إلى تتبُّع اللغات والسماع من العرب ، وخاصة بعد أن قامت المناظرات بين أهل الطبقة التى أخذت عن هؤلاء ، حين ابتدءوا يجرِّدُون القياس ويعللون النحو ويعتبرون به كلام العرب ؛ وأول من عَلّل النحو فيما يقال ، ابن أبى إسحاق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧ وهو أعلم أهل البصرة وأنقلهم ، وكان هو وعيسى بن عمر الثقفى (رأس المتقعرين) يطعنان على العرب ، وكان معهما أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة ، وهو من المشهورين فى تجريد القياس ، ولكنه كان أشد تسليما للعرب ، وقد ناظره ابن أبى إسحاق فغلبه بالهمز ، إلا أن أبا عمرو طالت مدته فكان أكثر طلبا لكلام العرب ولغاتها وغريبها ، حتى تميز بذلك ، وهو قد أخذ النحو عن نصر بن عاصم صاحب أبى الأسود .

فتلك هى العلة فى أخذهم عن العرب ، ولم يكونوا يأخذون عنهم قبل ذلك ، وأنت تعتبر مصداقَ هذا أنك لا تجد رجلا ممن عُنُوا بالسماع من العرب طالبا لمعرفة كلامها ولغاتها ؛ وانتهت إليهم أسانيد الرواة ، إلا فى أواخر القرن الأول وأوائل الثانى ؛ ومن أشهرهم أبو عمرو الشيبانى ، عاش

١٢٠ سنة ، وسمع النبي صلى الله عليه وسلم فى صغره ؛ وقتادة بن دعامة السدوسى ، توفى سنة ١١٧ ؛ والشعبي ، سنة ١٠٥ ؛ وابن أبي إسحاق ، وعيسى ابن عمر ؛ وأبان بن تغلب ، سنة ١٤١ ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ وسائر من تجدهم من متقدّمى الرواة .

ثم لما تفرعت المذاهب واشتد الخلاف بين أهل الطبقة الثالثة التى أخذتْ عن أولئك ، وأصاب ذلك ضعفَ اللغة فى الحضر ورقة جوانبها ، ورأى العلماء أن أكثر اللغة مما لايطَّرد فيه القياس ، لتداخُلِ لغات العرب بعضها فى بعض ، وأن أكبر العلم بهذه اللغة هو العلم بنوادرها وغريبها — صار لا بد من استقصاء ذلك فى مناطق العرب ، واستغراقِه إلى أطراف البوادى ، وتصفُّح تلك اللهجات فيمن لا يزال منطقهم خالصاً ولم يلابس فطرتَهم شَوْبٌ ولا فساد ؛ فكان الراوية يأخذ عمن يلقاه من أهل الطبقة الثانية حتى يستنفد ما عنده ؛ ثم يرحل إلى البادية يستزيد ويتحقق من منطق العرب ما شك فيه ، ويطلب ما عسى أن ينفرد بروايته ، إلى غير ذلك مما يتصل بهذا المعنى .

وهذه الطبقة الثالثة هى أشهر طبقات الرواة فى الإسلام ، وعنها أُخِذت اللغة ، وفى أيامها دُوِّنت ؛ ورأسها الخليلُ بن أحمد وإن لم يكن فى اللغة كأبى زيد والأصمعى وأبى عبيدة ؛ فإنهم فيها أئمة الأمّة ، وهم الذين أُخِذَ عنهم جُلُّ ما فى أيدى الناس من هذا العلم العربى ، بل كله على ما قيل .

الرحلة إلى البادية

كان أهل المِصْرَيْن (البصرة والكوفة) عرباً كلهم فى القرن الأول ، إلا الموالى منهم ؛ على أن كثيراً من هؤلاء اشتغلوا بالعلوم وبرعوا فيها ؛ أَنَفَةً ، وبُقْيا على أنفسهم ؛ وكان أولئك العربُ من قبائل مختلفة ، وكلهم باق على فطرته ؛ ثم كان الأعراب من أهل البادية وسكان الفيافى يطرءون على المِصْرَين والمدينتين (مكة والمدينة) ؛ فلم يكن للرواة فى القرن الأول من حاجة إلى البادية ، لأنهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية فى تجريد القياس وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الأمر لمّا يضطربْ ، والمادة لاتزال باقية ، وفى الناس فضلٌ بعدُ ؛ ولهذا نَقْطَعُ جزماً بأن الرحلة إلى البادية فى طلب اللغة لم تكن فى القرن الأول ألبتة ، وإنما كان يُعْنَى الرواةُ بالسماع من العرب كما أومأنا إليه آنفاً ؛ فلما كانت الطبقة الثالثة من الرواة — طبقة الخليل وجماعته — وقد اختلفت أسانيد أهل المصرين عن العرب ، واختلفت بذلك مذاهبهم ، وتمكنت منهم العصبية ، وأخذوا فى الإزراء بعضهم على بعض ، وخرج بعضهم من ذلك إلى الوضع والافتعال وصَنْعَةِ الشواهد — كما نوضحه بعد — ، ورغب أهلُ التحصيل منهم فى استيعاب الشواذ والنوادر ؛ وأهلُ التحقيق فى تمحيص المذاهب المختلفة ، ورأوا أن أكثر القبائل البادية قد أخذت فى مخالطة البلديّين والأعاجم ، ويوشك أن تختبل ألسنتهم ويلين جفاؤهم ويدخل على طباعهم الفساد ، وأن شيئاً من ذلك قد خلص إلى الأجيال الناشئة فى الحضر — لما اجتمعت لهم كل هذه الأسباب ، ورأوا أن أهل الحديث يرحلون فى طلب الأثر ، ويقطعون ظهور الإبل إلى المرامى البعيدة ،

وإلى كل شرق وصقع يعلمون أن فيه من مصادر الحديث أحدا — أخذوا هم أيضاً فى سبيلهم ، فرحلوا إلى البادية وهى مصدر اللغة ، يطلبون جُفَاةَ الأعراب وأهل الطبائع المتوقّحة ، ويأخذون عن القبائل التى بَعُدت عن أطراف الجزيرة وبقيت فى سرّة البادية أو فاضت حواليها ، فأخذوا عن قيس ، وتميم ، وأسد ؛ وهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكِل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف[1] ؛ ثم هُذَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ؛ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وخاصة الذين كانوا يسكنون أطراف بلادهم المجاورة لمن حولهم من الأمم ، فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم ، ولا من جذام ، لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغَسّان وإياد ، لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تَغْلِب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان[2] ، ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزْد عُمان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأنهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب صادفوهم وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم بالحضارة ، وهم لا يأخذون عن حَضَرِىّ قط ، مع أن أولئك كانوا هم الأصل فى الفصاحة العربية ، وهم الذين نزل

---

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك فى الكلام على (أفصح القبائل) من الباب الأول وقد كان النحو والتصريف شيئاً واحداً فى المدارسة والتدوين ، ويقال إن أول من أفرد التصريف وميزه من النحو بالتصنيف والتبويب ، أبو عثمان المازنى المتوفى سنة ٢٤٩ على الأكثر.

(٢) كذا قالوا .

القرآن بلغتهم، والأصل فيهم قريش، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرشي ثم بنو سعد بن بكر لأنه استرضع فيهم وأقام عندهم حتى ترعرع [١] ثم ثقيف وخزاعة وهذيل وكنانة وأسد وضبّة، وهؤلاء كانوا قريباً من مكة، وكانت لغة أهل مكة والمدينة قد فسدت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بكثرة من خالطهم من رقيق العجم، وبمن تردد إليهم من تجارهم. وقد مر شرح ذلك في بابه.

وأقدم من عرفنا ممن رحلوا إلى البادية: يونس بن حبيب الضبي المتوفى سنة ١٨٣ وقد جاوز المائة فيما قيل، وخلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠، والخليل ابن أحمد المتوفى سنة ١٧٥، وأبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ عن ٩٣ سنة، وهو أكثر أهل هذه الطبقة أخذاً عن البادية، وكانت له بذلك ميزة على صاحبيه: الأصمعي، وأبي عبيدة، حتى قيل إن الأصمعي جاء يوما إلى مجلسه فأكبّ على رأسه وجلس، وقال: هذا عالمنا ومعلّمنا منذ عشرين سنة؛ ولقد أراد أبو زيد هذا مرة أن يعرف بابا من الصرف ويتبين من منطق العرب ما هو أولى بالضم وما هو أولى بالكسر من باب فَعَل (بفتح العين) الذي قالوا فيه إن كل ما كان ماضيه بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه حرفا من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها، وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف، كقولهم: نَفَر يَنْفِر ويَنْفُر، وشتم يَشْتِم

---

(١) أسلفنا في الكلام على تاريخ اللحن صفحة ٢٤٦ أن بني مروان كانوا يلزمون أولادهم البادية لتخلص لغتهم وتسلم عربيتهم؛ وفاتنا أن نذكر هناك أن ذلك كان من شأن أهل مكة ولا يزال إلى اليوم؛ فإن أشرافها يرسلون أولادهم إلى بعض القبائل فيترعرعون فيها وقد أخذوا لغتها وحفظوا أشعارها وتفرسوا وتمهروا؛ وهم يتبعون في ذلك سنة أسلافهم من أيام الجاهلية.

وَيَشْتُمُ ... الخ ؛ فطاف أبو زيد لذلك فى عُليا قيس وتميم مدة طويلة ، يسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ، قال : فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفُّ لا على غير ذلك .

ولما جاءت الطبقة الرابعة التى أخذت عن هؤلاء ، أخذوا عنهم التلقِّى عن العرب فى باديتهم ؛ إذ صار ذلك سنة وباباً من أبواب الكفاية عندهم ؛ ومن أقدمهم وأسبقهم إليه : النضر بن شُمَيْل المتوفى سنة ٢٠٤ ، فإنه أخذ عن الخليل بن أحمد وعن بعض الأعراب الذين أخذت عنهم الطبقةُ الثالثة ، وأقام بعد ذلك بالبادية أربعين سنة ؛ ثم الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ (على الأكثر) فإنه أخذ عن الخليل ثم خرج إلى بوادى الحجاز ونجد وتهامة ورجع وقد أنفد خمس عشرة قِنِّينَةً من الحبر فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ !

واستمروا يرحلون إلى البادية إلى أواخر القرن الرابع ، ثم فسدت سلائق العرب كما فصلناه فى بابه ؛ وبذلك انقطعت مادة الرواية عنهم واكتفى الناس بآثار أسلافهم التى حوتها الكتب ؛ وإنما كان العلماء بعد ذلك يسألون بعض الأعراب المتوسمين بشىء من جفاء البادية ممن لم تُنْسَخ فيهم الفطرةُ نسخاً ، وكانوا يستروحون إلى ذلك ولا يأخذون به ، وبقى هذا الأمر إلى منتصف القرن السادس ؛ ونقلوا عن الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ بعضَ كلمات بما سألهم فيه ، ولكن لم ينقلوا أن أحداً اعتدّ هذا وأمثالَه من اللغة وأجراه مجرى الرواية ، ولا يمكن أن يكون ذلك .

فصحاء الأعراب

وقد قلنا فى فرق ما بين العربى والأعرابى فى موضع ذلك من صدر هذا الكتاب ؛ ورأينا العلماء وأهل اللغة فى الإسلام يضربون المثل بفصاحة الأعراب وخلوصِ لغتهم وما لهم من بارع اللفظ وسَرِىّ المخرج والعارضة الشديدة واللسان السليط ، ثم ما يَحْمِل عليها من طبع جافٍ مُتوقّح غير بَكِىء ولا منزور ، وفطرةٍ سليمة لا تُنازع إلى غير الصواب ولا يصرفها عنه صارف من سوء العادة أو الضعفةِ الحضرية ، إلى ما يكون من هذا الضرب .

والبلغاء فى الصدر الأول إنما كانوا يتكلفون أن يحكوا الأعراب فى مقامات الكلام . يبتغون من وراء ذلك بعضَ ما يردُّه التقليد والحكاية من تلك الصفات ؛ وكان أفصح الناس إنما يرى منزلته منهم أن يجرى على ماسبق إليه من أعراقهم ؛ فهو منهم بطبيعته دون موضع الغاية وعلى حدّ المقاربة فى منزلةٍ بين المنزلتين . ولا نفيض هنا فى هذا المعنى وأدلته ، فقد أسلفْنا منه أشياء وسنأتى على بقيته فى باب الخطابة ، وإنما نكتفى بهذا الإيماء لأنه سبيل ما نحن فيه .

كان الأعراب يطرءون من البادية على الحضر ، فيتلقاهم الرواة بما اختلفوا فيه ، يعترضون حجته فى منطقهم ، ويتلقفون أدلته من أفواههم ، ويتحملون عنهم بالنوادر وما إليها ؛ ومنهم طائفة كانوا ينزلون الأمصار العربية ويقيمون بها ، فيأنسون إلى الرواة ويسكنون إلى مسئلتهم ، ثم ينتهى الأمر بهم إلى أن يصيروا أساتذة القوم فى الفُتْيا ومَرْجِعَهم فى الخلاف ، لا يتبرمون بذلك بل يتصدرون له ؛ لأنهم يخشون على ألسنتهم من طول

المكث فى الحضر ، فلا ينفكون يذاكرون الرواة ؛ إذ لا يجدون غيرهم من سائر الناس ، وهم الذين يسمُّونهم فصحاء الأعراب .

ويبتدئ تاريخهم منذ مَسَّت الحاجة إليهم فى الطبقة الثانية من الرواة عند تفريع النحو وقياسه كما أشرنا إليه ، ولذا لم نر لأحد من هؤلاء الأعراب اسما مذكورا قبل أبى خيرة وأبى الدَّقَيش ورؤبة ابن العجاج الراجز وأبى المهدى وأبى المنتجع وأضرابهم ممن أخذت عنهم تلك الطبقة .

ولما كثر تردد الأعراب على الرواة ومذاكرتهم إياهم ، أقبل بعضهم على الطلب والرواية عن العلماء والتلمذة لهم ؛ ولم نقف على أحد فعل ذلك قبل أبى مِسْحَل الأعرابى الذى قدم من البادية وأخذ النحو عن الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ ، وروى شعرا كثيرا فى الشواهد عن على بن المبارك ، ثم صنَّف فى النوادر والغريب ؛ أما قبل ذلك فكان فصحاء الأعراب إنما يُلِمُّون بالرواة إلماما ، كالذين كانوا يقصدون منهم حلْقة يونس بن حبيب بالبصرة ، وكان بعضهم يقف على حلقة أبى زيد الأنصارى يسأله عن أشياء من العربية تظرفا لا حاجة .

ومتى طالت مكثُ الأعرابى فى الحضر ضعفت طبيعته ورقّ لسانه ؛ فإذا آنس منه الرواة ذلك وضعوا له الأقيسة الفاسدة يمتحنونه بها كما مر فى موضعه ، وإذا وجدوه قد صار يفهم الكلام على لحن أهل الحضر — فضلا عن أن يحكيه مثلهم — نبذوه ؛ لأن الأصل أن لا يفهم هذا اللحن إلا من زاوله ودار على سمعه حتى ألفه ؛ وقال الجاحظ (توفى سنة ٢٥٥) « إنهم لا يفهمون قولهم : ذهبت إلى أبو زيد ، ورأيت أبى عمرو . . . » ثم قال : « ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه ، بهرجوه ولم

يسمعوا منه ؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تُفسِد اللغة وتَنْقض البيان ؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطّردت وتكاملت ، بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة وفى تلك الجيرة ، ولفقد الُخلطاء من جميع الأمم ؛ ولقد كان بين يزيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم مات بَوْنٌ بعيد ؛ على أنه قد كان وضع منزله فى آخر موضع الفصاحة وأول موضع العُجمة (تأمل) وكان لا ينفك من رُوَاةٍ ومذاكِرِين » .

وقد سُقنا مُثلا من أسئلة الأعراب فى بعض الفصول التى تقدمت ، ونسوق هنا بعضَها توفية لفائدة هذا الفصل .

روى المبرد فى الكامل ، أن الأصمعى شك فى لفظ اسْتَخْذَى (خضع) وأحب أن يستثبت : أهى مهموزة أم غير مهموزة ، قال : فقلت لأعرابى : أتقول استخذيت أم استخذأت ؟ قال : لا أقولهما ! فقلت ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذى (لا تخضع) !

وقال الأصمعى لأعرابى : أتهمز الفارة ؟ قال : تهمزها الهرَّة[1] .

وقال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له المفضل العنبرى إنى عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندى ، وقد ذكروا أن فيه شعرا ؛ فإن أردتُه وهبته لك . قال ابن بشير ، أريده إن كان مُقيدًا (مشكولا) ، قال : والله ما أدرى أكان مقيّدا أو مغلولا . . . قال الجاحظ : ولو عَرَفَ التقييد لم يُلْتَفَتْ إلى روايته .

ومهما جهدت بالأعرابى أن ينطق بغير لحن قومه وإن كان أفصح منه ،

---

(١) تروى عنهم من ذلك نوادر كثيرة لافائدة منها إلا الفكاهة . فلم نفسح لها فى هذا الفصل .

فإنه لا يستطيع إلا مِن ضَعف ، لأن تقليده فى الصواب كتقليده فى الخطإ واللغة إنما تؤخذ عن السليقة وهى سنّة واحدة .

قال الأصمعى : جاء عيسى بن عمر الثقفى ونحن عند أبى عمرو بن العلاء فقال : ياأبا عمرو ، ماشىء بلغنى عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغنى أنك تجيز : ليس الطيب إلا المسكُ (بالرفع) ، قال أبو عمرو : نمتَ وأدْلَجَ النـاس ! ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، ولا فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع ، ثم قال : قم يايحيى ، يعنى اليزيدى ، وأنت ياخلف ، يعنى خلف الأحمر ، فاذهبا إلى أبى المهدى (أعرابى الحجاز) فلقّناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى أبى المنتجع (أعرابى تميم) فلقّناه النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدى فإذا هو يصلى ، فلما قضى صلاته التفت إلينا وقال : ماخطبكما ؟ قلنا : جئنا نسألك عن شىء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول ليس الطيب إلا المسك (بالرفع) ؟ فقال : « تأمرانى بالكذب على كبر سنى » ! فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسل ، قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعمل بها ، فقال : هذا كلام لا دخَل فيه ، ثم أعادها بالنصب ، فرفعا ثانية ، فقال : ليس هذا لحنى ولا لحن قومى . قالا : فكتبنا ماسمعنا منه ، ثم أتينا أبا المنتجع فلقّنّاه النصب وجهدنا به ، فلم ينصِب وأبَى إلا الرفع .

وإذا قال الأعرابى شعراً وأخطأ فيه على مصطلح أهل العروض ، وإن كان قد ذهب فى نفسه مذهباً ، فهيهات أن يَفهَم الصواب أو يَذكر الوجه الذى ذهب إليه إلا بالتلطف فى سؤاله والحيلة على إفهامه .

قال ابن جنى فى الخصائص : أنشدنا أبو عبد الله الشجرى لنفسه شعرا مرفوعا يقول فيه يصف البعير :

فقامت إليه خَدْلَةَ الساقِ أغلقت به منه مسموماً دُوَيْنَةَ حاجِبِهْ

فقلت : يا أبا عبد الله ، أتقول : دوينة حاجبه ، مع قولك : مناسبُهُ ، وأشانِبُهُ ؟ فلم يفهم ما أردت ، فقال : كيف أصنع ، أليس ههنا تضع الجرير على القُرْمة على الجُرْفة[1] ؟ وأومأ إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت أشانبه ، وغالبه . فلم يفهم وأعاد اعتذاره الأول ، فلما طال هذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر :

آذَنَتْنا ببينها أسماء رُبَّ ثاو يُمَلُّ منه الثَّواء

ومطلْتُ الصوت (أى مَدّ الهمزة) ، ثم يقول مع ذلك :

* مَلِكُ المنذر بن ماء السماء *

فأحس حينئذ وقال : أهذا ... ؟ أين هذا من ذاك ؟ إن هذا طويل وذاك قصير . فاستروح إلى قِصَر الحركة فى (حاجبه) وأنها أقل من الحرف فى (أسماء ، والسَّماء) .

---

(١) الجرير : الحبل ؛ والقرمة : موضع الجلدة التى تقطع من فوق خطم البعير لتقع على موضع الخطام وليذل ؛ والجرفة : أثر الجلدة التى تقطع من جسد البعير دون أذنه من غير أن تبين . وقد ظن الشجرى أن ابن جنى ينتقد معنى البيت ويخطئه فيه .

المحاكمة إلى الأعراب

وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم فى المناظرة وادعى كل منهم الفَلَجَ والظهور بالحجة والدليل ، رجعوا فى الحكم إلى منطق الأعراب ممن يصيبونهم من الفصحاء على أبواب الأمراء أو فى المساجد أو فى طرق السابلة .

ولم تكن المحاكمة إليهم مقصورة على القياس وما يحتاج إلى المنطق الصحيح فى التعيين صحته فحسبُ ولكنها كانت تكون أيضا فى معانى الألفاظ وما يدخله التصحيف ، وخاصة أسماء الأمكنة والبقاع وما يجرى مجراها من هذه الجوامد التى يعرفها الرواة عن سماع ويعرفها الأعراب عن يقين وعِيان .

قال أحمد بن يحيى : لقينى أبو محلم على باب أحمد بن سعيد بن مسلم ومعه أعرابى ، فقال : جئتكم بهذا الأعرابى لتعرفوا منه كذب الأصمعى ؛ أليس كان يقول فى قوله :

* زَوْرَاء تنفر عن حِياض الدَّيْلَم *

إن الديلم الأعداء ؟ فاسألوا هذا الأعرابى ؛ فسألناه فقال : هى حياض بالغَوْر قد أوردتها إبلى غير مَرَّة . والأمثلة من هذا كثيرة .

وأشهر ما عرِفَ من محاكماتهم إلى الأعراب ، المسئلة الزنبورية التى اختلف فيها سيبويهِ البصرى والكسائىُّ الكوفى [1] بحضرة الرشيد ، وقيل

---

(١) أوردنا فى فصل « فساد اللغة فى البادية » صفحة ٢٥٢ أن الكسائى أخذ عن أعراب الحطميات لما قدموا إلى بغداد ، وكانوا غير فصحاء ، فخلط فى علمه .

وقد نقلوا عن الأصمعى أن هؤلاء الأعراب كانوا ينزلون بقطربل (قرية من متنزهات بغداد اشتهرت بالخمر وأسباب اللهو) ، وأن الكسائى لما ناظر سيبويه =

إنها كانت بين سيبويه والفراء بحضرة الرشيد ، أو بحضرة يحي بن خالد البرمكى ؛ وذلك أن سيبويه قدم إلى بغداد ، وكان الكسائى يعلِّمُ الأمينَ ، وهو يومئذ رأس الكوفيين ؛ فوفد سيبويه على يحي بن خالد وابنيه جعفر والفضل ، وعرض عليهم ما يذهب إليه من مناظرة الكسائى ؛ فسعوا له فى ذلك وأوصلوه إلى الرشيد ، فكان فيما سأله الكسائى : كيف تقول : ظننت أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور ؛ فإذا هو هى ، أو : إياها ... ؟

فقال سيبويه : فإذا هو هى ؛ وأجاز الكسائىُّ القولين : بالرفع والنصب (لأن نصب الخبر المعرفة بعد « إذا » لا يجيزه إلا الكوفيون ، ولم يأت عن العرب فى سماع صحيح) .

ثم قال الكسائى : كيف تقول يا بصرى : خرجت فإذا زيد قائم ، أو : قائما ؟

فقال سيبويه : أقول : قائمٌ ، ولا يجوز النصب .

فقال الكسائى : أقول : قائم ؛ وقائما .

فقال يحي (أو الرشيد) قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟

فقال له الكسائى : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ؛ فيحضرون ويُسألون .

= استشهد بلغتهم عليه ... فقال أبو محمد اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى	على لسان العرب الأول
فجـاء أقوام يقيسونه	على لغى أشياخ قطربل
إن الكسائى وأصحابه	يرقون فى النحو إلى أسفل !

ونقل السيوطى هذا الخبر فى (بغية الوعاة) لكنه قال : إن الكسائى أخذ اللغة عن أعراب الحطمة ... وجاءت هذه اللفظة فى كتاب التصحيف للعسكرى : أعراب الحلمات ، والصواب ما ذكرناه .

فجاءوا بالأعراب الذين كانوا بالباب يومئذ ، وهم أبو فقعس ، وأبو دثار ، وأبو الجراح ، وأبو ثروان ؛ فوافقوا الكسائى ، ويقال إنهم أرْشوا على ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد فنظروا إلى المنزلة ، ويقال إنهم لم يزيدوا على أن قالوا فى الموافقة : القول قول الكسائى ، ولم ينطقوا بالنصب ، وأن سيبويه قال ليحي : مُرْهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تَطُوع به[1] .

وكان الأمراء الذين يتولون الأمصار البعيدة عن البلدين يستقدمون إلى جهاتهم أعراباً من الفصحاء ، لتأديب أولادهم ، وليأخذ عنهم علماء تلك الأمصار ، ثم ليرجِعوا إليهم فى بعض مايختلفون فيه . ومن أشهر أولئك الأمراء ، عبد الله بن طاهر ، فإنه لما ولى خراسان استقدم إليها جماعة ، ذكروا من أسمائهم : أبا العُميثل الأعرابى المتوفى سنة ٢٤٠ ، وعوسجة . ولما ورد أبو سعيد اللغوى الضرير من بغداد على ابنه طاهر ابن عبد الله ، تأدب بهؤلاء الأعراب وأخذ عنهم .

ومنذ القرن الخامس فسدت سلائق الأعراب فى الحضر والبادية ، ولم يعد العلماء يركنون إليهم فى شىء إلا الاستئناس ببعض مايسمعونه ، وعزّ الظفر بالفصيح منهم الذى يرجع إلى نَجْرِه ويتساند إلى سليقته ، حتى

---

(١) سئل الأعلم الشنتمرى نحوى أهل الأندلس عن هذه المسئلة فى سنة ٤٧٦ ، فأجاب بجواب مسهب أورده صاحب نفح الطيب فى الجزء الثانى من كتابه ، وعقد له هناك فصلا برأسه .

وأورد صاحب الأغانى فى ترجمة أبى محمد اليزيدى (فى الجزء الثامن عشر) مناظرة كانت بين اليزيدى والكسائى بحضرة المهدى ، ظفر فيها اليزيدى بشهادة أعرابى أيضاً ولذلك أمثلة أخرى أضربنا عن ذكرها اكتفاء بما مر .

صار لقب الأعرابي مما يحرص عليه بعض الفصحاء من أهل العلم ، يدعونه تميزاً به وإحياء للسنة العربية ، كأبي محمد الأعرابي النسابة اللغوي المعروف بالأسود (وهو الذي كان يسند إلى أبي الندا كما مر) ، فإنه تلقب بالأعرابي ، وكان يتعاطى تسويد لونه بالقطران ويقعد في الشمس ليتحقق تلقيبه بذلك !

وهذا الرجل هو آخر تاريخ الأعراب الفصحاء ، لا يُعرف معه أعرابي ، ولا يُعرف بعده من ادعى الأعرابية اللغوية[1] .

بعض فصحاء الاعراب

وقد عقد ابن مريم في كتابه (الفهرست) فصلا لأسماء أولئك الفصحاء الذين أخذ عنهم الرواة ودارت أسماؤهم في كتب القوم وفي خطوط العلماء ولا يذهبنّ عنك أن جميع الأعراب إنما كانوا في العراق، وكان قليل منهم في الحجاز ، لان الرواية كانت قائمة بأهل هذين الصقعين ، وهم لا يقيمون لعلماء الشام وزنا ، ولا يُوَثّقون روايتهم إن لم تكن من ناحيتهم ، ولهذا قلّ أن تجد لعلماء ذلك الشرق أعراباً معروفين يختصون بالأخذ عنهم . بيد أن الجاحظ في بعض رسائله قد ذكر اسم عكيم بن عكيم الحبشي ، وقال فيه : «كان أفصح من العجاج ، وكان علماء أهل الشام يأخذون عنه كما أخذ علماء أهل العراق عن المنتجع بن نبهان ، وكان المنتجع سنديًا وقع إلى البادية وهو صبي فخرج أفصح من رؤبة» اه ، ولم نقف على اسم أعرابيٍ انفرد أهل

(١) أما قبل ذلك فلم نقف على من ادعى الأعرابية وبالغ في انتحالها غير أبي خالد النميري (وهو معاصر لأبي عبيدة والأصمعي) ، وكان يتبادى ويتقعر ! قال العسكري وأبو خالد : هذا هو الذي خرج إلى البادية فأقام أياماً يسيرة ثم رجع إلى البصرة فأنكر الميازيب فقال : ماهذه الخراطيم التي لا نعرفها في بلادنا . . . !

الشام بالأخذ عنه وحاكَوا به أهل العراق ، غير عكيم هذا . والمنتجعُ ابن نبهان كان فى القرن الثانى .

وهذه أسماء المشهورين من أولئك الفصحاء ، عن ابن النديم وغيره : الخثعمى ، وكان راوية أهل الكوفة ؛ وأبو خيرة العدوى ؛ وأبو الدقيش ، وكان من أفصح العرب ؛ وأبو مهديّة الأعرابى ؛ وأبو المنتجع ؛ وأبو البيداء الرياحى ، وراويته أبو عدنان ، وكان أبو البيداء حين نزل البصرة يعلّم الصبيان بأجرة ؛ وأبو طفيلة ؛ وأبو حياة بن لقيط ؛ والفقعسى محمد بن عبد الملك راوية بنى أسد وصاحب مفاخرها وأخبارها ، أدرك المنصور ، وعنه أخذ العلماء مآثرَ بنى أسد ؛ وعبد الله بن عمرو أبى صبح ، معاصر للفقعسى ؛ وأبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابى اللغوى صاحب النوادر ، وكان يعلّم فى البادية ويورّق فى الحضر [1] ؛ وأبو الجاموس ثور بن يزيد ، وكان من أفصح الناس لساناً ، وهو الذى أخذ عنه ابنُ المقفّع الفصاحةَ وجرى فى طريقته من البيان ؛ وأبو سوّار الغنوى ؛ وأبو زياد الكلابى ، قدم بغداد أيام المهدى فأقام بها أربعين سنة ؛ وأبو عرار العجلى ؛ وأبو ثوابة الأسدى ؛ وأبو ضمضم الكلابى ؛ وعمرو بن عامر البهدلى ، وقد أخذ عنه الأصمعى ؛ وأبو شبل العقيلى ، وفَد على الرشيد واتصل بالبرامكة ؛

---

(١) الغرض من التعليم فى البادية ، إقراء الأعراب بما يقيم لهم صلاتهم ويعرفهم الضرورى من أمر دينهم ؛ احتسابا لا لأجر ، ومن أقدم من وقفنا على أسمائهم من معلمى البادية : الحصين بن عبدة بن نعيم العدوى ، كان فى منتصف القرن الأول ، وكان يعلم أعراب بنى عدى ، وصناعة الوراقة أو التوريق هى معاناة الانتساخ والتصحيح والضبط ، وكان الوراقون من العلماء والأدباء ، ولذا كانت الكتب القديمة آية فى الصحة والضبط ، كما قال ذلك ابن خلدون .

وأبو ثروان العُكلى ، وكان يعلم فى البادية ؛ وأبو فقعس ؛ وأبو دثار ؛ وأبو الجراح ؛ وهؤلاء الأربعة هم الذين حكموا بين سيبويه والكسائى كما مر — وأبو العُميثل ؛ وعوسجة ؛ وأبو مُسهِر الأعرابى ؛ وأبو المضرّحى ؛ والحرمازى ؛ وأبو الهيثم ؛ وأبو المحبّب الربعى ؛ وأبو صاعد الكلابى ؛ وأبو أدهم الكلابى ؛ وأبو الصقر الكلابى ؛ وأبو الصعق العدوى ؛ والمفضل العنبرى ؛ ويزيد بن كثوة ؛ وناهض بن ثومة الكلابى ، وكان شاعراً بدويا جافياً كأنه من الوحش ، وكان يقدم البصرة فى منتصف القرن الثالث فيكتبون شعره ويأخذون عنه ؛ وأبو السمح الطائى ، وهو ممن أحضر فى أيام المعتزّ ليؤخذ عنه .

ومن أشهر الأعرابيات اللواتى أخذ الرواة عنهن وهنّ قليلات : غنية أم الهيثم الكلابية ، وكانت راوية أهل الكوفة ؛ وقريبة أم البهلول ؛ وغنية أم الحُمارس .

وفيما قدمناه بلاغ ، وبعضُ مادون الاستقصاء فى هذا الباب كفاية البابِ كله .

الوضع والصنعة

فى الرواية

المراد بالموضوع والمصنوع : ما كان كذبا مُصْمَتاً أو صِدقا مَشوبا ببعض التلبيس ، والصدق والكذب من أخلاق الناس ، تبعث على كليهما البواعث ، وهذا فى رأى أهله متى صادف موضعه وتعلق بأسبابه ، كذاك فى رأى أهله متى أصاب حقَّه وقرّ فى نصابه ؛ وإن كان الصادق يرى أنه قد استبرأ لدينه وأمانته ، والكاذب يرى أنه قد حمل على ذمته ما لا حيلة له فى التفصى منه وأنه قد تابع هواه وأضلّه الله على علم . وإنما يدور هذا الأمر بين العلماء وأهل الرواية على الاستهتار بالغريب ، والولوع كلّ الولوع بالطُّرف والنوادر ؛ وعليهما يكون إقبال العامة ، وبهما تكون كثرة الأتباع ؛ وما زال هوى الناس فى كل جيل معقودا بأطراف الطرائف ، وإن فسد بها العلم واتهمت الكتبُ الصحيحة ، ومَن كان ذلك شأنه لا يقف على فرق ما بين التصحيح والتصحيف ، والتوكيد والتوليد ؛ فهو يُداخل الغَثّ فى السمين ، والممكنَ فى الممتنع ، ويتعلق بأدنى سبب إلى ما يشبِّهه حقا ثم يدفع عنه كل الدفع ، كما يدفع أهلُ الحق عن الحق ، ومن ثم لا تتهيأ له الدلالة التى تقوم بأمره ، ولا الشهادة التى تقطع فيه ، إلا بعد أن يضرب حق ذلك بباطله ، ويُموه بصفات حاليهِ أمر عاطله ؛ وبين ذلك إلى أن يبلغ مبلغَه ما يكون قد تورّك عليه وتكلَّف له وذهب فيه مذاهب البواطيل كلها ؛ ومن شؤم الكذب أنه لا يستغنى منه شىء بنفسه إلا افتضح ؛ ولذا تحتاج الكذبة الواحدةِ فى إثباتها إلى كذب كثير !

وضَربٌ آخر من الرواة يرجع أمرهم فى الوضع إلى التلبيس على الناس؛ تعنّتا وتكلفا للأثَرة! أو مكابرة فى إقامة الحجة وإنهاض الدليل؛ فهؤلاء يتقذّرون من الكذب استغناءً بأنفسهم وصونا لأقدارهم، ولكنهم يكدون أنفسهم للمنافسة، ويستكرهونها على الظهور والغلبة، وتلك سَورة تذهب بالتحفظ، وتصدّ عن التوقى، وهيهات أن يكون الأمر فيها مقدارا عَدْلا مع تلك الرغبة الجائرة. ومن هذا بكى الكسائى وهو ما هو فى علماء هذه الأمة، حتى قال فيه الشافعى: من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى. قال الفراء: دخلت عليه يوما وكان يبكى، فقلت له: ما يبكيك؟ قال: هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إلىّ ليحضرنى فيسألنى عن الشىء، فإن أبطأت فى الجواب لحقنى منه عتب، وإن بادرت لم آمَنْ من الزلل! قال الفراء: فقلت له: يا أبا الحسن، من يعترض عليك؟ قل ما شئت فأنت الكسائى..؟ فأخذ لسانه وقال: قطعه اللهُ إذن إذا قلتُ ما لا أعلم!

وبالجملة فإن آفة الرواية رقة الأمانة؛ وللعلم طغيان لا يقوم له شىء إذا كان سبب ذلك فى طبع النفس ومذهبها؛ ولذا جعلوا أهل العربية كأهل الحديث، فعدّوا منهم أهلَ الأهواء وأهلَ السنّة؛ وسيمر بك تفصيل لهذا المعنى.

وقد تناول الوضع مأثور اللغة والشعر والخبر، ونحن قائلون فى ثلاثتها، ونجعل لكلٍّ فصلٍ من القول بحسبه.

افتعال اللغة

قال الخليل بن أحمد : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ماليس من كلام العرب ، إرادة اللّبس والتعنيت .

وليس يخفى أنه لاسبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطّردة ، وإن وضع من ذلك شيء لم يجز على العلماء ، وإنما الشأن فى الغريب وما ينفرد به الراوية مما لا دليل على مثله إلا دعوى حامله ، فإن قوماً يفتعلون من ذلك أشياء : كَعَيْدَشون اسم دُوَيبة ، وصيدخون للصلابة والبدُّ للصنم الذى لا يعبد ، والبتش ، وضهيد ، وغنشج ، وأمثالها[1] يضعونها رغبة فى الذكر بها ، وأن يكون عندهم من العلم ماليس عند غيرهم ، والانفراد فى اصطلاح الناس مَنْبَهة .

ومن هذه الأشياء ما يُقِرّه الرواة إذا لم يجدوه مخالفاً لأبنية العرب ولم يعلموا على حامله سوءا ولا كان ممن يتديّنون بالكذب ، كبعض فرق الروافض فإن منهم من يضع الشعر ويضمّنه شيئاً من الغريب ، ليقيم به حجة واهية ، أو رأيا متداعيا ، كما ستعرفه .

وقد أفرد ابن جنى باباً فى الخصائص لكلمات من الغريب لا يُعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلى ، وثقات الرواة كانوا يتثبتون فى مثل هذا

---

(١) وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامى (وهو غير الغريب المولد الذى مرّ الكلام عليه فى الباب الأول) كأسماء الملائكة والشياطين والسماوات والأرضين ونحوها ، مما لايعرف فى كتاب ولا سنة صحيحة ، ومن بعض أسماء السماوات : أرقلون ، وقيدوم ، وديعا ، ودقنا ، وكقولهم . إن أول من آمن من الجن ، هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس ؛ وأمثال لذلك كثيرة .

فينفرد الواحد بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدها من كلام العرب ، وهم لا يَرْوونه مع ذلك على أنه من قول العرب الذى اجتمعت عليه ، فإن هذا الضرب من الكلام المجمَع عليه لا يكون إلا فى المألوف ، وفى الذى يُسمع من الفصحاء خاصة ، وعلى ذلك قول أبى زيد : «لست أقول : قالت العرب ، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبنى كلاب ، وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية[1] ، وإلا لم أقل : قالت العرب !»

ولا يجىء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد أن يستبد بشروط الرواية فيُلبس على الناس أمرهم ، وهو يرمى بذلك إلى التزيُّد فى علمه والتكثُّر بالباطل والتنبُّل عند الناس ، وتراه إذا أورد الكلمة المفتعلة جعلها من سماعه وزيّنها بوجوه من الرواية ، آمناً أن تردّ عليه أو يدَّعى فيها مدّع ؛ لأن البيّنة عليها منه ، والحكم فيها إليه ، إذ كان له سلف صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر ، وقُبِل ذلك منهم وألحق بمادة اللغة ، ولهذا وأشباهه من العلل كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت

ولم يُعرف أحد من الرواة كان يضع اللغة فى القرن الأول ، ولا فى القرن الثانى ، إلا ما يكون من الكلمات التى يكذب فيها الأعراب[2] ، أو توضع إرادة اللبس والتعنيت ، وإلا ما يكون من خطإ بعضهم ومكابرته فى

---

(١) يعنى عجز هوازن ؛ وأهل العالية : أهل المدينة ، ولغتهم ليست بتلك عند أبى زيد .

(٢) مما يروونه : أن رؤبة قال ليونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ وكان يسأله عن بعض الغريب : «حتام تسأل عن هذه الخزعبلات وأزخرفها لك ؟ أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك ؟»

الاحتجاج له ، كما سيأتى مع نظائره فى الكلام على وضع الشعر .

وأول من رُمِى باقتعال اللغة وأنه يتعمد الصنعة فيها ، محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ . وكان يرى رأىَ المعتزلة النَّظَّامية ، فأخذ عن النَّظَّام مذهبَه : ولذا طرحوا لغته ولم يوثقوه فى الرواية ؛ قال يعقوب بن السكيت : كتبت عنه قِمَطْراً (أى ملء صندوق) ، ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة فلم أذكر عنه شيئا .

واتهموا بالصنعة وتوليد الألفاظ ، ابن دريد صاحب الجمهرة المتوفى سنة ٣٢١ ، لأنه كان مدمناً للخمر لا يكاد يفتر عن ذلك ؟ قال الأزهرى اللغوى وقد سألت عنه إبراهيمَ بن عرفة (يعنى نفطويه) فلم يعبأ به ولم يوثقه فى روايته [1] .

وكذلك اتهموا أبا عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥ وكان واسع الحفظ جداً ، حتى قيل إنه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة فى اللغة وتلك لعمر الله مظنَّة وكان بعض أهل الأدب يطعنون عليه ويضربون به الأمثال لوضعه وتلبيسه ؛ فيقولون : لوطار طائر فى الجو قال : حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابى ، ويذكر فى معنى ذلك شيئا ! ولكن أبا بكر بن الخطيب

---

(١) دفع بعض العلماء ذلك عن ابن دريد بما كان بينه وبين نفطويه من المنافرة حتى قال ابن دريد يهجوه من أبيات :

أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقى صراخا عليه

يريد (النفط) ولفظ (ويه) وكان الصياح على الموتى بهذين اللفظين (واى وى) وأول من صاح بذلك فى الإسلام ، أم عبد المجيد الثقفى صاحب ابن مناذر الشاعر أيام الرشيد العباسى حين مات عبد المجيد ، وكان من أجمل الفتيان جمالا . وذلك فى خبر ليس هذا موضعه .

والمحدثون يرون أن كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقدح فى العدالة ، وقد جاراهم أهل الأدب حتى قالوا : « إن المعاصرة حجاب » .

جعل مَرَدَّ التهمة إلى سعة حفظه ، ثم أثبت هذا الحفظ فنفى التهمة وقال : رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدّقونه ، وكان يُسأل عن الشيء الذى يقدّر السائل أنه وضعه فيجيب عنه ، ثم يسأل عنه بعد سنة فيجيب بذلك الجواب ويُروى أن جماعة من أهل بغداد اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا كذبه ، فقال بعضهم : أنا أصَحّفُ له القنطرةُ وأسأله عنها فإنه يجيب بشىء آخر ؛ فلما صرنا بين يديه قال له : أيها الشيخ ، ما القنطرة عند العرب ؟ فذكر شيئا قد أنسيته ، فتضاحكنا وأتممنا المجلس ؛ فلما كان بعد شهر ذكرنا الحديث فوضعنا رَجُلا غير ذلك فسأله فقال : ما القنطرة ؟ قال : أليس قد سألتَ عن هذه المسألة منذ كذا وكذا فقلتُ هى كذا ؟ فما دَرَيْنا من أى الأمرين نعجب من ذكائه : إن كان علما فهو اتساعٌ طريف ، وإن كان كذبا فى الحال فَحَفِظَه فلما سئل عنه ذكر الوقتَ والمسألةَ فأجاب بذلك الجواب — فهو أطرف .

وكان معز الدولة قد قلد شرطة بغداد غلاما تركيا مملوكا يعرف بخواجا ، فبلغ أبا عمرو هذا وكان يملى كتاب (الياقوتة) ، فلما جازه قال : اكتبوا (ياقوتة خُواجا) الخواج فى أصل اللغة الجوع ؛ ثم فرع على هذا بابا بابا وأملاه ؛ فاستعظم الناس كذبه وتتبعوه . وله مثل ذلك أشياء أضربنا عنها ؛ فإن بين العلم المستطيل والحفظ المدعى موضعاً لبسط اللسان إذا أراد قائل أن يقول .

وأشهر من عُرف بافتعال اللغة فى الإسلام قاطبة ؛ أبو العلاء صاعد بن الحسن اللغوى البغدادى الذى ورد الأندلسَ فى حدود سنة ٣٨٠ على المنصور ابن أبى عامر ؛ وكان يأخذ فى طريق أبى عمرو المومإ إليه ؛ لأنه نشأ والألسنة لا تزال تحكى عنه ؛ ولذا نظّروه فى الأندلس فى سرعة الجواب وقوة الاستحضار بأبى عمرو هذا فى العراق ؛ وادعى فى الأندلس علمَ الغريب ؛ وتنفّق به عند

المنصور بن أبي عامر ، وعرّض ماشاء من دعواه فى الرواية والسماع من أئمة الرواة بالعراق ؛ لضعف ذلك فى الأندلسيين .

قالوا : ودخل مرة على المنصور وفى يده كتاب ورد عليه من عامل له فى بعض البلاد اسمه ميدمان بن يزيد يذكر فيه (القلب والتزبيل) وهى أسماء عندهم لمعاناة الأرض قبل الزرع ؛ فقال له المنصور : أبا العلاء ! قال : لبَّيك مولانا ! قال : هل رأيت فيما وقع إليك من الكتب كتابَ (القوالب والزوالب) لميدمان بن يزيد ؟ قال : إى والله يامولانا ، رأيته ببغداد فى نسخة لأبى بكر بن دريد بخط كأكرع النمل ، فى جوانبها علامات الوضاع ؛ هكذا هكذا ! فقال له : «أما تستحي أبا العلاء ؟ هذا كتابُ عاملي ببلد كذا الخ ، وإنما صنعتُ لك هذه الترجمة مولّدة من هذه الألفاظ التى فى هذا الكتاب ونسبتُه إلى عاملي لأختبرك !» ، فجعل يحلف له أنه ما كذب وأنه أمر وافق . وله من هذا كثير .

وقال ابن بسام : إن المنصور أراه كتاب النوادر لأبى على القالى ، فقال : إن أراد المنصور أمليت على كتّاب دولته كتاباً أرفَع منه وأجلّ ، لا أورد فيه خبراً مما أورده أبو على ! فأذن له المنصور فى ذلك وجلس بجامع مدينة الزاهرة على كتابه المترجم (بالفصوص) فلما أكمله تتبعه أدباء الوقت فلم تمر فيه كلمةٌ صحيحة عندهم ولا خبرٌ ثَبَتَ لديهم ؛ وسألوا المنصور فى تجليد كراريس بياض تُزال جِدّتها حتى تُوهِمِ القِدم ، ففعل ذلك وترجم عليه : «كتاب النكت ، تأليف أبى الغوث الصنعانى» ، فترامى عليه صاعد حين رآه وجعل يقبله وقال : إى والله ، قرأته بالبلد الفلانى على الشيخ أبى فلان ؛ فأخذه المنصور من يده خوفاً أن يفتحه وقال له : إن كنت قد قرأته كما تزعم فعلامَ يحتوى ؟ فقال : وأبيك لقد بَعُدَ عهدي به ولا أحفظ الآن منه

شيئاً ؛ ولكنه يحتوى على لغة منثورة لا يَشُوبُها شعرٌ ولا خبر ؛ فقال المنصور : أبعد الله مثلَك : فما رأيت أكذب منك ! وأمر بإخراجه وأن يُقْذَفَ كتابُ الفصوص فى النهر [١] .

وكان أبو صاعد هذا قوىّ البديهة فى الشعر ، يضع لسانه منه حيث يريد ، وهو صاحب البيت المشهور (بيت الخَنْفَشار) الذى جرى فى المتأخرين مثلا مضروباً فى الكذب والوضع لما لا أصل له ، وذلك أن المنصور قال له يوما . ما الخنبشار [٢] ؟ فقال : حشيشة يُعْقَد بها اللبن ببادية الأعراب ، وفى ذلك يقول شاعرهم :

لقد عُقِدَتْ محبتُها بقلبى   كما عَقَدَ الحليبَ الخُنْبُشَارُ

وتوفى صاعد سنة ٤١٧ .

وإنما كان كل ذلك قبل أن تُجمع مفرداتُ اللغة وتؤلفَ فيها الأمهاتُ والأصول وتشيع فى أيدى الناس : كالصحاح للجوهرى ، والتهذيب للأزهرى ؛ ولم يوضع قبله كتاب أكبر ولا أصح منه ؛ وذلك فى أواخر القرن الرابع فى المشرق ؛ لأن الرجوع فى اللغة كان إلى الرجال ، وفيهم مَن علمت ؛ أما بعد ذلك فلم يؤثّر الافتعالُ شيئا فى اللغة ، لسقوط الرواية فيها إلا من الكتب ، كما أومأنا إليه فى محله ؛ وبهذا بطلت الصنعة وبطل تاريخها اللغوى .

---

(١) قال ابن بسام : ما أظن أحداً يجترئ على مثل هذا ، وإنما صاعد اشترط أن لا يأتى فى (الفصوص) إلا بالغريب غير المشهور ، وأعانهم على نفسه بما كان يتنفق به من الكذب .

(٢) جاءت هذه الكلمة فيما بين أيدينا من الكتب بالباء ، ولكن المتأخرين ينطقونها بالفاء .

وضع الشعر

والشعر هو عمود الرواية : عليه مدارها وبه اعتبارها ؛ وقد كانت منزلته من العرب ما هى ، إذ كان يتعلق بأنسابهم وأحسابهم وتاريخهم وما يجرى مع ذلك ، حتى كأنه الحياة المعنوية لأولئك القوم المعنويين ، فلم يكن عَجَباً أن يدور فيهم مع الشمس والريح ، وأن تسخَّر له ألسنتهم فينصرفوا إلى قوله وروايته ، حتى بلغ منهم مبلغه الذى نصفه لك فى بابه إن شاء الله .

وقد كان عند قدماء اليونان لبعض الأسباب المعنوية التى تشابهوا فيها هم والعربُ رواةٌ يتفرغون لنقل الشعر ويقومون فى الناس على إنشاده ويروون قطعا من التواريخ ، وهم يسمونهم (RhaPsodist) ومن أشهرهم فى القديم رواة الإلياذة لهوميروس ؛ على أن الفرق بين العرب واليونان فى ذلك كالفرق بين أمة كلها شعراء بالفطرة ، وأمةٍ تميز الفطرة منها بعضَ شعراء .

ولم يكن من سبب فى جاهلية العرب يبعثهم على وضع الشعر ونِحْلتِه غير قائلهِ وإرسالهِ فى الرواية على هذا الوجه ؛ لأن شعراءهم متوافرون ، ولأنهم لا يطلبون بالشعر إلا المحامد والمعاير ، وقصارى ما يكون من ذلك أن يتزيّد شاعرهم فى المعنى ويكذب فيه إذا هو حاول غرضا أو أراغ معنى مما تلك سبيله ، وعلى أن ذلك لا يكون إلا فى الأخبار التى تلحق بالتاريخ، لأن الشاعر موضع الثقة) وهو مصدر رواية فى العرب ، فإن أرسل القول أرسل معه التاريخ فيجريان معا ؛ وذلك كالذى ادّعاه الأعشى فى منافرة

علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل ، فإنهما تنافرا إلى هرم بن قطبة فى خبر مشهور ، فاحتال لهما حتى رضيا بحكمه جميعا ؛ إذ كره أن يفضل أحدهما على الآخر وهما ابنا عم فيوقعَ بذلك عداوةً بين الحيّين ، فوصفهما بأنهما فى المنزلة كركبتى البعير الأدرم : تقعان إلى الأرض معا . ولكن الأعشى ادعى أنهما حَكُما هرما ، وأنه حكم لعامر على علقمة ، وقال فى ذلك بعض قصائده وأشاعها فى العرب ، فلبّس على الناس ؛ وإنما جاء هذا الإفك لأنه كان ممن ثار مع عامر ، وكان قبل ذلك حين رجع من عند قيس بن مَعْدِيكرب بما أعطاه ، طلب الجوار والخفرة عن علقمة فلم يكن عنده ما طلب ، وأجاره وخفره عامر حتى أداه وماله إلى أهله . وهذا التزيُّد هو الذى يسميه الرواة أكاذيب الشعراء . أما أن يكون فى عرب الجاهلية من يصنع الشعر وينحله غيره على نحو ما كان فى الإسلام ، فذلك ما لا نعلمه ولا نظنه كان ألبتة[1] .

ولما جاء الإسلام واندفع به العرب إلى الفتوح ، اشتغلوا عن الشعر بالجهاد والغزو حينا من الزمن ؛ فلما راجعوا روايته بعد ذلك وقد أخذ منهم السيف والحيف وذهب كثير من الشعر وتاريخ الوقائع بذهاب رواته — صنعت القبائلُ الأشعار ونسبتها إلى غير أهلها ، تتكثر بها وتعتاض مما فقدته ؛ وكان فى العرب قوم آخرون قلّت وقائعهم وأشعارهم ، فأرادوا أن يلحقوا

---

(١) إنما كان منهم عكس هذا ، وهو انتحال الرجل شعر غيره أو الاجتلاب منه أو نحو ذلك مما يأتى تفصيله فى الكلام على سرقة الشعر . قال الراجز :

يا أيها الزاعم أنى أجتلب   وأننى غير عضاهى أنتجب

كذبت ؛ إن شر ما قيل الكذب !

والعضاه : شجر ، والانتجاب : نزع نجبه (بفتح الجيم) وهو لحاؤه أو قشر فروقه .

بذوى الكثرة من ذلك ، وإنما العزّة للكاثر ؛ فقالوا على ألسن شعرائهم مالم يقولوه وأخذه عنهم الرواة .

وأول القبائل التى وضعت الشعر فى الإسلام ، قريش ، وكانت أقلّ العرب شعراً وشعراء — لأسباب نذكرها فى الكلام على الشعر — فإنها لما تعاضَهت واستبّت وكذب بعضها على بعض أول العهد بالإسلام حين كان منها المسلمون ومنها القاسطون ومنها دون ذلك ، وضعوا على حسان ابن ثابت أشعاراً كثيرة لا تليق به ولا تجوز عليه ، وما زى العرب إلا أخذت إخذَها فى ذلك من بعد .

ولما كانت الرواية العلية فى القرن الثانى وشمر الرواة فى طلب الشعر للشاهد والمثل ، استفاض الوضع فى العرب وتفرغ قوم لذلك : كمحمد بن عبد الملك الفقعسى راوية بنى أسد الذى وضع للرواة أشعاراً كثيرة أدخلها فى روايته عن قومه . وإن أشد ماكان يعضل بالرواة يومئذ أن يقول الرجل من ولد الشعراء فى العرب عن لسان أبيه تكثيرا لشعره ، فإن هذا كان مما يشكل عليهم لأنهم لا يميزون أكثر الشعراء إلا بالنسبة ، وهى محل الصدق والكذب ، أما الصنعة الشعرية فقلما تختلف فى أشعار العرب اختلافا يظهر لأولئك الرواة إلا فى القليل من صنعة الفحول المتقدمين . وكان القوم إذا تعلقوا برجل من ولد الشعراء وألحوا عليه فى السماع ورغبوا فى شعر أبيه دونه ، فكثيرا ما يفعل بهم مثل ذلك ، ومن هؤلاء داود بن متمم بن نويرة الشاعر ، قال أبو عبيدة إنه قدم البصرة فى بعض ما يقدم له البدوى من الجلب والميرة ، قال : فأتيته أنا وابن نوح ، فسألناه عن شعر أبيه متمم ، وقمنا له بحاجته ؛ فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويصنعها لنا ، وإذا كلام دون كلام متمم ، وإذا هو يحتذى على

كلامه فيذكر المواضع التى ذكرها متمم ، والوقائع التى شهدها ، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله .

شعر الشواهد

وهو النوع الذى يدخل فيه أكثر الموضوع ، لحاجة العلماء إلى الشواهد فى تفسير الغريب ومسائل النحو ؛ وقد اشترط ذلك علماء المصرين (البصرة والكوفة) بعد أن قامت المناظرات بينهم فى فروع النحو ومسائله ، وكانوا يستشهدون على ذلك بأشعار الطبقتين من الجاهليين والمُخَضْرمين ، ثم اختلفوا فى الإسلاميين لجرير والفرزدق ، وأكثرهم على جواز الاستشهاد بأشعارهم وكان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن إسحاق ، والحسن البصرى ، وعبد الله ابن شبرمة — يلحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم ، ويَعُدّونهم من المولّدين الذين لا يستشهد بكلامهم ، قال الأصمعى : جلست إلى أبى عمرو عشرَ حِجج ماسمعته يحتج ببيت إسلامى . وأبو عمرو هذا كان يقول فى شعر تلك الطبقة : لقد حسن هذا المولّد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته . . !

وللعلماء كلام كثير فى الطبقات التى يجوز الاستشهاد بأشعارها من أهل الحضر ، ولكن الثقات منهم مجمعون على أن ذلك لا يتجاوز نفرا من طبقة المحدثين ممن ينتسبون فى العرب ، ونقل ثعلب عن الأصمعى أنه قال : خُتم الشعر بإبراهيم بن هَرمة وهو آخر الحجج . وتوفى ابن هرمة بعد الخمسين ومائة ، وهو من مُخَضْرمى الدولتين الأموية والعباسية [1] .

أما ما يذهب إليه بعضهم من أن سيبويه احتج بشعر بشار بن برد ،

---

(١) فى رواية ابن قتيبة عن الأصمعى أنه قال : ساقة الشعراء ابن ميادة ، وابن هرمة ، ورؤبة ، وحكم الخضرى .

فالخبر فى ذلك أن سيبويه عاب أحرفا على بشار ونسبه فيها إلى الغلط : كالوجلَى من الوجل وجمع نون (أى الحوت) على نينان ؛ فهجاه بشار، قال أبو حاتم : فتوقاه سيبويه بعد ذلك ، وكان إذا سئل عن شىء فأجاب عنه ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفافا لشره ! (وتوفى بشار سنة ١٦٨ وقد نَيَّفَ على التسعين) .

وشعر الشواهد فى اصطلاح الرواة على ضربين : شواهد القرآن ، وشواهد النحو ؛ أما الأولى فكثيرة ، وقد تقدم ماروره من حفظ ابن الأنبارى فيها ، ولا يبالى الرواة فى هذه الشواهد إلا باللفظ ، فيستشهدون بكثير من كلام سفهاء العرب وأجلافهم ، ولا يأنفون أن يَعُدُّوا من ذلك أشعارهم التى فيها ذكر الخنَى والفُحش ؛ لأنهم يريدون منها الألفاظ وهى حروف طاهرة ؛ وقد روى أبو حاتم عن الجرمى أنه أتاه أبو عبيد مَعْمَر ابن المثنى الراوية بشىء من كتابه فى تفسير غريب القرآن الكريم ، قال الجرمى فقلت له : عمن أخذتَ هذا يا أبا عبيدة ، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ؟ فقال : هذا تفسير الأعراب البوّالين على أعقابهم ، فإن شئتَ فخُذ وإن شئت فذَر !

وأما شواهد النحو فأوسعُ الناس حفظا لها فيها وقفنا عليه : خلف الأحمر النحوى المتوفى سنة ٢٠٧ ، وهو مؤدب الأمين بن الرشيد ؛ قال ثعلب : إنه كان يحفظ أربعين ألفَ بيتٍ شاهدٍ فى النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب ؛ وأبو مسحل الأعرابى الذى أخذ عن الكسائى ، قالوا إنه روى عن على بن المبارك أربعين ألف بيتٍ شاهدٍ على النحو .

وقد قلَّت شواهدُ النحو واللغة بعد ذهاب الرواة وعفاء مجالسهم ، حتى

صارت تشبه الآثار التاريخيةَ فى الضنّ بها والحرص عليها وتداولها كما هى ؛ لأن قيمتها فى نفس الحالة التى هى عليها ؛ ومنشأ ذلك من تناقل الكتب بالرواية والاقتصارِ على ما فيها مبالغةً فى تحقيق الإسناد العلمى ؛ ولم يشتهر أحد فى المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع فى حفظها كابن مالك النحوى الشهير صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ ، وكان قد أخذ العلم بنفسه وليس له فى الانتماء ما لغيره من العلماء [(١)] ، قال الذهبى فى ترجمته : « وأما أشعار العرب التى يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلامُ يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتى بها ... » وهذه العبارة وحدها كافية فى الوصف التاريخىّ الذى نحن فيه .

والكوفيون أكثرُ الناس وضعاً للأشعار التى يُستشهد بها ؛ لضعف مذاهبهم وتعلقهم على الشواذ واعتبارهم منها أصولا يُقاس عليها ؛ مجاراةً لما فيهم من الميل الطبيعى إلى الشذوذ كما سنبينه ، قال الأندلسى فى شرح المفصل : « والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحدا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين » وأول من سنّ لهم هذه الطريقة شيخُهم الكسائى ، قال ابن درسْتَويه : كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك !

ولهذا وأشباهه اضطر الكوفيون إلى الوضع فيما لا يصيبون له شاهداً إذا كانت العرب على خلافهم ؛ وتجد فى شواهدهم من الشعر ما لا يُعْرَف قائله ؛ بل ربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطرُه الآخر ، كالشاهد الذى يحتجون

(١) قال أبو حيان : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة : يريد بذلك أنه يتوقى التعبير بأنه صحفى على ما كان من أمر العلماء كما سبقت الإشارة إليه فى موضعه

به على جواز دخول اللام فى خبر لكنّ ، وهو قول القائل المجهول :

* ولكننى من حبّها لَعَمِيدُ *

واستمروا على الوضع حتى بعد أن استبحرت الرواية فى أواخر القرن الثالث ؛ قال المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ وهو من البصريين : قال لى أبو عكرمة الضبي : ما يساوى نحوك عند ابن قادم شيئاً ! (وابن قادم من الكوفيين) قلت : كيف ؟ قال : لأن له لغة بخلاف هذه ، وشواهدُ من الشعر عجيبة . فجعل ينشدنى ويحدثنى ويضحك ، فكان من ذلك أن قال لى : سمعته يقول : أرز ، ورُنْز ؛ ثم أنشد :

قرّبا يا صاح رُنْزه   واجعل الأصل إوزّه

واصفف القيناتِ حقا   ليس فى القينات عزّه

فقلت له : من يقول هذا ؟ قال : بعض العرب المتحضرة ، فقلت : بل بعض النبط المتقذرة . اه

ومن أجل هذا وأمثاله كان البصريون يغتمزون على الكوفيين فيقولون : نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَة الضّباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز والكواميخ[1] . على أن البصريين وإن تثبتوا فى أشعار الشواهد فقد وقع لهم أشياء من الموضوع وجازت عليهم ، وهذا سيبويه الذى سُمى كتابه « قرآن النحو » وقيل فيه إن شواهده أصح الشواهد ؛ سأل اللاحق : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فَعِلٍ (الصفة) ؟ قال اللاحق : فوضعت له هذا البيت :

---

(١) حرش الضب : صاده ، واليربوع : دويبة ، والشواريز : الألبان الثخينة ، والكواميخ : المخللات يشهى بها الطعام ؛ والمراد الأخذ عن أعراب البادية الجفاة وأعراب الأسواق الضعفاء .

حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ ، وآمِنٌ   ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدار

وقال المبرد فى الكامل [١] : وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا فى الضرورة ... والبيت الأول :

هم القائلون الخيرَ والآمِرُونَهُ   إذا ما خَشُوا يوماً من الأمر مُعْظَمَا

والثانى :

ولم يَرْتَفِقْ والناس مُحْتَضِرُونَهُ   جميعاً ، وأيدى المُعْتَفِينَ رواهِقُهْ

وقال الجرمى : فى كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً ، سألته عنها فعرف ألفاً ولم يعرف الخمسين [٢] . أما شواهد اللغة والغريب فلم يحصها

---

(١) كان المبرد من أجل علماء البصريين ، وقد أفرد كتاباً فى القدح فى كتاب سيبويه والغض منه ، أما الكوفيون فإنهم لا يعدون كتاب سيبويه شيئاً ... !

(٢) ذكر العلامة اللغوى المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطى نزيل مصر المتوفى بها سنة ١٣١٣ هـ فى حماسته المطبوعة ، أنه علم واحداً من هذه الخمسين ، وهو قول القائل :

﴿ أفبعد كندة تمدحن قبيلا ﴾

قال : وهو لامرئ القيس ، من قصيدة أوردها هناك فى ثمانية عشر بيتاً ، وذكر أنه نقلها مع شرح ديوان امرئ القيس رواية أبى سهل بن خرابنداذ عن أبى جعفر الكوفى ، ثم قال : ولكون الديوان برواية الكوفيين خفى على البصريين وغيرهم معرفة قائل الشاهد المذكور مع شهرته ومسابقة الناس إلى حفظ أشعاره .

قلنا : ولكن الشيخ رحمه الله ذهب عنه ما روى عن يونس بن حبيب الضبي من أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس ، وأن أهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى ، وقد دفع البصريون أشعاراً لامرئ القيس وزهير وغيرهما مما انفرد بروايته الكوفيون ، وأورد العسكرى شيئاً من ذلك فى كتابه التصحيف ، والصحيح أن تلك الأبيات موضوعة على امرئ القيس لنزولها عن طبقته وظهور الصنعة والتوليد فيها ، ولا بد أن تكون الخمسون أو معظمها من هذا الطراز .

الرواة ، لأن مادتها أكثر شعر العرب ، ولأن اللغة لم تكن علما برأسه .

شواهد أخرى

وهنا ضرب ثالث من الشواهد نشأ فى القرن الثالث ، وهو ما يولّده بعض المعتزلة والمتكلمين للاستشهاد به على مذاهبهم ، وكان رواية الشعر فيهم يومئذ عامة ؛ قال ابن قتيبة فى (التأويل) : وفسروا القرآن بأعجب تفسير يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نِحَلِهم ، فقال فريق منهم فى قوله تعالى ﴿ وسِعَ كرسيُّه السمواتِ والأرض ﴾ : أى علمه ، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعْرَف وهو قول الشاعر :

ولا يُكَرْسِئُ علم الله مخلوقُ (*)

ونقل الجاحظ فى الحيوان أنهم يدفعون أن الرجوم كانت حجة للنبى صلى الله عليه وسلم ، واحتجوا على ذلك بأن عرب الجاهلية رأت الرجوم ، ووضعوا أشعارا فى ذلك منها ما نسبوه لأوس بن حجر ، وهو قوله :

فانقضّ كالدرىّ من متحدر لَمعَ العقيقةِ جُنْحَ ليل مظلم

قال الجاحظ : نخبرنى أبو إسحاق أن هذا البيت فى أبيات أخر لأسامة صاحب روح بن همام وهو الذى كان ولّدها .

ونجتزئ من الكلام عن شعر الشواهد بهذا المقدار ؛ لأنه جماع الباب كله على كثرة شواهده ، وتوفر فوائده .

= وقد أثبتنا هذه الكلمات لهذه الفائدة ، ثم لنذكر المرحوم الشنقيطى ، فإنه آخر من ضمه التاريخ ممن يمكن أن يوصف ببعض صفات الرواة المتقدمين .

(*) قلت : يكرسئ ، مضارع (كرسأ) بوزن (دحرج) . من توليد بعض المتكلمين يزعم أنه بمعنى : علم .

الرواة الوضاعون للشعر

وكان من الرواة قوم انفردوا بعلم قبائل العرب وأخبارها وأشعارها وما إليها . وغلب ذلك عليهم حتى لم تكن إليهم حاجة إلا فيه ؛ وهؤلاء هم الذين فتقوا بألسنتهم هذه الفتوقَ فى الأدب ؛ وليس يخفى أن الحاجة وسيلة إلى الاختراع ، وأن من كثرت إليه الحاجة فى أمر من الأمور كان خليقا أن يكون رأس هذا الأمر والغاية فيه ، وهيهات هيهات لذلك إلا إذا استبدَّ بفنه وأحكمه بأسره ووجد الناس عنده منه ما لا يجدون عند غيره . وقد كانت علومُ أولئك النفر قاطبة تدور على الخبر والشعر ، وليس فى ذلك عندهم أكثر من الاستمتاع باللفظ الحسن والمعنى الطريف ، بما لا يُبْنَى عليه دينٌ ولا يدخل الناسُ منه فى حرج ولا يكون فيه من بعد إلا إفساد التاريخ العربى ، وأهوِنْ بذلك ما دام هذا التاريخ قائما بالتأويلات والمفاخرات والمناشدات ، وبكل ما نسخه الإسلام أو أنساه أو جاء بخير منه ، وليست الغاية من أكثره إلا ضربا من السمَر ونوعا من لهو الحديث ، وقد تزيد فيه العرب أنفسُهم وهم مصدر الرواية وقدوة الرواة[1] . وهذا هو السبب فى أنك لا تكاد تجد للجاهلية تاريخا صحيحا ، ولا ترى فيما تتصفحه إلا التكاذيب والمبالغات وما يتصل بها ، لأن مثل هذا العلم قريب أسبابِ المطمعة لا يكفُّ عنه يأس ولا يدفع دونه عى ، ما دام قد تعاطاه أمثال أولئك الرواة من كل بصير بمذاهبه متحقق بمناقبه ؛ ومَن حَذِقَ شيئا لم يصبر عن الزيادة منه .

فأما الأخباريون الوضاعون فستعرف أمرهم ، وأما أهل الشعر فهم

---

(1) فى مثل هذا يقول الرواة : إذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر ما فيها من الحسن !

يضعون منه لثلاثة أغراض : للشواهد على العلوم — وقد مر الكلام عليها — والشواهد على الأخبار ، والاتساع فى الرواية .

الشواهد على الأخبار

وقد نشأ هذا النوع من الاستشهاد بالشعر على التفسير والحديث وعلى كل ما قامت به الرواية فى الصدر الأول ، حتى قرّ فى أوهام الناس أن ما لا شاهد له من كلام العرب لا ثقة به كائنا ما كان علما أو خبراً ، وكانت الأمة لا تزال على إرث الفطرة العربية فى اعتبار الشعر وتمجيده والاهتزاز له ، ثم كان ذلك عاما فى سواد الناس من الخلفاء فمَن دونهم ، فلما كثر القصاصون وأهل الأخبار اضطروا من أجل ذلك أن يصنعوا الشعر لما يلفقونه من الأساطير حتى يلائموا بين رقعتى الكلام ، وليحدروا تلك الأساطير من أقرب الطرق إلى أفئدة العوام ، فوضعوا من الشعر على آدم فمَن دونَه من الأنبياء وأولادِهم وأقوامهم ، وأول من أفرط فى ذلك محمد بن إسحاق بن يسار مولى آل مخرمة المتوفى سنة ١٥٠ ، وكان من علماء السير والمغازى[1] ، فكان الناس يعملون له الأشعار فيحمل منها كل غثاء ، ويعقد قوافيها على الهواء ، وقد كتب فى السيرة من أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط ، وأشعار النساء ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، حتى صار فضيحة عند علماء السير ورواة الشعر ، وكان فى عصره جماعة من القصاصين يأتون بمثل تلك الأشعار على وهنها وتداعيها ويعزونها إلى القدماء ، ثم يزعمون أنهم أخذوها من الصحف

---

(١) ولم يعرف قبل ابن إسحاق أحد وضع الشعر على أمم مختلفة ، وإنما كان قبله يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وهو فى أيام يزيد بن معاوية ، وقد وضع أشعارا نسبها إلى تبع من ملوك حمير وعمل له سيرة ، وسنذكر ذلك فى الكلام على التزيد فى الأخبار

ويَرْوونها للأمم البائدة وغيرهم ، فكان راوية ذاك العصر أبو عمرو بن العلاء يقول : لو كان الشعر مثل ما وُضع لابن إسحاق ومثل ما يَروى الصُّحفيون ما كانت إليه حاجة ولا كان فيه دليل على علم .

شعر الجن وأخبارها

والقصاصون إنما قلدوا فى ذلك الأعراب أيضا وذهبوا مذاهبهم ، فللأعراب شعر كثير يزعمونه للجن ويعقدون له الأخبار ، وقد تناقله عنهم الرواة وتظرفوا به فى الأحاديث ، وأمثلته كثيرة .

وكان أبو إسحاق المتكلم ، من أصحاب الجاحظ ، يقول فى الذى تذكر الأعراب من عزيف الجِنّان وتغوُّل الغيلان : « أصل هذا الأمر وابتداؤه أن القوم لما نزلوا ببلاد الوحش عملت فيهم الوحشة ، ومن انفرد وطال مقامه فى الفلاة والخلاء والبعد من الإنس ، استوحش ، ولا سيما مع قلة الاشتغال والمذاكرين ؛ والوحدة لا تقطع أيامهم إلا بالمنى وبالتفكير ؛ والفكر ربما كان من أسباب الوسوسة ، وقد ابتُلِىَ بذلك غير حاسب ... وخبرنى الأعمش أنه فكر فى مسأله فأنكر أهله عقله حتى حَمَوْه (من الحِمْية) وداووه ؛ وقد عرض ذلك لكثير من الهند ، وإذا استوحش الإنسان مَثَل له الشىء الصغير فى صورة الكبير وارتاب وتفرق ذهنه وانتقضت أخلاطه ، فيرى ما لا يُرى ويسمع ما لا يُسمع ، ويتوهم على الشىء الصغير الحقير أنه عظيم جليل ، ثم جعلوا ما تَصور لهم من ذلك شعرًا تناشدوه ، وأحاديث توارثوها ، فازدادوا بذلك إيمانا ونشأ عليه الناشئ وربى به الطفل ، فصار أحدهم حين يتوسط الفيافى وتشتمل عليه الغيطان فى الليالى الحنادس ، فعند أول وحشة أو فزعة

وعند صياح بُوم ومجاوبة صدًى ، تجده وقد رأى كل باطل وتوهم كلّ زور ، وربما كان فى الجنس وأصل الطبيعة نفّاجا كذاباً وصاحبَ تشنيعٍ وتهويل ، فيقول فى ذلك من الشعر على حسب هذه الصفة ، فعند ذلك يقول : رأيت الغيلان ، وكلمت السعلاة ؛ ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : قتلتها ! ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : رافقتها ! ثم يتجاوز ذلك إلى أن يقول : تزوجتها . . . ومما زادهم فى هذا الباب وأغراهم به ومدّ لهم فيه ، أنهم ليس يلقون بهذه الأشعار وبهذه الأخبار إلا أعرابيًا مثلهم ، وإلا غبيًا لم يأخذ نفسه قط بتمييز ما يوجِب التكذيب أو التصديق أو الشك ، ولم يسلك سبيل التوقف والتثبت فى هذه الأجناس قط ؛ وأما أن يَلْقَوْا راويةَ شعر أو صاحب خبر ، فالرواةُ عندهم كلما كان الأعرابىّ أكذبَ فى شعره كان أظرفَ عندهم ، وصارت روايتُه أغلبَ ومضاحيك حديثه أكثر ! »

والأمر قريب مما قاله أبو إسحاق ؛ فإن أخبار الجن لا تعرف إلا عن رجل من الأعراب أو رجل من الرواة الذين يقصُّون للعامة وأشباه العامة ، وقد يأتى القليل من ذلك عن الراوية الثقة يريد به الإغراب فى حديث إن جاء به ، وشعرٍ إن أنشده ، ليدير الكلام على روعة تُؤكّد معناه وتجعله ظريفاً غريبا ؛ فكأنه يستعين على بيان غرضه بضرب من التخييل ، كما يستعين الكاتب أو الشاعر بمثل من المجاز .

ولقد أفرط رواة الإسلام من أهل الأخبار فى مزاعمهم عن الجن ، ونسبوا إليها كل غريب وكل عظيم ، لأنها مظنة كل ذلك فى أوهامهم ؛ وقفّى على آثارهم جماعة من المتصوفة ، حتى عينوا أولَ من أسلم من الجن ، وهو بزعمهم (هامةُ بن الهام بن لاقيس بن إبليس . . .) وأول نبي أرسل إلى الجن

فيما قالوا (عامر بن عمير بن الجان) فقتلوه وقتلوا بعده ٨٠٠ نبي !

والغرائب من هذا النمط كثيرة ، وما نراها استفاضت فى الإسلام إلا بعد ماذكره جهلة المفسرين وأهلُ القصص ممن تكلموا فى تفسير ماورد فى القرآن الكريم من الإشارة إلى الجن ، أو ماجاء من ذلك فى الحديث الشريف أو مايشبه ذلك[1] ، ولابد لكل كلام عندهم من شعر يُستشهد به على ماعرفت ، ولا أبلغَ فى ذلك ولا أدعى إلى الرضى من شعر الجن أنفسهم ؛ وقد سبقهم إلى بعضه الأعراب ؛ فلم يبق إلا أن ينفوا عنه تلك اللُّوثة الأعرابية ، ويرققوا حواشيه ، ويلائموا بينه وبين ماهم بسبيله من العلوم القديمة التى ادعى غيرهم من أهل الكتاب أن بعضها إلهى نزل من السماء ، وادعوا هم أن سائرها شيطانى خرج من الأرض .

على أن نادرة النوادر من ذلك فى التاريخ العربى كله ؛ إنما هو ماجاء به أبو السرى سهل بن أبى غالب الخزرجى الشاعر المفلق الذى كان فى أواخر القرن الثانى ؛ فإنه نشأ بسِجِسْتَان ، ثم ادعى رضاع الجن وأنه صار إليهم ، ووضع كتابا ذكر فيه أمر الجن وحكمتهم وأنسابهم وأشعارهم ، وزعم أنه بايعهم للأمين بن هرون الرشيد بالعهد ، فقربه الرشيد وابنه الأمين وزبيدة أم الأمين ، وبلغ معهم وأفاد منهم ؛ ثم جعل يتنفّق عندهم بما يضعه من الشعر الجيد على ألسنة الجن والشياطين والسعالى ، وقال له الرشيد : إن كنتَ رأيتَ ما ذكرت فقد رأيتَ عجبا ، وإن كنتَ مارأيته فقد وضعت أدبا !

---

(١) من تفسير مقاتل بن سليمان فى غزوة بدر وهى أفضل غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه لم يجتمع جمع قط منذ كانت الدنيا أكثر من يوم بدر ، وذلك أن إبليس جاء بنفسه وحضره الشياطين وحضره كفار الجن كلهم . . . وتسعون من مؤمنى الجن وألف من الملائكة . . . ، الخ فتأمل .

ولكل ما أومأنا إليه فى هذا الفصل أمثلة كثيرة من الشعر والخبر ، أضربنا عنها خوف الإطالة بما لا طائل تحته ، ولو كان فيها شىء غير إنسى لجئنا به ... أما ما يتعلق بزعمهم فى شياطين الشعراء فقد أمسكنا الكلام عنه إلى بابه ، فإن له ثَمَّةَ موضعا .

الاتساع فى الرواية

وهو سبب من أسباب الوضع ، يقصد به فحول الرواة أن يتسعوا فى روايتهم فيستأثروا بما لا يُحسِن غيرهم من أبوابها ؛ ولذا يضعون على فحول الشعراء قصائد لم يقولوها ، ويزيدون فى قصائدهم التى تعرف لهم ، ويدخلون من شعر الرجل فى شعر غيره ؛ هوى وتعنُّتا ؛ ورأس هذا الأمر حماد الراوية الكوفى المتوفى سنة ١٥٥ ، وقد لقب بالراوية لهذا الاتساع . قال المفضل الضبي : سُلِّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً ! فقيل له : وكيف ذلك ، أيخطئُ فى روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان ذلك ؛ فإن أهل العلم يردون مَن أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ؛ فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله فى شعره ، ويُحمَل ذلك عنه فى الآفاق ، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ؛ وأين ذلك [1] ؟

---

(١) من ذلك أن حماداً قدم على بلال بن أبى بردة بالبصرة وعنده ذو الرمة ، فأنشده حماد شعراً مدحه به فقال بلال لذى الرمة : كيف ترى هذا الشعر ؟ قال : جيد وليس له ! قال . فمن يقوله ؟ قال : لا أدرى إلا أنه لم يقله ، فلما قضى بلال حوائج حماد وأجازه ، قال له : إن لى إليك حاجة . قال : هى مقضية ! فقال : أنت قلت ذلك الشعر ؟ قال : لا ، قال : فمن يقوله ؟ قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو شعر قديم وما يرويه غيرى ! قال : فمن أين علم ذو الرمة أنه ليس من قولك ؟ قال : عرف كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام .

وكان حماد أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها ، فلا جرم أنه كان رأس الوضاعين لما يُقتضى لصنعة الجمع الذى يراد به الاتساع والاستئثار من الزيادة فى شعر المقلّ حتى يكثُر ، ونسبة ما يكون للخامل من الشعراء إلى المشهور حتى يُرْوى شعره ، ونحو ذلك .

وكان حماد يضع من الشعر ليقربه إلى بعض الأمراء زُلفى ، كالذى حدثوا به عن يونس ، قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبى بردة ، فقال : ما أطرفتنى شيئاً ! فعاد إليه فأنشده القصيدة التى فى شعر الحطيئة مديح أبى موسى فقال : ويحك ! يمدح الحطيئة أبا موسى ولا أعلم به ، وأنا أروى شعر الحطيئة ؟ ولكن دعها تذهب فى الناس [1] ! وكان أبو موسى جدّ بلال ! لأن أبا بردة ابنُه .

وأخذ فى مذهب حمادٍ خلفُ الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ ، وهو أول من أحدث السماعَ بالبصرة فيما سمعه من حماد كما مر ؛ أو قد سلك فى البصريين مذهب حماد فى الكوفيين ؛ غير أن أكثر ما وضعه من الشعر إنما خص به أهل الكوفة فرووه عنه ؛ وكان خلف أفرسَ الناسِ ببيت شعر ، وأعلمهم بمذاهب الشعراء ومعانيها ، وأبصرهم بوجوه الاختلاف بين ما يتميز به شاعر وشاعر ؛ فإذا عمد إلى المحاكاة فيما يضعه أشبهَ كلَّ شعر يقوله بشعر

---

(١) يريد أبا موسى الأشعرى ، والقصيدة مثبتة فى ديوان الحطيئة ، وهى أربعة عشر بيتاً ، مطلعها .

هل تعرف الدار مذ عامين أو عام　　　دار لهنـــد بجزع الحزج فالدام

والبصير بالشعر ومذاهبه إذا قرأ شعر الحطيئة أخرج هذه القصيدة منه ، لأنها تقليد ومقاربة ، وإن كان المدائنى قد صحح أنها للحطيئة فى أبى موسى . ونفى أن يكون حماد نحلها الحطيئة تقربا إلى بلال ؛ فإن نفس الشاعر أصدق فى نسبة كلامه من ألسنة الرواة .

الذى يَصْنَعُ عليه ؛ حتى لا يتميز منه ، وحتى لا يكون من الفرق بينهما إلا فرق التعدد الطبيعى الذى لا يُدْرَك فى الجوهر الواحد ، كالفرق بين الروح والروح . وكان نفاذه فى ذلك سريعا بمقدار ما أوتى من سرعة البديهة ودقة الحسن البيانى ، حتى ضربوا به المثل ؛ وهو فى باب معانى الشعر ومذاهب الشعراء معلمُ أهل البصرة جميعا . لا يُصدرون الرأى فى شعر دونه ، حتى إن مروان بن أبى حفصة لما مدح المهدى بشعره السائر الذى أوله :

* طرقتك زائرةً فحىِّ خيالها *

أراد أن يعرضه على نقاد البصرة ، فدخل المسجد الجامع فتصفح الحِلق ، فلم يرَ حَلْقةً أعظم من حلقة يونس النحوى ، فجلس إليه فعرّفه خبره ، ثم استأذنه أن يُسْمِعَه ، فقال يونس : يا ابن أخى ، إن هنا خلفاً ، ولا يمكن أحدنا أن يسمع شعرا حتى يحضر ؛ فإذا حضر فأسمعه .

وقد وضع خلف قصائد عدة على فحول الشعراء ، ذكروا منها قصيدة الشَّنْفَرَى[1] المشهورة بلامية العرب التى أولها :

أقيموا بنى أمّى صُدور مَطِيِّكم فإنى إلى قومٍ سواكم لأَمْيَلُ

وما أشبه أن تكون هذه القصيدة أو أكثرها كذلك . وقال الأصمعى : سمعت خلفا يقول : أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى فيها :

خيلٌ صِيامٌ وخيـــلٌ غيرُ صائمةٍ تحتَ العَجَاجِ ، وأخرى تَعْلِكُ اللُّجُما

وهو من أبيات الشواهد ؛ وله قصائد أخرى نص على بعضها العلماء

(١) الشنفرى : شاعر جاهلى من بنى الحرث بن ربيعة وهو من لصوص العرب وصحباه فى التلصص : ابن أخته تأبط شرا ، وعمرو بن براق ؛ وكان الثلاثة أعدى العدائين فى العرب ، لاتلحقهم الخيل إذا عدوا ، وقد وضع خلف على تأبط شرا أيضا قصيدة مشهورة زعم أنه رثى بها خاله ، والله أعلم .

وبينوا أنها مصنوعة ، وقد وضع على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا ؛ وقال الجاحظ إنه هو الذى أورد على الناس نسيب الأعراب ، وهذا النسيب من أرق الشعر قاطبة وما أحراه أن يكون مصنوعا !

ثم قالوا إن خلفا نسك فى آخر أيامه فخرج إلى أهل الكوفة فعرّفهم الأشعار التى قد أدخلها فى أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا فى ذلك الوقت أوْثَقَ منك الساعة ! فبقيت الأشعار على حالها ؛ إذ كان الأمر قد مضى لوجهه ، وهكذا لا يملك الإنسان من آخرة الكذب ما يملك من أولاه .

وإنما امتاز أهل الكوفة بكثرة الشعر والاتساع فى روايته ، لأن ذلك ميراثٌ فيهم منذ نزلها العرب ، حتى إن عليا كرم الله وجهه لما رجع بهم من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام ، ثم تخاذلوا عنه — لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر ، فقال فى خطبته حين خطبهم : « إذا تركتكم عدتم إلى مجالسكم حِلَقاً عِزِينَ (جماعات) ، تضربون الأمثال ، وتَناشَدُون الأشعار ؛ تَرِبَتْ أيديكم ، وقد نسيتم الحرب واستعدادها ، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها ، وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل . . . »

وكان الشعر عِلْمَ أهل الكوفة حين كانت العربية علمَ أهلِ البصرة ؛ لأن العربية لم تكثر عند أولئك إلا بآخرة كما سنبينه بعد ، وللكوفيين رواية قديمة فى الشعر ، وكان الخثعمى راويتَهم فيه قبل حماد ، ومعه أبو البلاد الكوفى ، وهما فى خلافة عبد الملك بن مروان ، ولم يشتهروا برواية الشعر إلا فى أيامهما .

بيد أن حمادا جعل لامتياز الكوفيين بالشعر أصلا تاريخيا ؛ فزعم أن

النعمان بن المنذر أمر فنسِخَتْ له أشعار العرب فى الكراريس ، ثم دفنها فى قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبى عبيد الثقفى[1] قيل له إن تحت القصر كنزاً ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار ، قال : فمن ثَمّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ...

ولما اشتغل هؤلاء الكوفيون بعلم العربية ، وكان فى طبعهم الشذوذ كما ستعرفه ، سَهُل عليهم قبول الشواذ ، ولم يتحرجوا من الصنعة للاستشهاد لأن الصنعة من شذوذ الرواية أيضا ، فزاد ذلك فى الشعر عندهم ، ومن أشهر رواتهم بعد حماد ، خالد بن كلثوم الكلبي ، وله صنعة فى الأشعار المدونة على القبائل ، وقد ألف فيها كتابا ، وأبو عمرو الشيبانى المتوفى سنة ٢٠٦ وقد جاوز المائة بعقد ، وعنه أخذت دواوين أشعار القبائل كلها وقد جمع نيفاً وثمانين قبيلة .

وليس فى الرواة جميعاً من يُدانى حماداً وخافاً فى الصنعة وإحكامها ، فهما طبقة فى التاريخ كله ، وإنما يكون لغيرهما البيت الواحد والأبيات القليلة مما لا تفتضح صنعته ، يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر ونحو ذلك ، ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء ، قال : مازدت فى شعر العرب إلا بيتاً واحدا ، يعنى ما يُرْوَى للأعشى من قوله :

وأنكرتْنى ، وما كان الذى نَكِرَتْ من الحوادث إلا الشَّيْبَ والصلَعا[2]

---

(١) وثب المختار بالكوفة سنة ٦٦ فى سلطان ابن الزبير وأخرج منها عامله ، فوجه إليه ابن الزبير أخاه مصعبا فقتله سنة ٦٧ ، وكان يزعم أن جبرائيل عليه السلام يأتيه ؛ وهو من رءوس الفتن التى نجمت فى الإسلام . والكوفة قد بنيت بظاهر الحيرة ، وكانت مقرا للنعمان بن المنذر .

(٢) هذه رواية أبى الطيب اللغوى ، ينسب فيها وضع البيت لأبى عمرو ، =

وهو من أبيات الشواهد — ومنهم الأصمعى ، وأبو عبيدة ، واللاحق وقطرب ، وغيرهم .

وقد يجد الرواة للشاعر الأبيات الحسنة فى المعنى الجيد وهى تحتمل الزيادة ، فيصنعون عليها ويولّدون حتى تبلغ قصيدة ، كأبيات الطِّيَرَة للحارث بن حلّزة ، وهى أربعة أبيات ولكنهم جعلوها قصيدة طويلة . قال أبو عبيدة : أنشدنيها عمرو ، وليست إلا هذه الأبيات وسائر القصيدة مصنوع مولّد ، وتلك قوله :

يا أيها المُزمِع ثم انثنى لا يَثْنِكَ الحادى ولا الشاحجُ
ولا قعيدٌ أعضبٌ قَرْنُهُ هاج له من مَربع هائج
بينا الفتى يَسْعَى ويُسْعَى له تاح له من أمره خالج
يترك ما رقّح من عيشه (يعيش منه(*)) همجٌ هامجُ(١)

وقد يزيدون فى القصيدة ويبعدون بآخرها متى وجدوا لذلك باعثا ، كقصيدة أبى طالب التى قالها فى النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى مشهورة ، أولها :

= ولكن صاحب العقد الفريد نقل أن حماداً كان يقول : ما من شاعر إلا وقد حققت فى شعره أبياتاً فجازت عنه ، إلا الأعشى ، أعشى بكر ، فانى لم أزد فى شعره قط غير بيت قيل له : وما البيت ؟ فقال :

* وأنكرتنى وما كان الذى نكرت * الخ

ورواية أبى الطيب أوثق وأصح

* قلت : هذه رواية المؤلف ، والذى فى اللسان : (يعيث فيه)

(١) الحادى مقلوب الحائد ، وهو فى الطيرة ما استقبلك من تجاهك من الطير والوحش ، والسانح ما ولاك ميامنه ، والبارح ما ولاك مياسره ، والعقيد الذى يأتيك من خلفك ، والشاحج الغراب المسن الذى غلظ صوته ، وهو من شر ما يتطيرون به ، كالثور الأعضب وهو المكسور القرن ، وترقيح المال : إصلاحه والقيام عليه حتى ينمو

خليليّ ما أذني لأول عاذلٍ بِصغواء فى حق ولا عند باطل

قال ابن سلام : زاد الناس فى قصيدة أبى طالب وطُوِّلتْ بحيث لا يُدرى أين منتهاها ، وقد سألنى الأصمعى عنها فقلت صحيحة ، فقال : أتدرى أين منتهاها ؟ قلت : لا ، قلنا : وإنما طُوِّلت هذه القصيدة معارَضةً للطوال المعروفة (بالمعلقات) حتى لا يكون من شعر الجاهلية ما هو خيرٌ مما قاله عمُّ النبى صلى الله عليه وسلم ؛ ولكن فى أصلها أبياتا هاشمية تنى بكثير من الطوال .

ولما كان علمُ العرب كله فى البصرة والكوفة بعد أن نشأت الرواية لم يكن الناس يأبهون لما يظهر فى غيرهما ؛ فكانت تسقط أخبار الوضاعين فى الأمصار لذلك ، إلا قليلا يأتى عن بعض علماء البلدين ، كالذى ذكره الأصمعى ، قال : أقمت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا مصحّفة أو مصنوعة ؛ وكان بها ابن دأب يضع الشعر وأحاديث السمَر وكلاما ينسبه إلى العرب ، فسقط وذهب علمه وخبت روايتُه ؛ وهو عيسى بن يزيد ، يكنى أبا الوليد ، وكان شاعرا وعلمه بالأخبار أكثر .

ولما فشا أمر الصنعة فى الشعر ، جعل المتأخرون يضعون القصيد والرجز وينسبونه لمن اشتهروا بالوضع من المتقدمين ، كخلف ؛ أو بالاتساع فى الرواية ، كالأصمعى ؛ لأن من أجاز على الناس أجاز الناس عليه .

« وما ظالم إلا سيُبلَى بأظلم » وأخذ القُصاص أيضا فى هذه الناحية ، فصنعوا الأخبار الكثيرة وأسندوها إلى علماء الأنساب والأخباريين ؛ ليعطوها بذلك معنى التاريخ الذى تثبته الرواية .

ضرب من الوضع

وضربٌ آخَرُ من الوضع سنَّة الأدباء فيما يتكلفون له من الشعر والرسائل والخطب (١) ، إذا عرضوا ذلك يطلبون فيه رأيَ النقادين وأهل البصر بالكلام ، وأن يعرفوا موقعَ ما يأتون به من الاستحسان ، ومبلغَ تجردِ الهوى فى الحكم عليه . قال الجاحظ يُزَيِّنُ هذه الطريقة : فإن أردت أن تتكلف هذه الصناعة ، وتُنْسَبَ إلى هذا الأدب ، فقرضتَ قصيدة أو حبَّرْتَ خطبة أو ألفتَ رسالة ، فإياك أن تدعوك ثقتك بنفسك ، وعُجْبُكَ بثمرة عقلك ، إلى أن تنتحله وتدّعيه ، ولكن اعرضه على العلماء فى عُرض رسائل أو أشعار أو خطب ، فإن رأيت الأسماع تصغى له ، والعيون تحدج إليه ، ورأيت من يطلبه ويستحسنه ، فانتحله ، قلنا : ولعلهم لا يطلبونه ولا يستحسنونه فيخرج عندهم مخرج المتروك وينتفى منه قائله ولا ينفيه ، فعسى أن يكون فيمن سمعه من يحفظه مدخولا ، أو يرويه منحولا ، ويجريه مع سائر القصيدة أو الخطبة أو الرسالة ـ إن كان فى شىء من ذلك ـ على أنه بعضه ، أو يحفظ نسبته إن كان فى كلام متفرق ، ويكون ذلك سبب

(١) لم تتناول الرواية من المنثور غير الخطب ، لأن الرسائل لم تكن فى الجاهلية ، ولا كان ما يصنعه الإسلاميون منها مما له متعلق فى غرض من أغراض الرواية إلا عند الأخباريين (المؤرخين) ، ولهذا لم يكن الوضع فى المنثور إلا على الخطباء خاصة ؛ وأكثر ما يكون الوضع من ذلك فى الكلام المغمور أهله الذى لا يدور على الألسنة وإن كان سريا شريفا ، لأن جميع القائلين لم يرزقوا الحظ فى ذلك على السواء ، وقد قال الجاحظ : ما علمت أنه كان فى الخطباء أحد أجود خطبا من خالد بن صفوان وشبيب بن شبة الذى يحفظ الناس ويدور على ألسنتهم من كلامهما ، وما علمنا أن أحداً ولد لهما حرفا واحداً . اه

وضعه ، ثم يمر فى الأفواه فتصقله ، ويلقيه الزمن بعد ذلك لمن ينقله ؛ ولا شك عندنا أن مثل هذا فى تاريخ الوضع قولٌ ومذهب .

التعليق على الكتب

وههنا نوع من الرواية الموضوعة كان يذهب إليه بعض المتأخرين ؛ وذلك أن الواحد منهم ربما ألحق الأبيات للشاعر المتأخر ببعض العرب ويعلّق ذلك على كتاب عنده ، أو ينحل الشاعر أبياتاً لغيره ثم يدسها فى ديوان شعره ، على أن يكون هذا مما يُكادُ به لذلك الشاعر ، حسداً له ، ونفاسة عليه ، أوعبثاً يلهو به مَن يفعل ذلك ، أو لسبب مما يجرى هذا المجرى ، وقد اختلف العلماء فى أشباه من هذا الجنس ، قال المعرى فى كتاب (عبث الوليد) وحكى بعض الكتاب أنه رأى كتاباً قديماً قد كُتب على ظهره : أنشدنا أحمد بن يحي عن ثعلب :

• مَنِ الجآذِرُ فى زِىّ الرعابيبِ [1] •

وذكَرَ خمسة أبيات من أول هذه القصيدة ، وهذا كذب قبيح وافتراء بيّن ، وإنما فعله مُفْرِطُ الحسد ، قليلُ الخبرة بمظانّ الصواب ، غرضُه أن يلبّس على الجهال . وقد رويت أبياتُ أبى عبادة (البحترى) التى فى صفة الذئب لبعض العرب ، ويجب أن يكون ذلك كذباً مثل ماتقدم . وقد نسبوا الأبيات التى فى صفة الذئب إلى عبد الله بن أنيس صاحب النبى صلى الله عليه وسلم وهو من بنى البرك راشد بن وبرة ، ولا ريب أن ذلك باطل . والشواهد من هذا النوع غير قليلة .

الشوارد

ومن الشعر نتف قليلة تقع فى البيتين والثلاثة ؛ ويسميها الرواة بالشوارد ؛

---

(١) مطلع قصيدة للمتنبى فى كافور .

لأنهم لا يعرفون نسبتها ، بل يروونها على أنها مرسلة لا أرباب لها ، وهى نادرة فى الشعر ، لأنهم لا يحفلون بما جهلوا نسبته كما مر فى موضعه ؛ بيد أنه متى كانت الأبيات لا شاهد فيها وكانت جيدة حسنة السبك رصينة المعنى طليّة العبارة ، عدّوها من الشوارد لتجوز من هذا الباب إلى الرواية ؛ فمن ذلك ما رواه أبو عبيدة ؛ قال : من الشوارد التى لا أرباب لها قول بعضهم :

إن يغدروا أو يفجُروا ... أو يبخلوا لم يحفلوا
يغدوا عليك مُرجّلـ ... ـين كأنهم لم يفعلوا
كأبى بَراقِشَ كل يو ... مٍ لونه يتبـدّلُ

اختلاف الروايات فى الشعر

وقد كان العرب ينشد بعضُهم شعرَ بعض ، ويجرى كل منهم فى النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية ؛ فمن ثَمَّ يقع الاختلافُ الصّرْفىّ واللغوى الذى نراه فى بعض الروايات ، وقد يغيّر العربى فيما يتمثله من الشعر كلمة بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت فى معناها ، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى فى نفسه ؛ لأنهم إنما يتمثلون الشعر لغير الغرض اللغوى الذى قامت به الرواية ؛ وذلك كقول أبى ذؤيب الهذلى :

دعانى إليها القلب ؛ إنى لأمرِه ... مطيع ، فما أدرى أرُشْد طِلابُها

وهى رواية أبى عمرو بن العلاء ، ولكن الأصمعى رواه على نقيض هذا المعنى فقال: (عصانى إليها القلب ...) البيت . وظاهرٌ أن هذا التناقض فى الرواية لا يكون من الشاعر ، وإنما هو تفاوت فى الاستحسان لا غير .

وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف

ولا يبالون أمره ؛ لأنهم يريدون لغة الشعر ، والشعر متى جاء عن أعرابى كان حجة ؛ لأن لسان العربى لا يطوع بغير الصواب ، ولهذا تختلف الروايات فى بعض الأبيات وهى فى الأصل غير مختلفة .

ومن أسباب الاختلاف ، أن الشعراء فى الصدر الأول كانوا يعتمدون على الحفظ ، ولكنهم لا يُثبتون من شعرهم كل لفظ بعينه ، بل ربما أنشد الرجل منهم أبياتا فتُروَى عنه ، ثم تأتى الأيامُ فينسى بعضَ ألفاظها ؛ فلا يكون إلا أن يضع غيرها ثم ينشد الأبيات على وجه آخر ؛ فتروى أيضا ؛ ومن ثَم تجتمع الروايتان فى شعره أو الروايات المختلفة ؛ ولهذا قال ذو الرمة لعيسى بن عمر الثقفى : اكتب شعرى ، فالكتاب أحب إلىّ من الحفظ ؛ لأن الأعرابى ينسى الكلمة قد سهر فى طلبها ليلته فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا يَنْسَى ولا يُبَدِّل كلاما بكلام !

ومن الرواة من كان يغيّر فى ألفاظ بعض الأبيات لتوجيه حجته وإنهاض دليله ، فيُرْوَى عنه البيتُ على وجهه المغيّر ؛ وذلك فاش بينهم ، وخاصة فى رواة الكوفيين ، ومنهم من كان يغير فى الدواوين المكتوبة ليُعْذر بها عند الخلاف ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة ؛ فيكون ذلك سببا فى الاختلاف .

ولا تنس ما ينشأ عن التصحيف فى الكلمات المتشابهة ؛ فإنه من بعض أسباب الاختلاف أيضا ، وشواهده كثيرة فى كِتاب التصحيف للعسكرى ،

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيُّدِ بعضِ الرواة فى الشعر حتى يخرج إلى الوضع والصنعة كما مر فى محله ، ثم يجىء غيره فينقص أو يزيد ويقدم أو يؤخر ؛ ويعقبهما ثالث فيصيب أبياتا حسنة على روى تلك القصيدة

فيدسها فيها ويرويها على أنها منها ، ثم يأتى رابع فيرى اختلاف النسبتين فى القصيدة الواحدة فيسقطهما جميعا وينحلها شاعرا آخر ، وهكذا ؛ ومما استجمع كل ذلك الاختلاف هذه القصيدة التى أولها ،

تقول ابنة العبسىّ : قد شبت بعدنا وكل امرئ بعد الشباب يشيب

ومنها شاهد النحاة المشهور : « لعلّ أبى المِغْوارِ منك قريب »(*) وهى مرثية رواها القالى فى أماليه ، وقال : قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة فى شعر كعب الغَنَوى ... إلى أن قال : وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوى ، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوى ، وبعضهم يروى شيئا منها لسهم ، وزاد أحمد بن يحيى عن أبى العالية فى أولها بيتين . قال : وهؤلاء كلهم مختلفون فى تقديم الأبيات وتأخيرها وزيادةِ الأبيات ونقصانها وفى تغيير الحروف فى متن البيت وعجزه وصدره ، ثم قال : والمرثىُّ بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار ، واسمه هَرِم ، وبعضهم يقول اسمه شبيب ، ويحتج ببيت رُوِى فى هذه القصيدة : « أقامَ وخَلّى الظاعنين شَبِيب » وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح) .

هذا ، وقد بقى الكلام فى انتحال الشعر ورواة الشعراء وشياطينهم وعمل أشعارهم وتدوينها وما إلى ذلك ، وكله مما يمكن أن يتصل نسبه بما نحن فيه من أمر الرواية ، ولكنه بباب الشعر أقرب مشاكلة وأدنى اتصالا ، فأنزلناه ثمّةَ فى مراتبه ، وألحقناه بتلك المطالب لفائدة طالبِه .

(*) قلت : يستشهدون به على استعمال (لعل) حرف جر ، وقدسها المؤلف عن إثبات ذلك فى لغات العرب .

التزيد فى الأخبار

وهذا أوسع أبواب الوضع فى الرواية ، لأنك إذا اعتبرت اللغة والشعر وجدتهما فى حكم العلوم الثابتة المدونة ، بما حاطهما الرواة من التثبت والتفتيش كما مر ؛ ولأن اللغة كانت لساناً فطريا فى قوم معروفين لقيهم أهل الرواية وشافهوهم بها ، وكان الشعر إنما يُطلب أكثره للفظه ولم يأخذوه عن المحدثين ، فهو فى حكم اللغة من هذه الجهة ، وأما الأخبار التى تأتى عن العرب وغيرهم فإنما يريدون ببعضها التاريخ ، وبأكثرها السمر والمنادمة والاستعانة على حشو علوم أخرى ، كالنسب والتفسير والحديث وما إليها .

ولم يُعْنَ العلماء بالتثبّت فى شىء من الخبر إلا ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بما يدخل فى السّنن ، فقد مَحّصوا كل ذلك وميّزوا جيّدَه ونَفَوْا رديئه وخلصوا إلى الحقيقة فيه بكل حجة ، أما ما عداه فكان أمره بحسب القائمين عليه : منهم من تثبت واستبصر ورأى أنه يبرأ من العهدة ويتحرج من التَّبِعة بإسناد كل خبر وبيان طريقه فى الرواية ، وهم مشاهير الرواة .

ومنهم من لم يبال معروف ذلك من مجهوله ، وصحيحه من مدخوله . فكان يكذب ويصدقه الناس ، ويأتى بالأخبار المتنافية المتناكرة ، ويضع التهاويل والأباطيل والأضاليل ، والناس مقبلون عليه ، منصرفون بوجوه الرغبة إليه ، وهؤلاء هم أكثر القُصّاص .

ومنهم قوم جعلوا الأخبار علمهم فتميزوا بها ودونوا فيها الكتب الكثيرة المفَنّنة ، فهم يكذبون مبالغة فى الإغراق ، ورغبة فى الاجتلاب

والحشد ؛ لأن ذلك لا يطّرد لهم إلا بالتزيُّد ؛ وهؤلاء هم الذين كتبوا فى تاريخ العرب وأخبارِهم وأسمارِهم ومناقبهم ومثالبهم وأيامهم فى الجاهلية ونحو ذلك ، وقد سموهم (الإخباريّين) ، لأنهم لم يكونوا يعرفون من معنى (التاريخ والمؤرخ) إلا التوقيت — وسيأتى الكلام على الإخباريين فى فصل الرواة — ولم يتسعوا فى ذلك الاتساع كله إلا فى أطراف القرن الثانى ، حين استفحل أمر الشعوبية فوضع القوم على العرب شيئا كثيرا من المناقب والأخبار ، ردّ أكثره عليهم أهل الرواية من المحققين وكذبوهم فيه وأغفلوا روايته عنهم ، ومن هذا الموضوع خبر المعلقات المشهورة كما سيمر بك فى بابه .

والرواة إنما قلدوا العرب فى صنعة الأخبار والتزيد فيها ، كما قلدوهم فى وضع الشعر ، لأن العرب كانوا يكذبون بعضهم على بعض فى المثالب ، ويتزيدون فى المناقب ، وكانوا يتناقلون أخباراً من تاريخ الأوائل والبائدة عمن خالطوهم من الأمم ، على ما فى أكثرها من الوهن والكذب ، وهى لا تدور فيهم حتى يكون قد داخلها الكثير من مثل ذلك ، وشِبْه الشىء مُنجذِبٌ إليه ُ.

ولبعضهم نوع من التاريخ الوضعى يسميه الرواة (تكاذيب الأعراب) (وأضاحيك الأعراب) وهو هو الخرافات أو «الميثولوجيا» — وللكلام عليه موضع .

ومن وراء ذلك أمر الهجّائين والفحّاشين ومن اشرأبّوا للفتنة ومَرَدُوا على النفاق وألفافهم ، ومادة هذا الأمر مجبولة بالكذب . فلما جاء الإخباريون بعد الإسلام أخذوا تلك الأخبار وجعلوها دلْهم ، وولّدوا منها واحتَذَوْا مثالها ، لأن كل ما هو بسبيل التاريخ مما خرج عن أمر الدين ، فهو عندهم

فى سبيل الحكاية والتلفيق وما يُبتغى من القَصَص ، ولولا اعتبارهم هذا لما بقيت الآداب العربية خالية إلى اليوم من كتاب واحد يُوثَق به فى تأريخ العرب أو تأريخ آدابهم ، وقد أشرنا إلى هذا المعنى غير مرة .

وروى الجاحظ أن بعضهم قال لأحد الرواة : إنك تكذب فى الحديث ! فقال : وما عليك إذا كان الذى أزيد فيه أحسنَ منه ؟ فوالله ما ينفعك صدقه ولا يضرك كذبه !

بخ بخ ! وما يدور الأمر إلا على لفظ جيد ومعنى حسن ... !

هذه هى طريقتهم بعينها قبل أن تنضج العلوم وتضب الرواية ، كمخض الماء : لا يُؤتى غيرَ الماء ، وقد ورثوها عن العرب أنفسهم ، لأن العرب أمةٌ فى حكم الفرد ، والفرد منها فى حكم الأمة ، إذ كان كل واحد منهم إنما ينهض بِجِبِنَّتِهِ ولا يحمل إلا رأسه يطرحه كيف أراد ، وتلك طبيعة أرضهم لا يجمعهم ولا يفرّقهم إلا منفعةُ الفرد ومضرّتُه . ومعلوم أن تاريخ العرب لا ينفع صدقه أحدا ولا يضر كذبه أحدا ، إذا جعلنا مصداقَ النفع والضرر ما يتبينه المرء فى خاصة نفسه مما يُحِسُّ منه أثرَ النفع أو الضرر ، وهل الأمر إذا رجعنا إلى هذه القاعدة إلا كما يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ تلك أمةٌ قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كَسَبْتم ولا تُسألون عما كانوا يعملون ﴾ .

هذا ، وإن أكثر ما وُضِع من الأخبار لغير التصنيف إنما كان يُراد به الملوك ومن فى حكمهم ، أو العامة ومن فى وزنهم ، فأما الملوك فإن الرواة كانوا يعرفون أنهم لا يستقصون ، فيصنعون لهم الأخبار يُزْلِفونها إلى هوى أنفسهم ويديرون الكلام فيها على أغراضهم ، ويأخذون فى تلك الفنون ، استعانةً على السمر ، وتكثيرا للأحاديث . وكل من عُرِف من الرواة بأنه صاحبُ سَمَرٍ كان

ذلك غميزةً فى عله، ومذهباً للكلام فيه ، كشرقى بن القطامى مؤدب المهدى فإنهم جعلوا السمر علتَه ، وكان يجرى فى مذهب ابن دأب الشاعر الإخبارى الذى كان بالمدينة ، كما جرى خلف الأحمر فى مذهب حماد .

وأول من عرف من ملوك الإسلام بالرغبة فى السمر والتعلّقِ بأهل الأخبار - وإن كان ذلك لمعنى سياسى - معاوية بن أبى سفيان ، فقد كان داهياً نقّابا فى أموره [1] ، يستبين من رأيه فى كل مُشكلٍ طريقاً نَهْجة ، ويُفرَقُ له فى كل مُعضل عن سبب إلى النفاذ صحيح ، فكان يتطلب الأخبار يستعين بها على استيضاح الشبهات ، ويرجع منها إلى القدوة فى المعضلات ، فيقال إنه كان إذا انفتل من صلاة الفجر جلس للقصاصّ حتى يفرغ من قصصه ثم يضطرب فى أموره سائر نهاره ، حتى إذا صلى العشاء الآخرة جلس لمؤامرة حاشيته فيما أرادوا ، صدرا من ليلتهم ، ويستمر إلى ثلث الليل فى أخبار العرب وأيامها ، والعجم وملوكها وسياستها لرعيتها ، وسائر ملوك الأمم وحروبها ومكايدها ، وما إلى ذلك ، وقد أسلفنا أنه استقدم عبيد بن شَرْيه الجرهمى النسابة الإخبارى من اليمن خصيصا لبعض أغراضه تلك .

وأما العامة فكلما كان الراوية أو المحدث أو القاصّ أمْوَقَ كان عندهم أنْفَق ، وإذا كان مستهتراً بالغرائب كان عندهم أوثَق ، وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حِدّةً وعرَة فى الحديث وشغَبَ ولَوَى شِدْقه لمن يراجعه ، تهافتوا عليه ، وهذا أمرهم بعد التابعين لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيجىء .

---

(١) عرف معاوية بالدهاء منذ عرف ، حتى روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لجلسائه : تذكرون كسرى وقيصر ودهاءهما وعندكم معاوية !

وقد كان الأعمش المحدّث (توفى سنة ١٤٨) يقلب الفرو ويلبسه حتى يكون صوفه إلى خارج ، ويطرح على عاتقه منديلَ الخوان مكانَ الرداء ؛ وسأله رجل مرة عن إسناد حديث ، فأخذ بحلقه وأسنده إلى الحائط وقال : هذا إسناده ... والأعمش هو القائل فيمن كانوا يسمعون منه : والله لا يأتون أحداً إلا حملوه على الكذب !

القصاص

وهم الذين يقصون على الناس ، ويكون من علمهم التفسير والأثر والخبر عن الأمم البائدة وغيرهم ؛ ينقلون ذلك تعليماً وموعظة ؛ وكانوا فى القرن الأول يقدمونهم فى بعض حروب بنى أمية ليَقصُّوا على المقاتلة أخبار الشهداء وفضائلهم وما وُعِدوا به فى الجنة مما لا عينٌ رأت ولا أذن سمعت ، ولِيُحَمِّسُوهم بذلك قبل مباشرة القتال ، حتى لا تحجزهم رهبة ولا يملكهم فزع ولا ترد وجوهَهم آمال الحياة ؛ وهو وجه من الحيطة فى السياسة وحسنِ النظر فى التدبير ؛ وكان ذلك دأب الحَجاج الثقفى أميرِ العراقين لبنى أمية ، فى حروبه ووقائعه ؛ لأن أكثر من قاتلهم كانوا من المستميتين ديانة أو حَمِيّة ، كالخوارج والناقمين عليه وعلى بنى أمية من العرب ، وأخبارُهم مشهورة .

أما قبل هذه الدولة فكانت الموعظة فى الحروب والتذكير بما يصدُق الله من وعده للمجاهدين فى إعلاء كلمته — شأناً من شئون القواد ، يخطبون بذلك على الناس ولا يتجاوزون به آياتٍ من القرآن وجُملا من الحديث وكلمات لهم بينَ ذلك .

ولم يكن القَصصُ فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى زمن أبى بكر

وعمر رضى الله عنهما ؛ لاجتماع كلمة المسلمين ، ولقرب العهد من الرسالة ؛ وإنما أحدثت القِصص فى زمن معاوية ، حين كانت الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم ، وكانت مقصورةً على الموعظة الحسنة والتذكير وما إلى ذلك ؛ وأول من قص من الصحابة ، الأسود بن سريع ، وكان يقول فى قصصه إذا ذكر الموتَ وخاطب الميت :

فإن تنجُ منها تنجُ من ذى عظيمة وإلا فإنى لا إخالُك ناجيا

ثم كان أول من قص من التابعين بمكة ، عبيد بن عمير الليثى ؛ وقد جلس إليه عبد الله بن عمر وسمع منه ، فكان ذلك داعيةً إلى إقبال الناس ورغبتهم فى استماع القصص : لمكان ابن عمر من الدين والورع ؛ وقد أقرّته كذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ولم تنكر عليه ، فحدّث عطاء قال : دخلت أنا وعبيد ابن عمير عليها ، فقالت : من هذا ؟ فقال : أنا عبيد بن عمير ؛ فقالت رضى الله عنها : قاص أهلِ مكة ؟ قال : نعم ! قالت : خفّفْ ، فإن الذّكر ثقيل .

وقد مرّ بك آنفاً أن معاوية اتخذ قاصًا كان يجلس إليه متى انفتل من صلاة الفجر ؛ فلا غرو أن يتابعه أهلُ الشام على ذلك ويكثُرَ القَصصُ فيهم ؛ ولعل هذا من دهاء معاوية فى السياسة .

ثم صار القَصص مما يلقى فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة واتخذتْ له حلقة كحِلَق الدروس ؛ وأول من لزم ذلك فيه ، مسلم بن جندب الهذلى ، وهو إمام أهل المدينة وقارئهم ، وفيه يقول عمر بن عبد العزيز : مَن سَرّه أن يسمع القرآن غضًا فليسمع قراءة مسلم بن جندب ! ثم كان أول من اتخذ تلك الحلقة فى مسجد البصرة ، جعفر بن الحسن .

ولم يكن القَصص فى القرن الأول مرذولا ، ولا كانوا يرون به بأساً ؛

لأن فنونه إنما ترجع إلى القرآن والحديث ، ولم يكن يشوبه شيء إلا ما كانوا يسمونه (بالعلم الأول) . وهو ما يتعلق بأخبار الأمم السالفة ، وأكثره يأخذونه عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وعمن أسلم منهم ، وبعض هؤلاء كان غزير العلم واسع الحيلة فى قصص الأولين ، كعبد الله بن سلام الذى أسلم عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وكعب الأحبار الذى أسلم فى خلافة عمر وتوفى سنة ٣٢ ؛ وعن هذين الرجلين - ووهب ابن منبه المتوفى سنة ١١٤ - أخذوا سواد قصصهم مما يتعلق بأخبار الأمم وأحوال الأنبياء والنُّذر الأولى وما يجرى مع ذلك ؛ وكان وهب من الأبناء (أبناء الفرس) لأن جده جاء إلى اليمن فيمن بَعَثهم كسرى حين استنجدوه على الحبشة ، وقد أخذ آباؤه عن اليمن أخبار اليهود ، وأخذوا عن الحبشة أخبار النصارى ، ثم كان وهبٌ يعرف اليونانية أيضا ، فاتسع بذلك علمه ، حتى قالوا فى بعض ما نقلوه عنه : إنه قرأ من كتب الله اثنين وسبعين كتابا ، وهو أول من صنف قصص الأنبياء فى الإسلام .

وممن أخذوا عنهم أيضا ، طاووس بن كيسان التابعى ، وهو من الأبناء ، وتوفى سنة ١٠٦ ثم ورث الرواية عنه ابنه عبد الله بن طاووس .

ولما كان القرن الثانى وانتهى عصر كبار القصّاص من التابعين ، ورأسهم الحسن البصرى المتوفى سنة ١١٠ (١) — وكان رضى الله عنه مفنّنا

---

(١) كانت أم الحسن تقص للنساء أيضا ، ولعلها أول امرأة فعلت ذلك فى الإسلام ، ودخل عليها يوما وفى يدها كراثة تأكلها ؛ فقال لها : يا أماه ، ألقى هذه البقلة الخبيثة من يدك ! فقالت : يابنى ، إنك شيخ قد كبرت وخرفت ! قال : يا أماه أينا أكبر . . . ؟

وكان الحسن أفصح الناس وأعلمهم وأزهدهم ، ولما مات بالبصرة ، تبع =

ثقة فى كل ما يتعاطاه من العلوم - نشأتْ بعده الطبقةُ التى أخذت عنها العامة وقد اضطربت الفتن وكثر الكلام وفشت الأكاذيب فى الحديث وفى أخبار العرب وفى الشعر ، فصار همُّ القاصّ أن يجىء بالغرائب ، ويُكثر من الرقائق ؛ لأن أهل العلم انصرفوا إلى حلقات الرواية ، ولم يبق فى حلقات القصاص إلا العامة وأشباههم ؛ وقد علمت مذهبَهم والشأنَ فيما يَنْفق عندهم ؛ فمن ثم ساءت المقالة فيهم ، وصار القاصُّ عند أهل العلم أحمقَ مُمَخْرِقا لا يعرفونه بغير ذلك ، إلا قليلا ممن استوعبوا وتَبَيَّنُوا وجَرَوْا فى مذهب الرواة ، وهو نقل الكذب الذى لا بأس به وإسناده إلى أهله ، وامتازوا مع ذلك بالفصاحة والبيان . ويبدأ تاريخ هؤلاء بعد الحسن البصرى ، بموسى بن سيار الأسوارى ، قال الجاحظ : وكان من أعاجيب الدنيا ، كانت فصاحته بالفارسية فى وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس فى مجلسه المشهور فيقعد العرب عن يمينه والفرسُ عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ويفسرها للعرب بالعربية ، ثم يحول وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية ، فلا يُدْرى بأىّ لسان هو أبْيَن ، واللغتان إذا التقتا فى اللسان الواحد أدخلتْ كلٌّ واحدة منهما الضيم على صاحبتها ، إلا ما ذكروا من لسان موسى بن سيار ؛ ولم يكن فى هذه الأمة بعد أبى موسى الأشعرى أقرأ فى محراب من موسى بن سيار ، ثم عثمان بن سعيد بن أسعد ، ثم يونس النحوى ، ثم المعلّى .

قال : ثم قص فى مسجده (بالبصرة) أبو على الأسوارى ابن فائد ،

= الناس كلهم جنازته واشتغلوا به بعد صلاة الجمعة فلم تقم صلاة العصر بالجامع ، قال حميد : ولا أعلم أنها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ ، لأنهم تبعوا كلهم الجنازة حتى لم يبق بالمسجد من يصلى العصر !

ستا وثلاثين سنة ، وابتدأ لهم فى تفسير سورة البقرة ، فما ختم القرآن حتى مات ؛ لأنه كان حافظا للسير ولوجوه التأويلات ، فكان ربما يفسر آية واحدة فى عدة أسابيع ، كأن تكون الآية قد ذُكر فيها يوم بدر ، وكان هو يحفظ مما يجوز أن يلحق فى ذلك من الأحاديث الكثيرة ، وكان يقص فى فنون كثيرة من القصص ويجعل للقرآن نصيباً من ذلك. وكان يونس ابن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به ، وخصاله المحمودة كثيرة .

ثم قص من بعده القاسم بن يحي ، وهو أبو العباس الضرير ، ولم يُدْرَك فى القُصّاص مثله . وكان يقص معهما وبعدهما ملك بن عبد الحميد المكفوف ، فأما صالح المُرّى فإنه كان يُكْنَى أبا بشر ، وكان صحيح الكلام رقيق المجلس ، قال الجاحظ : فذكر أصحابنا أن سفيان بن حبيب لما دخل البصرة وتوارى عند مرحوم العطار (من أصحاب الحديث ، كان فى أواخر القرن الثانى) قال له مرحوم : هل لك أن تأتى قاصًّا عندنا فتتفرج بالخروج والنظر إلى الناس والاستماع منه ؟ فأتاه على تَكَرُّه ، لأنه ظنه كبعض من يبلغه شأنه ، فلما أتاه وسمع منطقه وسمع تلاوته للقرآن ، وسمعه يقول : حدثنا سعيد عن قتادة ، وحدث قتادة عن الحسن — رأى بياناً لم يحتسبه ، ومذهباً لم يكن يدانيه ، فأقبل سفيان على مرحوم ، فقال : ليس هذا قاصًّا ، هذا نذير !

ولما نضجت العلوم فى القرن الثالث ، ذهب القصاص وخَلَفَهُم الوُعّاظ من المتصوفة والزهاد ، إذ كان اسم القاصّ قد أصبح لقباً عامياً مبتذلا ، وأكثر المتصدرين فى الوعظ إنما يكونون من أهل الحديث والمتسعين فى العلوم ، ولا حاجة إلى الكلام عنهم ، ولم يزد المتصوفة فى الأخبار إلا ما يزعمون أنهم احتووه بعلم خاص ، والله أعلم بغيبه .

الرواة

فرغنا من القول فى الرواية ونشأتها وتاريخها والوجوه التى تقلبت عليها ، وبقى الكلام على الرواة وعلومهم وما تحققوا به من المذاهب وما تميزت به طوائفهم عند أهل المقابلة والتنظير ، ثم ما يُداخل ذلك من معان حين تعرض ، وأعراض حين تتوافى لتُورَد بها الفائدة مَوْرِدَها وبصدر الأدب مصدره ، وهو مَنْزَع لا ننكر أن المتطاول إليه هو المقصِّر عنه ، وأن المبتدئ فيه هو المنتهى منه ؛ وذلك لأن رواتنا وإن قدح بعضهم فى بعض جرحا وتعديلا ، وتوسعوا فى مذاهب النقد تعريضاً وتطويلا ، إلا أنهم لم يدونوا شيئا لمن بعدهم كما دون أهل الحديث ، بل اكتفوا بأن هذا الامر كان منهم على المشاهد والعِيان ؛ أو قريبا منهما بالسند والسماع ، فألقوا لنا بذلك الشغل الطويل ، والعناء الوبيل ؛ ولو أنهم دوّنوا الطبقات وميزوها وفصلوا مراتبها وساقوا أخبار الرجال ، على نحو ما فعل نُقّاد الحديث ، وهم كما قالوا : « عيار هذا الشان ، وأساس هذا البنيان » — لقد كانوا أحسنوا لاهل التاريخ الإحسان كلّه .

ولشدّ ما كانوا يتحوبون (عفا الله عنهم) فيما يَهجّن به بعضهم بعضا مما يسبق من الظِّنة إلى أحدهم ويتوجه من الشبهة عليه ، فلا يحبون أن يثبتوا من ذلك شيئا ، لانه جهاد لا يراد به وجه الله كما هو الشأن فى الحديث ؛ فكان الامر بينهم مقصوراً على المناقضات والمنافسات ، بَيْدَ أن كل طبقة منهم كانت تحكى عن سابقتها أشياء مما تناقلته ، حتى انتهى جماع ذلك إلى مدونى كتب الطبقات ، وإلى المتناظرين فى تصنيف الكتب التى وضعوها للكلام

فى علماء المصْرَين ، وإلى المصنّفين فى اللغة من متأخرى الرواة الذين تعقبوا السابقين وتتبعوا ما نقل عنهم ، كالأزهرى صاحب التهذيب وغيره ، فرأى كلٌّ أولئك أن القليل الذى تأدّى لا يُعطى من حكم النقد المباح ما كان له فى زمنه ، فيعتبر من الكلام المعفوّ عنه الذى بعثتْ عليه المعاصرة كما أجراه أهله ، فلا يبقى له شأن متى وضح الحق وظهر وجه الصواب وتمهدت به العلوم ـ بل رأوا فيه مادةً لما كانوا بسبيله ، ورأوا أن التاريخ قد أحال تلك المناقضاتِ بعد أن طوى أشخاصها ونفَضَ عنها رَهَجَ الحفيظة ووَهَج الأنفاس ، فحرصوا عليها ودوّنوها ، ولولا ذلك لعفا هذا الموضعُ من التاريخ .

أول من صنف فى طبقات القوم ، أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ فإنه وضع كتاباً فى علماء البصريين ، وكان بصريًا ، ثم صنّف أبو الطيب اللغوى المتوفى سنة ٣٣٨ (وقيل بعد الخمسين) كتابه مراتب النحويين ، جمع فيه البصريين والكوفيين ، ثم اطّرد التصنيف بعد ذلك ، فوضع السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ كتابه فى طبقات النحاة البصريين ، وصنف أبو بكر الزبيدى الأندلسى المتوفى سنة ٣٧٩ طبقات النحاة وميز فيه البصريين من الكوفيين ، ثم ظهرت بعد ذلك كتب كثيرة لا حاجة إلى الكلام عنها ، لأننا إنما نريد أن نعيّن تاريخ التدوين فيما تناول أحوالَ الرواة ومناقضاتهم ، ولم يُكتَب من ذلك شىء قبل القرن الثالث ، ولا نعلم أنه كتب منه شىء قبل الذى أورده الجاحظ فى تضاعيف كتبِه ، وهو قد توفى سنة ٢٥٥ ، وليس غيره أولى بأن يكون أولَ من اقتحم هذا الباب من الكتابة ، وإن كان ما أورده قليلا لا حَفْلَ به ولا قدْر له فى جانب ما تناولناه من كتب

الطبقات على اختلافها وكتبٍ أخرى ، كالتهذيب للأزهرى ، والتصحيف للعسكرى ، والخصائص لابن جنى ، وقد كسر فيه باباً على ما يكون من قدح أكابر الأدباء بعضهم فى بعض وتكذيبِ بعضهم بعضاً .

ولقد انتقد كثير من جِلّة العلماء — وخاصة علماء الأصول — إهمالَ الرواة والقائمين باللغة والنحو أن يبحثوا عن أحوال هذه العلوم ويفحصوا عن جَرْح رُواتها وتعديلهم ، واعتذر بعضهم من ذلك بأنهم أهملوه ولم يجاروا فيه رواة الأثر لأن الدواعى كانت متوفرة على الكذب فى الحديث لأسبابه المعروفة التى تحمل الواضعين على الوضع . قال : وأما اللغة فالدواعى إلى الكذب عليها فى غاية الضعف . ولذلك اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ، فإنَّ شهرتها وتداولها يمنع من ذلك مع ضعف الداعية إليه . وقد رد السيوطى على أصحاب هذه الأقوال بما زعمه (الجوابَ الحق) ولم يزد على أن احتج بما جاء فى كتب الطبقات ... !

البصرة والكوفة

وقبل أن نمضى فيما أخذنا فيه ، نسوق هذه الكلماتِ الموجزةَ فى تاريخ هذين المصرين العظيمين اللذين خرج منهما علم العرب ، واللذين يرجع إليهما سند العربية فى سائر الأمصار .

أما البصرة فقد اتخذها المسلمون مِصْرا حين كانوا يَغْزُون من قِبَل البحرين ليَشْتوا فيه ثم ليلوذوا به إذا رجعوا مِن غَزوِهم ، وأول مَن مَصّرها عتبة بن غزوان بن ياسر ، وذلك فى سنة أربع عشرة للهجرة ، فى خلافة عمر بن الخطاب ، وهى أقرب إلى البوادى الصريحة من الكوفة ، تكاد تقابل فى وضعها سُرةَ البادية التى ضربت فيها القبائلُ العربية الفصيحة ،

ولذا فصح أعرابُها وتميز أهلها بالصحيح ، وكانت مثابةَ الجفاةِ الخلص من أعراب البادية ؛ وقد كان فيها المربد ، وهو عكاظ الإسلام ، يقوم فيه الخطباء ويتنافر الأشراف ويتناقض الشعراء ؛ ومن ثم ضربوا المثل بأدب البصريين ، وجعلوا هذا الأدب فيهم بمنزلة ما اختُصت به الأمم طبيعةً من الميراث التاريخى . كحكمة اليونانيين ، وصناعة أهل الصين ، وما إليهما .

وأما الكوفة فكان تمصيرها بعد البصرة بستة أشهر ، على قول ، وبعام أو عامين على قول آخر[1] ؛ واتخذها المسلمون مصْراً حين كانوا يغزون من قبل فارس ، وأكثر أهلها من عرب اليمن ، وكان يطرأ عليها ضعاف الأعراب مما فوق البادية الصريحة ؛ ولذا لانَتْ جوانب ألسنتهم وضعفتْ فصاحتهم وكان الميل إلى الشاذ متأصلا فيهم طبيعة ؛ فأسرع الفساد فى ألسنتهم قبل أن يفشو مثل ذلك فى البصريين ؛ وأعظم ما اشتهرت به الكوفة ، ميل أهلها إلى الطاعة ديانة ، دون البصرة التى اشتهر أهلها فى التاريخ بالنزوع إلى الشقاق والعصيان وبالعصبية العربية ؛ ولذا كانت الكوفة مثلا مضروبا فى فقه أهلها ، كما ضربوا البصرة مثلا فى الأدب ، وكما ضربوا المثل بالمدينة فى القراءة ، وبمكة فى المناسك[2] ؛ وبظاهر الكوفة كانت منازل النعمان بن المنذر ، والحيرة . والخَوَرْنَق ، والسَّدير ، وما هناك من القصور

---

(١) وبثلاثة أعوام فى قول ابن قتيبة ؛ وهذا الاختلاف يشبه أن يكون منهم إغفالا لتاريخ الكوفة وغضا من شأنها ، إن لم يكن مثلا من سوء العناية بكل ما هو من التاريخ (الذى لا دين له) .

(٢) لم يعرف بمكة ولا بالمدينة أحد من أئمة العربية أو من يتصدر للرواية ، وكل ما قاله أبو الطيب اللغوى فى علمائهما : أنه كان بالمدينة على الملقب بالجمل ، وضع كتابا فى النحو لم يكن شيئا ؛ وأما مكة فكان بها رجل من الموالى يقال له ابن قسطنطين ، =

والمتنزهات ؛ وكل ذلك غير طبيعى فى تاريخ الفصاحة العربية .

وأما مُصّرت بغداد وجعلها المنصور ثانى الخلفاء العباسيين مدينة ـ وكان قد اختطها قبله أخوه أبو العباس السفّاح وشرع فى عمارتها سنة ١٤٥ ونزلها سنة ١٤٩ ، وكانت قرب الكوفة — وهى ما هى ، حاضرة الدنيا ومدينة الإسلام ومظهر أُبّهة الخلافة وجلال الملك — كان علماء الكوفة أسرع الناس إليها ؛ فأكرم العباسيون لقاءهم ، وبسطوا لهم بالعطاء ؛ غير أن ذلك لم يزدهم إلا ضعفا وشذوذا ، حتى عيّرهم البصريون بأنهم يأخذون عن باعة الكواميخ كما تقدم فى موضعه .

أما بغداد نفسها فلم يعتدّ البصريون بأحد من علمائها ، ولا يرونها مدينة علم ، وإنما هى عندهم مدينة مُلْك ، وما فيها من العلم فمنقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ؛ قال أبو حاتم : أهل بغداد حشو عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به فى كلام العرب ، ولا من ترتضى روايته ؛ فإن ادعى أحد منهم شيئا رأيته مُخَلِّطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة[1] .

= شدا شيئا من النحو ووضع كتابا لايساوى شيئا ؛ ولم يجد الأصمعى بالمدينة من الرواة إلا ابن دأب الذى ذكرناه فى الوضاعين .

(١) توفى أبو حاتم سنة ٢٥٥ ، وقال الأصمعى وقد توفى سنة ٢١٥ : خرجت إلى بغداد وما فيها أحد يحسن شيئا من العلم ، لقد جاءنى قوم يسألوننى عن الجعطرى فأخبرتهم أنه المكتل ، قالوا : وما المكتل ؟ قلت : هو المعضل ! قالوا . وما المعضل ؟ وكان بقربى بقال ضخم ، فقلت : هو مثل ذلك البقال ! فرووا عنى . . . !

عنايتهم بالرواة

وكان الرواة مَحَط الأعباء فى الرحلة ، وإليهم المرجع فى الغريب والشعر والخبر والنسب ، وقد انفردوا بالقيام على هذه العلوم أيام بنى أمية ، والدولة يومئذ دولة العرب ، وهم لا يزالون حيال آبائهم وعلى إرث منهم ؛ فلم يكن إلا أن تنفق سوقُ الرواة ، ويُقبل فى الدهر أمرُهم ، ويَنْبُهُ فى الناس شأنُهم ، ويجد كل واحد منهم ما يجده الحظيظُ فى بضاعته ، والمحتاج إليه فى صناعته ؛ ولم يأت ذلك من قِبَل الخلفاء وحدهم ، ولكن الشأن كان فى أهل الأمصار من الأمراء فمَنْ دونهم ؛ فإنهم صرفوا إلى الرُّواة وجوهَ المطالب ، وقصروا عليهم الرغبات ؛ لأنهم الوصلة بينهم وبين أوليتهم من العرب ، بما يقصُّون من أخبارهم ، ويروون من أشعارهم ، وينقلون من آثارهم ؛ وبهذه وما إليها كانت تلتئم أطراف المجالس ، وتتفصل جهات الأحاديث ، وتتشعب مذاهب السمر ؛ وفوق ذلك فإن أكثر الرواة جمعوا إلى علومهم تلك روايةَ الحديث وتفسيرَ غريبه والفُتْيا فى مُشْتَبَه القرآن والقولَ فى السِّيَر ونحوها ، وهى من أغراض الناس جميعاً .

أما الخلفاء من لدُن معاويةَ إلى عبد الملك بن مروان ، فهؤلاء اقتصروا على أهل الشعر والنسب والخبر ؛ لأن أمر اللغة لم يكن بدأ فى أيامهم ، ولأن ذلك كان هو علمَ العرب يومئذ ؛ وكان معاوية يرمى إلى اجتذابهم حوله وتألفِ قلوبهم عليه ، وإلى التخذيل عن أهل الحق فى الخلافة من رجال هاشم وفتيان قريش ؛ وكان يأتى كل مأتى لانتظام أمر الملك والدولة ، حتى لو عرف أنه يستكثر بالزنج لوطأ الحيلة إليهم — فبالغ فى إيثار الشعر والنسب

والإفضال عليهم ، حتى تحدث الناس بذلك ، فأرسل فى ألسنتهم رسائله السياسية من حيث لا يدرون ؛ وكان يحث على رواية الشعر ، ويتنقص من لا يَرْوى منه ، حتى إنه كتب إلى زياد (الذى ادعى أبا سفيان) فى إشخاص ابنه عبيد الله ، وقد علم أنه يتورَّع عن الشعر ، فأوفده زياد إليه . وأقبل معاوية يسأله ، فما سأله عن شىء إلا أنفذه ، حتى سأله عن الشعر ، فلم يعرف منه شيئاً ، فقال : مامنعك من روايته ؟ قال كرهت أن أجمع كلامَ الله وكلامَ الشيطان فى صدرى ! فقال معاوية : اعزب والله ؛ لقد وضعتُ رجلى فى الركاب يوم صِفِّين مراراً ما يمنعنى من الانهزام إلا أبياتُ ابن الإطنابة حيث يقول :

أبَتْ لى هِمّتى وأبى بَلائى ... وأخذِى الحمدَ بالثمن الربيح
وإعطائى على الإعدامِ مالى ... وإقدامى على البَطَلِ المُشِيح
وقولى كلما جَشَأَتْ وجاشَتْ : ... مكانَكِ تُحْمَدِى أو تستريحى

ولا نرى هذا إلا من دهاء معاوية وحذقه فى سياسة الأمور ومداورتها ؛ وإلا فمتى كان الإقرار بالنقيصة من سياسة الملوك إذا لم تكن قد استبطنتْ غرضاً من الأغراض لا ينكشف حتى يحيلها إلى محْمدة .

وقد رمى خلفاؤه من قوسه ونزعوا فى وتره ، وهو كان يبصّرهم ؛ حتى كان لا يقطع أمراً دون يزيدَ ابنِه ، ويريه أنه إنما يفزع إلى رأيه فيما يُلِمُّ حتى يستخرج أقصى ما عنده ويعركه بالخلافة قبل أن يصير خليفة .

وقال أبو الحسن المدائنى : كانت بنو أمية لا تقبل الراوية إلا أن يكون راويةً للمراثى ، قيل : ولم ذاك ؟ قال : لأنها تدل على مكارم الأخلاق . . . فعفا الله عن أبى الحسن : ما كان أحسن ظنّه حتى اعتبر السياسة بالعلم !

ولقد سئل أعرابى : مابال المراثى أجود أشعاركم ؟ قال لأنا نقول وأكبادنا تحترق ! وإنما كان بنو أمية رجال مَرْزأة وحروب وفتن عربية ؛ ولم يقم أمرهم إلا بدعوى المطالبة بدم عثمان ، فكان همهم أن لا ترقأ الدمعة ولا تَطفأ اللوعة ، وأن تبقى فى القلوب معان رقيقة تَهيجها المراثى فتنقدح بها المعانى الغليظة فى المُقاتلة والمسترزقة من العامة ، وهم قوة الدعوة ، ومن قلوبهم قُوت السياسة ، وقد استقام لهم بذلك عمود من الأمر كان مائلا ، وحقٌّ كان فيما ظنّه غيرهم باطلا .

ولما استُخلِف عبد الملك بن مروان ، أخذ بسنة معاوية ، واقتدى به فى إحكام السياسة وحسن التأتى للأمور ، وكانت القلوب المضطربة قد استقرت أو كادت ، والأعناق المائلة قد استقامت بعد أن مادت ؛ فبسط عبد الملك برّه للرواة ، وألان لهم جانبه ، وكان لا يجالسه من الناس غير ذى علم وأدب ، وهو الذى قال فيه الشعبى : « ما ذاكرت أحداً إلا وجدت لى الفضل عليه ؛ إلا عبد الملك ، ما ذاكرته حديثاً إلا زادنى فيه ، ولا شعراً إلا زادنى فيه ! » ولهذا اجتمع إليه الشعراء وعلماء الأخبار ورُواة الناس ، وضربوا إليه آباط الإبل شرقا وغربا ، حتى حفلت بهم مجالسه ، وازدهت أيامه ؛ وكان يذاكرهم ويحادثهم وينوه بهم ويدنى مجالسهم ، ومن أجله أطلق الأدباء على دولة بنى أمية قولهم : « المَرْوَانية » على جهة التغليب ، لأن مَن بعده أخذوا فى طريقته واتبعوا أثره وزادوا عليه بمقدار ما اتسع فى أيامهم ، حتى كانوا ربما اختلفوا وهم بالشام فى بيت من الشعر أو خبر أو يوم من أيام العرب ، فيبردون فيه بريداً إلى العراق .

وحدث أدباء البصرة أنهم كانوا يرون كل يوم راكباً من ناحية بنى مروان

يُنيخ على باب قتادة بن دعامة السدوسى الراوية (وكان أجمع الناس توفى سنة ١١٧) يسأله عن خبر أو نسب أو شعر ، وربما سار هذا الراكب بالكلمة عن قتادة فأبلغها بالشام ثم عاد ليسأله عن معنى فى نفس جوابه ، حتى يكون الجواب مما يحسن السكوت عليه ؛ وهذا لعمر أبيك علم الملوك !

وقد بعث هشام بن عبد الملك فى إشخاص حمادِ الراوية من الكوفة ، لبيت خطر بباله لا يعرف صاحبه ، وهو قول عدى بن زيد :

وَدَعَوْا بالصَّبوح يوماً فجاءت قنيةٌ فى يمينها إبريق

وقطع حمادٌ طريقه إلى دمشق فى اثنتى عشرة ليلة ، ليذكر له صاحب البيت وسائر القصيدة .

وما كان الناس يومئذ — وهم على دين ملوكهم — بأقل رغبة فى الرواة والعلماء والمتوسمين بالادب ، وخاصة بعد أن توطد أمر الرواية حتى قال عمرو بن العلاء : لو أمكنت الناس من نفسى ما تركوا لى طوبة !... يصف تدافعهم وازدحامهم عليه .

أما العباسيون وأمراء دولتهم ، وهم أهل العلوم والحكمة والادب ، فوالله إن كان أحدهم ليرى الرواية عنه كأنه ديوان من أبلغ الشعر . مَدْحُه خالص له من دون الناس ، وإنشادُه دائر فى ألسنة الناس جميعا ؛ لانهم رأوا آثار بنى أمية وأرادوا أن يطمسوا عليها ويُنْسُوا الناس أخبارهم ولا يدعوا للرواة باباً من الذكرى ، وصار الناس يومئذ أوفر ما كانوا إقبالا على مجالس الرواة ، وأشد ما كانوا حاجة إليها ، لشيوع العلوم وتنافس الخاصة فيها ؛ حتى لا يشك من يقف على تاريخ الرواة أنهم كانوا فى أمصارهم كأنهم

خلفاء الدولة العظمى التى تعنو لها الدولُ كافة وهى دولة التاريخ .،

ولقد كان الرشيد يُجلس الكسائىّ ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرته ويأمرهما أن لا ينزعجا لنهضته وكان يطارح الرواةَ ويناشدهم ويذاكرهم به ولما رآهم يَقصُرون الروايةَ على أشعار الجاهليين والمخضرَمين ممن يحتج بهم فى العربية ، اتخذ له مُنشداً يَرْوى أشعارَ المحدثين خاصة ويُنشده إياها ، وهو محمد الراوية المعروف بالبَيْذق (لقب بذلك لِقصَره) وكان إنشاده يُطرب كما يطرب الغناء ولم يُرْوَ مثلُ ذلك عن أحد قبل الرشيد

أما المأمون فناهيك من خليفة عالم ، وهو لم يزل منذ دخل العراق يراسل الأصمعىّ فى أن يجيئه (من البصرة) ، وكان لا ينفك يَعِدُ أصحابه فى مجالسه ويقول : كأنكم بالأصمعى قد طلع . ولكن الأصمعى احتج بضعفٍ وكبر وعلل ، ولم يجب إلى ذلك ، فكان المأمون يجمع المسائل ويُنْفذها إليه بالبصرة ثم ينتظر جوابها .

ولما كان أبو عبيدة مع عبد الله بن طاهر ، ألف كتاب غريب الحديث وعرضه عليه ، فاستحسنه ابن طاهر وقال : إن عقلا بعث صاحبَه على عملِ مثلِ هذا الكتاب ، لحقيق أن لا يخرج عنا إلى طلب المعاش فأجرى له عشرة آلاف درهم فى كل شهر ، ولزمه بعد ذلك ، فوجّه إليه أبو دُلف « يستهديه أبا عبيدةَ مدة شهرين » ، فأنفذه إليه ابن طاهر ، فلما انسلخ الشهران أراد الانصراف فوصله أبو دلف بثلاثين ألفَ درهم ، فردّها وقال : أنا فى جنبة رجل ما يُحوِجنى إلى صلةٍ غيره ، ولا آخذ ما فيه على نقص ، فلما عاد إلى ابن طاهرٍ وصَله بثلاثين ألف دينار ، فعوضه من كل درهم دينارا !!

والأمثلة من ذلك مستفيضة لا نطيل باستقصائها ، وما من كتاب فى

الأدب والمحاضرة إلا وأنت واجدٌ فيه شيئا منها ومن أخبار الملوك والأمراء ومجالسهم مع الرواة .

وكان آخر خليفة جرى على هذه السنة العربية من مجالسة الندماء وتقريب العلماء ، هو الراضى بالله المتوفى سنة ٣٢٩ (وبويع سنة ٣٢٢) وهو كذلك آخر خليفة كانت مراتبه وجوائزه وَخَدَمُه وحُجابه تجرى على قواعد الخلفاء المتقدمين ، وكانت الرواية يومئذ قد بدأت آخرتها أيضا ، بيد أن الأمراء الذين استبدوا بالأمصار الإسلامية بعد ذلك ، كآلِ بُوَيْه ، وآلِ حمدان ، وغيرهم ، لم يألوا جهداً فى إحياء تلك السنة والإفضال على العلماء ، إلا أن هؤلاء كانوا غيرَ الرواة كما بسطناه فى موضعه ، ولذا نجتزئُ بما أوردنا ، فإن أكبر غرضنا من هذا الفصل أن نخلص إلى الكلام على موضع الرواة من أنفسهم ، ولم يكن لذلك سبيل إلا من الكلام على موضعهم من الناس .

علوم الرواة

واعلم أن من طريقتنا فى هذا الباب أن لا نَعُدَّ من الرواة كل من اقتنى علما من علومهم ، أو قبس أدبا من آدابهم ، وإن جاء ذلك على شرط الرواية وأدبها ؛ فلو أنا عددنا من أمثال هؤلاء لكان لنا منهم باب واسع فى الترادف التاريخى ، يهجّن نَسَق الكتاب ويُزْرِى على سبكه ، ويتنزل منه منزلةَ الجملة التى تجمع مترادفات لفظة بعينها أو أكثر هذه المترادفات ، وكان فى كلمة منها أو كلمتين البلاغة كلها ؛ فلما كثرت وتقطع بها نسق المعنى ذهب آخرها بفضل أولها ولم يُغن أولها عن آخرها شيئا — إنما نذكر من الرواة الأفراد الذين ذهبوا بآثر العلوم ، وكانوا مشيخة الأجيال ، وانقادت لهم أزِمّة الأسانيد ، واتخذ التاريخ منهم أقطاب رحاه ؛ وقلّ مِن هؤلاء من لا يجمع علوم الرواية كلها أو أكثرها بحسب ما يكون منها فى عصره ، من النسب ، والخبر والشعر ، والعربية ، واللغة بيد أنهم قد تفاوتوا فى مقادير الإحسان من ذلك كله ؛ فطائفة غَلَب عليها النسب ، وأخرى ذهبت بمزية الشعر ، وثالثة انفردت بعلم الأخبار ، وهلم جرا ؛ وسنصرف الكلام فى هذا الفصل إلى التنظير بين رجال هذه الطبقات على ما أعلمناك من طريقتنا ؛ فإن فيها غناء وكفاية .

النسب

أما رواية النسب فقد كانت عامة فى العرب ، وكانوا ينسبون حتى الخيل والإبل والكلاب ، ما كَرُمَ عليهم من هذه الأجناس (كما نَسَبَت طائفةٌ من الإسلاميين الحمام) .

والنسب يستتبع رواية أخبار العرب وما فيه شاهدٌ على التاريخ من أشعارها ؛ فكان كل أولئك علمَ النسّابين ، وقد اجتمع من رؤسائهم فى القرن الأول : عبيدُ بن شَرْية الجرهمى ، وانفرد باتساعه فى رواية الأخبار المتقدمة وما يسمونه بالعلم الأول إلى مبدإ الخليقة ، عَرَبها وعجمِها ، وبالحكمة والخطابة والرياسة ، وقد ذكرنا أمره مع معاوية فى محله — ودغفل بن حنظلة ، وأبو الشطاح اللخمى ، وقد جمع بينهما معاوية وتناظرا فى فنون كثيرة ، جاءا فى جميعها بالنادر الغريب ، حتى صارت مناظرتهما مثلا يُضرَب لكل ما يجرى بين اثنين من الكلام البديع الذى يتدفق بالحكمة والبيان ، وكان دغفل أوسع أهل زمانه روايةً فى أنساب العرب خاصة ، وأخبارها وعلومها فى الجاهلية ، كالأنواء وغيرها ؛ وقد تصادر مع أبى بكر الصديق رضى الله عنه على حديث فى النسب ، ودغفلٌ يومئذ غلام قد بَقَل وجهه ، فكان أمره مع أبى بكر كما قال :

صادَف دَرْءُ السَّيْل درْءاً يدفعه   يَهيضُهُ حيناً وحيناً يَصْدَعُهْ !

ثم النخّار بن أوس ، وهو دون أصحابه يجرى فى قص النسب على طريقة الكهان من السجع والتشبيه ، لفضل فى بيانه وبسطةٍ فى لسانه ، وكانت له حكمة تزين ذلك ؛ دخل على معاوية أول عهده به فازدراه ، وكان عليه عباءة خَلَقة فقال : يا أمير المؤمنين ، إن العباءة لا تكلّمك ، وإنما يكلمك مَن فيها !

ويجرى فى هذه الطريقة عبد الله بن عبد الحجر ، وهو ممن وفدوا على معاوية أيضا .

وهؤلاء ومن كان فى طبقتهم : كزيد بن الكيس النمرى ، وابن لسان

الحمّرة ، وصحارى العبدى ، والمختار العدوى ، وصبح الطائى ، وميجور ابن غيلان الضبي ، هم رؤساء النسابين . وإليهم تنتهى الرواية ، وكل علمهم مقصور على الجاهلية وطرف من الإسلام .

وامتاز فى أواخر هذه الطبقة ، صعصعة بن صوحان ، وكانت الرواية عنه بعد الإسلام فى أخبار العرب خاصة ، وكان ابن عباس على سعة حفظه كثيراً ما يسائله ويذاكره ، وقد لقبه بباقر علم العرب .

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار وعلماؤهم بالأنساب والأخبار ، وكل ما كان قرشيا فهو عند العرب طبقة متميّزة . والأربعة هم : مخرمة بن نوفل بن وهيب بن عبد مناف ، وأبو الجهم ابن حذيفة ، وحويطب بن عبد العُزّى ، وعقيل بن أبى طالب .

وكانت قريش فى الجاهلية دون غيرها من العرب تُعاقب شعراءها القليلين إذا هجا بعضهم بعضا ؛ أما النسابون فكانوا يحمّقون منهم مَن يروى المثالب ويقع فى أعراض الناس ، لأن ذلك هو الهجاء المنثور ؛ وهم يريدون بهذا الإزراء أن يُسقطوا شأن الراوية إذا شاعت له قالةُ السوء ، حتى تخرج قبيلتهُ مما يُلحِق بها انتسابُه إليها واكتسابه على نفسه ، أو تذهب الأحدوثة عنه بصدق الأحاديث منه اتقاء للذم بالذم

وقد كان عقيل واحد الأربعة فى ذكر مثالب الناس ، فعادَوْه لذلك وقالوا فيه وحمّقوه ، وسمعت ذلك منهم دهماء الناس فألّف فيه بعض أعدائه الأحاديث وقرنوه فيها إلى الحمق والمغمورين ، فجعلوه بجانب أخيه على بن أبى طالب ، كعتبة بن أبى سفيان بجانب أخيه معاوية ، ومعاوية بن مروان بجانب أخيه عبد الملك ؛ وإنما كان عقيل رجلا قد كُفَّ بصره ، وله بعد لسانه ونسبه وأدبه وجوابه ، فلما فَضَل

نُظرائه بهذه الخصال ، صار لسانه بها أطول ، وصار هو بذلك أجرأ وأشدّ صَوْلة .

تلك هى الطبقة الأولى وما امتازت به ، أما الطبقة الثانية فهى التى أخذت عن هؤلاء ، ونشأت منتصف القرن الأول ، وكان أهلها مبدأ الرواية فى الإسلام ، وهم يتناولون أخبار العرب وأنسابهم وما حدث فى الإسلام إلى العهد الذى هم فيه ، ويضمّون إلى ذلك أنساب الصحابة وطبقاتهم ، وأشهرهم فى أخبار العرب : قتادة بن دعامة السدوسى المتوفى سنة ١١٧ ، والشعبي نديم عبد الملك بن مروان ، وهو مُفَنّن يمتاز عن سائر الرواة بذلك ، حتى كانوا فى القرن الثانى يلقبون من يجمع بين الفقه والحديث والشعر وأيام الناس والأنساب ونحوها « بشعبي زمانه » ، وممن أطلقوا عليه هذا اللقب ، القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الصحابىّ الجليل ، وكان على قضاء الكوفة[1] — ، ثم قتيبة ابن مسلم ، وهو يمتاز بمعرفة أحوال الشعراء وأخبارهم ، والبصر بأشعارهم ومذاهبهم فيها ؛ والنضر بن شميل الحِمْيَرِى ، وخالد بن سلمة المخزومى ، وكانا أعلم أهل زمانهما بأنساب العرب ومخازيها ، وهما اللذان وضعا كتاب المثالب كما مر فى موضعه ، والزهرى عالم الشام والحجاز ، وقد تقدم الكلام عليه . ومن هذه الطبقة عبد الرحمن بن هُرْمُز بن الأعرج المتوفى سنة ١١٧ ، وهو أحد من يُنسب إليه وضع العربية ، وقد امتاز من سائر طبقته بعلم أنساب قريش وأصولهم ، والتغلغل فى ذلك إلى

---

(١) ونقل الجاحظ أن عبد الله بن شبرمة كان فقيها عالما قاضيا ، وكان راوية شاعراً ، وكان خطيبا ناسبا ، وكان حاضر الجواب مفوها ، ثم قال : وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يشبه بالشعبي .

أعماق بعيدة[١] ؛ وروى أن مالكا بن أنس رضى الله عنه كان يختلف إليه فى هذا العلم ، وكان يرى أنه علم لم ينته للناس .

وأما الطبقة الثالثة فهى التى كانت فى القرن الثانى ؛ وهى مصدر الرواية العامة فى الإسلام ، لأن شروط الرواية لم تعرف إلا فى عهدها ؛ وتمتاز هذه الطبقة بغلبة الأخبار عليها ، وبكثرة الوضع على العرب فى المناقب والمثالب ، وبانتحال بعضهم مذاهب من الفتنة فى الدين ؛ وقل منهم من لم يكن أكبر علمه الأخبار ؛ ولهذا نذكرهم فيما يلى ، ولم يعد لعلم الأنساب من بعدهم الشأن الذى كان له ، وإنما صار يُرْوَى على أنه بعضُ علوم العرب .

الخبر والأخباريون

وصار الخبر بعد الإسلام فى طائفتين من الرواة : الأولى تروى أخبار العرب وتَغلِبُ عليها ، والثانية تغلب عليها أخبار الفتوح الإسلامية وأحوال الدولة . ومن رءوس الطائفة الأولى محمد بن السائب الكلبى صاحب التفسير المتوفى سنة ١٤٦ ، وكان أعلم القوم بالنسب ، وهو كوفى أجمعوا على تركه واتهموه بالكذب والرّفض وزيفوا كلامه عن أصل العرب والعربية وما جرى هذا المجرى ؛ لكثرة ما يضع منه كذباً وزورا ، وعنه أخذ ابنه هشام ابن الكلبى النسابة صاحب الجمهرة والكتب الكثيرة فى أخبار العرب وأحوالها ومناقبها وأخبار الأوائل والأمم البائدة والأحاديث والأسمار ونحوها ، وتوفى

---

(١) أبعد رواة الإسلام فى كل ما يتعلق بأنساب قريش وفضائلها ، لمكان النبى صلى الله عليه وسلم منها . حتى نقل القاضى عياض فى الشفاء أن ابن الكلبى كتب للنبى صلى الله عليه وسلم خمسمائة أم : فكأن ابن الكلبى ينفذ فى تاريخ الجاهلية إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف سنة . . . وإنما زعم الرجل ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم . ليس فى آبائى من لدن آدم سفاح .

سنة ٢٠٤ ، وهو أول من افترى خبر كتابة القصائد السبع (المعلقات) وتعليقها على الكعبة — كما سيأتى فى بابه — وقد اتهمه العلماء كما اتهموا أباه بالرفض وتركوا حديثه لذلك ولما ظهر من كذبه ؛ وشبيل بن عرعرة الضبعى[1] ، وكان راوية ناسبا شاعرا عالما بالغريب ، قالوا : وكان سبعين سنة رافضيا ، ثم صار بعد ذلك خارجيا ؛ ومجالد بن سعيد بن عمير ؛ وهو يَرْوى عن الشعبي ؛ وقد توفى سنة ١٤٤ ؛ والشرق بن القطامى ؛ وهو من رواة الغريب واللغة والشعر ، وكان يكذب للرجل فى الكلمة ثم يحدث بها الناس فى المسجد على أنها من علمه الذى يرويه ، وعبد الله بن عياش الهمدانى ، وروايته الهيثم بن عدى ، وكل أفراد هذه الطبقة يتقاربون ، إلا ما كان من هشام بن الكلبي ، فإنه أوسعهم علما وأمدهم رواية وأكثرهم تأليفا ، حتى ليصح أن يعتبر بمفرده فى وزن الطبقة كلها ، ويمتاز معه أبو اليقظان النسابة المتوفى سنة ١٩٠ ، فإنه يشارك طبقته فى علومها وينفرد بالاتساع فى أنساب الإسلاميين وأخبارهم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم .

وأما الطائفة الثانية وهم الذين غلب عليهم لقب الإخباريين لامتيازهم بالاتساع فى أخبار الفتوح الإسلامية ، فقد انفرد منهم ثلاثة بأنواع من المعرفة قلما يساويهم أحد فيها : أبو مخنف الأزدي ، بأمر العراق وفتوحها وأخبارها ، وأبو الحسن المدائنى ، بأمر خراسان والهند وفارس (توفى سنة ٢١٥) ، والواقدى ، بالحجاز والسيرة النبوية (توفى سنة ٢٠٧) ، ويشتركون مع غيرهم فى فتوح الشام وأخبارها .

---

(١) وفى المعارف لابن قتيبة أنه ابن عروة ، وذلك تحريف من النساخ ، وشبيل هذا معدود من الفصحاء عند الرواة ؛ ومن النسابين الرواة عند الناس ؛ ومن الخطباء العلماء عند الخوارج .

ولقد عُرِف كثيرون بعلم السيرة والأحداث والفتوح ولا نعرفهم يمتازون بشىء عمن ذكرناهم ؛ فإن ثلاثتهم بالغوا فى الاستيعاب والاستقصاء إلى ما لا يَلْحَقُ بهم فيه أحد ؛ ومن أولئك : محمد بن سعد كاتب الواقدى ، وأحمد بن الحارث صاحب أبى الحسن المدائنى ، وعبد المنعم بن إدريس المتوفى سنة ٢٢٨ وقد بلغ المئة ، ونصر بن مزاحم ، وإسحاق بن بشير ، وسيف بن عمرو الأسدى ، ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وأبو إسحاق الفزارى ؛ وكلهم من أصحاب السير والأحداث .

وممن جاء بعدهم من أصحاب الأخبار العربية والإسلامية : محمد بن سلام الجمحى ، والزبير بن بكار ، وعمر بن شبة ، وابن الأزهر ؛ وكلهم فى القرن الثالث ؛ والفضل بن الحُباب ، وتوفى سنة ٣٠٥ .

وانفرد فى القرن الرابع رجلان من الإخباريين الرواة المصنّفين : أحدهما محمد بن عمران المرزُبانى المتوفى سنة ٣٧٨ ، وليس لأحد فى الإسلام أكثر ولا أمتعُ من تصانيفه فى الشعر والشعراء — وسنشير إليه فى باب الشعر — والثانى أبو الفرج الأصبهانى المتوفى سنة ٣٥٦ ؛ وهو صاحب كتاب الأغانى وغيره من الكتب الكثيرة فى الأخبار والآداب بما لا يدانيه فيه أحد .

وكان فى القرن الثالث رجل من الإخباريين هو طبقة وحده فى الإسلام ، وهو محمد بن عبيد الله العتبى المتوفى سنة ٢٢٨ ، وكان من ولد عتبة بن أبى سفيان أخى معاوية ، وقد انفرد برواية أخبار بنى أمية خاصة ، وليس له فى غيرها يد ؛ وكان يرويها عن آبائه ، وهم يروونها عن سعد القصير ، وسعد هذا هو مولى بنى أمية ؛ قتله ابن الزبير بمكة .

وهذا الذى أوردناه من القول فى الإخباريين لا يداخله الكلام على

المؤرخين فى الإسلام ؛ فإن فصل ما بين الفريقين أن الذين ذكرناهم كانوا مادةَ المؤرخين ؛ لأنهم تميزوا بأنواع من الرواية جمع منها المؤرخون ماجمعوه ، ولكلّ قولٍ موضعٌ ومقامٌ معلوم .

رواة العرب

وهؤلاء قوم كانوا فى البادية بمنزلة الرواة فى الحضر ، من حيث هم مصادر العلم والقائمون عليه ، فيتحققون بعلم الأخبار والآثار والأنساب والأشعار ، وكان الرواة يأخذون عنهم ويُسَمّونهم علماء البادية ، وهم منهم فى هذه العلوم كالأعراب الفصحاء فى اللغة ، وكانت أسماؤهم دائرةً فى أفواه الرواة ، بيد أن العلماء الذين دونوا الأخبار وصنّفوا الكتب اكتفوا بنسبة الكلام إلى صدور الرواة ممن نقلوا عن علماء البادية : كالأصمعى ، وأبى عبيدة ، وابن الكلبى وغيرهم ، دون هؤلاء العلماء ؛ لتحقق الرواة بالأمانة والضبط ، ولأنهم لايقدرون الألفاظ بمعانيها التاريخية ؛ ولهذا لم نقف إلا على القليل من أسماء القوم ، وعلى أن هذا القليل إنما جاء فى عُرْض كلام مما يتعلق بالسمَر ويدخل فى باب الحكاية ... وقد رأينا فى الفهرست لابن النديم أن لابن دريد كتاباً سماه (رواة العرب) ولاندرى من خبره شيئاً .

فمن هؤلاء الرواة : المسور العنزى ؛ وسماك بن حرب ؛ ومنهم ثم من علماء بنى عدى : زرعة بن أذبول ، وابنه سليمان ، وأبو قيس ، وتميم العدوى ؛ وكلهم فى أواخر القرن الأول ؛ ومنهم أبو بردة ، وأبو الزعراء ، وأبو فراس ؛ وأبو سريرة ، والأغطش ؛ وكانوا فى القرن الثانى ، وأدركهم أبو عبيدة وطبقته وأخذوا عنهم .

ولا بد أن تكون منهم طائفة ممن عَدُّوهم فى فصحاء الأعراب ، ولكنهم لم يترجوهم ولم يُنبِّهوا عليهم ولم يذكروا ما أخذوه عنهم إن كان لغة أو خبرا أو نسباً أو شعرا ؛ كمحمد بن عبد الملك الفقعسى ؛ فإنه معدود من فصحاء الأعراب ، وقد ذكرناه ثَمَّةَ ، وهو مع ذلك راوية بنى أسد وصاحب مفاخرها وأخبارها ، وعنه أخذها العلماء ، والله أعلم .

الشعر

والشعر كان عمود الرواية . فلا بد منه لكل راوية ، وإنما يتفاضلون فيه من جهتين : الاتساع فى الرواية ، وأكثر ما يكون فيمن لم تقتطعه العلوم التى يفتنّ فيها علماء الرواة : كالنسب ، والخبر ، والعربية ، والقراءة ، والحديث ، ومن هذا الاتساع ينشأ الوضع ، وقد مكّنا القول فيه من قبل .

والجهة الثانية معرفة تفسيره والبصر بمعانيه ، وهى التى نرمى إلى الكلام عليها فى هذا الفصل .

كان صدور الرواة إنما يطلبون الشعر للشاهد والمثل ، وهما غرضان أكثر ما تؤديهما الألفاظ دون المعانى ، ولما كانت الألفاظ عربية صريحة ينبغى أن تؤخذ بالتسليم ولا وجه لتقليبها ونقدها والتورُّك عليها ـ انصرف أكثرهم عن البحث فى الشعر والتصفُّح على معانيه ، فاقتصر العلم به على رواية اللفظ كما هو وما يُقْتَضَى لها من فهم المعنى كما هو ؛ وبذلك بقى الشعر أيضا كما هو .

ومن شعر العرب نوع مما يقال على المشاهدة ، فيستخرج الشاعر المعنى الغريب من شىء رآه ويكون فى اللفظ إبهام لا يتعيّن معه أصل المعنى ،

وهذا النوع إن لم يفسره شاعره أو من أخذه عنه ، ذهب العلم بحقيقة معناه واضطربت فيه الظنون ؛ ونوع آخر يتعلق بالعادات التى كانت للعرب فى جاهليتها ، ولا بد لتفسيره من المعرفة بها ، وبما كان خاصا منها بقبيلة الشاعر إن كان من ذلك شىء ، ونوع ثالث يتعلق بعلوم العرب التى أخذتها عن الأمم واعتبرتها علوما صحيحة واعتبرها مَن جاء بعدهم من الخرافات والتكاذيب ، ويسمى الرواة كلُّ ذلك فى الشعر بأبيات المعانى ، لأنها أشياء خارجة عن غرضهم اللفظى الذى أومأنا إليه ، والعلم بتلك الأبيات وتفسيرها أكثر ما يكون عند الشعراء والرُّجّاز من العرب الذين نشئوا فى البادية كما نشأ أصحاب المعانى ، أو الذين رووا الشعر عمن نشأ فيها وأقاموا بالأمصار : كالحطيئة ، وجرير ، والفرزدق ، والكُمَيْت ، وغيرهم ؛ لأنها طَرَف من صناعتهم ، ولأن الشعر كان لا يزال على بداوته وإن ضعف شيئا قليلا . وسيأتى الكلام على هذا النوع مفصلا فى باب الشعر .

أما الرواة فقد انصرفوا عن هذا وأشباهه ، وكانوا يرون المعانى على مقادير أصحابها من الشعراء فى أوهامهم . فالمعنى الذى يكون لامرئ القيس يكون كامرئ القيس فى اعتباره وإجلاله وتَحَاميه أن يُتلَقّى بالرد والمواجهة ولذا فشا الغلط بينهم فى تفسير الشعر ، وأخذ منه التصحيف كلَّ مأخذ ؛ ولقد سُئل أبو عمرو بن العلاء عن معنى قول امرئ القيس (ومر تفسيره عن الكميت) :

نطعنهُم سُلْكى ومَخلوجَةً   كرْكَ لأمَيْن على نابِلِ

فقال : ذهب مَن يُحْسِنُهُ . وقال الأصمعى : سألت أبا عمرو عن قوله (أى الشاعر) :

زعموا أن كلَّ مَن ضَرَب العَيْـ ـرَ مُوالٍ لنا ، وأنَّى الولاء

فقال : مات الذين يعرفون هذا ؛ وإنما يَعْنِى شعراء العرب لا الرُّواة .

وكان أبو عمرو نفسه يقول : العلماء بالشعر أقل من الكبريت الأحمر .

فلما أخذ الخلفاء وأمراؤهم يطارحون الرواة ويذاكرونهم فى المعانى ، وذلك حين استبحر العلم فى الدولة العباسية ، وكانت قد انحرفت طريقة الشعر بما ذهب إليه المحدثون : كبشار بن برد ، ومسلم ، وأبى نواس ، وغيرهم ؛ إذ جعلوا يغوصون على المعانى ويتلوّمون على حَوْك الشعر وسبكه ، وأقبل الناس أيضاً يفتشون على المعانى وقلَّتْ عنايتهم بالألفاظ — انتبه بعضُ الرواة إلى هذه الجهة من الشعر ، وأعطوها قسطها من العناية ، فنبغت منهم طبقة لم يُعْرَف غيرُها ، ولم تنبغ مع ذلك إلا فى معانى أشعار العرب ومَن يُسْتَشْهَد بقولهم دون المولدين ؛ وهؤلاء كان شعرُهم أدقَّ معانىَ وأبعدَ أغراضاً ؛ وقد انفرد يومئذ بعلم الشعر على الإطلاق — أغراضِه ومعانيه ومذاهب النقد فيه — أهلُ الطبع والبلاغة من أدباء الكتاب الذين صرّفوا القول فى فنونه واندفعوا إلى مضايقِه وحُزُونه ؛ قال الجاحظ : طلبت علم الشعر عند الأصمعى فوجدته لا يعرف إلا غريبه (الألفاظ والمعانى الغريبة) فسألت الأخفش فلم يعرف إلا إعرابه ، فسألت أبا عبيدة فرأيته لا ينفذ إلا فيما اتصل بالأخبار ؛ ولم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب ، كالحسن بن وهب وغيره .

أما الطبقة التى أومأنا إليه فرجالها ثلاثة : خلف الأحمر ، والأصمعى ؛ وجهم بن خلف المازنى ؛ وهو معاصرهما ؛ وكانوا ثلاثتهم يتقاربون فى ذلك ، وامتاز خلفُ بقول الشعر وإحسانه وإجادته حتى لا ينزل عن الطبقة التى

يقارنه بها ، ومِن ثَم كان يَنْحَل الشعراء المتقدمين ؛ ذهاباً بنفسه واعتداداً بما تطوّع له ؛ وكان أيضاً أعلمَ الرواةِ بالشعر ومعانيه ومذاهب الشعراء فيه ، ثم هو معلّم الأصمعى ومُعلم أهل البصرة ، وقد أجمعوا على أنه أفرس الناس ببيت شعر ، وكان علماؤهم لا يتكلمون فى الشعر ونقده مالم يكن حاضرا ، ولا يراجعونه فى قولٍ إن قال وفى رأيٍ إن رأى ؛ ولكن الأصمعى فاته بمعرفة النحو مع مقاربته له فى المعانى وصدقه فى الرواية ؛ ولذا فضّلوه عليه ؛ وكان للأصمعى ذهن ثاقب وطبع صحيح ؛ فما لبث فى آخر عهده أن صار أبعدَ نظرا فى الشعر من أستاذه وأوسعَ رواية فيه ؛ حتى كان الرشيد يسميه شيطان الشعر ؛ وقال ابن الأعرابى : شهدت الأصمعى وقد أنشد نحواً من مائتى بيت ما فيها بيت عرفناه .

وأما جهم بن خلف المازنى فهو يقارب الأصمعى وخلفا ، وينفرد دونهما بسعة علمه فى عادات العرب وحقائق أوصافها ؛ ولذا كان كثيرَ الشعر فى الحشرات والجارح من الطير ونحوها ؛ إلى ما يتصل بذلك من معانى البادية التى لا ينفذ فى حقائقها إلا العربى القُح وإلا البدوى الجافى .

ولم يساوِ هذه الطبقةَ أحدٌ ممن جاء بعدهم من الرواة ، إلا ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ؛ وكان أحفظَ الناس وأوسعَهم علما وأقدرهم على الشعر وأبصرَهم بمذاهبه ؛ ولذلك نظّروه بخلف ، وقالوا : ما ازدحم العلم والشعر فى صدر أحد ازدحامَهما فى صدر خلفِ الأحمر وابن دُرَيْد ، ولو كان الأصمعى يجمع إلى علمه وروايته القدرةَ على الشعر وصوْغِه لكان نادرةَ التاريخ العربى كله بلا امتراء .

وقد وقفنا للجاحظ على فصل نادر يصف به رُواةَ عصره فى معرفتهم

بالشعر وبَصَرِهم بمعانيه وما تَلتَمِسُ من أغراضه كل طائفة منهم ، وانصرافِ الناس يومئذ إلى حقيقة الشعر والتفتيش على دقائقه مما هو من مَحْض البلاغة وصميم الفصاحة ، ثم ما تدرّجوا فيه من ذلك ؛ ونحن نورد كلامه توفية لفائدة هذا الفصل ، ولكنا ننبهك إلى أن الجاحظ يتحامل على مَن أدركه من الرواة الذين كان إليهم أمرُ اللغة ؛ لأنهم لم يُوَثّقوه ، بل ذمّوه وهَجّنوا كتبه وتَنَقّصُوا روايتَه ، وسنشير إلى ذلك بعد .

قال الجاحظ : قد أدركت رواة المسجديّين والمربدِيّين ؛ ومَن لم يرو أشعارَ المجانين (كمجنون بنى جعدة ، ومجنون بنى عامر ، وغيرِهما من العشاق) ولصوصِ الأعراب ، ونسيبَ الأعراب ، والأرجازَ الأعرابية القصار ، وأشعارَ اليهود ، والأشعار المنصّفة - فإنهم كانوا لا يَعُدّونه من الرواة ؛ ثم استبردوا ذلك كله ووقفوا على قصار الأحاديث والقصائد والفِقَر والنتف من كل شيء ؛ ولقد شهدتُهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيب عباس ابن الأحنف ؛ فما هو إلا أن أورد عليهم خلفُ الأحمر نسيبَ الأعراب فصار زهدُهم فى نسيب العباس بقدر رغبتهم فى نسيب الأعراب ، ثم رأيتهم منذ سُنَيّات وما يَروِى عندهم نسيبَ الأعراب إلا حدثُ السن قد ابتدأ فى طلب الشعر ، أو فتيانىّ متغزل ؛ وقد جلست إلى أبى عبيدة والأصمعى ويحيى بن نجيم وأبى مالك عمرو بن كركرة مع من جالست من رواة البغداديين ، فما رأيت أحدا منهم قصد إلى شعر فى النسيب فأنشده : وكان خلف يجمع ذلك كله ، ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج ، ولم أر غاية رُواة الأخبار إلا كلّ شعر فيه الشاهدُ والمثل ،

ورأيت عامتهم ـ فقد طالت مشاهدتى لهم ـ لا يقفون على الألفاظ المتخيرة والمعانى المنتخَبة ، وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة، وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورونق ، وعلى المعانى التى إن صارت فى الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم ، وفتحت للّسانِ بابَ البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعانى ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام فى رواة الكتاب أعم ، وعلى ألسنة حُذّاق الشعراء أظهر ؛ ولقد رأيت أبا عمرو الشيبانى يكتب أشعارًا من أفواه جلسائه ليدخلها فى باب التحفظ والتذاكر ، وربما خُيل إلىّ أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبدًا أن يقولوا شعرًا جيدًا ، لمكان إغراقهم فى أولئك الآباء ، ولولا أن أكون عيّابًا ثم للعلماء خاصة ، لصوّرت لك فى هذا الكتاب بعض ما سمعت من أبى عبيدة ، ومَن هو أبعدُ فى وهمك من أبى عبيدة . اه

العربية واللغة :

ونريد بالعربية النحوَ ؛ والكلامُ فيه سابغ الذيل : إذ يتناول تاريخه وأهله ومذاهبهم فيه ومن انفرد منهم ببعض المذاهب ومن شارك ، إلى ما يداخل ذلك ويلتحق به ؛ وهو فن من التاريخ لا صلة له بما نحن فى سبيله الآن ، إلا من جهة استتباعه للشعر واللغة ، ومن جهة أنه كان مَثار الخلاف بين الطائفتين العظيمتين من البصريين والكوفيين ، منذ تجاروا الكلام فى مسائله ؛ وقد تقدم لنا صدر من القول فى الجهة الأولى ، ونحن نردفه بفصل موجز عن الجهة الثانية ، ثم نمسك سائر ما يتعلق بهذا النحو إلى موضعه من باب العلوم إن شاء الله .

وأما اللغة فقد أجمعوا على أنه لا معوّل فى روايتها على أهل الكوفة ، وأما أهل البصرة فقالوا إن منهم أصحاب الأهواء ، إلا أربعة ، فإنهم كانوا أصحاب سنّة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب . والأصمعى ؛ وهم يريدون بذلك التثبُّت والتحرّى وتوثيقَ الرواية والأمانةَ فى النقل والأداء ؛ لأن هؤلاء الأربعة كانوا أركانَ الرواية فى اللغة والعربية . ورأيناهم ذكروا أئمة اللغة الذين امتازوا دون سائر الرواة فى الإسلام بما حفظوه منها ، فقالوا : إن الأصمعى كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان الخليل ابن أحمد يحفظ نصف اللغة[1] ، وكان أبو فيد مؤرج السدوسى « من تلامذة الخليل » يحفظ الثلثين ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة الأعرابى يحفظ اللغة كلها ؛ قالوا : وكان الغالب على أبى مالك حفظ الغريب والنوادر « وهى حقيقة المراد باللغة كما شرحناه فى موضعه » .

وجاءت هذه الرواية من وجه آخر بأن الأصمعى يجيب فى ثلث اللغة ؛ وأبو عبيدة فى نصفها ، وأبو زيد الأنصارى فى ثلثيها ، وأبو مالك الأعرابى فيها كلها : وإنما يريدون توسعهم فى الرواية والفتيا ، لأن الأصمعى كان يُضيِّق ولا يُجوِّز إلا أصح اللغات ويلح فى دفع ما سواه ، وكان شديد التأله :

(١) امتاز الخليل عن سائر الرواة فى الإسلام بشدة العقل وثقوب الفراسة ودقة الفطنة والاستنباط ، فهو مدون اللغة ، وواضع العروض ، ومستخرج المعمى ، ومتمم النحو ، حتى قالوا فيه : إنه أذكى العرب وأجمعهم ، كما أن ابن المقفع أذكى العجم وأجمعهم ، وقد نفس عليه الجاحظ هذه الصفات ؛ فذمه فى كتاب الحيوان بما لا يذم به مثل الخليل ؛ إذ قال : إنه « غره من نفسه حين أحسن فى النحو والعروض ، فظن أنه يحسن الكلام وتأليف اللحون ، فكتب فيهما كتابين لا يشير بهما ولا يدل عليهما إلا المرة المحترقة ، ولا يؤدى إلى مثل ذلك إلا خذلان من الله » ، وهذا من تعنت الجاحظ .

لا يفسّر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير واشتقاق فى القرآن ، وكذلك كان يتحرج فى الحديث ، ثم كان لا يفسر شعرا يوافق تفسيره شيئا من القرآن ، ولا ينشد من الشعر ماكان فيه ذكر الأنواء ولا يفسره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «إذا ذُكرت النجوم فأمسكوا» . ولم يكن ينشد أو يفسر شعراً يكون فيه هجاء[1] ، ومن ثم فاته أبو عبيدة وأبو زيد ، ولما وضع أبو عبيدة كتاب المجاز فى القرآن[2] ، وقَع الأصمعىّ فيه وعاب عليه تأليف هذا الكتاب ، وقال : يفسر القرآن برأيه ! فسأل أبو عبيدة عن مجلس الأصمعى فى أى يوم هو ، ثم قصد إليه وجلس عنده وحادثه ، ثم قال

---

(١) كان الرواة المتورعون يرون الشعر من عمل الشيطان وهو عبث لا ثواب فيه ، ولم يكونوا يطلبونه إلا لأنه وسيلة الثواب ، اذ يتوصل به الى اللغة والعربية ، وهما إنما يرادان للقيام بهما على فهم كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ وأول من تحرج فى ذلك من الرواة ، أبو عمرو بن العلاء ؛ فكان إذا دخل رمضان لا ينشد بيتا حتى ينقضى ، ولما تقرأ خلف الأحمر وزهد فى آخر أيامه ، كف عن الشعر فلم يتكلم فيه ، وقد بذلوا له مالا كثيراً ليتكلم فى بيت منه فأبى ؛ أما قبل أبى عمرو فكان لا يتأثم من إنشاد الشعر إلا الغلاة فى الزهد والنسك ، ولقد روى الأصمعى هذا الورع المتحرج أنه قيل لسعيد بن المسيب (من التابعين) : ههنا قوم نساك يعيبون إنشاد الشعر ؛ فقال : نسكوا نسكا أعجميا !

(٢) وضع أبو عبيدة هذا الكتاب حين قدم بغداد على الفضل بن الربيع بعد أن تقدم الفضل إلى إسحاق الموصلى فى إقدامه ، وكان سبب وضعه أن بعض الكتاب سأله فى مجلسه عن قوله تعالى : ﴿طلعها كأنه رءوس الشياطين﴾ وقال : إنما يقع الوعد والإيعاد بما قد عرف مثله ، وهذا لم يعرف ؛ فقال أبو عبيدة : إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم ، أما سمعت قول امرئ القيس : (ومسنونة زرق كأنياب أغوال) ؟ وهم لم يروا الغول قط ، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به . ثم انتبه أبو عبيدة إلى مثل هذا فى القرآن فلما رجع إلى البصرة عمل كتابه .

له : يا أبا سعيد ، ما تقول فى الخبز ؟ قال : هو الذى تخبزه وتأكله . فقال : فسرت كتاب الله برأيك ؛ قال الله تعالى : ﴿إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا﴾ ! فقال له الأصمعى : هذا شىء بان لى فقلته ولم أفسره برأيى : فقال أبو عبيدة : وهذا الذى تعيبه علينا كله شىء بان لنا فقلناه ولم نفسره برأينا ...

بيد أن الأصمعى امتاز فى رواة اللغة بالشعر ومعانيه ، وانفرد أبو زيد دون الثلاثة بالنحو وشواهده ؛ وهو الذى يعنيه سيبويه إذ قال فى كتابه : «وحدثنى من أثق بعربيته ..[1]» وفاتهم أبو مالك بالغريب والنوادر ؛ أما أبو عبيدة فإنه استبد بهم جميعاً فى العلم بأيام العرب وأخبارهم وعلومهم ، وكان يقول : ما التقى فرسان فى جاهلية ولا إسلام إلا عرفتهما وعرفت فارِسَيْها ! وقال فيه الجاحظ : ليس فى الأرض خارجىٌّ ولا إجماعى أعلم بجميع العلوم من أبى عبيدة !

وكان أبو زيد وأبو عبيدة يخالفان الأصمعى ويناوئانه كما يناوئهما ؛ فكلهم كان يطعن على صاحبه بأنه قليل الرواية ، وكانت اللغة متنازعة بينهم ، فيتفق الصاحبان وينفرد الأصمعى وحده بالخلاف ، والكوفيون لا يرون فيهم ولا فى الناس أعلم باللغة من الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ ؛ وكان من رءوسهم وقالوا فيه : إنه لولاه لما كانت اللغة ؛ لأنه حصّلها وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تُنازَع ويدّعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب .

---

(١) وكل ما فى كتاب سيبويه : وقال الكوفى كذا ، فإنما يعنى به أبا جعفر الرؤاسى شيخ نحاة الكوفة وأستاذ الكسائى والفراء .

ثم انتهى علم اللغة فى البصريين إلى ابن دريد ، وهو خاتمة رواتهم وآخر ثقاتهم ، لم تُفتح بعده صفحة فى التاريخ لما يسمّى بصريا أو كوفيًّا من هذا العلم .

ولما دُوّنت كتب الأئمة فى اللغة وتناقلها رواتها بالأسانيد ، كثر فيها التزيّد ، وركب النسّاخ منها عبثاً كثيرا ، إلى أن جاء الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو صاحب كتاب التهذيب : فتفقد كتبهم ، وتأمل نوادرهم ، ونظر فى الكلام المصحّف ، والألفاظ المزالة عن وجهها أو المحرفة عن معناها ، وما أُدخل فى الكلام مما هو ليس من لغات العرب ، وما اشتملت عليه الكتب التى أفسدها الورّاقون وغيّرها المصحفون ؛ واعتبر كل ذلك اعتبارَ ناقد يتصفح على الرواة ويطلب مواضع الثقة فيما يروى عنهم ؛ ثم إنه بعد أن أمعن فى ذلك واستقصى ، قال : إنه وجد عُظْمَ مارُوِى لابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى وأبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى — معروفا فى الكتب التى رواها الثقات عنهم والنوادر المحفوظة لهم ، فخص بالثقة هؤلاء دون سائر الرواة .

ولما عَدّ فى مقدمة كتابه التهذيب ثقات الرواة ، وهم أولئك الذين عرفتهم ، ووصفَهم بالإتقان والتبريز ووثّقهم ، قال : فلنذكر بعقِبِ ذكرهم أقواما اتّسموا بسِمَةِ المعرفة وعلم اللغة ، وألّفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشَوْها بالمُزَال المفسد والمصحّف المغيّر ، الذى لايتميز مايصح منه إلا عند الثقة المبرّز ، والعالم الفطن ، وعدّ من هؤلاء : الليث بن المظفر الذى نحل الخليل تأليف كتاب العين[1] ، وقطربا ، وقال : كان متهما فى رأيه

---

(١) فى هذا الكتاب ونسبته إلى الخليل كلام كثير لم نجد له متسعا فى هذا الباب ، فأرجأناه إلى باب العلوم حيث نقول فى علم اللغة وتدوينه .

وروايته عن العرب ؛ والجاحظَ وقال فيه : إن أهل المعرفة بلغات العرب ذمّوهُ ، وعن الصدق دفعوه ؛ ثم ابنَ قتيبة وابنَ دريد .

البصريون والكوفيون

وهما الطائفتان اللتان عَصَب بهما طلاب العربية ، وقد تضافرتا جميعا على استخراج هذه العلوم بعد أن كانت السابقةُ فيها للبصريين بما أصّلوا وفرعوا ؛ وكان فى هؤلاء غريزةُ التحقيق والتمحيص دون الكوفيين ، فَبَغَتْ لذلك إحدى الطائفتين على الأخرى نَفاسةً وحسدًا ، ثم استطار الجدال بينهم فوقعوا من المناظرة فى أمر مستدير ، وتَبايَنَ ما بين الفئتين إلا حيث تتصلان فى الكلام لتدفع إحداهما الأخرى . ومن ثَمّ جعل الكوفيون يَتمرّءون بخصومهم [1] ، فينتقصونهم ليُعَدّ ذلك منهم قدرةً على الكمال ، ويعيبون الرجال ليكونوا هم وحدهم الرجال : أما البصريون فكانوا يريدون أن أصحابهم لو رُكّبوا فى نِصاب رَجُل واحد ما بلغوا أن يعدلوا أضعفَ رجل فى البصرة ، وقد رموهم فى باب الكذب بقمْص الحناجر ؛ والأخذ عن كل برّ فى الرواية وفاجر ؛ وجعلوهم من علماء الأسواق ، وتلامذة الأوراق ، ولشدّ ما أندرءوا جميعاً بعضهم على بعض بمثل هذا الكلام ؛ وقاموا فى المناظرة كل مقام ؛ على أن العلم منذ وجد إنما تخلّصُ حقائقه بالجدال ؛ فرحم الله الغالب فيه والمغلوب.

أولية العربية فى الكوفة

وقد رأينا المتوسّمين بالأدب لا يميزون عهد الكوفيين من عهد البصريين ، ولا يدرون متى اشتغل الكوفيون بالمذاهب المقصورة عليهم ، والحدود

---

(١) تمرّ به : إذا طلب المروءة بنقصه

المنسوبة إليهم ؛ بل يحسبون أن أول بصرى من النحاة وُجد معه أولُ نحوى من الكوفيين ؛ وذلك جهل فاحش بتاريخ الرواية والجبهةِ المتقدمة فى الرواة. ونحن لم نقف على كلام لأحد فى أولية العربية بالكوفة ، بيد أن ذلك لم يقعد بنا عن التتبع والاسترواح ، كسائر ما نستفرغ الهم فيه من أصول هذا الكتاب وفصوله .

والذى ثبت لنا أن أولية العربية إنما كانت فى البصرة ؛ لأن أبا الأسود الدؤلى قد نزل بها وأخذ عنه جماعة هناك ، فكان كل أصحابه الذين شققوا العربية بعده بَصريين ، ثم انتقل النحو إلى الكوفة ، وكانت الرواية فيها مقصورة على الشعر وما يتصل به من النسب والخبر ، كشأنها من أول العهد بالإسلام ؛ ومن أقدم رواتهم الخثعمى ، وقد أومأنا إليه من قبل ، ومنهم ثم من أعلمهم ، أبو البلاد الكوفى ، وكان أعمى جيد اللسان ، وهو فى زمن عبد الملكُ بن مروان ، فلا بد أن تكون نشأته فى منتصف القرن الأول ؛ ثم ظهر بعده حماد الراوية ، وهو لحّانة لا يُذْكَر فى العربية ؛ ولكن أول من عُرف بالنحو من الكوفيين إنما هو شيبان ابن عبد الرحمنُ التيمى النحوى المتوفى سنة ١٦٤ ، وكان بصريًّا ثقة ، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زماناً ، وهو من تلامذة أبى عمرو بن العلاء ؛ وظهر معه معاذ الهرّاء واضع التصريف ، وقد عُمّر طويلاً حتى قارب المئة ، وتوفى سنة ١٨٧ ، ثم نَجَمَ رأسُ علماء الكوفيين وأستاذهم وأولُ من ألف منهم كتاباً فى العربية ، وهو أبو جعفر الرؤاسى ، وكان معاذ الهراء عمّه فأخذ عنه ، ثم أخذ عن عيسى بن عمر من تلامذة أبى الأسود ، وعنُ هذين (معاذ والرؤاسى) أخذ علىّ ابن حمزة الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ ، وهو الذى رسم للكوفيين الحدود

التى عملوا عليها وخالفوا بها البصريين ؛ وكان فيهم كالخليل بن أحمد فى أولئك .

ثم استفاض نحوُ الكوفيين من بعده ، وتوسع فيه تلميذه الفَرَّاء حين ألف كتاب (الحدود) ، وكان المأمون أمره أن يؤلف مايجمع به أصول النحو وماسمع من العرب ، وأمر أن تُفْرد له حجرة من حجر الدار (دار الحكمة) ، ووكل به مَن يكفيه كلّ حاجته حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوق نفسه إلى شىء ، وحتى إنهم كانوا يؤذنونه فى حجرته بأوقات الصلوات (تأمل وترحم على ملوك العلماء) وصيّر له الوراقين ، وألزمه الأُمناء والمنفقين ، فكان الوراقون يكتبون وهو يُمْلى حتى صنف الحدود [١] .

وفى الكسائى وتلميذِه يقول ابن الأنبارى (وهو من الكوفيين أيضاً) : لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائى والفراء ، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما ، وكان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو .

ومن لدُن الكسائى غَلَبَ أهلُ الكوفة على بغداد ، لخدمتهم الخلفاء وتقديمهم إياهم كما علمت ، فغلبوا بذلك البصريين على أمرهم ، ورغب الناس من يومئذ فى الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر ، وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصل واعتمدوا على الفروع ؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب الذى عدّه البصريون اختلاطا للعلم ؛ لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم من العلم الصريح .

---

(١) هذا تفسير مامر من قولهم : لولا الفراء لما كانت اللغة ،

مذاهب الطائفتين

وقد انفرد كل من البصريين والكوفيين بمذاهب فى العربية استخرجوها من كلام العرب أو وضعوها محاكاة لكلامهم ، كالذى كان يصنعه علماء الكوفة ؛ وليس من عالم إلا وقد أخذ بمذاهب هؤلاء أو أولئك أو خلط بين المذهبين — كما سنفصله فى باب النحو ونذكر أهله إن شاء الله — بيد أن البصريين كانوا يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادى الفصيحة ، وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة فى العربية ، لأنهم غير خُلّص ؛ وكما تركوا عربيتهم تركوا شعرهم ، لا لأنه فاسد كله ، ولكن لمجيئه على مذاهبهم ؛ قالوا : وأول من أحدث السماع فى البصرة خلفٌ الأحمر ، وذلك أنه جاء إلى حماد الراوية فسمع منه الشعر ، ثم تابعه البصريون فأخذوا عن حماد بعد ذلك ، لانفراده بروايات من الشعر ؛ فإنه هو الذى أخذ عنه كلّ شعرِ امرئ القيس ، إلا شيئاً أخذوه عن أبى عمرو بن العلاء ومع ذا فكان البصريون لا يرون حماداً ثقة ولا مأموناً ، لأنه كوفى وكفى !

أما فى النحو واللغة فلا يعلم أحد من علماء البصريين أخذ شيئاً منهما عن أحد من أهل الكوفة ، ولا روى عنهم شيئا من الشعر أيضا ؛ لأن الذين أخذوا عن حماد إنما كانوا يطلبون الشعر ليرووه شعراً لا ليقيموا منه الشواهد ، ولا يُعْرَف فى تاريخ البصريين من رَوَى الشعرَ عن الكوفيين للشاهد ، إلا أبا زيد الأنصارى ، فإنه روى عن المفضّل الضبى ؛ لثقته فى الشعر وتحريه ؛ إذ لم يكن للكوفيين راوية يذكر بإزاء علماء البصرة إلا المفضل هذا ؛ وهو أوثق من رَوَى الشعر منهم ؛ وقد اختص به دون العربية واللغة ؛ ولذلك أمنوا جانبه

وكان الكوفيون يأخذون عن أهل البصرة ، وما من أحد من أساتذتهم إلا وقد تلمذ لبصرى ، ولكنهم كانوا يتميزون بروايتهم ؛ حتى لم يكن فيهم أحد أشبه رواية برواية البصريين إلا ابن الأعرابى ، توفى سنة ٢٣١ ، وهو ممن أخذوا عن الكسائى ؛ ولم ير أحد فى علم الشعر واللغة كان أغزر منه ؛ وكذلك لا يُعرَف أحد فى رواة المصريين كان أشدّ عصبية من ابن الأعرابى هذا ، قال أبو عمرو الطوسى : كان يدع ما يعرف ويركب الخطأ ويقيم فى العصبية عليه ... وكان يضع من أبى تمام ، فجئته يوما ومعى أرجوزته :

* وعاذلٍ عذلته فى عذله *

فقرأتها عليه « على أنها لبعض شعراء هذيل » ، فقال : لا تبرح والله حتى أكتبها ، فأمليتها عليه فكتبها بخطه ، فلما فرغ قلت : هذا الذى تعيبه أبو تمام ! فخرقها وقال : ولذا يظهر عليها أثر التكلف ... !

على أن مثل هذه العصبية إنما تقدر بسببها ، وقد كان الأصمعى راوية البصريين ، يتعصب على أبى النجم الراجز بالعشيرة ؛ لعداوة ما بين ربيعة وقيس ، حتى حملته العصبية على أن صرح ببغضه وتتبع سقطاته ، وبينهما أكثر من نصف قرن ؛ وقال على بن حمزة فى كتاب التنبيهات[1] : إنه كان شديد

---

(١) هو على بن حمزة البصرى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٥ ، وعنده نزل المتنبى حين ورد بغداد ، وقد كانت له عناية لا تعرف لغيره (وغير معاصره صاحب التهذيب) فى التتبع على أئمة اللغة وتصفح كتبهم ، ولكنه انفرد عن الأزهرى بتدوين ذلك ؛ فصنف الرد على رواية بعض ما فى نوادر أبى زياد الكلابى الأعرابى ، ونوادر أبى عمرو الشيبانى وما فى كتاب النبات لأبى حنيفة الدينورى ، وما فى الكامل المبرد ، وما فى الفصيح لثعلب ، وما فى الغريب المصنف لأبى عبيد ، وما فى إصلاح المنطق لابن السكيت ، وما فى المقصور والممدود لابن ولاد النحوى المصرى ؛ وسمى مجموع هذه الردود (التنبيهات على أغلاط الرواة) وهو فى المكتبة الخديوية وردوده كما قال : فيها كلمة مصحفة ، وأخرى محرفة ، وتفسير غير صحيح ، وتأويل غير رجيح ، وإعراب غير مليح الخ

العصبية على جماعة من الشعراء لعلل ... فعلة ذى الرمة اعتقاده العدل ، وكان الأصمعى جَبْريًا ، وقيل لأبى عثمان المازنى : لِمَ قلَّت روايتك عن الأصمعى ؟ قال : رميت عنده بالقَدَر والميلِ إلى مذهب الاعتزال ؛ ثم ذكَرَ قصة أنه جاءه يوما فاستدرجه الأصمعى إلى الإقرار بعقيدته ليغرى به العامة ، وقال فى آخرها ؛ ثم أطبق « يعنى الأصمعى » نعليه وقال : نِعْمَ القناعُ للقَدَرى فأقللت غشيانه بعد ذلك . قال : وكان الأصمعى لهذه العلة يكثر الأخذ على ذى الرمة ويعترضه مخطِّئاً أيضا .

ولا يزال يكون مثل ذلك فى العلماء الذين يجعلون العلم وراء العقيدة ؛ فهم إذا انتحلوا مذهبا يميزهم فى طائفة من الأضداد . ذهبت ريحهم بهذا التضادّ فصرفوا العلم إلى جانب الهوى فيه ، وجعلوا ألسنتهم من وراء ما يذهبون إليه ، يحوطونه ويدرءون عنه ويبغون الغوائل بمن يعترضه دافعاً أو مدافعا ؛ ولا بدّ فى التسبب لذلك من ضِغْن علمى يرونه حلالا بيِّنا ، فإن كان فيه مكروه من النفاسة والتخذيل فكراهة تحليل ، لأنه فى الله أو فى الحق الذى هو من الله ؛ والضغن متى كانت له سبيل فى العلم كان أ.دّ فى الصدور ، وأرسخ فى القلوب ، لما يكون معه من خاصة النظر التى تكتنفه بأشعة النفس فتجعله كأنه من أخلاط الطبيعة فى التركيب وإن كان من أغلاطها ، وتظهره فى أشعتها مظهر السحاب الذى يرتفع بقطرات الماء . وإن كان بعد ذلك سببَ انحطاطها ؛ فرحم الله القوم ، فإن لهم وجوها من المعذرة ، تنظر فيها عيون المغفرة ، و﴿إن الحسنات يذهبنَ السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين﴾

وبعدُ ، فهذا مُجْمَلٌ من أمر الرواية والرواة ، ولولا أنى حبست من نفَس المقال ، وعدلت بالقلم عن انتجاع الغيث إلى البَلال لأمضيت البحث لطيَّته ، وتركت الخاطرَ على سجيَّته ، ولكنها قَصَبة من جناح قد طار ، وأثارة من علم صار من الإهمال إلى ما صار ، وإن هو إلا بساط كان منشورا فطوِى ، وحديثٌ قيل ثم رُوِى .

فهـــــرست

